
جامع الردود
على
يوسف سمرين

جَامِعُ الرُّدُودِ على يُوسُف سَمرين

أَملاهَا

أبو جعفر عبد الله بن فهد الخليفي


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب].

أما بعد:

منذ أن بدأت أنتقد الحركيّة وأخطاء السلفيّة المعاصرة مع الوقوف معهم في الأمور التي أصابوا فيها ودفع بغي الناس عنهم، وأدعو إلى العودة إلى كتب السلف الكرام.

ضاق كثيرون ذرعاً بكلامي وتوافدت ردود كثيرة علي، وقد تعاطيت معها، وعامتها سمتها التحامل والعجلة مع الأسف الشديد، ومع ذلك استفدت منها كثيراً في توضيح قصدي وتقوية أطروحتي أكثر وجمع المزيد من الأدلة في ذلك.

وكانت أغلب الأبحاث تستهدف كلامي في إمام أهل الرأي وبحثي في ذلك.

وقولي إن الأشاعرة جهمية ينطبق عليهم كلام السلف في الجهمية.

وإن مبحث الأسماء والصفات مبحث عظيم، وكثير من الناس يحقِّرونه بطرق مختلفة في زماننا.

هناك شخص كان يظهر لي الموافقة الإجمالية في كل ذلك على الخاص ويدعم ردودي على الناس، وأحياناً يأتيني بنقولات تؤيد ما أقول.

ثم فجأة حذف المحادثات بيني وبينه، وظهر أنه يتوعد برد فريد علي يختلف عن ردود الآخرين.

لم يكلف نفسه أن يراجعني بحكم العلاقة بيني وبينه في بعض ما انتقده، بل تعجل ونسخ ردوداً عن غيره، بعضها فيه افتراء ظاهر.

فرح كثير من الناس بكتابه المشار إليه، حتى قبل ظهوره، وقال بعض أصحابه إنه سيكون نقداً فريداً من نوعه.

غير أن كثيراً منهم صدم بمحتوى الكتاب الذي ظهر أنه استهداف شخصي أكثر منه أطروحة علمية.

فصاحب البحث لم يحرر موقفه الشخصي من المسائل التي ينتقدها، وفقط حاول إظهار تناقض المزعوم.

ولم يناقش أطروحتي بأدلتها القائمة، وإنما حاول التشويش على بعض النقاط فحسب.

وفي بعض الكلام كان الأمر نقداً للسلف أنفسهم باسم نقد الخليفي.

ففي الكتاب يزعم أن الحسن البصري قدري وما رجع عن قدريته،

مخالفاً لعامةِ علماء السلف وكثيرٍ من تلاميذ الحسن في ذلك، وقد عقد أبو داود فصلاً كاملاً في السنن في تبرئة الحسن، وكذلك الآجري.

وزعم في الكتاب أن عطاء بن أبي رباح كان مرجئاً! وانتقد علي الحكم بتسنينه، مع أن الأئمة يعدُّونه من كبار علماء أهل السنة، وآثاره في الرد على المرجئة في كتب الاعتقاد، وفقط العجلي ادَّعى ذلك وكلامه متعقب.

وزعم أن سعيد بن جبير لا يختلف عن الخوارج، وهو هنا يزعم تناقض السلف الذين انتقدوا على أبي حنيفة القول بالسيف، وهم سفيان والفزاري والأوزاعي وابن المبارك وأبو نعيم الفضل وأحمد، وغيرهم، لأنهم جميعاً ذموه بالسيف ومدحوا سعيد بن جبير.

وزعم أن سليمان بن حرب يسب معاوية، معتمداً على سؤالات الآجري التي أنا شخصياً أنقدها وأزعم أن فيها مناكير!

والعجيب احتفاء الناس الذين يزعمون الدفاع عن العلماء بكتيب كهذا!

وذهبت ثلاثون صفحة من مائة وعشرين بالتحليل النفسي وأن سبب كلامي في أهل الرأي تأثُّر بأحداث سياسية لم أدركها أصالة.

ووقع في الكتاب فضيحة أخلاقية، إذ حرَّف تسجيلاً صوتياً لي، كنت أقول فيه إن ابن تيمية وابن القيم اختلفا في أبي إسماعيل الأنصاري (وما صار واحد منهما مبتدعاً)، يعني لا من جرحه صار مبتدعاً حدادياً، كما يفعل بعض الناس مع الطاعن في النووي، ولا

المعتذر له مع احترامه لجارحه صار متساهلاً.

فحرَّف سمرين كلامي وجعله (وما قال واحد منهما أنه مبتدع)، وذهب يحارب طواحين الهواء ويقول كيف لا تبدع الأنصاري وهو حلولي! وذهب بعض أنصاره يقيسونه على الحلاج وابن عربي، فإذا كان مثلهما تماماً فالمتناقض هو ابن تيمية وابن القيم.

وقد شرحت المسألة وبيَّنت أنه لو ثبت عليه الحلول فهو مبتدع ولا شك، ولكنهم لا يفرقون بين أنواع الحلول، ولا يفرقون بين من ثبت عليه الأمر يقيناً ومن تنازع الناس في إثبات الأمر عليه.

بدأ الكتاب بذكر مقال لي أنتقد فيه الشيعة بقبولهم لرواية كافر عندهم روايته خالفت الإجماع.

ثم جاء سمرين بأمثلة لرواة وقعوا في الوقف واللفظ والسلف أطلقوا تكفير الواقفة واللفظية، ورواياتهم أصالة شواهد موافقة للأصول، وقاس هذا على إنكاري على الرافضة.

وقد شرحت في الردود أن الواقفة فيهم تفصيل ونزاع، وقد يكفِّر المعين منهم بعض العلماء ولا يكفِّره الآخرون، وعامة الواقفة وقعوا في الوقف واللفظ بعدما كبروا وحفظت رواياتهم.

قال ابن قتيبة في «**الاختلاف في اللفظ**»[(١)]: «**وأكفرهم بعض أهل السنة، وأكفر من شك في كفرهم، هل الأمر في ذلك وفي هذا إلا واحد**».

تأمل نقله الخلاف في تكفير الواقفة وتكفير من لا يكفرهم

---

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة (ص١٦).

دون أن يصير أي واحد منهم مبتدعاً، وهذا ما كنت أقرره في المقالات، علماً أن تكفيرهم وتكفير من لا يكفرهم هو قول العامة، ولكنهم يفصِّلون في الأعيان.

أما عند سمرين فأنا إذا نقلت قول بعض أهل السنة في محل معين للرد على من يضلِّل صاحب هذا القول، ونقلت قول آخرين في محل آخر للرد على من يضلل هذا القول، فأنا متناقض!

وادَّعى التناقض فيمن يقبل كلام الإمام أحمد في هشام بن عمار ثم يقبل حديثه في المعازف، وهذا اتهام لكل أهل السنة وليس لي فقط، وهشام اختلط بآخره وحديثه في المعازف مخرج قبل الاختلاط، ومع اختلاطه نُقل عنه الانحراف في العقيدة، ومع ذلك الرجل رُوي عنه ما يدل على براءته.

وتلاحظ أن هذه كلها أبحاث فرعية لا علاقة لها بالبحث الأصلي، فالأشاعرة الذين فيهم النزاع قولهم أخبث من قول اللفظية والواقفة، فهم ينكرون الحرف والصوت، بل عامتهم ينكر العلو والصفات الذاتية والفعلية إلا قلة.

ومن الطرائف أنه في بحثه يدافع عن الحجاج ويزعم أنني تعنَّت في دعوى أن السلف كفَّروه.

وهذه الدعوى ادَّعاها قبلي أبو عبيد القاسم بن سلام والخطابي وغيرهم كثير!

وقد جمعهم خالد الحايك -أحد مقرِّظي كتاب سمرين- في مقال،

وتعجَّب ممن لا يكفر الحجاج بعد معرفته بمصائبه.

ورجل آخر اسمه أسامة شحاذة فرح بكتاب يوسف سمرين وزعم أن الأخذ عني أخذ عن الأصاغر! وكأنَّ سمرين كبير في السن، فهو صغير وحليق ولا يذكر الله إلا قليلاً.

ومع هذا ما علم يوسف بضعف الآثار في ذم الحجاج التي يصححها الألباني!

ومن فذلكات يوسف سمرين أنه يأتي باستشهادي بكلام البيهقي حين يرجح إرسال حديث، ويزعم أنني متناقض والحال هذه، إذ موقفي من الأشاعرة شديد والبيهقي أشعري.

وكل من قرأ مقالاتي الحديثية يعلم أنني لا آخذ بكلام متأخر مأخذ الاعتماد، ولكن كنت إذا خالفت الألباني يرمونني بكل نقيصة ويحقرونني.

فكنت إذا توصلت إلى نتيجة حشدت لهم كل من أعرفه ممن يعظمونه، ولو حذفت أسماء هؤلاء من المقال فلن تتضرر المادة العلمية شيئاً.

وهذا أمر يفعله كل الناس، فابن تيمية ما أكثر ما يستشهد بكلام أناس هم ضلال عنده إلزاماً لمن يعظمهم.

وعبد الله بن أحمد في «**السنة**» ذكر كلام أبي يوسف وابن طهمان في ذم الجهمية، مع أنه يذمهم بالإرجاء ويذم أبا يوسف بالرأي.

وهذا الأنصاري في «**ذم الكلام**» يذكر الكلام في ذم ابن حبان، ثم

يذكر كلامه في ذم أهل الرأي وترك الرواية عنهم.

ومن شدة تحامله أنني أتكلم عن لفظة «**ساكن السماء**» التي ينكرها الأشاعرة المتأخرون وبعض السلفية المعاصرة، فجئت بالروايات المحتج بها عند الجميع وذكرت اعتضاداً روايةً لابن عساكر وغيره ممن يعظمونهم ويعتمدونهم، من باب الإبلاغ في الحجة والإلزام بمن يعظمون، فاعتبر ذلك تناقضاً مع أنها ليست في المقال أصلاً!

ومما يدل على أنه يعترض لمجرد الاعتراض -وكأنَّ أحداً كلفه بمهمة ويريد أن يؤديها- أنني مرة رأيت شخصاً ينتقد لفظةً فوضعت أن السلف استخدموا هذه اللفظة ولم ينكر عليهم أحد، فجاء هو بكلام لابن القيم في سياق آخر تماماً يقول فيه كلاماً خلاصته إن الحق لا يعرف بالرجال، ولكن الرجال يعرفون بالحق، وأن الرجل قد يقول ضلالاً ويُعذر ولا يُعذر من يتابعه.

فأين هذا من ذاك؟ فأنا ذكرت أمراً قاله الأئمة وأقرَّهم البقية، وكلام ابن القيم في زلات العلماء التي خالفهم فيها غيرهم، وإلا فكل الناس إذا أرادوا تبرير قول يأتون لأنفسهم بسلف، وبهذا كان الناس يدافعون عن ابن تيمية إذا اتهمه الناس بالشذوذ والإحداث!

والمضحك أنه حين احتاج دفع الشناعة عن أمر يذكر استخدام ابن القيم له، وهو قولهم (القدرة لا تتعلق بالمستحيلات) يعني المستحيلات لذاتها أو الممتنعات، وكنت في بعض شروحي الصوتية اعترضت على هذه الكلمة بأن الممتنعات ليست بشيء، فنقول: الله على كل شيء قدير، كما في النصوص، وأما الممتنعات فليست بشيء من الأساس.

ومثل هذا هين فلا زال الناس يعترضون على بعض المصطلحات الدارجة عند المتأخرين إن لم يكن لها أصل عند السلف، وقد يستخدمها المرء نفسه في إفهام المخالف الذي نشأ عليها.

وكتاب اسمه «**باسم السلف**»(١) ينبغي أن يناقش نقولاتي عن السلف وفهمي لكلامهم، ولكن صاحبنا من فرط إفلاسه ومحاولته تكثير الورق ذكر أنني غلطت على الرافضة الإمامية حين قلت إنهم يكرهون الصلاة على الأرض وإن مذهبهم الحقيقي استحباب الصلاة على الأرض.

والحق أن المقال الذي نقل منه هذا، كانت هذه المعلومة فيه عرضية، فهي ليست مقالة نقدية للرافضة، بل مقالة في حكم اتخاذ سجادة للصلاة، بنيتها على الآثار وعلى أقوال أهل العلم، وجاءت هذه المعلومة العرضية.

وحقاً الرافضة يستحبون الصلاة على الأرض، ولكنهم يقصدون الأرض الترابية، وأما الأرض التي كنت أتكلم عنها في المقال فهي المفروشة وهي التي يصلي عليها الناس في العادة، والسياق من المقيدات.

وأي باحث نزيه يكون بينه وبين شخص آخر علاقة ومراسلات بالساعات وهدايا ومعايدات ويمكنه الوصول إليه بثوانٍ، ثم وجد خطأ في العزو في مقال له فإنه سيبادر إلى تنبيهه، لا أن يضع ذلك في كتاب، فما بالك وهو متحامل لم يفهم السياق!

وإذا أردت تقييم نقولاتي عن الإمامية فاجمع ما ذكرته عنهم في

---

(١) باسم السلف، نظرة نقدية في طرح عبدالله بن فهد الخليفي نشر دار مسك الطبعة الأولى ٢٠٢٤م.

مقالاتي النقدية لهم، وهي بالعشرات، لا أن تأتي لأمر ذكر عرضاً وتوهم الناس أنني لا أتحقق مما في تصانيفهم، والزلل في ذلك من أهون الزلل.

كما أنه زعم زللي في تحرير مذهب (كارل ماركس)، فما علاقة هذا بعنوان الكتاب (باسم السلف)!

وعامة المقالات التي نقدها من ١١ عاماً و١٣ عاماً.

وعلى ذكر الرافضة: لي مقال أبين فيه أن الصدوق يروي عن رواة أهل السنة ما لا يُعرف في كتب أهل السنة وفي أحاديث فضائل لا تفوت أهل السنة، لبيان أنه كذاب.

فما فعل صاحبنا مع مقال علمي دقيق مثل هذا؟

ذهب إلى بعض الرواة الذين قلت فيهم: «**من أهل السنة**»، وصار يأتي بأن فلاناً منهم مرجئ وفلاناً منهم قدري، ونسي المسكين أننا نخاطب الإمامية، وكل هؤلاء عند الإمامية «**عامة**» أو «**أهل سنة**» بالمعنى العام، وهذا اصطلاح ابن تيمية في «**منهاج السنة**»، غير أن صاحبنا أعمته شهوة النقد.

وجزء من كتابه في إثبات أن وكيعاً رافضي! بناءً على رواية انفرد بها راوٍ ليس مشتهراً بالرواية، وهو هنا ينتقد كل علماء أهل السنة الذين عدُّوا وكيعاً في أئمة أهل السنة، كقتيبة بن سعيد وسويد بن سعيد وغيرهم، ولا يقال إنَّ ذكره للتنزل مع من يعظمه، بل ذكروه مع كبار علماء أهل السنة.

ألا يفترض أنني أطعن في العلماء؟

وفي النهاية: الكتاب الذي يزعمون أنه يرد علي يرمي عطاءً بالإرجاء ووكيعاً بالرفض وسليمان بن حرب بسبب معاوية والحسن بالقدر ويقيسه على عمرو بن عبيد وسعيد بن جبير بالخارجية، فما بقي؟

ويكفيك أن صاحبنا خصص جزءاً من بحثه للدفاع عن الحجاج.

ولو فرضنا أن كل هؤلاء كما قال، وأنني مشيت على المشهور فيهم أو حسنت بهم الظن أو لم أحرِّر حالهم كما ينبغي، فهل هذا يطعن في بحثي في شخصيات حرَّرت حالها؟

وكتاب يفترض أن يناقش فهمي لكلام السلف ما علاقته بنقدي للإمامية أو نقلي عنهم؟ أو ما حدث في أفغانستان؟ أو تحرير لمذهب ماركس في الوطنية؟ أو موقفي من أبي إسماعيل الأنصاري وتحرير موقف ابن تيمية وابن القيم منه وهو رجل متأخر؟ أو حتى التناقض بين نقدي للإمامية وموقفي الشخصي من قضايا أخرى؟

ويُلزمني في نقدي للأشاعرة بأن أبا نعيم تخبط في مسألة اللفظ، ويحتج بجزء ظهر بعد كتابتي لعامة المقالات التي ذكرت فيها رواياته، مع أن عامة رواياته كانت في آثار موقوفة ومقطوعة في الآداب وعامتها متابع، وبعضها رواياته عن كتب مفقودة، فالخطب فيها هين غاية.

والذهبي نقل عن أبي نعيم عقيدةً مستقيمة لذا عدَّه ابن المبرد في «**جمع الجيوش**» من أهل السنة، فلو كان ذلك المترجح لي آنذاك أو حتى الآن بهذه القرائن فما الأمر الشديد؟

العنوان في وادٍ والمضامين في وادٍ آخر.

وغير ذلك مما ستراه في ثنايا الكتاب، فإن الكتيب مليء بالفضائح والتحامل على صغر حجمه، ولهذا ذهب بريقه بعد صدوره بمدة يسيرة، وصار من جندوه يطلبون باحثين آخرين، فقد ظهر ضعف بحثه ووهنه وخروجه عن سلوكيات الباحث المستقيم، وأنه أثار الغبار فحسب دون أن يناقش المسائل، وكان في كثير من كلامه متهجماً على السلف لا عليَّ أنا شخصياً.

ولذلك لم أتحمس لكتابة هذه المقدمة إلا بعد إلحاح شديد، لأن الأمر أشبه بحديث تاريخي، إذ أن الكتاب ما عاد يُذكر مع أن (ترند) الرد على الحدادية ما زال غضاً طرياً.

والردود هي صوتيات مفرغة، وبحث متهافت مثل هذا يليق به الصوتيات المفرغة، ومع ذلك ستجد أنها أكثر دقة وأمانة من كتاب فيه الكذب الصريح في تحريف ملف صوتي منشور!

وكتبه:

أبو جعفر عبد الله بن فهد بن خليفة الخليفي.

٢ / جمادى الآخرة / عام ١٤٤٦ هـ.

ملخص نقض وريقات المتحامل يوسف سمرين

○ **واحد**: أنت متناقض تحتج على الرافضة بأنهم احتجوا برواية كافر، وأنت تحتج برواية كافر.

الجواب: لستُ متناقضاً إن احتججت برواية كافر، لأنني ألزمتهم بأنهم احتجوا برواية كافر قد خالف إجماعاً وخالف غيره.

فإن احتججتُ برواية كافر قد اعتضدت عندي فهذا ليس تناقضاً.

○ **اثنان**: أنت متناقض، تقول: عطاء بن أبي رباح من أهل السنة، وتقول عنه مرجئ.

قلت: الإرجاء غير ثابت على عطاء بن أبي رباح، وقد رُوي عنه التبرؤ منه.

وليس من الضروري أن أصدِّق الرواية المروية عنه في موضوع الإرجاء أو أكون مستحضراً لها.

○ **ثلاثة**: أنت متناقض قلتَ سالم الأفطس مرجئ، وقلتَ عنه من أهل السنة.

الجواب: قلتُ من أهل السنة عند حديثي مع الرافضة، فقصدت (أهل السنة) بالمعنى العام، كما نبه عليه ابن تيمية، وقد نبهت على أنه مرجئ في مواطن أخرى.

وكم من عائب قولاً صحيحاً *** وآفته من الفهم السقيم

المقال في الرد على القمي، في بيان كذب القمي، فاستخدمت المصطلح

الذي يُستخدم أثناء الرد على الرافضة.

○ **أربعة**: أنت متناقض، تقول والله فلان كفَّر فلاناً وقال ألقوا علمه بالحش، وفلان كفَّر فلاناً ولم يُنكر عليه ولم يتابع، ثم تحتج بروايات هؤلاء!

الجواب: أنني أوردت هذا مع إشارتي للخلاف، فقلت: الناس لم ينكروا عليهم، ولم أقل: لم يخالفوهم، وهناك فرق.

فهناك مخالفة لكن بدون إنكار وتبديع، فأنا قد أقول بالقول الآخر، لكن أُبيِّن أن العلماء يختلفون في بعض الأعيان ولا يكون ذلك باباً لتبديع بعضهم البعض، أو تضليل بعضهم البعض، والواقفة لا يقاسون على الأشعرية، بل لا يقاسون على من يقولون القرآن مخلوق صراحة.

○ **خمسة**: أنت احتججت برواية الحلواني، وقلتَ: (إن مسلماً روى عن الحلواني وهناك فرق بين الرواية عن واقفي والرواية عن شخص لا يكفِّر الواقفة جهلاً)، وأنت نقلت كلام سلمة في إنكاره على الحلواني.

أقول: نعم نقلتُ، كما قلتُ إن هذا كفَّره وما أنكروا عليه، والثاني روى عنه وما أنكروا عليه، رداً على طائفتين.

○ **ستة**: أنت نقلت إجماع أهل السنة: (من لم يكفرهم فهو كافر).

قلت: نعم، هذا بالمعنى العام، وقد يُستثنى بعض الأفراد، كما ذكر الرازيان: «**ومن وقف في القرآن جاهلاً عُلِّم وبُدِّع ولم يكفَّر**» وهناك شخصيات في الواقفة حصل فيها النزاع، أحمد له قول وغيره قد

يكـون له قـول آخـر، ولكـن المـراد أنـه لـم يكـن هنـاك إنـكار وتبديـع وتضليـل والحساسـية الموجـودة عنـد النـاس اليـوم.

- **سبعة**: أنت تحتج بروايات الواقفة.

قلـت: أنـا لـم أحتـج بروايـات الواقفـة في حديـث عـن رسـول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، وشرحـت أن الإمـام البخـاري إنمـا روى عنهـم في الشـواهد والمتابعـات، وفتنـة الوقـف حصلـت متأخـرة بعدمـا اسـتقرت عامـة الرواية أصـلاً وفتنـة اللفـظ كذلـك.

- **ثمانيـة**: أنتـم تحتجـون بروايـة هشـام بـن عمـار، وهشـام لفظـي وأحمـد يكفـر اللفظيـة، وأنتـم تقولـون و و و...

قلـت: هشـام بـن عمـار اختلـط بآخـره، والحمـل عنـه قبـل الاختلاط، وأمـر المعـازف لا يقـف على حديـث أو حديثـين، وأحمـد نفسـه الذي قـال هـذه الكلمـة يقـول بتحريـم المعـازف.

ورُوي عـن هشـام بـن عمـار الـبراءة مـن اللفظيـة، ذكـروا ذلـك مـن كتـاب رجـل حافـظ فقيـه، جهَّلتمـوه قلتـم (مـا مدحـه إلا عيـاض)، ومدحـه كثـيرون في «**تاريـخ بغـداد**» وغـيره، ووُصـف بالحافـظ عـن شـيخ له، طبعـاً سـتقولون: (إنـه مجهـول) وفي «**ذم الـكلام**» للهـروي أنـه يقـارَن بعثمـان بـن سـعيد الدارمي.

وهذه مجرد زيادة إفادة، وإلا فلا حاجة للأمر من الأساس.

- **تسعة**: أنت قلت: اللفظية ما رُوي لهم في الكتب الستة.

قلـت: عادي خـرِّج هـذا على تبرئـتي لهشـام بـن عمـار، توافـق أو

تخالــف، في النهايــة هــذا ترجيــحي.

○ **عشرة:** أنـت احتججـت بروايـة يعقـوب بـن شـيبة والحلـواني لمَّـا عضـدت قصـدك.

قلت: أنـا ذكرتهـا وذكـرت لهـا عاضـداً، مـع أني فعـلاً أرى أن رواياتهـم مقبولـة، لأن النـاس حملـوا عنهـم قبـل الوقف وثبتـت عدالتهم قبـل الوقف.

وذكـرت مثـال إسـحاق بـن أبي إسرائيـل لمـا قـال الدارمي: «**لـم يكـن إسـحاق بـن أبي إسرائيـل، أظهـر الوقـف حـين سـألت يحـي عنـه وهـذه الأشـياء الـتي ظهـرت عليـه بعـد. ويـوم كتبنـا عنـه، كان مسـتوراً**»[١].

لأن الوقـف ظهـر متأخـراً بعدمـا كثـير مـن النـاس تحمَّـل وأدَّى وصنَّف وانتـهى الأمـر من الأسـاس.

○ **أحد عشر:** أنـت تقـول: الخطـب في الروايـة عـن الواقفـة هـين، ثـم تقـول: الخطـب في الوقـف شـديد.

أقول: نعم، هناك فرق بين الرواية والراوي.

فنعـم، الروايـة الخطـب فيهـا هـين لأنهـم توبعـوا، فصـار الخطـب هينـاً، كأن أقـول لـك: (روايـة البخـاري عـن الكـذاب الفـلاني الخطـب فيهـا هـين، لأنـه توبـع مـن ثقـات) والكـذب لا يكـون شـديداً.

○ **اثنـا عشـر:** أنتـم تتناقضـون؛ تذمـون أبـا حنيفـة بالسـيف، ولا تذمـون سـعيد بـن جبـير!

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص١٠٢).

فقلنا: الجواب تقدم، **ومختصر الجواب**: أن أبا عبيد القاسم بن سلام خرَّج ذلك على التكفير.

ومن ذمَّ الخروج فذلك للمصلحة.

- طيب أنتم تثبتون على الحجاج العظائم.

أثبتها عليه المتقدمون، والله أعلم.

- طيب هذه العظائم كيف ثبتت والناس اختلفوا فيه؟

الله أعلم، الذي اختلف فيه أثبت عليه هذا الأمر أم لا؟ والاختلافات واقعة وموجودة.

أصلاً كثير من الرواة في الجرح والتعديل وغير ذلك، تجد شخصاً كل الناس يقولون عنه: كذاب وعنده مصائب ثم تجد أناساً معينين اغتروا به، مسألة هينة.

وقد يكون بعض الناس بلغه هذا من طريق لا يصدِّقه عن الشخص، أليس الفقيه أحياناً يخالف حديثاً صحيحاً لأنه بلغه من طريق ضعيف وأنت يبلغك من طريق صحيح؟ مسألة يسيرة جداً.

○ **ثلاثة عشر**: كرر المعترض كلام فايز الكندري أن استتابة أبي حنيفة قد تكون من طغيان الولاة.

أقول: وهل المحدثون فجرة يستدلون بما هو منقبة؟ العالم إذا امتحنه السلطان فهذه أصلاً منقبة تُذكر في صبره وجلده، لكن هؤلاء يقولون: استتيب.

وأنـا أصـلاً مـا ثبـتُّ التجهـم النهـائي، ولكـن قلـتُ: في مرحلـة مـن حياتـه مـرَّ على ذلـك.

- **أربعة عشر:** قلتَ عن ستالين إنه تحوَّل إلى فاشي.

أقول: رد عليك الإخوة الروسيون، وهذه مسألة هينة.

- **خمسة عشر:** أنت نقلت مذهب الرافضة خطأ.

قلتُ: والله ليت كل أخطائنا هكذا، على أني كنت أتحدث بسياق معين.

- **ستة عشر:** أنتم استدللتم بروايات أبي نعيم الأصبهاني.

أقـول لـك: هـب أننـا فعلنـا، فأبـو نعيـم رواياتـه كلهـا موقوفـات ومقطـوعات، والمتأخـرون رواياتهـم إنمـا تُقبـل في أمـر الإجـازة فقـط، والروايـات في الزمـن المتأخـر شروطهـا أخـف مـن الزمـن المتقدم ويُتسـاهل في غـير المرفـوع مـا لا يُتسـاهل في المرفـوع.

ولـو قـال لـك شـخص: أنـا على مذهـب قبـول روايـة كافـر التأويـل -هـذا بغـض النظـر عـن تحريـر حـال أبي نعيـم أصـلاً مـن الأسـاس- في الموقوفـات والمقطـوعات ولا أقبلهـا في المرفـوع، لأن الخطـب في المرفـوع شـديد، هنـا لـن يكـون هنـاك تناقـض.

- **سـبعة عشـر:** يصـورون لـك أنـني جئـت وقلـتُ: أبـو إسـماعيل الأنصـاري معـذور ومـن يتكلـم فيـه فهـو مبطـل.

قلـتُ: السـياق أننـا لـم نبرِّئـه مـن كل مـا قيـل فيـه ولـم نثبـت عليـه كل مـا قيـل فيـه، وقلنـا إنـه أحسـن حـالاً مـن أمثـال النـووي وغيرهـم أو على الأقـل مسـاوٍ لهـم، وعليـه: اسـتدلالكم بدفـاع بعـض العلمـاء عنهـم

والنقد والحط الذي صدر، يلزم منه عذر من تكلم فيهم.

ثمانية عشر: أنت قلتَ: ابن تيمية لم يبدعه.

أقول: أنت سمعت خطأ.

تسعة عشر: يقولون: أنت تقول عنه جبري، وأنت ترى أن مقالة الأشاعرة في الجبر كفر.

أقول: لستُ من قال ذلك، بل ابن تيمية، وأنا دائماً أفرِّق بين الجبر الذي رُوي عن الأنصاري، والجبر الذي رُوي عن الأشعري.

عشرون: أنت تأتي بكلام ابن حزم في توثيق أم الحسن البصري.

أنا قلت: احتج بها مسلم ووثقها ابن حزم، وذكرت ابن حزم لأنه مشهور بأنه يجهل المعروفين، فمن عرفه ابن حزم فاعلم أن طريق الجهالة إليه ضيق، فالكلام من هذا الباب فقط، وهذا باب استئناسي.

واحد وعشرون: أنت تذكر كلام البيهقي في الوصل والإرسال.

قلت: أنا لا أذكره احتجاجاً، أنا أذكره اعتضاداً، في كل المقالات أنا بيَّنت حجة من رجح الإرسال وحجة من رجح الوقف، لكننا كنا نُستصغر ويقال لنا (أنتم تخالفون العلماء وأنتم كذا)، فكنا نحشد للمخالفين كل رجل يعظمونه، وأيضاً لأجل الشافعية وغيرهم الذين يقبلون زيادة الثقة مطلقاً.

اثنان وعشرون: يأتون بكلامي حين أتحدث عن الروايات وأقول: نادرة، ويأتون بكلامي حين أتحدث عن المرفوعات وأقول: لا وجود لها، ويحاولون إظهاري متناقضاً.

أقول: لاحظوا مسألة السياق هنا.

مثلاً: لما أتكلم عن حديث النزول وأشدِّد في شروطه، ثم أسهِّل في الروايات عن غير رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذه أصلاً قاعدتي -وهو نسب لي ذلك- أنني أتسامح في الموقوفات ما لا أتسامح في المرفوعات.

وهناك فرق بين رواية هي على الأصول وتشبه الروايات الأخرى، ولا يوجد فيها ما يُستنكر «**وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»، ومع ذلك هذه نقبل فيها روايات الذين وُثِّقوا، وبين رواية أخرى فيها ما يستنكرونه.

وأيضاً استدللت بقرينة أن هؤلاء كانوا أهل رواية وأقرَّهم الناس على الرواية، وبينهم وبين الناس عداوات والناس يصححون سماعاتهم، وهذا ذكرته في عدة مقالات.

فهنا الاستدلال بهذه القرينة.

○ **ثلاثة وعشرون**: أنت احتججت برواية مصعب الزبيري لمَّا وافقت ما تريد ووافقت هواك.

قلتُ: مصعب الزبيري رجل كبير بالسن جداً، أدرك مالكاً، والناس حملوا عنه قبلها، وكانت القصة عن ابن أبي ذئب وأنا أصلاً أريد تبرئة ابن أبي ذئب، فعدم ثبوت القصة أمر يخدمني من الأساس، لأني لن أحتاج إلى توجيهها.

• فكل هذه التي ادُّعي أنها تناقضات ليست تناقضات.

الإنسان إذا ثبت عليه تحامل واحد فإن ذلك يجعلك تقول: نعم، وإذا ثبت عليه تحاملان نقول: الله المستعان، وإذا ثبت عليه ثلاثة

تحامـلات فهـذا يُضعـف الثقـة فيـه جـداً، فكيـف بإنسـان يثبـت عليـه عـشرون تحامـلاً؟

○ **أربعة وعشرون**: عنـدي مقـال اسـمه: «**الأثـر الخيـالي لبـني أميـة على العقيـدة والحديـث**» ذكـرت فيـه -وأنـا أتحـدث عـن الروايـة- أن أهـل الحديـث رووا عـن خصـوم الأمويـين مـن الزبيريـين والعلويـين شـيئاً كثـيراً، أكـثر مـن رواياتهـم عـن الأمويـين، إلى درجـة أن عبـد الملـك بـن مـروان مثـلاً لـم يُخـرَّج له في الكتـب السـتة.

تعرف بماذا استدرك بعضهم علي؟

أحدهم قال: مالك احتج بفقه عبد الملك بن مروان.

أقول: أنا أتحدث عن الحديث وعن الكتب الستة.

وأيضـاً لـما ذكـرت موطـأ مالـك تحدثـت عـن الحديـث، عـن الروايـة لا الـرأي، لأن أصـلاً المقـال سـيق سـياق الدفـاع عـن السـنة كروايـة، أمـا الاسـتنباط والفقـه فهـذا بحـث آخـر.

فمالـك إن أورد شـيئاً عـن عبـد الملـك بـن مـروان فقـد أورد أشـياءً عـن علي بـن أبي طالـب، فمـا زالـت حجـتي قائمـة أصـلاً.

○ **خمسة وعشرون**: افتروا علي، فقالوا: هو للتو يدافع عن هشام بن عمار.

وأنا عندي دفاع منذ تسعة أشهر، ودفاعي ذاك أخو هذا الدفاع.

○ **ستة وعشرون**: قالوا: إنه غيَّر موقفه من وكيع على إثر ما جرى.

أقـول: أنتـم كذابـون، فالمقـال الذي اغـتررتُ فيـه بتلـك الروايـة كنـت

أصلاً دافعت فيه عن وكيع، وقلت إنه روى فضائل عثمان وغير ذلك، فقلت: هذه الكلمة صدرت منه في جلسة ويبدو أنه لم يكررها.

بعد ذلك رأيت أن هذه الرواية مستغربة أصلاً وتخالف الروايات الأخرى، وإن كان راويها رجل عابد زاهد، وهو ليس مشهوراً بالرواية.

وأصلاً دافعتُ عن وكيع في صوتية: «**من الذي يدافع عن العلماء**»، وذكرتُ نفس هذه الأمور وزيادة، وربما تكلمت عن الرواية نفسها في تلك الصوتية، وهي صوتية منذ عامين.

فهُم يصورون لك أنني قلت ذلك حتى أعاندهم أو غير ذلك، لا أبداً لم يحصل شيء من هذا.

○ **سبعة وعشرون**: قال: عندك مشكلة، تقول القدرية كفار ثم تنقل الخلاف فيهم.

أقول: أنا ما قلتها مطلقاً، وإنما ذكرت هذا الأثر من باب ضرب المثل على طريقة السلف، أنهم لا مشكلة عندهم في أن يطلقوا التكفير المطلق في الفرق التي يكفِّرونها، كأن يقولوا: (القدرية كفار) (الجهمية كفار)، لأن بعض المعاصرين صار يقول: مادام يوجد بعض المستثنين فلا يجوز لك أن تقول: كفار، وطبَّق هذا على القديانية والبهائية، لأن هؤلاء كلامهم كفر، لكن فيهم أناس قد لا يعرفون العقيدة، وكلام ناقشتُه هناك.

○ **ثمانية وعشرون**: أنت تقول: الأشاعرة ليسوا من أهل السنة، وأنه لم يقُل أحد: (أهل السنة) عمن يقول بالمنزلة بين منزلتين.

أقول: نعم، كنت أتكلم عن المعنى الخاص لأهل السنة (الفرقة

الناجيـة والطائفـة المنصـورة)، لـم أكـن أتحـدث عـن المعـنى العـام، الذي هـو في مقابـل الرافضـة.

○ **تسعة وعشرون**: أنتم تثنون على سليمان بن حرب، وقد سب معاوية.

أقـول: هـذا في سـؤالات أبي عبيـد الآجـري وهي فيهـا مشـاكل وغـير ذلـك، ومـن زمـن -ليـس اليـوم- مـن سـنوات وأنـا لا أقبـل هـذه.

○ **ثلاثون**: قلتَ عن جرير الضبي من أهل السنة، وهو شيعي.

أقول: نعم بالمعنى العام فقط.

○ **واحد وثلاثـون**: الحجـاج صاحـب الفتوحـات الأمويـة، هـو عنـده يقـول بتحريـف القـرآن.

أقول: على نفس الوزن:

- الحجاج صاحب الفتوحات هو عنده مبير على ما ورد في السنة.

- الحجـاج صاحـب الفتوحـات هـو الفـتى الثقـفي الذي يحكـم فيهـم بحكـم الجاهليـة، كمـا ورد عـن عمـر وعلي.

- الحجاج صاحب الفتوحات جابر بن عبد الله لم يكن يصلي وراءه.

- الحجـاج صاحـب الفتوحـات كفَّـره جماعـة مـن التابعـين، كمـا يقـول ابـن حجـر إمامكـم.

- الحجـاج صاحـب الفتوحـات القـراء الذيـن خرجـوا عليـه خرجـوا عليـه لأنـه اسـتحل حرامـاً.

- الحجاج صاحب الفتوحات سبَّ نبياً، كما يقول الطبري.

فالاحتجاج بالفتوحات هذه غريبة، «**وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**»، مسألة يسيرة.

فصل

هذه كلها جُمعت مع بعضها البعض لانعدام الثقة بها، ووُضِعت في كتاب مطبوع يفاجأ للسوق، مع أن الأشياء المردود عليها متوفرة بالمجان على الشابكة.

فالأولى أن ترد عليها على الشابكة، لكن هذا الأمر الربحي وإشكالياته.

فالإنسان لا يظن أنه بالذكاء يستطيع أن يغلب.

بعض الناس يتحدثون بكلام عام عن الإنصاف؛

فأقول لهم: يا إخوان، الإنصاف ليس معناه أن تقف وسطاً بين أي اثنين اختلفا، فقد يكون بعض الناس ظلوماً جهولاً، وقد ينقدك الشخص بثلاثين نقدة، فيصيب بخمسة وعشرين وأحياناً قد يصيب بخمسة فقط، والناس مراتب، فإذا كنتَ لا يوجد عندك استعداد خلاص، ولا تنسب غيرك للتعصب بعدما رأى ظلماً واضحاً.

وأنا أقول لكم: مسألة أخلاقية: شخص بينك وبينه تواصل، وأنت تزعم أنه يستفيد منك (وفي الحقيقة الاستفادة متبادلة بيننا) لكن الإنسان عيب يقول: فلان يستفيد مني، إلا إذا اضطر لأمر معين، فعادةً تتألفه فتقول استفدت منه.

طيب وجدت ملاحظة حتى أحياناً ملاحظة فنية أو اعتراضاً أو

غير ذلك، لنقل مثل مسألة مذهب الرافضة هذه، فالأولى أن تدخل على الشخص (السلام عليكم، كيف حالك؟ أنا وجدت في مقالك أنك نقلت كذا وكذا وهذا خطأ، هم مذهبهم كذا وكذا).

فأنا هنا إما أن أُصلح وإما أن أشرح قصدي وأذهب للمقال وأصلح اللفظ بما يدفع الإيهام.

مسألة يسيرة جداً، خصوصاً أن هذه المسألة جانبية جداً أثناء البحث.

لأن هذا الإنسان أصلاً بينك وبينه تواصل وإفادات واستفادات، وحصلت عشرة وإن أنكرتها أنت، وصلت إلى إهداء كتب، والإهداء ليس مني، بل من الطرف الآخر.

أنا أريدك أن تفكر، لماذا لم يُنشر شيئ من هذا النقد في التليجرام أو غيره؟ فهذه مدونة على الإنترنت، انقدها على الإنترنت، غير أن الغرض ليس نزيهاً.

ومحاولة التشتيت بكثرة الكلام وكثرة كذا وكذا، حتى تُفلِت نقطة أو نقطتين أو ثلاث، فلا مشكلة.

وتوجد نقاط كثيرة أيضاً.

فهذه هي الخلاصة التي نخاطب بها كل إنسان منصف.

هل كان عطاء بن أبي رباح مرجئاً (برهان التحامل)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه».

الكوثري كتب كتابةً أسماها «**الترحيب بنقد التأنيب**» حينما نقده المعلمي، أراد أنني أرحب بالنقد، ثم بعد ذلك دافع، وأنا أيضاً أرحب بالنقد وأفرح به، لأنه إما شيء يقوي ما معي من الحق أو يدفع شيئاً من باطلي، وهذا يخفف عني الإثم والوزر، إن كان ثمة إثم ووزر، لكن بعض الناس يأبى إلا أن يسلك طريق الاعتساف باسم البحث العلمي، فتجده يغوص في آلاف المقالات ثم يحاول أن يضرب كلاماً هنا وهنا وهكذا.

والدخول مع هؤلاء يطول، والأيام قادمة إن شاء الله وسيرى الناس مدارج الإنصاف، وخذ هذه الدفعة الأولى:

سألني أحد الإخوة، قال لي: هل عطاء بن أبي رباح مرجئ؟ قلتُ له: لا، قال: الرجل الذي ينقدك يقول إن عطاءً مرجئ، وإنك قلت عنه إنه من أهل السنة فتناقضت، وإنك تتشتهى، فقلتَ عن سالم الأفطس في مقال لك في الرد على الرافضة إنه من أهل السنة.

فأنت تتشهى، فالمرجئ تارةً عندك مبتدع وتارةً عندك ليس

مبتدعاً، فلا يوجد عندك منهج متسق[١].

أما بالنسبة لسالم الأفطس فهذا في «**كذب الصدوق على علماء أهل السنة**» حين قلت: «**والرافضة لا ينازعون أن هؤلاء من أهل السنة**» وكنت أعني من أهل السنة بالمعنى العام، كما عناها ابن تيمية في «**منهاج السنة**»، فإن الرافضة يسمون المرجئة والقدرية وأهل الحديث وكل الناس «**عامة**» و«**أهل سنة**».

ورواياتهم أين مكانها؟ مكانها في كتب أهل السنة، هذا هو مكانها الأساسي.

وواضح جداً قصدي لمن أراد أن يعتذر وأن يحسن الظن ولا يتحامل.

وهذا المثال من التحامل يوحي لك بما في بقية الكتاب من تحاملات والله أعلم، وقد بلغني شيء كثير من ذلك والله المستعان.

فصل

أيضاً في موضوع عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال العجلي في ترجمة عبد الملك العرزمي: «**١٠٣٢- عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي**: «**كوفي**»، ثقة، ثبت في الحديث، ويقال: إن سفيان

(١) «باسم السلف» ص٧٦: قال الخليفي: «عطاء بن ابي رباح تابعي من أهل السنة»، على أن عطاء بن أبي رباح (بحدود: ١١٥هـ) قال فيه العجلي (٢٦١ هـ): كان عطاء يذهب إلى الإرجاء، وذكر الخليفي «سالم الأفطس مرجئ معروف» وقال بعدها: «الرافضة لا ينازعون كون هولاء من أهل السنة»، وهذا يعني أنه يرى سالماً من أهل السنة رغم أنه مرجئ. فهي مسألة مفتوحة، يحكم فيها متى شاء أن فلاناً من أهل السنة، وإلا رفض ذلك بحجة أن هؤلاء مبتدعة فلا معنى للقول أنهم من أهل السنة!.

الثوري كان يسميه: الميزان، وكان راويه عن عطاء بن أبي رباح المكي، **وكان عطاء يذهب إلى الإرجاء**»[(١)].

هذا إن كان المحقق قرأها قراءةً صحيحة، يعني إن شاء الله ليس (وكان عبد الملك).

هذه لا وجود لها في تراجمه التي يرجع إليها طلبة العلم في العادة، كالوارد في «**تهذيب الكمال**».

فمن أين لك أنني أصلاً عرفت أنه مرجئ ثم حكمت عليه بأنه من أهل السنة؟

فقد أكون لست مستحضراً لهذه الكلمة البتة، خصوصاً أنها ليست في ترجمته المفردة، فمن الطبيعي أن تخفى علي، فأين الاعتذار؟

ثم هناك نقطة أخرى وهي أولى: لماذا لا أكون أصلاً أبرئ عطاءً من تهمة الإرجاء، لما ورد في عدد من كتب السنة (كتب الاعتقاد) ما يدل على براءته؟

فهناك رواية لعبد الله بن الإمام أحمد من طريق أبيه[(٢)]: «قَدِمَ عَلَيْنَا سَالِمٌ الْأَفْطَسُ بِالْإِرْجَاءِ فَعَرَضَهُ، قَالَ: فَنَفَرَ مِنْهُ أَصْحَابُنَا نَفَاراً شَدِيداً وَكَانَ أَشَدَّهُمْ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ، فَأَمَّا عَبْدُ الْكَرِيمِ فَإِنَّهُ عَاهَدَ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ أَلَّا يَأْوِيهِ وَإِيَّاهُ سَقْفُ بَيْتٍ إِلَّا الْمَسْجِدَ.

قَالَ مَعْقِلٌ فَحَجَجْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فِي نَفَرٍ مِنْ

(١) «الثقات» للعجلي (١٠٣/٢).
(٢) «السنة» لعبد الله (ص٣٩١) ت. عادل آل حمدان.

أَصْحَابِي قَالَ: فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ يُوسُفَ قَالَ فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠] **مُخَفَّفَةً**

قَالَ: قُلْتُ إِنَّ لَنَا إِلَيْكَ حَاجَةً فَاخْلُ لَنَا فَفَعَلَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ قَوْماً قَبْلَنَا قَدْ أَحْدَثُوا وَتَكَلَّمُوا وَقَالُوا: إِنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ لَيْسَتَا مِنَ الدِّينِ».

* **أقول**: مذهب المرجئة.

«قَالَ: فَقَالَ: أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥﴾ [البينة] فَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ مِنَ الدِّينِ

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَيْسَ فِي الْإِيمَانِ زِيَادَةٌ،

قَالَ: أَوَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِيمَا أَنْزَلَ ﴿فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [التوبة: ١٢٤] فَمَا هَذَا الْإِيمَانُ الَّذِي زَادَهُمْ؟

قَالَ: قُلْتُ فَإِنَّهُمْ قَدِ انْتَحَلُوكَ».

* **أقول**: ولعل هذا الذي بلغ العجلي.

«وَبَلَغَنِي أَن ذَرّاً دَخَلَ عَلَيْكَ فِي أَصْحَابٍ لَهُ فَعَرَضُوا عَلَيْكَ قَوْلَهُمْ فَقَبِلْتَهُ وَقُلْتَ هَذَا الْأَمْرَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا كَانَ هَذَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثاً».

أقول: هذه الرواية ظاهر إسنادها الحسن.

عبد الله بن أحمد يرويها عن أبيه الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ورواها الخلال في «**السنة**» من طريقين، وهي ضمن «**كتاب الإيمان**»

عن أحمد، ورواها ابن بطة واللالكائي.

ونقلها ابن تيمية في كتابه «**الإيمان**»، وهو من أشهر الكتب، فلو كان الإنسان لا يرجع إلى الكتب القديمة، فإنه يرجع إلى مثل هذه الكتب، حتى إن سفراً الحوالي ذكر هذه الرواية في كتابه «**ظاهرة الإرجاء**».

وهذا الخبر مروي في «**كتاب الإيمان**» للإمام أحمد، وقد رواه الخلال من طريقين عن الإمام أحمد.

أيضا -بارك الله فيكم- مما يدل على براءة عطاء من الإرجاء: ما ثبت عن الإمام أحمد لما سئل عن حديث «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» قال: «**قد تأوّلوه: فأما عطاء، فقال: يتنحى عنه الإيمان**»[(١)].

فلو كان عطاء مرجئاً لَما احتج الإمام أحمد بروايته وبتفسيره لحديث من الأحاديث التي يخالف فيها المرجئة.

فواضح أن عطاءً هو كذلك.

وأيضاً روى الخلال بإسناده: «**قال عطاء: حين ينتهب ذات شرف وهو مؤمن. قال: قيل له: إنه ينتزَع منه الإيمان، فإن تاب، تاب الله عليه**».

وهذه أوردها الخلال في «**السنة**» في باب الرد على المرجئة، فكلامه كان يُستدلُّ به على المرجئة.

وأيضاً تفسيره لحديث: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**».

أيضاً ما يُذكر في الرد على المرجئة من قوله: «**كفر دون كفر،**

---

(١) «السنة» للخلال (٥٤٧/١) ت. عادل آل حمدان.

وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق».

هذا أثر رواه الإمام أحمد -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «**كتاب الإيمان**» الذي رواه عنه الخلال.

وأورده محمد بن نصر المروزي في «**تعظيم قدر الصلاة**»[1] وفسَّره بما يخالف مذاهب الخوارج والمرجئة.

فمن هنا يُعلم أن عطاء بعيد كل البعد عن مذهب المرجئة، وأن ما قاله العجلي معارَض بما هو أقوى منه.

وكما قلتُ لو فرضنا أن عطاء بن أبي رباح ثبت عليه ذلك، فإن ثبوت هذا الأمر عليه ليس من الأمور المعلومة عندي.

هذه دفعة أولية، وهي عيِّنة على التحامل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) قال المروزي «تعظيم قدر الصلاة» (٥٢٢/٢): «٥٧٥ - حدثنا إسحاق، أنا وكيع، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: «كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق» قال أبو عبد الله: قالوا: وقد صدق عطاء قد يسمى الكافر ظالما، ويسمى العاصي من المسلمين ظالما، فظلم ينقل عن ملة الإسلام، وظلم لا ينقل. قال الله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾[الأنعام: ٨٢] وقال: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان]».

الإجماع الذي زعموا أنني نقلته! (النقد لمجرد النقد)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أمّا بعد:

تمخض الجمل فولد فأراً.

«أَبُو حَنِيفَةَ يَضَعُ أَوَّلَ الْمَسْأَلَةِ خَطَأً، ثُمَّ يَقِيسُ الْكِتَابَ كُلَّهُ عَلَيْهَا».

كذا قال الشافعي.

ويبدو أن بعض أحباب أبي حنيفة قد أصابهم ما أصاب إمامهم.

كما قلت مراراً وتكراراً: لا توجد عندي أي مشكلة بالنقد، لكن العجلة والتحامل مشكلة كبيرة جداً، لا يرضى بها أي إنسان، عامة الناس لا يرضون بها في حق أنفسهم، والمنصفون لا يرضون بذلك في حق الآخرين، ونسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يأجرنا.

هذا الكتاب الذي صدر مؤخراً، في بدايته من العجلة الشيء الفظيع، بُنِيَ على نقل إجماع لم أنقله، فقال إن الخليفي نقل الإجماع على عدم قبول رواية الكافر[١] في مقالِهِ: **«الإمامية يخالفون إجماع الأمة برواية كافر عندهم»**.

(١) «باسم السلف» ص٧٦: لقد عير عبد الله بن فهد الخليفي الإمامية مرة بأنهم رووا عن واحد جعلوا مقالته كفرية، في مقال له بعنوان: (الإمامية يخالفون إجماع الأمة برواية كافر عندهم)، قال فيه: «لا تبقى إلا رواية ابن بكير الفطحي عندهم، فخرقوا إجماع الأمة برواية كافر عندهم!»، فلأنه وجد تكفيرهم للفطحية عيرهم برواية واحد منهم، **فالاتساق يُلزمه أن يكون ألزم الناس بهذا الأصل، وألا يقبل رواية عن كافر عنده، وإلا تناقض، إذ عير غيره بمخالفة الإجماع، فعلم بهذا أنه يحتج بالإجماع، وأنه يقر بأن الإجماع قد انعقد في عدم جواز الرواية الدينية عن كافر.**

وتأمل موضوع المنطق والألفاظ، ثم بدأ يُلزم ويأتي برواة في الصحيح بأن منهم واقفي ومنهم لفظي ومنهم كذا ومنهم كذا، إلى قصة طويلة، وفي هذه القصة الطويلة من المغالطات والأخطاء الشيء الواضح جداً لكل ذي عينين.

ولكن الذي أود أن أبيِّنه في هذه الصوتية:

وستليها الصوتيات التي تبيِّن أن هناك تسجيلاً صوتياً لي نُقل محرفاً، ثم لما حُرِّف تُعقِّب التحريف، ولم يُتعقب الأصل الحقيقي، وهذه كلها عجلة! مائة وعشرون ورقة شيء يسير جداً، فلما تكون كل هذه العجلة وقصة عطاء بن أبي رباح وسالم الأفطس ستأتي.

أن هذا المقال لا يوجد فيه أي نقل لإجماع على عدم قبول رواية الكافر، وسأقرأه كاملاً، حتى يظهر لك أنه لا يوجد فيه ما يتوهمه هؤلاء، وهو مبني على أن الرافضة أجازوا الجمع بين المرأة وعمتها أو المرأة وخالتها -بشرط أن تأذن المتزوج عليها إذا كانت عمة أو خالة- برواية رجل مكفَّر عندهم.

والأمة كلها تحرِّم ذلك، بل وروايات الشيعة الأخرى تحرِّم ذلك، وأنهم يردُّون روايات المهاجرين والأنصار ثم يقبلون روايات رجل مكفَّر، فلماذا لا يقبلون روايات المهاجرين والأنصار الذين زكاهم القرآن؟ وإن خالفوا في الإمامة عندهم.

وليست المشكلة فقط أن هذا الرجل مكفَّر عندهم، المشكلة أنه خالف إجماع الأمة من العامة ومن الشيعة أنفسهم -كما شرحت ذلك في المقال- خالف عموم الروايات المنقولة.

فهذا هو الوجه.

ومما يعرفه أبلد الناس: أن الإنسان عند المعارضة أضعف منه عند الاستقلال.

فالآن لو أنكرتُ عليك وقلتُ لك: كيف تقبل رواية صدوق يهم خالفه ثقة؟

فقلتَ لي: أنت متناقض، لأنك قبلت رواية صدوق يهم في مكان آخر.

فأقول لك: أنا قبلته حين لم يخالفه ثقة.

أنا أحدثك عنك أنت، الآن تقبله وقد خالفه من هو أوثق منه.

حين نقول: الإمامية يخالفون إجماعاً، إذن هذه رواية مخالِفة لإجماع مبني على أخبار.

فالنقد ليس فقط لقبول روايته، بل لقبول روايته مع كونها شاذة ومخالِفة، سواءٌ للقياس أو للروايات الأخرى.

ثم يقاس هذا الرجل على رواة في الصحيحين توبعوا على عامة ما رووا! كيف يقاس المخالَف على المتابع؟

هذا من أنجس القياس.

كيف يقاس هذا على ذاك؟

والنكتة أنني أقول إن شيوخ البخاري الذين رُموا بالوقف روى عنهم الإمام البخاري للعلو، وإلا فالأحاديث التي رووها رواها غيرهم، فالخطب هين.

يعني الخطب هين في أيش؟ في أمر الرواية، أن بدعتهم لن تضر رواية الصحيح، لماذا؟ لأنهم متابعون، ولأنها أحاديث معروفة، وهذه الطريقة معروفة عند الأئمة.

مثلاً: إسماعيل ابن أبي أويس متهم بالكذب، وروى عنه البخاري، لكن روى عنه الأحاديث المعروفة التي رواها غيره، فالخطب هين.

ثم يأتيك بانتقادي للذهبي حين قال: «**له هفوة صغيرة**»[(١)] علي ابن الجعد، والذي وقع فيه عليٌّ التجهم وسب بعض الصحابة، **فقلتُ**: هذه ليست زلة يسيرة[(٢)].

فقال: انظر هناك يقول الخطب يسير وهنا يقول زلة ليست يسيرة[(٣)].

ألا تلاحظ أنني في الأول أتكلم عن الرواية وأثرها على الصحيح، وفي الثاني أتحدث عن الشخص نفسه، فالمصداق غير المصداق.

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٦٦): «وقال فيه مسلم: هو ثقة، لكنه جهمي.وقلت: ولهذا منع أحمد بن حنبل ولديه من السماع منه. وقد كان طائفة من المحدثين يتنطعون في من له هفوة صغيرة تخالف السنة».

(٢) مقال بعنوان «تقويم المعاصرين - الحلقة الحادية عشر» على المدونة.

(٣) «باسم السلف» ص١٢: فما موقف الخليفي نفسه من هذا؟ قال: «وأما الواقفيان فأمرهما سهل فكلاهما من شيوخ البخاري الكبار، ويبدو أن البخاري قد احتاج إلى الرواية عنها بعلو، مع كون الأحاديث محفوظة عند المحدثين معروفة»، فأضحى الأمر سهلاً، فالواقفيان من شيوخ البخاري الكبار، وحين حاول تخريج الرواية عن الحلواني (٢٤٢هـ) قال: معلوم الفرق بين الواقفة، وبين من لم يكفرهم! ثم ها هو بدأ يسهل في الرواية عن الواقفة أنفسهم، لا عمن لا يكفرهم. وحين قال الذهبي (٧٤٨هـ) عن ابن الجعد: «له هفوة صغيرة»، تجد تعقباً على هذا في مدونة الخليفي وفيه: «هل من وصف بالجهمية أو بالطعن في أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقال فيه: له هفوة صغيرة». هذا في الشخص نفسه الذي قال فيه: أمره سهل، فأن تنكر على من قال في علي بن الجعد: له هفوة صغيرة، يلزمك وفق هذا (المنهج) أن تستبدل العبارة فتقول: أمره سهل، وهو من شيوخ البخاري الكبار!

فأيضاً لو قلتُ مثلاً: إسماعيل ابن أبي أويس متهم بالكذب، لكن عامة الروايات التي رواها هي روايات مالك في «**الموطأ**» وقد توبع عليها، فالخطب هين.

فرأيتُ شخصاً آخر يتحدث عن إسماعيل ابن أبي أويس فيقول: إسماعيل ابن أبي أويس تُكلِّم فيه بكلام يسير.

فأقول: لا والله ليس يسيراً، اتهموه بالكذب.

فيأتي إنسان فيقول: أنت متناقض، تقول هناك: الخطب هين في رواياته!

أقول: نعم في رواياته التي في الصحيح، هذا تلازم جزئي بين الراوي ومروياته، هذه مرويات في الصحيح توبع عليها.

والآن لنقرأ عليكم المقال كاملاً، حتى ترى العجلة وما تصنع في الناس، قلتُ[1]:

«**فهذه إيقاظة لمن فيه بقايا عقل من الإمامية وما أكثر ما يشوش عوامهم على عوام أهل السنة عندنا، فكان لا بد من وقفة حازمة**».

أولاً: من المعروف أن الإمامية ينكرون عشرات الأحاديث الصحيحة التي رواها أهل السنة في الأصول والفروع مما يخالف مذهبهم، ولكنهم في الوقت نفسه يقبلون مفاريد روايات رواتهم ويصدقونها، مع أن رواتها ليسوا من أهل البيت وإنما يروون عن أهل البيت، كما أن رواة أهل السنة ليسوا أنبياء، ولكنهم يهتمون بأخبار المعصوم الأكبر النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فلماذا يصدقون أخبار رواتهم ويكذبون

(١) في مقال: «الإمامية يخالفون إجماع الأمة برواية كافر عندهم» على المدونة.

روايـات المهاجريـن والأنصـار الذيـن أثـنى الله عليهـم في كتابـه!».

الآن هذا الإلزام ما علاقته بالتناقض المزعوم؟

فأنـا أقـول: كيـف تقبـل روايـات أنـاس مجروحـين عنـدك أو ليسـوا معصومـين وتـرد روايـات مـن أثـنى الله عَزَّوَجَلَّ عليـه في القـرآن؟

قلـتُ: «**ثانيـاً: هنـاك روايـات ليسـت بالقليلـة عنـد الإماميـة في الطعـن في القـرآن ومعلـوم تواتـر القـرآن، فمـن يتشـكك في القـرآن كيـف له أن يقبـل مـا ينفـرد بـه زرارة أو الكليـني أو القـمي أو محمـد بـن مسـلم!**».

أيضـاً هـذا إلـزام لا علاقـة له، هـم قبلـوا الأدنى فألزمتهـم بـالأعلى، إلـزام واضـح جـداً.

«**ثالثـاً: معظـم مذهـب الرافضـة مبـني على فتـاوى جعفـر الصـادق، إذ لا يضاهيـه أحـد مـن المعصومـين في كـثرة الفتـاوى والمراسـيل! وكثـير منهـا يخالـف فيـه اتفـاق الأمـة، فأيـن أصحـاب علي؟ وأيـن أصحـاب الحسـن؟ وأيـن أصحـاب الحسـين؟ وأيـن أصحـاب علي زيـن العابديـن؟ لمـاذا تركـوا الأمـة تقبـع بمخالفـة مذهـب أهـل البيـت وفقـط أصحـاب الصـادق مـن نشـط لنـشر علـم أهـل البيـت!**».

طبعاً لهم أجوبة، لكن عامتها ضعيفة.

رابعـاً: نعكـس الاعـتراض السـابق، فنقـول الصادق جـاء بعـده عدد من الأئمـة المعصومـين، كالكاظـم والرضـا والجـواد والهـادي والعسـكري، فلماذا نحتـاج لروايـات زرارة وأبي بصـير وغيرهـم مـن أصحـاب الصـادق مـع وجود المعصومـين أنفسـهم؟ وخصوصـاً وأن رواياتهـم كثـيراً مـا تتضـارب، كما تجد

في كتاب الاستبصار للطوسي أربع مجلدات كلها في الجمع بين الأخبار المتضادة، وكثيراً ما يجمع بينها أن منها ما ورد تقية!

خامساً: اضطر الإمامية إلى قبول روايات من لا يؤمن بالمعصومين، فقبلوا روايات ابن بكير وهو من الفطحية -الذين لم يؤمنوا بالكاظم- والكفر بإمام واحد عندهم كفر أكبر، فلماذا والحال لا تقبل روايات المهاجرين والأنصار الذين أثنى الله عليهم في القرآن!».

انظر، هذا هو إلزامي، فيأتي إنسان يقول: مثل ما ألزمتَ الرافضة يلزمك قبول رواية جهمي متابع، وهل أنا أرد روايات المهاجرين والأنصار مثل الرافضة؟

والآن مع مثال تطبيقي يوضح الفكرة:

وهي مسألة الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها.

وذكرتُ الروايات في «**الاستبصار**» و«**وسائل الشيعة**» كاملة.

ثم قلت: «**يلاحظ هنا أن المذهب الذي رجحه الطوسي أنه يجوز الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها -وهذا خلاف إجماع الأمة- بشرط أن تأذن المتزوج عليها إذا كانت عمة أو خالة، وأما ابنة الأخ أو الأخت فلا يشترط لها هذا، والطوسي في مقدمة كتابه صرح بأنه لا يقبل أخبار الآحاد، وكل الأخبار عن الصادق التي فيها جواز هذا الفعل بهذا الشرط انفرد بها محمد بن مسلم!**».

فهو يقول: أخبار الآحاد عن الثقات لا أقبلها، ثم بعد ذلك يقبل عن فطحي.

○ **قلت**: «**والأخبار الأخرى في المنع المطلق ومع ذلك رجحها**

الطوسي، لأن المنهجية عندهم ترجيح ما يخالف مذهب العامة، فهو هنا خصص عموم القرآن ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] بخبر محمد بن مسلم وحده! فالآية تحل مطلقاً ومحمد بن مسلم خصص بشرط وحمل بقية الأخبار على الشرط الذي في خبره، بل ورجح روايته على الرواية الموافقة للإجماع!».

رجح؛ إذن هذا الراوي معارض، وليس فقط هو كافر، وروى رواية بحكم، بل رواية مخالفة للإجماع.

«فيا ليت شعري، أين علي وأصحابه وبقية المعصومين وأصحابهم قبل أصحاب الصادق لم يظهروا هذا القول؟

ودعوى أن الصادق يفتي في هذه المسألة بالتقية مضحك جداً، فالناس ما زالوا يحتملون الخلافيات والشذوذات في هذه المسائل، ثم إن هذا لو كان مذهب أهل البيت وصرح به علي لفشى بين الناس ولوجد به قائلون ولم ينعقد الإجماع على خلافه، ثم يا ليت شعري الرواة عن جعفر هم هم، فإذا شاؤوا قالوا هذه تقية وإن شاؤوا قبلوها والرواة لا يختلفون، فهل كان يمارس التقية مع أتباعه وخاصته المزعومين؟

وهذا الحكم مخالف للقياس أيضاً، فإما أن يكون الجمع بين المرأة وعمتها جائزاً أو لا يكون جائزاً، أما تجويزه بإذن المرأة المتزوج عليها فهذا حكم لا نظير له في الشريعة، فلا يجوز الجمع بين الأختين بإذن واحدة منهما ولا الجمع بين الأختين من الرضاع بإذن واحدة منهما، وهكذا، وكذلك الجمع بين المرأة وأمها هل يجوز بإذن الأم!

فإن قيل: ماذا عن الروايات المروية عن موسى الكاظم في هذا الباب؟».

وذكرت الروايات وبيَّنت ضعفها.

* **قلت:** «وعوداً على محمد بن مسلم الذي انفرد بهذا الحكم عن جعفر هو عندهم جليل، حتى أنهم يشهدون له بالجنة على لسان المعصوم!

وروى عنه هذا الخبر ثلاثة:

١- عبد الله بن بكير (فطحي المذهب).

٢- محمد بن أبي حمزة.

٣- العلاء.

ورواية العلاء مخالفة لرواية ابن بكير».

يعني أن الفطحي مخالَف أصلاً، فهو كافر عندهم ومخالَف، ومع ذلك يقبلون روايته.

وذكرت المخالفة: «**ففيها يقول: لا تنكح ابنة الاخت على خالتها وتنكح الخالة على ابنة اختها ولا تنكح ابنة الاخ على عمتها وتنكح العمة على ابنة أخيها**».

وقلت: «فهنا يمنع مطلقاً من نكاح ابنة الأخت على خالتها وابنة الأخ على عمتها وأجاز فقط العكس، وهذا حكم عجيب.

وأما رواية محمد بن أبي حمزة ففي النوادر في سندها مبهم (عمن أخبره عن محمد بن مسلم)، فلا يبقى إلا رواية ابن بكير الفطحي عندهم، **فخرقوا إجماع الأمة برواية كافر عندهم!**».

فأنا ما قلت: (خرقوا إجماع الأمة على عدم الاحتجاج بكافر)

وهنا تقريباً انتهى المقال وما بقي فيه إلا سطران.

وهناك كلام آخر كثير، مثلاً: حين تذكر هشام بن عمار **وتقول**: إنه من الثقات عندك(١).

أقول: هذا كذب، أنا أراه اختلط ليس ثقة مطلقاً، واختلاطه وقوله باللفظ متقاربان، لأنه قال باللفظ وهو كبير في السن، ونحن نقبل ما رُوي عنه قبل الاختلاط.

ومسألة المعازف ليس هذا خبرها الوحيد، ولهذا ارمِ أحمد بالتناقض الذي حرم المعازف، وأيضاً تكلم في هشام بن عمار بما تكلم فيه.

وتجد في رواية إسحاق بن أبي إسرائيل الذي كان واقفياً، أن يحيى بن معين قال عنه: ثقة، فقال عثمان الدارمي: هذا قبل أن يظهر الوقف:

«٢٩٣ - وإسحاق بن أبي إسرائيل ثقة.

قال أبو سعيد: لم يكن إسحاق بن أبي إسرائيل أظهر الوقف حين سألت يحيى عنه وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد، ويوم كتبنا عنه كان مستورا»(٢).

فعُلم أن رواية الناس عن كثير من الواقفة قبل أن يُظهر الوقف أو يُظهر عدم تكفير الواقفة = مقبولة، لأنهم لم يتكلموا فيه لشيء في روايته، وإنما هجروه بسبب انحراف.

---

(١) «باسم السلف» ص١٦: فنقل إسنادا فيه هشام بن عمار (٢٤٥ هـ)، وصححه، وقال في موضع آخر: «كان من الثقات الكبار»، **وهكذا هو ثقة كبير عنده.**

(٢) «تاريخ ابن معين رواية الدارمي» ص١٠٢.

وفتنة الواقفة وفتنة اللفظية فتنة متأخرة، عامة من وقع فيها وقع فيها وهو كبير في السن، بعد أن روى وصنَّف وغير ذلك، لأنها فتنٌ استتباعية لمحنة القول بخلق القرآن، فظهرت طوائف معينة في وقت معين بعدما انجلت المحنة يموهون على الناس بالوقف واللفظ.

وهذه رواية إسحاق بن أبي إسرائيل تُتخذ أصلاً يقاس عليه، وأيضاً موضوع الاختلاط.

زيادة على ذلك: أنا لم أنقل إجماعاً.

وهناك كلام كثير عندي في هذا الموضوع إن شاء الله، لكن لاحظ هذه العجلة.

فصل

ومن ضمن العجلة وهي إلى الافتراء أقرب:

في صوتيتي: «**هل كان الأنصاري حلولياً؟**»[(١)] قلتُ: «**هنا اختلف ابن تيمية وابن القيم في الموقف من الأنصاري -أو من الهروي-، وما صار واحدٌ منهما مبتدعاً**».

يعني في اختلافهم في الأنصاري، لأن كان نقاش الناس على النووي، ويوجد من يضلِّل ويبدع من يجرح النووي ويتكلم فيه بالأدلة.

وحال النووي أظهر، ليس مشتبهاً من ناحية انتسابه للأشعرية.

فقلت: «**وما صار واحد منهما مبتدعاً**».

(١) صوتية بعنوان: «هل كان الأنصاري حلولياً؟» على قناة التلجرام.

فما الذي فعله العجِل؟ جعلها هكذا: (**وما صرَّح واحد منهما بأنه مبتدع**)[(١)] وغيرَّ الإعراب، خبر صار منصوب (مبتدعًا)، هو اجتهد بتغيير الكلام وتغيير الإعراب أيضاً.

الكلام لأني أتكلم بسرعة، فماذا أقول؟ أقول: «**وما صار واحد منهما**» فأيش هو سمعها؟ (ما صرَّح) أظن هكذا، لكن تتمة الكلام واضحة، لما أقول: (مبتدعاً) وأنصبها، فهي خبر «**واحدٌ منهما**»، وتتمة الكلام واضحة، والسياق واضح في الدلالة على المقصود.

فقال: (فكيف تقول إن ابن تيمية ما صرح بأنه مبتدع) سبحان الله!

وهذه أمور يسيرة جداً الله يبارك فيكم.

فصل

حتى من ضمن النكات يعني تُدرج بحثاً في الحجاج بن يوسف الثقفي، وتقول (فلان لم يكفِّره وفلان لم يكفِّره وفلان لم يكفِّره).

-وهذه سيأتي عليها الكلام-

طيب الكوفيون روايتهم عنه لا تُقبل، البصريون روايتهم عنه لا تُقبل[(٢)].

---

(١) «باسم السلف» ص٢٧: (وهذا كلام لا يصدر عمن عانى بحث مسألة واحدة بطريقة علمية! فابن تيمية يقول عن الهروي: ينتهي كلامه إلى الاتحاد، فيقول الخليفي: **لم يصرح بأنه مبتدع**).

(٢) «باسم السلف» ص٤٢: فلم يلتفت إلى أن هذا إسناد كوفي، يرويه محمد بن العلاء الكوفي (٢٨٤هـ)، عن أبي بكر بن عياش الكوفي (١٩٣هـ)، عن عاصم بن أبي النجود الكوفي (١٢٧هـ)، وقال أبوبكر الكوفي (١٤٥هـ): إن الأعمش الكوفي (١٤٥هـ) سمع هذا، والكوفة معقل التشيع خصوم الحجاج (١٩٣هـ).

«باسم السلف» ص٤٣: وهذا الأثر وإن عمدته حتى يقول: قال الحجاج بتحريف القرآن! فعلى ما فيها فهو اتهم غيره بهذا، لا أنه بنفسه حرفه، وسبق ما في السند الأول، والثاني إسناد بصري، وقد شاعت =

كل الناس متحاملة على الحجاج ما شاء الله!

- أبو بكر بن عياش صاحب القراءة مثال على التشيع[١]؛ جيد جيد!

اقرأ عقيدته في «السنة» للخلال، لتراه شديداً على المتشيعين.

وأمور كثيرة سبحان الله من تحملات عجيبة جداً جداً!

فصل

والعجيب أن هذا الطرف لا يُبيِّن لك ما مذهبه.

يعني مثلاً يقول: أحمد قال في هشام بن عمار كيت وكيت، وإن قبلتَ يلزمك كيت وكيت.

طيب أنت ترى أحمد مخطئاً في حق هشام بن عمار والكرابيسي وغيرهم؟

أم تراه مصيباً؟ أم تراه متناقضاً؟ أم ماذا ترى؟ ما مذهبك؟

وفرضاً لو سهلنا مع كل لفظية الدنيا، سيبقى البحث مع منكري العلو أشد وأظهر.

طبعاً هشام بن عمار هناك رواية عنه أنه يتبرأ من هذا القول، ذكرها الذهبي في «العلو» وغيره، والله أعلم، وهذه قد تُخَرَّج على أنه

= القدرية بين أهل البصرة، وهم خصوم للحجاج بن يوسف.

(١) «باسم السلف» ص٤٢: فلم يلتفت إلى أن هذا إسناد كوفي، يرويه محمد بن العلاء الكوفي (٢٨٤هـ)، عن أبي بكر بن عياش الكوفي (١٩٣هـ)، عن عاصم بن أبي النجود الكوفي (١٢٧هـ)، وقال أبوبكر الكوفي (١٤٥هـ): إن الأعمش الكوفي (١٤٥هـ) سمع هذا، والكوفة معقل التشيع خصوم الحجاج (١٩٣هـ).

يتـبرأ مـن اللفـظ أيضـاً.

وليس هذا بحثي الآن.

هذه الصوتية فقط عن موضوع الإجماع الذي نُسب لي كذباً أنني ادَّعيته.

الجاربـردي الأشـعري يقـول: المجسـمة وإن كفَّرناهـم روايتهـم تُقبـل إذا عرفنـا منهـم الصـدق[١].

وأمور الرواية فيها قرائن:

فالرواية في القرون الأولى لها شروط وفيها تشديد.

بعدهـا في زمـن، مثـلاً: طبقـة شـيوخ البخـاري هـذا زمـن كـثر فيـه الـرواة، لهـذا تجـد فيـه تسـمحاً في الروايـة عـن بعـض النـاس.

بعـد هـذا الزمـن -بعـد زمـن المصنفـات والاسـتقرار- يوجـد تسـمح أكـثر -وهـذا موجـود في كل كتـب المصطلـح- وأن المعـول على الإجـازات وصحـة الروايـات العامـة وغـير ذلـك.

وهذه سيأتي الحديث عنها وإيضاحها كاملة إن شاء الله.

---

(١) كما في «السراج الوهاج» (٢/٧٥١) قال: «المجسمة كفار عند الأشاعرة ومع هذا تقبل روايتهم إذا اعتقدوا حرمة الكذب».

فصل

وأيضاً لما إنسان يكون على مذهبٍ وهناك من ناقشه في مذهبه وردَّ عليه في مذهبه ومع ذلك لم يطعن في روايته،

كما حصل بين ابن مندة وأبي نعيم، هذان الرجلان كل واحد منهما تكلم في الآخر على المذهب، ولكن لم يستطع أحد منهما أن يطعن في الآخر في روايته عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو روايته للآثار، فعُلِم بهذه القرائن أن هناك فرقاً.

مثلاً: كالأنصاري والبيهقي وإلى آخره، أن هؤلاء رواياتهم في زمانهم معروفة وطلبهم معروف والأمر محفوظ، ولو رووا شيئاً غير الموجود في إجازاتهم وفي رواياتهم وفي أثباتهم أو افتروا، فإن الناس سيقومون عليه لاشتهاره بالرواية.

كما حصل مع عبد الباقي بن قانع، لما روى أموراً لم يروها أقرانه قاموا عليه.

فلما إنسان لا يقام عليه، فهذا يُعلم صدقه، لأن في ذلك الزمان كان المعول على الإجازات والسماع والطباق وغير ذلك، هذه إن شاء الله يأتي إيضاحها ويأتي الكلام.

وحقيقةً لا حاجة كبيرة لروايات المتأخرين، إلا في أمور متعلقة بالآثار والرقاق، أمور عامة هكذا، وهذه محل تسمُّح.

أما الأحاديث المهمة وأحاديث الأحكام في الطبقة الأولى فهذه لا يكاد جهمي صريح يروي شيئاً أو ينفرد بشيء.

فصل

أيضا حين تحكي مذاهب العلماء، فتقول: هذا يروي عن الواقفة، وهذا يروي عمن لا يكفر الواقفة.

هذا ليس تناقضاً، لأن هذا شخص وهذا شخص آخر، فقد يكون لكل واحد منهما مذهب، ومع كون لكل واحد منهما مذهباً توجد مشتركات.

وسبحان الله! رجل يتحدث عن دراسة المنطق لا يفرِّق بين التضاد والتناقض.

فحين أقول: فلان لا أعلم أحداً تابعه ولا أعلم أحداً أنكر عليه (كلام عبد الوهاب الوراق في يعقوب بن شيبة).

يعدُّه قولين.

وكلامه قد يخرَّج على أصول أحمد أو يخرَّج على أصول أحمد، فيعتبر هذه تناقضات[1]!

هذا تضاد، هذا ليس تناقضاً.

فعلاً الناس قد يسكتون عليه، فلا يتابعونه ولا يعارضونه.

الآن يوجد راوٍ ثقة ينفرد بحديث لا يتابعه أحد، وأيضاً لا أحد يروي ما يعارضه أو ما يناقضه.

قلت: «**وهذا يتوافق مع قول أحمد**» يعني أنه أخذ تطبيقاً من

---

(١) «باسم السلف» ص٩: وهكذا يجعل من قول واحد بعينه، في شخص واحد بعينه على أضرب: مرة انفرد به صاحبه فلم يتابعه عليه أحد. ومرة يتفق مع كلام أحمد. ومرة لم ينكره عليه أحداً!

كلام أحمد العام، لأن العلماء يضعون أصولاً، فهذه الأصول إذا رأينا بعض تلاميذهم يفرِّعون، نقول: هذا فرَّع على أصل إمامه.

هذه هي الفكرة.

فهذا يدل على أيش؟ هذا يدل على عجلة.

- موضوع «**وما صار واحدٌ منهما مبتدعاً**» هذه إن شاء الله لها صوتية كاملة.

- ومسألة الإجماع الذي ادَّعاه، ولا يوجد أي أحد ادَّعى إجماعاً، والروايات قد تُصحَّح بالقرائن، حتى خبر الكافر قد يُقبل بالقرائن وفي مواطن معينة، «**حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**».

لكن فعلاً الحاجة لهم في أمر الرواية ليست كبيرة.

﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] في الشهادة، الأصل أن الشهادة لا تُقبل إلا من مسلم.

﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ في مذهبٍ أهل الكتاب في زمن معين، في وقت معين، في سياق معين، وهذه -إن شاء الله- لها تفصيلات كثيرة.

لكن ركزوا على هذه النقطة: **يقول**: ادَّعى الإجماع على عدم قبول رواية الكافر ثم ناقض هذا الإجماع.

على أني لما **أقول**: «**الإمامية خرقوا إجماع الأمة برواية كافر عندهم**».

أولاً: الإمامية لا يوجد عندهم تفريق بين إطلاق وتعيين.

لأن بعض الشخصيات مثلاً بعض الواقفة وغيرهم قد يختلف فيه

العلماء، فشخص يجعله مبتدعاً وآخر يجعله كافراً، لأن توجد قسمة -في الواقفة بالذات- «**من وقف في القرآن جاهلاً عُلِّم وبُدِّع ولم يُكفَّر**» فهنا قد يقع نزاع في بعض الأفراد، أحدهم يصنفه جاهلاً والآخر يصنفه عالماً أو كافراً.

ففي عقيدة الرازيين ذكروا قسمين، وفي كثير من الأحيان يكون هناك نظر للناس في هذه الأقسام.

فما بالك بمن يأتي مثلاً ويروي عنه قبل هذا الأمر أو لا يعرف عنه هذا الأمر إلى غير ذلك.

لكن الإمامية أنا ذكرت كلام المفيد، نقل الاتفاق على هذه الحالة عندهم.

فهذا النقد لمجرد النقد والقفز وغير ذلك = يوقع في مصائد، تأتي تريد أن تصيد فتُصطاد ويظهر تحاملك ويظهر كذا.

والواحد يجد له مادة يتكلم فيها وينشر، وتوثق، كما حصل لكثيرين قبلك ممن خاض في هذا المعترك ثم بعد ذلك ذهب إلى ما ذهب إليه.

التحريف والتحامل باسم النقد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

في هذه الصوتية: سأتحدث عن مسألة في المصطلح، وهي مسألة الرواية عمن لم تجتمع فيه شروط العدالة عند المتقدمين في الأزمنة المتأخرة، باعتبار الإجازة وباعتبار كذا.

وسأتحدث ثانياً: في مسألة القرائن الدالة على قبول رواية من لا تُقبل روايته في العادة لاعتباراتٍ فيه.

والأمر الثالث: الخلاف في بعض الشخصيات أو من كان عدلاً ثقةً ثم طرأ عليه شيء بآخره أسقط عدالته أو أسقط ضبطه فتُقبل روايته مما كان قبل ذلك.

هذه كلها أبحاث مختلفة.

غير أن صاحبنا الذي فهم كلامي غلطاً -والكل يعرف ذلك- وافترى علي وكذب علي كذباً واضحاً، وهذا يدل على عجلة، وبنى ثلاثين صفحة تقريباً على هذه العجلة = لا يريد أن يتراجع.

ما الحل عنده؟ الحل أن يقفز إلى الأمام، وهكذا عامة نقده في كتابه، يأتي إلى مواضيع أنا أتكلم فيها في موضوع معين، ثم يقفز ويتحدث عن موضوع آخر، علماً أن كلامي سيق لقصدٍ معين، وفي هذا القصد والله لا هذا ولا عشرة مثله يستطيعون أن يردوا على حجتي هنا.

سأذكر عدة أمثلة من هذه التحاملات، وقد رأيت الكتاب.

وقد **ذكرت** لكم مثال سالم الأفطس أنني ذكرت أنه من رواة أهل السنة في مقابل الرافضة، **فقال**: هذا يقول: «**المرجئة أهل سنة**»[١]، ولم يفهم أنني أتحدث عن أهل السنة بالمعنى العام.

وقلت: «**عطاء بن أبي رباح من أهل السنة**»، **فقال**: (لا، العجلي قال إنه مرجئ)[٢] واجتنب أن عطاءً في كتب الاعتقاد تُروى ردوده على المرجئة، وتروى تبرُّؤاته من المرجئة، وهذا لا يقوم له كلمة قالها العجلي، خصوصاً أن الأسانيد في ذلك محتملة.

فقد نبهت على عدة أمور.

وطريق السفسطة طويل إذا الإنسان لا يُبيِّن مقاصده ويلعب لعبة المرمى الواحد.

وقد ذكرتُ عدة مسائل، ومنها:

التحريف الواضح لكلامي في أمر الأنصاري، مع زيادة كلمة، «**ما صار واحدٌ منهما مبتدعاً**» **صارت**: (وما صرح أحد منهما أنه مبتدع).

«**صار**» و«**أحد**» قد يجتمعان في السمع عند الإسراع في الكلام،

---

(١) «باسم السلف» ص٧٦: وذكر الخليفي سالم الأفطس مرجئ معروف، وقال بعدها: «الرافضة لا ينازعون في كون هؤلاء من أهل السنة»، وهذا يعنى أنه يرى سالما من أهل السنة، رغم أنه مرجئ. فهي مسألة مفتوحة، يحكم فيها متى شاء بأن فلانا من أهل السنة، وإلا رفض ذلك بحجة أن هؤلاء مبتدعة فلا معنى للقول: إنهم من أهل السنة.

(٢) «باسم السلف» ص٧٦: قال الخليفي: «عطاء بن أبي رباح تابعي من علماء أهل السنة»، على أنّ عطاء بن أبي رباح (بحدود: ١١٥هـ)، قال فيه العجلي (٢٦١هـ): «كان عطاء يذهب إلى الإرجاء».

لكن أن تزيد كلمة «**أنه**» وتغيِّر إعراب «**مبتدع**»!

فصل

وسأضرب لكم أمثلةً أيضاً:

المثال الأول:

يقول: (لماذا تحتج بهشام بن عمار؟ ولماذا تقول: لم يخرَّج في الصحيحين للفظية، وهشام بن عمار خُرِّج له)[١]؟

أقول: لنقل: هشام بن عمار مثال واحد يُستدرك علي، لا بأس، لنقل إننا غفلنا.

(وكيف لا تسوي بين المتماثلين، بين هشام بن عمار والكرابيسي؟)[٢].

هشام بن عمار رُوي عنه في كتاب «**العلو**» للذهبي أنه تبرَّأ من مقالة اللفظية.

والذهبي عزى ذلك لكتاب رجل له كتاب في الرد على اللفظية.

طيب أنت تذكر أحياناً المقالات الواردة عن أحمد بن حنبل في شأن هشام بن عمار.

---

(١) «باسم السلف» ص١٨: فإن كان الكرابيسي من اللفظية الصرحاء، فهشام أصرح منه عند أحمد، ورغم ذلك فإن هشام بن عمار (٢٤٥هـ) هو الراوي لحديث المعازف في صحيح البخاري (٢٥٦هـ)، وقد «روى عنه البخاري أربعة أحاديث»، فكيف يقول: لم يُروَ عن واحد من اللفظية في الكتب الستة؟.

(٢) «باسم السلف» ص١٨: رغم أن الاتساق يُفرض عليه أن يحكم بالتساوي بين المتماثلين ويُفرق بين المختلفين.

- هذا من باب: «**لو أن فاطمة بنت محمد سرقت**».

فـإن كثـيراً مـن النـاس عندهـم إذا كان الرجـل عالمـاً أو إذا كان رجـلاً كبـيراً أو إذا كان رجـلاً جليـلاً، فإنـه لا يجـوز أن يُجـرح أو يُتكلَّـم فيـه، ولـو تُكلِّـم فيـه لأمـر الاعتقـاد فـإن ذلـك يعـني الطعـن في الديـن.

يقول الذهبي: «**قال أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الحافظ**»[١].

هــذا له كتــاب في الــرد على اللفظيــة، والذهــبي واضــح أنــه ينقــل مــن هــذا الكتــاب، وكذلــك بــن عســاكر روى مــن طريقــه.

فـإن قلـت: (ابـن عسـاكر أشـعري)، **أقـول**: سـأوضح لـك المسـألة، أن هـؤلاء يـروون كتبـاً بالإجـازات، فالمسـألة لا تتعلـق بعدالتهـم أو أي شيء، فهـذه روايـات بالإجـازات، وقـد أقرَّهـا النـاس لهـم.

يقـول: «**حدثنـا عبـد الله بـن محمـد بـن منصـور الـبزار سـمعت هشـام بـن عمـار وبلغـه أن ناسـاً ينسـبونه إلى اللفظيـة فغضـب وقـال القـرآن كلام الله وليـس بمخلـوق**»[٢].

طيب أنا الآن اعتمدت هذه الرواية.

هذه الرواية لماذا لا يذكرونها؟

لأنهـا ليسـت موجـودة في مقـالاتي ولا في مقـالات الراديـن علي الذيـن يسرقـون منهـم (بعـض الأثريـة الزائفـة وغيرهـم).

فالآن هذا فارق.

(١) «العلو» (١٨١).

(٢) المصدر السابق.

بعدها سيحاول أن يطعن في الرواية.

الرواية رجالها ثقات.

أنا قبلت هذه الرواية مثلاً، وبنيت عليها أمراً، هذا أولاً.

فصل

النقطة الثانية: الراوي إذا كبر فاختلط هل تسقط جميع مروياته أم إذا أمكن التميز فلا مشكلة؟

- إذا أمكن التمييز فلا مشكلة.

فيُميَّز ما قبل الاختلاط وما بعد الاختلاط.

هشام بن عمار وحتى الحسن الحلواني لما قال ما قال في عدم تكفير الواقفة، قالوا ذلك بعدما كبروا وروى الناس عنهم الحديث.

فتنة اللفظية متأخرة، لما وقعت كان هشام بن عمار في الثمانينات من عمره.

حتى الحسن الحلواني في الرواية التي تُذكر، لا يذكرون أنهم وجدوا عليه شيئاً في ثقته في الحديث، لهذا سألوا عن علمه (وهذا سيأتي الكلام عليه تفصيلاً).

علمه يعرفونه، الرجل مشهور معروف بالثقة والتثبت والضبط، فمن الناس من يهجره تعزيراً، لكن هذا لا يعني الطعن في مروياته، بدليل أنهم لم يقولوا (إننا وجدنا في مروياته شيئاً)، بل الرجل سمع

وروى وحـدَّث وصنَّـف والنـاس أقـرُّوه.

على سـبيل المثـال: لـو فرضنـا أن الإمـام البخـاري قـال باللفـظ فعـلاً، فالموجـود في الصحيـح هـذا أقـرَّه أقرانـه عليـه، أقـرَّه النـاس عليـه.

ولمَّـا تكلـم مـن تكلـم فيـه لداعي الاعتقـاد، لـم يتكلـم فيـه لداعي الروايـة (وهـذا كان مـن ردودنـا على مـن يقولـون: هنـاك مـن تكلـم فيـه لداعي الاعتقـاد).

وهنا انتهى الأمر.

حـين يـأتي عالـم، مثـلاً الإمـام أحمـد حـين يقـول: «**أبو يوسـف صـدوق، ولكـن أصحـاب أبي حنيفـة لا ينبـغي أن يروى عنهـم شيء**»[1].

أنـا قـد أحتـاج روايـة لأبي يوسـف في موضـوع معـين يهمـني، أمـا الأحاديـث عـن رسـول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغـير ذلـك فـلا، لكـن موقوفات ومقطـوعات وغيرهـا أحتـج بهـذه الروايـة.

وإذا أردتُ أن أبـيِّن موقـف أحمـد مـن أهـل الـرأي أذكـر روايـة: «**لا ينبـغي أن يُـروى عنهـم شيء**».

وأمـر المعـازف هـذا الذي يدندنـون حـوله ليـس واقفـاً وليـس قائمـاً على حديـث واحـد، بـل على أمـور كثـيرة، ولا تقـف على روايـة رجـل واحـد، وهـذا أمـر واضـح جـداً.

فمثـلاً: علي بـن المديـني لمـا قـال مـا قـال، الإمـام أحمـد قـال: لا تـرووا عنـه يُغـني الله عنـه، هـذه مـن بـاب التعزيـر، وإلا فعـلي معـروف أنـه ثقـة

(١) «العلل» (٣/٣٠٠) (١٦).

حافظ مصنف في العلل وغير ذلك وصنع كل شيء، ورواياته أقرها أقرانه وأقروا له بالصدق والتثبت.

فلو أن إنساناً ارتد عن الإسلام، وسآتيكم ببعض الناس من قُبلت إجازاته ورُوي عنه وهو أصلاً متهم بترك الصلاة، هذا في الأزمة المتأخرة.

موضوع شرط العدالة في الأزمة المتأخرة كثير من الناس لا يفهمه.

لكن في الأزمة المتقدمة، زمن الرواية الأول نعم تُشترط العدالة، لكن تشترط العدالة ليس عند التحمل، عند الأداء، أما بعد الأداء فلا يُشترط، لهذا الراوي المختلط الذي يخرف في آخر عمره تُقبل رواياته قبل الاختلاط، لأنه أداها قبل أن تدخل عليه الآفة.

مثل الاختلاط بالضبط مسألة -الله يبارك فيك ويحفظك- طروء بدعة عقائدية كبرى عليه تجعل بعض الناس يكفِّرونه وبعضهم يبدعه أو بعضهم يرى أنه لا تُقبل روايته أو لا ينبغي أن يُذكر.

الآن هذه النقطة الأولى.

فصل

نقطة ثانية من أمارات التحامل:

في كتابي «**الترجيح**» أنا أذكر عدة نقاط، **فأقول**: إن الفقهاء في الكوفة أمثال: الشعبي والنخعي والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وسفيان الثوري وغيرهم، هؤلاء لم يؤخذ عليهم ما أُخذ على أبي حنيفة، كلهم تكلموا ولم يُنقل

عن أحد منهم رد الأحاديث والاستهزاء بها (أنا الآن أتحدث عن الفقه).

هـذا الاسـتدلال لمـن يقـول إن أهـل الكوفـة اضطـروا إلى مـا اضطـر إليـه أبـو حنيفـة.

هنا النص سيق هذا المساق.

يـأتي الناقـد المتفذلـك **فيقـول**: حمـاد بـن أبي سـليمان رُوي عنـه أنـه رد حديـث: «**سـباب المسـلم فسـوق وقتـاله كفـر**»[(١)].

طيب هذا ما الذي يغيِّره في الأمر؟

فـأولاً: حمـاد بـن أبي سـليمان بـاب كلامـه العقيـدة، وأنـا أتحـدث عـن الفقـه، وحمـاد بـن أبي سـليمان في العقيـدة مـرجئ وأبـو حنيفـة مـرجئ، وتُكلِّـم على أبي حنيفـة للإرجـاء أيضـاً، تبعـاً لشـيخه حمـاد.

ثانياً: أنا قلت (والسخرية منها)، بهذا الجامع.

ثالثـاً: احـذف اسـم حمـاد بـن أبي سـليمان مـن هـذا الـكلام احذفـه، لأنـه أصـلاً متكلَّـم فيـه، لكـن احذفـه، هـل سـتتغير الحجـة في شيء؟ لـن تتغـير الحجـة في شيء، فقـط نقـد لمجـرد النقـد.

(١) «باسم السلف» ص٩٦: أما ردّ الأحاديث: فقد احتج شعبة (١٦٠هـ) على حماد بن أبي سليمان، بما رواه أبو وائل (٩٥هـ) عن عبد الله، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»، وقال شعبة لحماد: «أتتهم زيداً؟ أتتهم منصوراً؟ أتتهم الأعمش؟» [وهم رواة الحديث] قال: لا، ولكن اتهم أبا وائل، ومن يصدق أبا وائل؟».

فصل

النقطة الثالثة: يقول: تحتج بالبيهقي، فتقول: (البيهقي رجح الإرسال، البيهقي رجح الوقف)[١].

أقول: راجع المقالات، لن تجد مقالاً واحداً أتيت فيه بكلام البيهقي فقط، بل دائماً أذكر أدلتي ثم بعد ذلك أذكر من وافقني.

والسبب في ذكر من وافقني أنني كنت أرد على الألباني ومن يقلده، فعادةً يقولون لنا: (أنتم صغار تتعقبون الألباني) وغير ذلك، فنأتيهم بكل شخص يرتضونه.

وقد كان ابن تيمية يفعل هذا في مناقشاته، أنه يأتي بالصوفية وبالمعتزلة في كل مسألة، ويقول: خالفهم من العقلاء فلان وفلان وفلان.

والبيهقي بابه في الحديث فلا بأس، والكلام هنا عن صنعة، الصنعة تقوم بالأدلة، البيهقي يتكلم بصنعة فيأتي بروايةٍ رواها راوٍ مرسلة، وآخر رواها متصلةً فيقول (الراجح الإرسال)، فهو هنا يطبق قواعد أهل الحديث.

وتطبيق القواعد لا يشترط له أن يكون الإنسان على أقصى درجات العدالة.

فهذا أنا أكتب المقالات وأذكر أدلتي وأريد ممن لا يعرفني شخصياً

---

(١) «باسم السلف» ص٢١: فقال في موضع: «أقول: فهذا البيهقي تلميذ الحاكم ورجح الإرسال»، وفي موضع: «رجح البيهقي الوقف»، «هذا تضعيف من البيهقي للحديث» ، «ورجح البيهقي هذه الرواية»، «نبه على ذلك البيهقي».

أن يقتنع بدليلي.

الأمر الثاني: أن مسألة زيادة الثقة -التي نذكرها دائماً- هذه المسألة كثير من الشافعية المتأخرين ممن صنف في المصطلح يخالفون فيها ويرى أن زيادة الثقة مطلقاً مقبولة، فعادةً يعترضون، فتأتيهم بأمثال البيهقي وغيره.

وكثير من الناس يقولون (هذا منهج جماعة من المحدثين فقط) فتأتيهم برجل الفقهاء يقدرونه.

فهذه هي الفكرة.

فصل

أيضاً: -بارك الله فيك- حين آتي مثلاً **وأقول**: أم الحسن البصري احتج بها مسلم، وقال عنها ابن حزم إنها من الثقات.

فيقول: كيف تحتج بابن حزم؟[١]

ويسرد أسماء الأئمة الذين سكتوا عنها[٢].

(١) «باسم السلف» ص٢٥: كذلك الأمر مع ابن حزم (٤٥٦هـ) الذي يقول فيه الخليفي نفسه: «ابن حزم الذي ملأ الدنيا شذوذاً في العقيدة والفقه والحديث، وهو جهمي جلد، ويرى أن هناك أربع قرآنات ثلاثة منها مخلوقة، فهو يقول بخلق القرآن في النهاية»، ماذا لو احتاجه في الحديث؟ قال: «الرواية التي ذكرها الطبري عن عائشة: «إن كنتِ تشتهين أن تتزيني فلا يحلّ» إسنادها قوي فأم الحسن خرّج لها مسلم، وذكر ابن حزم أنها من الثقات».

(٢) «باسم السلف» ص٢٥: فأمّ الحسن البصري، غاب توثيقها عن كلام أشهر النقاد، كابن سيرين (١١٠هـ)، وشعبة (١٦٠هـ) وابن معين (٢٣٣هـ)، وأحمد (٢٤١هـ)، وأبي زرعة (٢٤٤هـ) وأبي حاتم (٢٧٧هـ)، فاحتاج إلى ابن حزم (٤٥٦هـ) فذكره، فلو كان عنده كافراً، أتراه يعتد بتوثيقه وتعديله لمسلم من رواة الحديث؟.

أقول: هم لم يضعفوها ولم يقولوا عنها: (**مجهولة**) حتى تسرد أسماءهم، سكوت العالم عن راوٍ لا يعني أي شيء.

وأنا أصلاً احتججتُ بمسلم.

فلماذا أوردتُ ابن حزم؟ لأن ابن حزم ينقل كلام الأئمة المتقدمين، وهو مشهور جداً بأنه يقول بجهالة المعرفين، حتى جهل الترمذي وعفان وغيرهم، فلما عُرف عنه أنه يجهل المعروفين أوردته.

هذه خيرة أم الحسن البصري التي قديماً -أذكر والله أعلم- جاسم الفهيد في «**الروض البسام**» قال إنه لا يعرفها.

فهنا أردت التنبيه على أن حتى ابن حزم -المشهور بهذا الأمر- قد عرفها.

مسألة يسيرة جداً.

فصل

أيضاً من ضمن الأمور العجيبة:

كتبت مقالاً عن مشروعية عبارة «**ساكن السماء**»[١] وذكرتُ حتى عن معتزلي في نفس المقال، **قلت**: وذكرت هذا وهو معتزلي، لأبيِّن أن هذه العبارة منتشرة بين الناس.

واعتمدتُ على آثار من كتب السلف، ثم أوردتُ خبراً من «**تاريخ دمشق**» وفي إسناده البيهقي يروي عن الحاكم.

(١) مقال بعنوان: مشروعية عبارة (يا ساكن العرش) أو (ساكن السماء).

فقال: انظر يحتج برواية البيهقي ويقول: إسناده صحيح(١).

أقـول: نعـم استشـهدت برواية البيهـقي، وكما قلـت: البيهقي روايتـه تُقَر، لكـن البيهـقي متابـع في هذه الروايـة أصلاً، وهـذا تدليسـك على القارئ.

البيهـقي متابـع مـن زاهـر الشـحامي عـن شـيخ له، كلهـم يـروون عـن الحاكـم، هـذه روايـة مـن «**تاريـخ نيسـابور**»، زاهـر الشـحامي إذا رجعـت إلى ترجمتـه سـتجد أن عمـوم النـاس رووا عنـه، ومـع ذلـك ذُكـر عنـه أنـه لـم يكـن يحافـظ على الصـلاة، فقـال الذهـبي: الـشره يحملنـا على الروايـة عـن مثـل هـذا(٢).

طيب كيف رجل مثل زاهر لم يكن يحافظ على الصلاة ويُروى عنه؟

بالإجـازة، بالإجـازة المعروفـة عنـد المتأخريـن، فروايـات المتأخريـن أمرهـا مختلـف (وهـذا الأمـر الذي سـأشرحه لاحقـاً بعـد أن أنـهي هـذه النقـاط والتحامـلات)، فـكل النـاس يعرفـون أنـه عنـده إجـازة صحيحـة لكتـاب «**تاريـخ نيسـابور**» وعنـده إسـناد عالي، فـيروون عنـه وهـذه مسـألة لا يفهمهـا عمـوم هـؤلاء.

(١) «باسم السلف» ص٢١: ولما روى البيقهي بإسناده إلى الأوزاعي (١٥٧هـ) قال الخليفي: «صحيح إلى الأوزاعي»، وبإسناده إلى أحمد (٢٤١هـ)، قال الخليفي عن الإسناد: «إسناد صحيح وفيه حل الإشكال الوارد».

(٢) «سير أعلام النبلاء - ط. الرسالة» (١٢/٢٠): وَأَنَا فَوقْتَ قِرَاءتِي عَلَيْهِ (التَّارِيْخ) مَا كُنْتُ أَرَاهُ يُصَلِّ، وَعَرَّفَنَا بِترْكِهِ الصَّلاَةَ أَبُو القَاسِمِ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: أَتيتُهُ قَبلَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ فَنَبَّهُوهُ، فَنَزَلَ لنقرَأَ عَلَيْهِ، وَمَا صَلَّى، وقِيْلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: لِي عُذرٌ، وَأَنَا أَجْمَعُ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا، وَلَعَلَّهُ تَابَ، وَاللهُ يَغفِرُ لَهُ، وَكَانَ خَبِيْراً بِالشُّرُوطِ، وَعَلَيْهِ العُمْدَةُ فِي مَجْلِسِ الحُكْمِ. مَاتَ: بِنَيْسَابُوْرَ، فِي عَاشرِ رَبِيْعٍ الآخرِ، سَنَةَ ثَلاَثٍ وَثَلاَثِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ. قُلْتُ: الشَّرَهُ يَحمِلُنَا عَلَى الرِّوَايَةِ لِمِثْلِ هَذَا.

ولذلك هذه الرواية التي أوردتها من «**تاريخ دمشق**» هي أصلاً من «**تاريخ نيسابور**»، لكن «**تاريخ نيسابور**» مفقود فحُفظت هذه الرواية.

هذه الرواية لو قلنا إنها أُوردت إلزاماً للأشعرية الذين منهم من يكفِّر بهذه العبارة، تبقى الحجة قائمة.

فتأمل هذه التحاملات.

فصل

أيضاً: سليمان بن حرب يقول ليحيي بن أكثم: هل أدركتَ أحداً يرتضي رأي أبي حنيفة؟

فيقول المعترض: يحي بن معين كان يثني على رأي أبي حنيفة[1].

أقول: سليمان بن حرب يتكلم عن طبقة شيوخه، يقول: هل أدركت؟

وسليمان بن حرب من شيوخ يحي بن معين أصلاً، فهو يتكلم عن طبقته وطبقة شيوخه، فالاتفاق ينقله في طبقته وطبقة شيوخه.

"قال سليمان بن حرب: كلمت يحي بن أكثم فقال: إِنِّي لَسْتُ بِصَاحِبِ رَأْيٍ. قَالَ: وَذَكَرَ أَبَا حَنِيفَةَ فَقُلْتُ لَهُ دَعِ التَّنَازُعَ، **وَلَكِنْ قَدْ كَانَ فِي زَمَانِهِ أَئِمَّةٌ بِالْكُوفَةِ وَغَيْرِ الْكُوفَةِ فَأَخْبَرَنِي بِرَجُلٍ وَاحِدٍ حَمِدَ أَمْرَهُ وَرَأْيَهُ؟**

(١) «باسم السلف» ص٧٩: وكان سليمان (٢٢٤هـ) في زمن يحي بن معين (٢٣٣هـ)، كما كان ابن معين في زمن أحمد (٢٤١هـ)، وابن معين يثني على رأي أبي حنيفة، فقال: «ما أرى لمسلم أن ينظر في رأي الشافعي، ينظر في رأي أبي حنيفة، أحب إليَّ من أن ينظر في رأي الشافعي».

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمّ قَالَ: قَالَ جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ فِي رَجُلٍ دَفَعَ ثَوْباً إِلَى خَيَّاطٍ إِنْ فَرَغْتَ مِنْهُ الْيَوْمَ جَعَلْتُ لَكَ دِرْهَمَيْنِ وَإِنْ أَخَّرْتَهُ إِلَى غَدٍ فَدِرْهَمٌ، قَالَ فُلَانٌ كَذَا، وَقَالَ فُلَانٌ كَذَا، وَقَالَ فُلَانٌ كَذَا، وَقَالَ هَؤُلَاءِ لَهُ أُجْرَةُ مِثْلِهِ.

قَالَ: فَقُلْتُ: كَفَاهُ بِهَذَا ضَعَةً أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى أَحَدٍ وَيُضْطَرَّ فِيهِ إِلَى مُغِيرَةَ"[1].

زيادة على ذلك: هو يتكلم عن الفقهاء، لا يتكلم عن المحدثين.

كما أن الفضيل بن عياض روي عنه بإسناد يحسنه البعض أنه نقل اتفاق كلام الفقهاء.

كما قال ابن عدي: «**حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا محمد بن المهلب البخاري، حدثنا إبراهيم بن الأشعث، قال: سمعت [الفضيل] يقول: لم يكن بين المشرق والمغرب فقيها يذكر بخير إلا عاب أبو حنيفة مجلسه**»[2].

وكما قال ابن نمير: «**أدركت الناس ما يكتبون الحديث عن أبي حنيفة، فكيف الرأي؟**»[3].

ويحي بن معين ثبت عنه أنه تكلم في الرجل بالإرجاء والتجهم، كما في «**تاريخ بغداد**» وقد ذكرتها في «**الترجيح**».

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/٧٩٤).
(٢) «الكامل في الضعفاء» (٨/٢٣٨).
(٣) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٤/٢٦٨).

الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة الكلب الأسود قال: لا أعلم أحداً يجيزه.

مع أن مالكاً والشافعي وأبا حنيفة يجيزون الصيد بالكلب الأسود.

فلماذا قيل ذلك؟

قال ابن قدامة: إن أحمد يقصد اتفاق زمن التابعين[(١)].

فلما إنسان يتكلم عن طبقته وطبقة شيوخه تستدرك عليه بتلميذه! وتستدرك عليه برجل أنتم تقولون إنه حنفي! فإذا كان حنفياً فهو من المقلدين لأبي حنيفة أو من التابعين له، فمثل هذا لا يعتبر.

وحتى لو فرضنا أن هناك استدراكاً وأن واحداً فات سليمان بن حرب، يبقى الجرح الأغلبي حجة، خصوصاً إذا كان الجارحون ألصق بالفقه.

كما أن في الحديث جرح معظم المحدثين حجه، وقد استشهدتُ بكلمة البخاري: «**سكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه**»[(٢)].

تحاملات...

فصل

وكلام عن عقيدة أبي نعيم الأصبهاني وغير ذلك، وأنك كيف تنسب أبا نعيم إلى اللفظية، وهو أشد منهم.

---

(١) «المغني» ت التركي (١٣/٢٦٧): «قال أحمد: ما أعرف أحدا يرخص فيه. يعني من السلف. وأباح صيده أبو حنيفة، ومالك، والشافعي».

(٢) «التاريخ الكبير للبخاري» (٩/ ٤٧١ ت الدباسي والنحال)

ويستدل بكتاب الجزء في الحروفيات(١).

طبعاً المقال الذي أنا كتبته قبل صدور هذا الجزء من الأساس.

وهذه مسألة لا تقدِّم ولا تؤخر في البحث من أساسه لو ترجع له.

لكن نسبة أبي نعيم إلى اللفظية النفاة هي نسبة ابن تيمية: «**ووافق هؤلاء على التعليل بهذا طائفة ممن لا يقول بقول ابن كلاب في الكلام كالقاضي أبي يعلى وأمثاله، ووقع بين أبي نعيم الأصبهاني وأبي عبد الله بن منده في ذلك ما هو معروف، وصنف أبو نعيم في ذلك كتابه في الرد على اللفظية والحلولية، ومال فيه إلى جانب النفاة القائلين بأن التلاوة مخلوقة**»(٢).

هذا كلام ابن تيمية، فتارةً كيف تخالف شيخ الإسلام، وتارةً كيف تأخذ بكلامه، فسبحان الله!

فصل

أنا الآن هذه نقاط والله هكذا ارتسمت في ذهني مروراً.

وعامة الانتقادات في قضايا خارج محل البحث، فأنا أُورد الكلام لشيء فيأتي وينتقده لشيء آخر، في زعمه أن هناك تناقضاً في موضوع آخر، ولا يفهم المقاصد.

---

(١) «باسم السلف» ص٢٣: لكن أبا نعيم لم يكن يقول هذا، حتى يعبر عن هذا الخليفي بأنه لفظي، بل يرى أبو نعيم أن حروف القرآن مخلوقة، ويعبر من لا يقولون بقوله بأنهم حروفية، وصنف في هذا رسالة بعنوان: «بَيَانُ شُبْهَةِ الْحَرْوفِيَّةِ».

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (١/٢٦٢).

فهذه مقالات مكتوبة لطلاب علم، **فلما آتي وأقول**: (عبد الوهاب الوراق كفَّر فلاناً وما تابعه أحد) لماذا أقول ما تابعه أحد؟ رداً على من إذا كُفِّر أحد عندهم فلا بد أن كل الناس يتكلمون، صنف غالٍ من هذا النوع.

(وما أنكر عليه أحد) رداً على صنف جافٍ من الجهة الثانية، (وكلامه مخرج على أصول أحمد) يعتبر هذه الثلاثية تناقضاً(١)، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وسبحان الله يُخرج بهذا القدر بالتعنت من أكثر من ألف مقال؟! ثلاثون صفحة تحليل نفسي،عشرون صفحة كلام مسموع غلطاً، والباقي كله من هذا الضرب على أساس أن هذا نقد.

مع عدم وضوح موقف الباحث في أي موضوع.

فصل

أيضاً مسألة أن شيوخ عبد الله ثقات (المسألة التي أثارها فايز الكندري وغيره).

هذه المسألة طرحها المعلمي في «**التنكيل**» وطرحها ابن عبد الهادي في «**الصارم المنكي**».

وسأقرأ عليكم كلام ابن عبد الهادي حتى تفهم أن المعترضين لم يستوعبوا الأمر.

(١) «باسم السلف» ص٩: وهكذا يجعل من قول واحد بعينه، في شخص واحد بعينه على أضراب: ١- مرة انفرد به صاحبه فلم يتابعه عليه أحد. ٢- ومرة يتفق مع كلام أحمد. ٣- ومرة لم ينكره عليه أحد!

ابـن عبـد الهـادي تكلـم عـن أحمـد شـخصياً، وأحمـد هـو الذي كان يأمـر ابنـه بذلـك.

يقـول ابـن عبـد الهـادي: «**فـإن قيـل: قـد روى الإمـام أحمـد بـن حنبـل عـن مـوسى بـن هـلال، وهـو لا يـروي إلا عـن ثقـة فالجـواب أن يقـال: روايـة الإمـام أحمـد عـن الثقـات هـو الغالـب مـن فعلـه، والأكـثر مـن عملـه كمـا هـو المعـروف مـن طريقـة شـعبة ومالـك وعبـد الرحمـن بـن مهـدي، ويحـي بـن سـعيد القطـان وغيرهـم، وقـد يـروي الإمـام أحمـد قليـلا في بعـض الأحيـان عـن جماعـة نُسـبوا إلى الضعـف وقلـة الضبـط على وجـه الاعتبـار والاستشـهاد لا على طريـق الاجتهـاد والاعتمـاد**»[١].

وهذا ما يقال في أمر عبد الله بن أحمد.

أيضـاً يقـول المعلـمي في «**طليعـة التنكيـل**» وفي «**تعجيـل المنفعـة**» وغيرهمـا مـا حاصلـة أن عبـد الله بـن أحمـد كان لا يكتـب في حيـاة أبيـه إلا عمـن أذن له أبـوه.

القاعـدة حـين نقـول لـك: «**فـلان لا يـروي إلا عـن ثقـة**» لا تُنقَـض إذا روى عـن أنـاس ثـم ضُعِّفـوا، فهـذه القاعـدة يسـتفاد منهـا في أمـر الجهالـة، فإنـه يثبـت عنـد الاسـتقلال مـا لا يثبـت عنـد المعارضـة.

بمعـنى: الـراوي الثقـة حديثـه صحيح إن لـم يعارضـه أحد، فـإن عارضه مـن هـو أوثـق منه، فإن حديثـه لا يصح، فهل يجـوز أن أرد حديثـه الذي انفرد بـه وهو ثقـة لأن هنـاك حديثاً آخـر له عارضه فيـه غيره؟

---

(١) «الصارم المنكي» (صـ: ٢٨).

الجواب: لا، وإنما ما كان عند المعارضة يُرَد.

فمثلاً: في الفقه قاعدة (الولد للفراش) قاعدة صحيحة، لكنها تُعارَض بالملاعنة، إن لم تعارض بالملاعنة تبقى صحيحة، لا يجوز أن يأتي إنسان ويقول: قاعدة (الولد للفراش) لا تصح، لأنها تعارَض أحياناً فتسقُط، فيقال: لا بأس فإن القواعد إذا عورضت بما هو أقوى فإنها لا تسقط.

كذلك أي راوٍ مجهول تُرفع عنه الجهالة بأدنى توثيق، لو وثقه واحد من الأئمة.

ومن الرواة المعروفين من يوثقه ثلاثة وأربعة ولا ينفعه.

فكيف هنا رفعنا الجهالة بتوثيق واحد، وهنا ما أزلنا الجرح بتوثيق أربعة؟ لأن الجرح أقوى من التعديل، ولكن التعديل أقوى من الحكم بالجهالة.

فهذا هو القصد، ومع ذلك هذا بحث هامشي في البحث الأصلي.

فصل

أيضاً من الأمور الطريفة: أنني أخطأت مرةً وتابعوا خطئي، يوجد راوٍ يقال له ابن يونس قال: إن أبا حنيفة استتيب من القول بأن القرآن مخلوق[1].

استتابة أبي حنيفة مرتين هذه أنا أصححها.

---

(١) الترجيح ص٥٤.

عمرو عبد المنعم الذي كنت أرد عليه يصححها والمعلمي يصححها.

عمرو عبد المنعم فسرها على غير القول بخلق القرآن، فرددت عليه بعدة أمور، ليس فقط بالروايات(١).

من الأمور التي رددت بها عليه: أن الإرجاء كان منتشراً وفاشياً ولم يُنقل أن أحداً استتيب من الإرجاء، فعُلم أنه استتيب بأمر زائد، وهذه حجة متينة.(٢)

فالشاهد أن عمرو عبد المنعم ادَّعى جهالة ابن يونس، **وقلتُ**: لا هذا هو محمد بن حاتم بن يونس.

فالمعترض قال: لا هذا لم يدرك القصة(٣).

مع أنني ذكرت كلامه كتفسير لقصة ثابتة أصلاً.

لكن يشاء الله سبحانه -وهذا الخطأ نبهني عليه أحد الإخوة قبل عدة أيام- أن هذا أصلاً ليس محمد بن حاتم بن يونس، هذا أحمد بن عبد الله بن يونس، وقد نبه على هذا المعلمي في «**التنكيل**» وهذا موجود في «**مسائل حرب**».

يقول المعلمي: «٤٠- **أحمد بن يونس**: في «**تاريخ بغداد**» من طريق عباس بن عبد العظيم، حدثنا أحمد بن يونس قال: اجتمع ابن أبي

---

(١) الترجيح ص٥٠ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق.

(٣) «باسم السلف» ص٩٤: فمحمد بن حاتم بن يونس المصيصي توفي سنة (٢٢٥هـ) وأبو حنيفة توفي قبل وفاته بـ (٧٥) سنة، فكم كان عمر المصيصي حين مات أبو حنيفة (١٥٠هـ)؟.

ليلى وأبو حنيفة عند عيسى بن موسى العباسي والي الكوفة»[١].

الكوثري ماذا قال؟

قال: «**إن كان أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي المتوفى سنة ٢٢٧ فلم يكن في عهد عيسى بن موسى والي الكوفة في سنٍّ تُمَكِّنه من الحضور في مثل تلك المجالس، فيكون الخبر مقطوعاً (يعني منقطعاً) وإن كان أحمد بن يونس هذا غير اليربوعي، فمجهول**» إلى غير ذلك.

المعلمي رد عليه، قال: «**وقد صح عنه أنه قال: «مات الأعمش وأنا ابن أربع عشرة سنة، ورأيت أبا حنيفة ومسعراً، وابن أبي ليلى يقضي خارج المسجد من أجل الحُيَّض»**».

يعني القصة أصلاً يرويها إنسان أدرك أبا حنيفة وأدرك ابن أبي ليلى، هذا كلام المعلمي.

ثم قال: «**ومات الأعمش سنة ١٤٧، وقيل: في التي تليها، ومات ابن أبي ليلى سنة ١٤٨. وعمرُ أحمد خمس عشرة سنةً على المشهور من وفاة الأعمش. وقد يبرز الأمير للناس، أو يأذن لهم إذناً عامّاً**».

أقول: المعلمي ثبَّت الأمر، فإن أردت الرد فردَّ عليه.

وأنا أقول زيادةً على كلامه وبياناً وإيضاحاً: أنه قد يكون حمل القصة عن ابن أبي ليلى أو عن أناس أو عن عموم أهل الكوفة أو رأى أبا حنيفة وهو يستتاب.

---

(١) «التنكيل» (٤١٠/١) ط. المكتب الإسلامي.

فشريك يقول: «**رأيت يدار في حلق المسجد يستتاب**»[(١)].

فهذه هي القصة وما فيها.

فصل

أيضاً من ضمن النقاط -قبل أن ننتقل إلى مسألة شروط العدالة والرواية في الأزمة المتأخرة- وكما نبهت -ولا تنسَ هذا المعنى- أن من الرواة من هو ثقة تحملاً وأداءً، ولكن طرأ عليه شيء بآخره جعل الناس يتركونه.

كما حصل في إسحاق بن أبي إسرائيل، لما قال عنه يحي بن معين «**ثقة**»، قال الدارمي: «**لم يكن إسحاق بن أبي إسرائيل، أظهر الوقف حين سألت يحي عنه وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد، ويوم كتبنا عنه، كان مستوراً**»[(٢)].

طيب لما قال عنه يحي بن معين «**ثقة**» في ذلك الوقت ألم يكن حدَّث؟ ألم يحمل عنه أناس هذه الأحاديث؟

فهذا بمنزلة الثقة الذي اختلط، بمنزلته تماماً.

كما أن هشام بن عمار في عامة مقالاتي أنبه على اختلاطه.

وهذه والله لو ينطون ويضربون بعشرة لا يستطيعون الرد عليها.

فحتى في زماننا لو أن إنساناً أعطى إجازة معتبرة بشرطها لإنسان، ثم هذا المعطي ارتد عن الإسلام، ولكنه حين أدائها كان على درجة

---

(١) «الكامل» لابن عدي (٢٣٩/٨).

(٢) «تاريخ ابن معين رواية الدارمي» (١٠٢).

مـن العدالـة وغـير ذلـك، هـل تسـقط؟ ليـس دائمـاً.

فصل

أيضـاً هنـاك نقطـة مثـلاً الألبـاني كان يتكلـم عـن القديانيـة فيقـول: (لا يجـوز أن نكفِّرهـم هكـذا بالكمشـة) هكـذا هو يقـول: بالكمشـة.

يعني أنك تقول عنهم كفار بهذا الإطلاق.

فـرددت عليـه بـأن في زمـن السـلف أطلقـوا على مـن هـو خـير مـن القديانيـة، قالـوا: القدريـة كفـار والجهميـة كفـار.

فصاحبنا يأتي **يقول**: (أنت نقلت الخلاف في القدرية في مقال آخر)(١).

أقـول: السـياق الآن مـا هـو؟ السـياق في الحديـث عـن طريقـة إطـلاق الـكلام على الفرقـة الـتي كلامهـا كفـري.

وإلا فأمـر القدريـة شرحنـاه مـراراً وتكـراراً، يمكـن أكـثر مـن أربعـين مـرة، أن القدريـة قدريـات، لكـن مـن كفَّـر طائفـةً منهـم أطلـق (القدريـة كفـار).

وهـذا كان قصـدي، وهـذا هـو الواضـح أصـلاً، لأن الحديـث عـن طريقـة التعبـير، لا عـن تحريـر حـال القدريـة أو الجهميـة أو مـا الذي يقـال أو غـير ذلـك.

وهذه أيضاً مسألة خطبها يسير.

---

(١) «باسم السلف» ص٧١: لكن ما أن يبدأ الفصام حتى يقول: قال السلف «الجهمية كفار» وقالوا «القدرية كفار»، بهذا التعميم، مع أنه يقول في موضع آخر: «لم يكفرهم كثير من السلف».

لهذا أنت حين تجادل طائفةً وتتكلم مع طائفة وتتكلم مع فرقة هذا بحث مختلف.

فصل

أيضاً مثلاً: حين آتي بكلام لسلمة بن شبيب، وأقول إن الناس لم يُنكروا عليه ولم يصفوه بالغلو ولا بكذا -كما يفعل أهل التمييع في زماننا- ولم يُنكروا القاعدة من أساسها أنه يُلزِم الناس بالحكم على الواقفة.

فتأتي وتقول: يلزمك أن تتَّهم البخاري ومسلماً بالتمييع(١).

أقول: البخاري ومسلم لم يصفوه بالغلو ولا كذا.

الآن لو أن شخصاً في زماننا قال: من لا يكفِّر تارك الصلاة مرجئ، فجئناه برجل من السلف لم يكفِّر تارك الصلاة والذين كفَّروا لم يحكموا عليه بالإرجاء، فكيف يكون؟

هذا وجه الحجة.

لما جاء أناس غلاة آخرون ذكرنا لهم الإمام مسلماً، وأن بعض الأفراد قد يقع فيهم خلاف، كما في أمر الواقفة الذي أصلاً نبهنا مراراً وتكراراً أن الواقفة فيهم تفريق بين إطلاق وتعيين، يختلفون عن غيرهم، وهذا موجود في عقيدة الرازيين.

(١) «باسم السلف» ص١٠: وسلمة يقول عن رواية الحلواني: ترمى في الحش، أما البخاري ومسلم فقد رويا عنه في صحيحيهما، فهل هذا اتساق؟ إذ يمكن أن يُجعل كلامه فيمن ساهم بأهل التمييع عنه في صحيحيهما، ثم يأخذ صنيع البخاري ومسلم ويجعله حجة على سلمة!

أقول: هذا بخلاف الزمن الأول، فالزمن الأول قد ينفرد المرء، لهذا نحتج فنقول: المرجئة رووا عنهم الحديث، لأنهم فعلاً ينفردون.

أما في الزمن المتأخر فلا يكاد أحد ينفرد بحديث، ومن ينفرد فحديثه يكون باطلاً.

ثم قال: «**والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مُسلسلاً بحدثنا أو بأخبرنا وتبقى هذه الكرامة التي اختصت بها هذه الأمة**».

يعني قد يكون عندنا كتاب «**الضعفاء**» للعقيلي، الكتاب معروف وكذا وتوجد أدلة كثيرة، لكني لا أستطيع أن أرويه إلا من طريق إنسان مجهول أو إنسان كذا.

ولهذا تجد الإسناد إلى «**التاريخ الكبير**» للبخاري فيه راوٍ لا يُعرف بتثبت أو ضبط، لكن قطعاً هذا كتاب البخاري.

لماذا؟ لأن هذه إجازات.

يقول الذهبي: «**ليس العمدة في زماننا على الرواة، بل على المحدثين والمفيدين الذين عُرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين. ثم مِن المعلوم أنه لا بد من صون الراوي وستره، فالعبرة في رواية المتأخرين على الكتب والأصول الصحيحة التي اشتهرت بنسبتها إلى مؤلفيها، بل تواتر بعضها إليهم. وهذا شيء واضح لا يحتاج إلى بيان**»[1].

ويقول ابن الصلاح في مقدمته المشهورة: «**أعرض الناس في هذه**

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/٤).

الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بيَّنَّا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه»[1].

أقول: يعني الشروط في الأزمة المتأخرة تختلف عن الشروط في الأزمة المتقدمة.

«فلم يتقيدوا بها في رواياتهم، لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم، وكان عليه من تقدم.

ووجه ذلك ما قدمنا في أول كتابنا هذا من كون المقصود آل آخراً إلى المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها، فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً، بالغاً، عاقلاً، غير متظاهر بالفسق والسخف».

* **أقول**: وقلت لكم إن زاهراً الشحامي نُسب إلى ترك الصلاة ومع ذلك رَووا عنه.

وقال ابن جماعة: «**ليس المقصود بالسند في عصرنا إثبات الحديث المروي وتصحيحه، إذ ليس يخلو فيه سند عمن لا يضبط حفظه أو كتابه ضبطاً لا يعتمد عليه فيه، بل المقصود بقاء سلسلة الإسناد»**[2].

فهذه هي المسألة وما فيها.

حين تأتي وتقول لي: الأنصاري، أبو نعيم، فلان، فلان...

---

(١) «معرفة أنواع علوم الحديث» (صـ١٢٠)

(٢) «المنهل الروي» (٣٤).

أقول: الناس يقِرُّون روايات هؤلاء.

فالأنصاري حين يروي عن شيوخه تكفير الأشعرية، هل أنكر عليه أحد؟ هل جاءه أشعري وقال له (أنت تكذب)؟

أصلاً عادةً من يدفع رواياته إنسان يحتج بشيخ الإسلام ابن تيمية.

فنقول له: ابن تيمية يحتج بروايات الرجل.

زيادة على ذلك: ما جاء به من عنده؟ من كيسه؟

بل مشهور جداً من سلوك الحنابلة، وموقف أحمد من اللفظية يدل على الموقف من الأشعرية مثل السلام عليكم، غير موقف ابن مندة، وغيره وغيره.

فأنت تناقش بهذا الجزء فقط من الحجة، مع كونها أعم من ذلك.

علماً أني تكلمت عن الأنصاري وشرحت حاله.

يقول: والله ابن القيم قال: إن كلامه يفتح باباً[(١)].

أقول: قال يفتح باباً، وليس هو نفسه متكلم بهذا.

وابن تيمية قال: «**لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم وإلى**

---

(١) «باسم السلف» ص٣٢: على أن ابن القيم وإن سعى إلى تبرئة الهروي من وحدة الوجود في مواضع، فقام بتأويل كلامه على أنه في الفناء عن الشهود، لا في وحدة الوجود، لكنه نص على أنه فتح باب الكفر! فقال: «فرحمة الله على أبي إسماعيل، فتح للزنادقة باب الكفر والإلحاد، فدخلوا منه، وأقسموا بالله جهد أيمانهم: إنه معهم ومنهم، وغيره سراب الفناء».

ظهور الفسق»[1].

فهذه هي المسألة باختصار شديد.

فصل

أيضاً فيما يتعلق بسلمة بن شبيب، وما صدر.

في وقتنا ظهرت قاعدة، يقولون: «**خلافنا في غيرنا لا يكون خلافاً بيننا**» أي: لا تلزمني بالحكم على أي جماعة أو أي فرد.

فذكرت في مقال إنكار سلمة بن شبيب على الحلواني أنه لا يكفِّر الواقفة[2].

بل قال: من لم يشهد بكفر الكافر فهو كافر: «**أخبرنا أبو بكر البرقاني قال قرأت على بشر بن أحمد الإسفراييني قال لكم أبو سليمان داود بن الحسين البيهقي: بلغني أن الحلواني الحسن بن علي قال: إني لا أكفر من وقف في القرآن، فتركوا علمه قال أبو سليمان: سألت سلمة بن شبيب عن علم الحلواني، قال: يرمى في الحش. ثم قال سلمة: من لم يشهد بكفر الكافر فهو كافر**»[3].

وذكرت كلام حرب الكرماني في هذا الباب، وذكرت كلام أحمد عن الرجل مع عدم تكفيره له، لكن نقده له[4].

الآن ما قصدي؟ قصدي بيان أن الناس في زمن السلف كانوا يتكلمون في هذا الموضوع ويشددون.

---

(١) «الإيمان» وهو يتكلم عن المرجئة المتوسطة (١٧٤) ط ابن الجوزي.

(٢) مقال بعنوان: «ما أبعدهم عن قواعد أهل التمييع». (٣٠)

(٣) «تاريخ بغداد» (٣٧٧/٧).

(٤) مقال بعنوان: «ما أبعدهم عن قواعد أهل التمييع». (٣٠).

مع كوني شرحت مراراً وتكراراً أن الواقفة فيهم تفصيل، فضلاً عمن لم يكفرهم.

والحلواني في هذه الرواية، لما سلمة بن شبيب قال: علمه يُلقى في الحش لم يوافقه الناس، مسألة معروفة، الرجل من رواة الصحيحين، لكنه شدد هذا التشديد، وتحدث بهذا الكلام، ومع ذلك ما رموه بالغلو.

والرجل أصلاً في طبقة شيوخ البخاري ومسلم، الانفراد لا يكاد يقع، وغالباً يكون حملوا عنه قبل صدور هذه الأمور، قبل ظهور فتنة الواقفة واللفظية، لأنه رجل مشهور جداً بالرواية.

وهذا الإمام أحمد روى عنه الناس وحملوا عنه قبل الفتن، وكثير من نظرائه حملوا ورَووا.

فالشاهد: في مقال آخر ذكرت وقوع الاختلاف، أن مسلماً وغيره لم يوافقوا سلمة على هذا الموقف من روايات الرجل، لا من إنكار المقالة من أساسها[١].

فمثلاً: الإمام أحمد لا يرى الرواية عن معلى بن منصور، وأبو زرعة يرى الرواية عنه، مع كونهم جميعاً مناوئين لأهل الرأي.

وذكرت مرةً من الأمثلة: ما ذكره ابن الجارود من اختلافهم في إسلام أبي حنيفة، مع كون الجميع أنكروا عليه أموراً.

وحين تحدثت أن مسلماً روى عنه بيَّنت أنه ربما لا يروي عن الواقفة، ولكن يروي عمن لا يكفرهم، فسهَّل في التفريق، لأني كنت

---

(١) مقال بعنوان «لماذا احتمل السلف هؤلاء» على المدونة.

أرد على جماعة من الغلاة لا يفرِّقون بين درجات المسائل، والواقفة أنفسهم فيهم تفصيل -والتفصيل هذا يؤدي إلى نزاع- فكيف بمن لا يكفِّرهم؟

لهذا مثلاً حتى لما تكلمت عن يعقوب بن شيبة نبهت أن أحمد لم يصرح بتكفيره، تأصيله العام يدل على ذلك، عبد الوهاب هو الذي طبَّق، فقد يكون الإمام أحمد درأ عنه بشيء لا بأس، فصار نزاعاً في شخص، لكن الكل متفقون على نقده في نفسه والكلام عليه، ثم تتفاوت درجاتهم.

مثلاً: البخاري ومسلم يتفقان على عدم قبول الخبر المنقطع وقبول الخبر المتصل، ويختلفان في السند المعنعن، لا نأتي ونقول: ما دام اختلفا فهذا سلف متخيل، لا، هما اختلفا بعد اتفاق.

فمثلاً: الكل ينكر على الواقفة، من الناس من يشدد لدرجة أنه لا يروي عنهم، ومن الناس من يروي عنهم الروايات المعروفة المروية العامة الموجودة، أو يُحمل ذلك على ما حملوه عنه قبل القول بالوقف.

كما قال أبو حاتم الرازي في أحد الرواة: «**ما علمته إلا صدوقاً وقف في القرآن فترك الناس حديثه، ولم يقرأ علي أبي حديثه فقال وقف في القرآن فوقفنا عن الرواية عنه فاضربوا على حديثه**»[1].

فزكَّى روايته، قال «**ما علمته إلا صدوقاً**».

بدعة الواقفة وما فيها من تفصيلات وتسمحات لا تنطبق على الجهمي المخلوقي الصريح، ولا تنطبق على منكر العلو، لأنه أشد حالاً

(١) «الجرح والتعديل» (٦/١٩٥).

(وهـذه المسـألة ذكرتهـا في مقـالاتي مـراراً).

لكـن مـا جـاء مـن التشـديد في هـؤلاء ينطبـق مـن بـاب أولى على منكـر العلـو لأنـه أشـد.

وهـذا مثـال دائمـاً أضربـه: لـو أن شـخصاً جاء وقـال: (فلان الذي يسـب عثمـان زنديـق) وجاء شـخص آخـر وقـال: (هو مبتـدع ليـس زنديقاً)

وبعـد مـدة رأينـا رجـلاً يسـب أبـا بكـر وعمـر وعثمـان، فقلـتُ إن هـذا الشـخص على أصـل مـن زنـدق سـاب عثمـان ينبـغي أن يكـون زنديقـاً وزيـادة، لأنـه زاد.

وأمـا على أصـل مـن بدع مـن زنـدق عثمان نحتـاج أن نسـمع رأيـه، لأنه قـد يكـون يحتمل الأمـر في عثمـان ولا يحتملـه في أبي بكـر وعمر.

وهذه الحجة التي لا يمكنهم أن يدفعوها.

لكـن لـو جـاء شـخص وقـال: مـن حكـم على مـن سـب أبـا بكـر وعمـر بالزندقـة هـذا غالٍ، متطـرف، حـدادي، رجـل سـوء.

فقيـل له: يـا أخي في زمـن السـلف يوجـد نـاس حكمـوا على مـن سـب عثمـان بالزندقـة، ولـم يحكـم أحـد عليهـم بالغلـو، مـن النـاس مـن وافقوهـم ومـن النـاس مـن خالفوهـم وسـكتوا عنهـم.

هذا الأمر نفسه في سلمة بن شبيب.

فنحـن اليـوم نـرى أناسـاً يسـبون أشـد السـب مـن يكفِّـر منكـر العلـو، فتأتيـه بإنسـان كفَّـر مـن لـم يكفِّـر واقفيـاً ومـا أحـد رمـاه بالغلـو، فانظـر إلى البَـون الشاسـع بـين هذيـن.

هذه الحجة لو تضرب بعشرة لا تستطيع الرد عليها، والله تخسأ لا أنت ولا جميع تياركم لا تستطيعون الرد، لا السرورية ولا حمير السرورية مرتزقتهم، ما أحد.

هذه هي القصة باختصار.

فصل

أيضاً نقطة مهمة: الكاتب يرمي أبا بكر بن عياش بالتشيع ليردَّ روايته[(١)].

في «**السنة**» للخلال رواية يقول: «**سمعت بشر بن الحارث**، رَحِمَهُ ٱللَّهُ **يقول: قلت لأبي بكر بن عياش: إن قوماً يقولون: أبو بكر، وعمر، وعلي**».

يعني لا يذكرون عثمان.

«**فقال أبو بكر: لعنة الله على من قال ذا**»[(٢)].

فانظر العجلة وما تصنع بالناس، كل هذا للدفاع عن الحجاج.

وأيضاً أبو بكر بن عياش هو الذي يروي عن أبي إسحاق قوله في معاوية: «**ما رأيت بعده مثله**»[(٣)].

فالرجل الله المستعان.

---

(١) «باسم السلف» ص٤٢: فلم يلتفت إلى أن هذا إسناد كوفي، يرويه محمد بن العلاء الكوفي (٢٨٤هـ)، عن أبي بكر بن عياش الكوفي (١٩٣هـ)، عن عاصم بن أبي النجود الكوفي (١٢٧هـ)، وقال أبوبكر الكوفي (١٤٥هـ): إن الأعمش الكوفي (١٤٥هـ) سمع هذا، والكوفة معقل التشيع خصوم الحجاج (١٩٣هـ).

(٢) «السنة» للخلال (٣١٤/١) برقم: ٥٤٤ ت. عادل آل حمدان.

(٣) «السنة» للخلال (٣٥٧/١) برقم: ٦٥٣ ت. عادل آل حمدان.

والعجلي الذي اعتُمد في عطاء يقول عنه: «**كان ثقة قديماً صاحب سنة وعبادة**»(١).

وهذه الرواية التي يرويها هي في أمر القرآن، وهو من قراء القرآن.

وعموماً المسألة واسعة وأمرها هين أصلاً.

أنت عندك منهج لا تقبل روايات الكوفيين والبصريين على الحجاج؟ أنا عندي منهج أقبل، هؤلاء أنا أقبلهم على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلماذا لا أقبلهم على الحجاج؟

أنا أقبلهم، لا مشكلة عندي على الإطلاق.

والحجاج **تقول**: والله ابن عمر لم يكفِّره(٢).

أقول: ابن عمر رد عليه مبدئياً وهو سكت، بعدها رجع إلى رأيه مرة أخرى؟ هذه مسألة أخرى.

وقد ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أن القراء الذين خرجوا على الحجاج كانوا قد كفَّروه، لأنه استحل أخذ الجزية ممن يسلم من أهل الذمة: «**وإنما احتاج الناس إلى هذه الأحاديث في زمن بني أمية لأنه يروى عنهم أن الرجل من أهل الذمة من أهل السواد كان يسلم ولا يسقطون الجزية عن رأسه ويأخذونها منه مع الجزية من أرضه وكان الحجاج يحتج فيه ويقول: إنما هم قننا وعبيدنا فإذا أسلم عبد الرجل فهل يسقط عنه**

(١) «تهذيب التهذيب» (١١٧/١٥) ط. دبي.

(٢) «باسم السلف» ص٤٣: ثم إن في متن الأثر أن ابن عمر كان معه، فهل أكفره بهذا، وفهم عنه أنه يقول بأن القرآن محرف؟.

الإسلام الضريبة وكان خالد بن عبد الله القسري يخطب به فيما يحكى عنه على المنبر ولهذا استجاز من استجاز من القراء الخروج عليهم»[(١)].

وقال: «وإنما احتاج الناس إلى هذه الآثار في زمان بني أمية، لأنه يروى عنهم، أو عن بعضهم: أنهم كانوا يأخذونها منهم وقد أسلموا، يذهبون إلى أن الجزية بمنزلة الضرائب على العبيد يقولون: فلا يسقط إسلام العبد عنه ضريبته، ولهذا استجاز من استجاز من القراء الخروج عليهم»[(٢)].

وأنا دائماً أبداً أقول إن المسألة خلافية وإن ابن سيرين لا يكفِّره.

فصل

أيضاً مسألة يأتيك ويتحدث: أبو معاوية داعية أو ليس داعية؟[(٣)]

أقول: هذا ردٌّ على ابن تيمية، حيث قال: «وتنازعوا في شهادة سائر أهل الأهواء هل تقبل مطلقا؟ أو ترد مطلقا؟ أو ترد شهادة الداعية إلى البدع؟ وهذا القول الثالث هو الغالب على أهل الحديث، لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع، ولا شهادته، ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات

(١) «غريب الحديث» (٢/٣٥٠) ط. المصرية.

(٢) «الأموال» (٦٠).

(٣) «باسم السلف» ص٧٤: لكن الخليفي حين تعرض لأبي معاوية الضرير (١٩٥هـ) الذي كان رئيس المرجئة بالكوفة، قال: «والحق أن أبا معاوية اتفقوا على الرواية عنه وهذا يدل على أنه لم يكن داعية»، فرواياتهم عن ابن طهمان لا تدل على أنه ليس بداعية، لكنها في أبي معاوية تدل على أنه ليس بداعية ويتصور أن رئيس المرجئة في الكوفة ليس بداعية، على أن تحسينه للإرجاء، بيّن في رواياته، كنسبته الجزم في الإيمان إلى ابن مسعود.

كالصحاح، والسنن، والمسانيد الرواية عن المشهورين بالدعاء إلى البدع»[١].

وقد قلتُ -قبل صدور الكتاب- إنك قد تجد مثالاً أو اثنين أو ثلاثة في مناقشة شيخ الإسلام.

زيادة على ذلك: هذه المناقشة في أبي معاوية هي مناقشة قديمة لبعض الناس معي، وقد أخذها هذا الشخص دون أدنى إحالة على هؤلاء الناس.

مثلما أخذ منهم مسألة وكيع وغيرها، هذه كلها مأخوذة من أناس آخرين.

فتأمل الآن هذه هي عامة النقاط

عامة النقاط لا يوجد شيء، بعضها تحليلات نفسية وبعضها أحياناً أمور كذا، كلام عن ابن سينا وكلام عن ستالين لا يهمني كثيراً.

الآن رأيت هذه الحجج؟ هذه الحجج لن ينقلوها كما هي، سيعتمدون على كسل القارئ أو كسل المستمع، وينقلون العبارة محرفة كما اعتادوا، الذي يزيد كلمة، أو بسوء فهم، ثم يردون على التحريف أو سوء الفهم.

فصل

أيضاً لما تكلمت عن أبي إسماعيل الأنصاري نبهت على عدة أمور:

أنه ليس من أصحاب وحدة الوجود ولا من أهل الاتحاد ولا من أهل الحلول العام، وإنما نُسب له الحلول الخاص على اختلاف في هذه النسبة، وأن هذا القول بالحلول الخاص قول الأشاعرة أشد منه، لأن

---

(١) «منهاج السنة» (١/٦٣).

الكلام كان عن النووي.

وأنه أُخِذ عليه الجبر، والجبر أيضاً مأخوذ على النووي.

وقلتُ إن ابن تيمية تكلم فيه فعلاً، واستدللت بهذا استدلالاً أولوياً، فقلتُ: إذن من تكلم في النووي، كما تكلم من تكلم في الأنصاري، ليس طاعناً في العلماء ولا كذا ولا كذا.

وقلتُ لهم إلزاماً: ما أحد سبق ابن تيمية للكلام فيه، فأنتم تقولون ما أحد سبق للكلام في النووي، هذا من باب الإلزام.

فماذا أجاب؟ **قال**: كتبه موجودة[(١)].

أقول: هذا الذي كنت أقوله للقوم، أقول كتب الرجل شاهدة عليه بأكثر من كل ثناءات الناس.

وكنت أضرب لهم مثلاً بالشيرازي الذي يكفِّر من ليس أشعرياً -وهو إمام الأشاعرة في وقته وصاحب كتاب «**المهذب**»- يقول: «**فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **فهو كافر. ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفرهم فيكون كافرا بتكفيره لهم لما روي عن النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) «باسم السلف» ص٢٦: بل بدأ مرافعته عنه في الحديث عن الفرق بين من «اختلفت في نسبة الأمر له»، وبين من اتفق على هذه النسبة إليه، على أن هذا يكون فيمن يروى عنه مقالة، أما أن يكون له كتاب متداول، يمكن الرجوع إليه، فما عليك إلا أن تحقق كلامه، وتفهم معانيه، ثم تقول وقع فيها أو لا؟ دون حاجة لأن تحصي عدد المتهمين له، ولا أن ترصد وقوع الخلاف في هذا، ولا يفيدك أن تقارن بينه وبين من أجمعوا على نسبة مقالة إليه ثم لا يصح له كتاب ذكر فيه تلك المقالة، فهذا ثبت عنه كتاب دون فيه كلامه، يمكن الرجوع إليه.

أنه قال: **ما كفر رجل رجلا إلا باء به أحدهما»**[١].

وهذا الرجل لو عدتَ إلى التراجم ستجد أن الكل يثنون عليه.

بل هناك من نسبه للسنة كما فعل ابن المبرد اشتباهاً بحاله: «**ومنهم أبو إسحاق الشيرازي إبراهيم بن علي، شيخ الشافعية كان مجانبا لهم**»[٢] (يعني مجانباً للأشعرية).

لكن أنت عندك مؤلفات له خلاص انتهى الأمر، هؤلاء اعتذر لهم بأي اعتذار، ولكن لا تقلد.

فصل

أيضاً هنا نقل مهم -وهذا من باب عدم التحري-:

نقلته في رواية الكافر -أنا أحدثك من كتب المصطلح المتأخرة- إلزاماً للأشاعرة، من كلام الجاربردي الأشعري، الذي قال: «**المجسمة كفار عند الأشاعرة ومع هذا تقبل روايتهم إذا اعتقدوا حرمة الكذب**»[٣].

فصل

وعلى مسألة دعاوى الإجماعات:

السيوطي وهو يعلق على قول النووي يقول: «**من كُفِّر ببدعته**

(١) «شرح اللمع» (١/١١١).
(٢) «جمع الجيوش والدساكر» (١٥١).
(٣) «السراج الوهاج» (٢/٧٥١).

لم يحتجَّ به بالاتفاق»[1].

يقول: «**قيل: دعوى الاتفاق ممنوعة، فقد قيل: إنه يُقبل مطلقا**».

وقيل: يُقبل إن اعتقد حرمة الكذب، وصححه صاحب «**المحصول**»

وقال شيخ الإسلام: «**التحقيق أنه لا يُردُّ كل مكفَّر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أُخذ ذلك على الإطلاق، لاستلزم تكفير جميع الطوائف، والمعتمد أن الذي تُردُّ روايته: من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله**».

أنا لا أقول هذا الكلام احتجاجاً بهؤلاء، لكن أقول لك إن المسألة حتى في كتب هؤلاء يذكرون فيها نزاعاً وأخذاً وعطاءً.

وأنا ما قلت إن في الأزمنة الأولى يُحتج بصاحب البدعة المكفرة، البتة.

المسألة أن في القرون الثلاثة الأولى لم يُحتج براوٍ بدعته مكفِّرة، وبعد ظهور فتنة الوقف واللفظ، وهذا في زمن معين في زمن شيوخ أصحاب الكتب الستة والانفراد في هذا الزمن صعب وعسير جداً جداً ونادر، وعادةً يكون في أمور الحاجة إليها ليست كبيرة، ظهرت هذه الفتنة وهناك عدد من الشيوخ ممن تلبسوا بالوقف واللفظ -في الوقف أكثر- وكان الناس حملوا عنهم قبل أن يتلبسوا بهذه المقالة، فحُدِّث عنهم، مثال: إسحاق بن أبي إسرائيل، وهو أصل يُقاس عليه،

(١) «تدريب الراوي» (١/٣٨٣).

ومنهـم مـن رُوي له للعلـو في الشـواهد والمتابعـات.

أما في زمن الأشاعرة لما ظهروا وغير ذلك، فهذا زمان متأخر لا يكاد أحد ينفرد بحديث مرفوع صحيح، وعامة ما يُروى بالإجازات، حتى الحكايات.

فمثـلاً: أبـو نعيـم في «**الحليـة**» يـروي كتـاب عبـد الله بـن أحمـد «**الزهـد**» ويـروي كتـب ابـن أبي الدنيـا ويـروي كتـب السـلمي، لكـن هـو جامـع لهـذه في كتابـه.

ومنهـم مـن ينقـل حكايـات وأمـور عـن شـيوخه، فهـذه أمـور تُحتمـل، لأن هـؤلاء ليسـوا معصومـين أو كـذا، وينقـل أمـوراً، وهـذه الأمـور ينظـر لهـا الباحـث بالقرائـن كمـا ينظـر للبحـث التاريـخي، فقـد يوجـد مـا يُسـتنكر لوجـود معـارض له، وقـد يوجـد مـا لا دليـل عليـه، وقـد يوجـد مـا لا يُسـتبعد.

هذه هي القسمة التي لا يفهمها هؤلاء ولا يستوعبونها.

فصل

وأما مسألة المرجئة الدارمي ادَّعى الاتفاق أن ما أحد كفَّرهم.

قـال في مقدمـة رده على المريسي: «افتتح هذا المعارض كتابه بكلام نفسـه مثنيـا بـكلام المريسي، مدلسـا على النـاس بمـا يهـم أن يحكي ويري مـن قبله مـن الجهـال ومن حواليـه من الأغمـار، أن مذاهب جهم والمريسي في التوحيد؛ كبعـض اختـلاف النـاس في الإيمـان في القـول والعمـل، والزيـادة والنقصـان، وكاختلافهـم في التشـيع والقـدر، ونحوهـا؛ كي لا ينفـروا مـن مذاهـب جهم

والمريسي أكثر من نفورهم من كلام الشيعة والمرجئة والقدرية. وقد أخطأ المعارض محجة السبيل، وغلط غلطا كثيرا في التأويل، لما أن هذه الفرق لم يكفرهم العلماء بشيء من اختلافهم، والمريسي وجهم وأصحابهم؛ لم يشك أحد منهم في إكفارهم»[(١)].

وقال محمد بن نصر: «قد جامعتنا في هذا المرجئة كلها على أن الإقرار باللسان من الإيمان إلا فرقة من الجهمية كفرت عندنا، وعند المرجئة بزعمهم أن الإيمان هو المعرفة فقط بعد شهادة الله على قلوب من سماهم كافرين بأنهم عارفون فضادوا خبر الله، وسموا الجاحد بلسانه العارف بقلبه مؤمنا، وأقرت المرجئة إلا هذه الفرقة أن الإقرار من الإيمان وليس هو منه عمل القلب»[(٢)].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «اعلم -رحمك الله- أن أهل العلم والعناية بالدين افترقوا في هذا الأمر فرقتين، فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة، وعمل الجوارح، وقالت الفرقة الأخرى: بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأما الأعمال فإنما هي تقوى وبر، وليست من الإيمان»[(٣)].

وأيضا سفيان الثوري قال: «والله إني لأرى الصلاة على من هو دونه عندي»[(٤)].

الصلاة عليه.

---

(١) «نقض الدارمي على المريسي»: ص٣٤ ت. عادل آل حمدان

(٢) «تعظيم قدر الصلاة» (٢/٣٢٤).

(٣) «الإيمان» (١٠).

(٤) (٤٥) يعني ابن أبي رواد المرجئ، كما في «الضعفاء» للعقيلي (٣/٦).

وأحمد عنه روايات -وغير أحمد- أنه يجيز الصلاة خلفهم.

وحتى إسحاق الذي نقلتُ قديماً كلمته لما سئل عن الرجل يقول: أنا مؤمن حقاً قال: هو كافر حقاً[١].

وجدت عنه رواية يصحح الصلاة خلف من يقول: أنا مؤمن حقاً. إذا لم يكن داعية من طريق حرب نفسه، كما في مسائله: «**وسئل إسحاق بن إبراهيم عن الرجل يقول: «أنا مؤمن حقاً» هل** يصلى خلفه؟ قال: إن كان داعية لم يُصَلّ خلفه».

وهذا يدل على عدم التكفير، فعُلِم أنه ما أراد الحقيقة بهذا اللفظ، أراد التغليظ، أو هي روايتان عنه.

وأن إسحاق لا يتابع هذه قالها الخلال[٢].

قال البخاري: «**وقال وكيع: أحدثوا هؤلاء المرجئة الجهمية -والجهمية كفار- والمريسي جهمي، وعلمتم كيف كفروا، قالوا: يكفيك المعرفة، وهذا كفر، والمرجئة يقولون: الإيمان قول بلا فعل، وهذا بدعة**»[٣].

وهذا واضح في عدم تكفير المرجئة غير الغلاة.

وقال شيخ الإسلام: «**وهذه الشبهة التي أوقعتهم مع علم كثير منهم وعبادته وحسن إسلامه وإيمانه ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء**

---

(١) مسائل حرب الكرماني، باب فيمن يقول أنا مؤمن حقاً (٣/١٠٠٨)، والسنة للخلال من طريقه (٩٥٨).

(٢) «السنة للخلال»: (٩٥٩) ت. عادل آل حمدان

(٣) «خلق أفعال العباد» (٣٣).

جماعة هم عند الأمة اهل علم ودين ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحدا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال لا من بدع العقائد فإن كثيرا من النزاع فيها لفظي»[١].

باختصار شديد.

فصل

لك أن تتأمل أشهر ولا أدري كم بجرد آلاف المقالات، نخرج بهذه الوريقات في هذه المواضيع التي عامتها أمور جانبية، أمور ليست أصلية.

ولا تكادون تلزمونا بشيء إلا وخصومنا يلتزمون ما هو أشد منه.

طيب أيش تسوى عليك؟

الآن الكل يدرك سوء الفهم.

الباحث المحترم يحسن الاعتذار لما يسيء الفهم وينسب لشخص ما لم يقل.

لما يُردد: «**الإجماع الذي نقله**»، «**الإجماع الذي نقله**»، «**الإجماع الذي نقله**» سواءٌ كان إجماعاً صحيحاً أو ليس صحيحاً، أنا لم أنقله.

ثم تأتيني بأمور إما مختلف فيهم أو رواة كذا أو رواة الناس حملوا عنهم قبل ذلك.

أو رواة أنا أنقل الاختلاف، فأقول: عبد الوهاب قال وأحمد قال، وقد اختلفوا، ولكن عبد الوهاب كلامه قد يخرَّج على أصل أحمد الثاني.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/٣٩٤).

فأنا أنقل الاختلاف، مثل: يعقوب بن شيبة أنا نقلت الاختلاف.

أنا ادَّعيت الاختلاف، فلما تأتي تورد عنه رواية.

أصلاً حتى مثلاً يعقوب بن شيبة لما كتب عنه علي الصياح[١] قال: الرواية عنه نادرة بسبب الوقف، مع كونه ثقة عند الجميع.

وسبحان الله! نرد روايات أهل الكوفة وأهل البصرة إذا رَووا شيئاً عن الحجاج ثم بعد ذلك نقبل ما نشاء.

وسبحان الله! أي إنسان يورد أربع حجج، خمس حجج، ست حجج، فتأتي تمسك أي حجة من هذه وتبدأ تناقشها وتقول: خلاص أنا نقضت عليه، أو تقول: والله كلامك هنا كأنه يخالف كلامك في المكان الثاني.

ولا بأس البشر لا يكاد أحد منهم يسلم من تغيُّر آراء مع الوقت أو غير ذلك، لكن إذا تأتي بنقاشٍ لي مع الغلاة مثلاً وتحاول أن تجعله ضرباً لنقاشي مع الجفاة، فهذا الأسلوب خسيس.

لأن بطبيعة الحال لما تأتي ترد على الغلاة يكون بابك معيناً، مثلاً: الإلزام بكل جرح، الإلزام بالشيء الدقيق، التكفير بما ليس مكفِّراً.

وكلامك في الرد على الجفاة يكون في باب آخر دقيق، ألا وهو الإلزام بالتعديل، التشنيع على من لم يعدِّل.

فهناك توجد طائفتان غاليتان، رددنا على كل واحدة، صاروا يأتون بكلامنا في الرد على هؤلاء وكلامنا في الرد على هؤلاء ليقولوا: هذا كلام متضارب، مع أنه ليس متضارباً.

(١) «يعقوب بن شيبة آثاره ومنهجه».

فيكـون للسـلف في المسـألة قـولان: شـخص يضلِّـل مـن قـال بهـذا القـول فنأتيـه بمـن خالفـه، وشـخص يضلِّـل مـن قـال بهـذا القـول فنأتيـه بمـن خالفـه، والسـلف لـم يضلِّـل بعضهـم بعضـاً، فأيـن التناقـض؟ لا يوجـد تناقـض، والله المسـتعان.

تتمة إلزامية مهمة

هنـاك مسـألة معروفـة في كتـب أصـول الفقـه، وأنـا أعلـم جيـداً أن هـذا الناقـد لا يعـرف عنهـا شـيئاً.

وهي مسألة قبول رواية الكافر المتأوِّل.

ودائماً يذكرون فيها خلافاً.

فعلى سـبيل المثـال: تجـد في «**نـثر الـورود شرح مـراقي السـعود**»: «**وقـوله «فاعتـبر الإسـلام»** إلـخ يعـني أنـه يتسـبَّبُ عـن دوران الاعتبـار على غلبـة الظـن اشـتراط الإسـلام في الـراوي لعـدم الثقـة بخـبر الكافـر. **واعلـم أن الكافـر الصريـح أجمـعَ العلمـاءُ على عـدم قبـول روايتـه**»[١].

أقول: قسَّم الكافر إلى نوعين: الصريح يعني يهودي، نصراني، مجوسي.

«والكافـر المتـأوِّل كالمبتـدع بما يكفِّـره إذا كان متدينـاً يُحَـرِّمُ الكذب فهو كذلـك أيضـاً عند الجمهـور، وهو الحق، وفي بعـض الروايات عـن أحمد قبوله».

فهو ينقل الخلاف، وذكر كلام أحمد.

الآن بغـض النظـر، هـذا فُهِـم مـن كلام بعـض العلمـاء، بعضهـم فهمـه مـن كلام الإمـام الشـافعي، لمـا قـال: أقبـل حديـث كل أهـل الأهـواء إلا الخطابيـة فإنهـم يتدينـون بالكـذب[٢].

(١) «نثر الورود شرح مراقي السعود» لمحمد الشنقيطي (١/٣٦٠).

(٢) قال المروزي في «اختلاف الفقهاء» (٥٦٣): «والشافعي قال: إلا الخطابية فإن شهادتهم لا تجوز هم صنف من الرافضة يشهد بعضهم لبعض بما ادعى».

والخطابية هؤلاء نُقلت عنهم مكفرات تخرجهم من الملة أصلاً، نُقِل عنهم أنهم إباحية.

حتى الغزالي قال: «**الكافر المتأول وهو الذي قد قال ببدعةٍ يجب التكفير بها فهو معظِّم للدين وممتنع من المعصية وغير عالم بأنه كافر، فلِمَ لا تُقبل روايته وقد قبل الشافعي رواية بعض أهل البدع**»(١).

إلزاماً للأشاعرة الذين يستدلون بالرواية عن «**مشايخنا**».

وأيضاً يقول عبد الكريم النملة: «**أما الكافر المتأول، وهو المسلم الذي فعل بدعة كفره بها أهل السنة والجماعة، وهو يعلم بهذا التكفير أو لا يعلم، فهل هذا تقبل روايته إذا توفرت فيه شروط الراوي؟ اختُلف في ذلك على مذهبين**»(٢).

قال المذهب الأول، وفصَّل بين الداعية وغير الداعية، وكلامه ليس قوياً، ليس مطرداً.

فالمقصود: هذه المسألة أنا لم أعرض لها.

وحتى لو زعمتُ وقلتُ: نعك أنا أكلمك على الرواية عن الكافر أنت زعمتَ أن نقدي على الإمامية سيكون باطلاً إذا قبلتُ رواية فلان وفلان وفلان.

وفلان وفلان وفلان تَنسِب لهم أموراً قد تثبت وقد لا تثبت.

بعضهم اختلط وأنا أرد روايته بعد الاختلاط، واختلاطه كان

(١) «المستصفى» (ص١٢٥)
(٢) «المهذب في أصول الفقه» (٧١٧/٢).

مقارناً لنسبة هذه المقالة له، وبعضهم أصلاً الكل يشهد على صحة روايته، وإنما وقع منه بآخرة هذا الذي وقع، وبعضهم لا، وبعضهم اختلف فيه وأنا نقلت الخلاف.

وأحدهم -على أساس منصف- قال: هو فعلاً فهم كلام الخليفي خطأً، ولكن أيضاً يلزم الخليفي ومش عارف أيش.

يعني على أساس أنت منصف، أنتم مشرِّقون والإنصاف مغرِّب.

الرجل يقول إن حجتك على الرافضة تبطل إذا قبلتَ رواية الكافر، وحجتي على الرافضة ما كان ركن من أركانها الحديث عن قبول رواية الكافر، وإنما أن الكافر أخس من غيره، أي الثقة الثبت إذا روى ما يخالف من هو أوثق منه حديثه يُرد.

ونبهتهم أنهم متناقضون إذ يردون أخبار المهاجرين والأنصار ويقبلون رواية كافر، فأين المعصومون؟ لأنهم يقولون بالامتداد، أنه لا بد معصوم بعد معصوم بعد معصوم حتى يحفظوا الدين، فقلت: لماذا المعصومون جعلوكم تحتاجون إلى روايات من لا خلاق له؟ ما دام المعصوم موجوداً، الكلام عن المعصوم، إلى غير ذلك.

فإذا كانت المسألة منحلة بالروايات فأهل السنة يحلونها بالروايات أيضاً عن المعصوم الأكبر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المقال كان واضحاً.

وهذا إلزام متهافت من الأساس، فلو كنتُ أظن الخلاف في هذه المسألة أو أقول بالخلاف أو أستدل أو أتأول أو إلى غير ذلك.

فصل

حتى من ضمن النقودات الجميلة[١]:

على عبارة «**أبي جيفة**» لما بدَّع ناس من يطلق هذه العبارة، يقولون: هذا مبتدع، نقلت أن حماد بن سلمة قال بذلك.

٣٢٤- حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ، سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ، إِذَا ذُكِرَ أَبُو حَنِيفَةَ قَالَ: «**ذَاكَ أَبُو جِيفَةَ**» قَالَ وَبَلَغَنِي أَن عُثْمَانَ الْبَتِّيَّ، كَانَ يَقُولُ: «**ذَاكَ أَبُو جِيفَةَ**»[٢].

وأن الإمام الحميدي أيضاً قال بذلك: «**أَخْبَرَنَا ابن رزق، قَالَ: أَخْبَرَنَا عثمان بن أَحْمَد، قَالَ: حَدَّثَنَا حنبل بن إسحاق، قال: سمعت الحميدي، يقول لأبي حنيفة، إذا كناه: أَبُو جيفة، لا يكني عن ذاك، ويظهره في المسجد الحرام في حلقته والناس حوله**[٣]».

ويحيي بن معين ما زاد على أن قال: حماد أساء، لما قال كلمة نحوها، ولم يبدعه[٤].

---

(١) «باسم السلف» ص٧٨: ومن حججه أن يقول القول، ثم يختبئ خلف رواته، ومن ذلك أنه نقل عن حماد بن سلمة (١١٧هـ) شتمه لأبي حنيفة (١٥٠هـ) فسماه «أبا جيفة»، فعلق الخليفي: «إن كلمة حماد هذه نقلها إمام جليل وهو عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة، وكذا نقلها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، والشيخ الوادعي في كتابه نشر الصحيفة، فإذا جعلنا هذه الكلمة بدعة أو ضلالة لزمنا الطعن في حماد بن سلمة وهؤلاء الناقلين جميعا».

(٢) «السنة» لعبد الله (١٨٣) ت. عادل آل حمدان.

(٣) «تاريخ بغداد» (١٥/٥٥٨).

(٤) قال ابن الجنيد في سؤالاته لابن معين (٣١٨): حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: سمعت حماد بن سلمة يقول: أعض الله أبا حنيفة بكذا وكذا، لا يكني، فقال ابن معين: «أساء أساء».

فهذه المسألة موجودة في الزمن القديم، ناس قالوا هكذا وناس خالفوهم في الإطلاق ولم يبدع أحد الآخر.

مع أن يحي أصلاً قال عبارةً أقوى: «**كان جهمياً**».

تأتي وتقول لي: والله ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قال على حجة الصوفية أنك إذا قلتَ هذا باطل أو منكر لزم سقوط كذا وكذا ولي[١].

أقول: هذه في أمور ثبت عن الأولياء القدامى إنكارها، ووقع فيها مجموعة من المتأخرين، مثل أمور السماع وغيرها وغيرها، لا عن مسألة لم يرد عن السلف الأوائل تبديع فيها وامتحان.

ومسألة الاحتجاج بالإجماع السكوتي وغير ذلك، وأنه والله سكتوا عليه، والله أقرُّوه، والله لم ينكروا عليه أو ما بدَّعوه أو غير ذلك، هذه الكل يستخدمها.

أصلاً الطرف المخالف لي دائماً يستخدم ذلك، دائماً يقول: والله أنا سلفي فلان، فإذا أنكرت علي فأنكر على فلان، أنت أعلم أم فلان؟

فأنت إذا كنت منكراً علي مثل هذا الأسلوب فعليك أن تنكره على الآخرين.

ابن القيم نفسه استخدم هذا الأسلوب مراراً، إذن لماذا جمع «**اجتماع الجيوش الإسلامية**»؟

---

(١) باسم السلف ص٧٨: وعلى هذا هل ضل ابن معين؟ ورواها عنه إبراهيم بن عبد الله الجنيد (٢٧٠هـ) فهل ضل من يرويه عنه؟ ومن يرضى بابن معين، ويجعله من أعلم الناس في الرجال؟ بما يذكر بتعليق لابن القيم (٧٥١هـ) على وصف هذه الحجة في مسألة بقوله: «أما قولهم: من أنكر على أهله، فقد أنكر على كذا وكذا ولي الله! فحجة عامية»، فهذه حجة عامية، إذ إنَّ الحجة لا تكون بالإلزام بالأسماء، بل بالدليل.

إن كان تجسيماً فإن مجاهداً ﵀ هو شيخهم بل شيخه الفوقاني يقول لهم: إذا كنتم تزعمون أن قولنا تجسيم ارموا مجاهداً بالتجسيم.

هذه استخدمها ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أيضاً ابن القيم يقول: «**وهَبْ أن المعطل يُكذِّب كعباً ويرميه بالتجسيم، فكيف حدَّث به عنه هؤلاء الأعلام مثبتينَ له غيرَ منكرين؟**»[(١)].

نفس حجتي بالضبط، أختها بالضبط.

فكلام ابن القيم الآخر على نهجك قد نتهمه بالتناقض.

وقد نجمع جمع ناس، فنقول إن ابن القيم كان يتحدث عن مسائل ثبت عن العلماء الأخيار إنكارها، ووقع من علماء آخرين أخيار الزلل والوقوع فيها، على قاعدة ابن تيمية أن المرء قد يقع في الغلط ويكون معذوراً ويتابعه شخص آخر ولا يكون معذوراً.

لكن أيش الشرط في هذا؟ الشرط أن تكون المسألة من الأساس وقع فيها الخلاف من قديم ووقع فيها الإنكار من قديم أو كان فيها دليل من قديم.

أما إذا كان الناس تراوحوا حتى مع اختلافهم لم يبدع أحد منهم أحداً.

مثال يسير صغار طلبة العلم يعرفونه:في تارك الصلاة، أحدهم جاء وقال: العلماء قديماً اختلفوا في تكفير تارك الصلاة وما أحد رمى المكفِّر بالخارجية، ويلزم من يرمي المكفِّر بالخارجية أن يقول

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (٤٣٦).

عن فلان وفلان وفلان خوارج، هذا إلزام صحيح أم ليس صحيحاً؟ الكل يستخدم هذا الإلزام.

وأيضاً إذا رُمي الطرف الآخر بالإرجاء.

الكل يستخدم هذا الإلزام، لكن لما عبد الله يستخدم هذا الإلزام يقال: والله هذا كذا، سبحان الله سبحان الله!

فصل

أيضاً تتمة تحدثت عنها منذ زمن فيما يتعلق برواية معبد الجهني[١].

وهذا ترند طرحه أحد الأشخاص منذ زمن قال: كيف يكفِّرون القدرية، وهم يروون عن معبد الجهني، إذن تكفير القدرية «**نفاة العلم**» ليس محل الاتفاق.

هكذا خرَّج الأمر.

وتعقَّب من تعقَّب ممن نقل الاتفاق على تكفيرهم بأن هناك من روى عن معبد الجهني.

ومن الناس من قال: لعله رجع، لعله كذا، لعله كذا، فبعضهم طرحها مسألة خلافية، كالأمر في الخوارج.

وردَّ على من زعم الاتفاق على تكفير منكر العلم.

(١) «باسم السلف» ص٧٥: فها هو يجعل احتمال أحمد للرواية عن المرجئة دليلًا على عدم تكفيره لهم، ومع ذلك فقد روى أحمد (٢٤١هـ) عن القدرية بل عن رأسهم ومؤسس مقالتهم معبد الجهني، وجاء عن أحمد أنه قال: «نحن نحدث عن القدرية، لو فتشت أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية».

منكـر العلـم أصـلاً أحمـد بـن حنبـل نفسـه يكفـره، وأحمـد ممـن روى عـن معبـد الجهـني.

طيب ما حل هذا الإشكال؟

قـد يـأتي إنسـان ويتهـم الإمـام أحمـد بالتناقـض باختصـار يعـني كمـا يَتَّهـم مـن يَتَّهـم.

كنـتُ قـد وجـدتُ حـلاً لهـذه القصـة، وهي الرواية الـتي في «**السـنة**»[١] لعبـد الله بـن الإمـام أحمـد: «**أن أبـا الزبـير كان يطـوف مـع طـاووس فمـرَّ بمعبـدٍ الجهـني فقـال قائـل لطـاووس: هـذا معبـد الجهـني الذي يقـول في القـدر فعـدل إليـه طـاووس حـتى وقـف عليـه فقـال: أنـت المفـتري على الله عَزَّوَجَلَّ القائـل مـا لا تعلـم؟ فقـال معبـد: يُكـذب علي**».

فلعـل بعضهـم فهـم مـن هـذه الروايـة أن معبـداً تـبرأ مـن مقالـة القدريـة، لأن طاووسـاً واضـح أنـه يقصـد -لأن هـذه الشـهرة- أنـه تـبرأ مـن مقالـة القدريـة بآخـرة أو غيَّرهـا أو غـير ذلـك.

وعمومـاً إذا كان مثـلاً مـن يكفِّـر غـلاة الجهميـة ثـم يقبـل رواياتهم إذا عُلِـم الصـدق فيها في غـير حديث رسـول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وفي أمر الإجازات متناقضـاً فاتَّهـم السـلف بالتناقـض الذين تحدثـوا عن تكفـير القدرية.

أو خرِّج الأمر هذا التخريج.

أيضـاً كمـا يُذكـر عـن البخـاري أنـه كفَّـر الخـوارج واحتـج بهـم، وأنـا لي مقـال بـأن عامـة مـا رُوي في صحيـح البخـاري مـن

(١) «السنة» لعبد الله (٤٢٦) ت. عادل آل حمدان.

روايــة الخــوارج في المتابعــات[١].

فهذه الأمور أصلاً وردت عن عدد من الأئمة.

أو يأتي إنسان ممن يذهب إلى قبول رواية الكافر المتأوَّل.

وأعيد وأزيد أن هذا ليس مذهبي، هذه مسألة أنا لا أجزم فيها بذلك.

أمـا المتأخـرون فالروايـات عنهـم بهـذا السـياق، المتأخـرون الذيـن يـروون عـن بعـض الجهميـة.

عامـة الروايـات إمـا إجـازات وإمـا دلـت القرائـن على صحـة الروايـة، كمـا ثبَّـت ابـن تيميـة -الذي دائمـاً تسـتدلون بـه- روايـات الرافضـة عـن اثنـين مـن الأئمـة المنسـوبين للعصمـة عنـد الرافضـة بالقرائـن.

فأحياناً تُقبل روايات مَن أصلاً رواياته مردودة بالقرائن أو بإقرار الناس.

تمـــام؟ تمـــام.

وهـذه مسـألة دقيقـة، مـا يـرِد مـن الاعتراضـات هـذا يـرِد على الـكل، فـإن جـاء أشـعري وقـال لـم تسـتدلون بالأشـاعرة وأنتـم تكفرونهـم؟ فنقـول له: الغـزالي إمامـك قـال، وفـلان قـال.

فصل

أمـا فيمـا يتعلـق بأحاديـث الكتـب السـتة لا يوجـد رجـل قـال: (القـرآن مخلـوق) صراحـة، وخُـرِّج له واحتُـجَّ بـه.

---

(١) مقال بعنوان: «هل احتج البخاري بالخوارج في صحيحه؟».

أما اللفظية فواحد نُسب للفظية ورُوي عنه التبرؤ، وهذا الواحد أصلاً قد اختلط بآخره، فيُجعل قوله باللفظ من جنس الاختلاط.

وأما الواقفة فقال بقولهم جماعة من طبقة الشيوخ (شيوخ الستة) ومنهم من تُرك.

أيضاً الراوي إذا تُرك ولم يُنقم عليه شيء في صدقه وإنما نُقم في مذهبه فذلك دليل على التبديع، وإن لم يُترك ورُوي عنه فهذا ليس دليلاً على عدم التبديع.

يعني كيف؟

يعني مثلاً: الإمام أحمد يقول: «**أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يروى عنهم شيء**»[(١)].

إذن هو يبدعهم ولا يروي عنهم، هو يروي عن مبتدعة آخرين، لكن هؤلاء رآهم في درجة من الابتداع لا يُروى عنهم.

الإنسان يُروى عنه **باعتبارين**:

١- اعتبار الحاجة إليه.

٢- اعتبار قوة بدعته وضعفها.

بهذين الاعتبارين.

فهو رأى أن هؤلاء لا حاجة إليهم وأنهم بدرجة عالية من الضلال، فقال: لا ينبغي أن يُروى عن أصحاب أبي حنيفة.

---

(١) «العلل» (٥٣٣٢).

لـو جـاء شـخص وروى عـن أصحـاب أبي حنيفـة، ولكـن وجدنـاه يتكلـم عنهـم سـلباً،

فنقـول: هـذا مـن جنـس روايـة مـن روى عـن الشـيعة وعـن القدريـة وعـن المرجئـة، فـإن مـن النـاس مـن يـترك بعـض المبتدعـة لبدعتهـم.

وأحيانـاً يفرقـون بـين حـاله قبـل البدعـة وحـاله بعـد البدعـة، كمـا قالـوا في جابـر الجعـفي.

يقـول سـفيان بـن عيينـة: «**كان النـاس يحملـون عـن جابـر قبـل أن يُظهـر مـا أظهـر، فلمـا أظهـر مـا أظهـر اتهمـه النـاس في حديثـه، وتركـه بعـض النـاس، فقيـل له: ومـا أظهـر؟ قـال: الإيمـان بالرجعـة**»[١].

هـذا الآن مـن ناحيـة التأصيـل العـام، دع الأمثلـة، مثـلاً جابـر بعضهم قـد يتهمـه وهكذا.

لكن هذا على اعتبار هؤلاء.

فهذه هي المسألة باختصار.

أو إنسـان يُـروى عنـه للعلـو أو لحفـظ سلسـلة كمـا عنـد المتأخريـن فقـط، وهـو يـروي أصـولاً محفوظـة معروفـة.

نحـن قـد نحتـاج إلى روايتـه لأن هـذه الأصـول لـم تعـد عندنـا، لكنـه في زمنـه معـروف، ولـو زاد شـيئاً في هـذه الأصـول أو فعـل شـيئاً -كمـا قـال ابـن الوزيـر في العواصـم- لقامـت عليـه الدنيـا، لأن لا أحـد يسـتطيع أن

---

(١) «صحيح مسلم» (١٥)، و«الثقات» للعجلي (١٢) ت قلعجي، و«المعرفة والتاريخ» للفسوي (٧١٦/٢) ط. العراق.

يحـرف الأصـول بسـهولة.

لأن هـذه الأصـول معروفة، ويقـول الذهبي: «**بعضهـا تواتر عـن أصحابها**» وهي أصـلاً تُقـرأ عليه هـذه الأصول، أصل شـيخه وغيره والأصـل الذي أخذه عـن شـيخه وأخذ عليـه ختماً وتوقيعـاً تُقـرأ عليه فقط.

وكثـير منهـم جاهل وكثـير منهم لا يعـرف وكثير منهـم كذا، كمـا ذُكر في الروايـات أن بعضهـم لا يحفـظ وبعضهم لا يتديـن وبعضهم كذا وكـذا، نعم.

وقد يُترك الإنسان.

ولهـذا مثلاً: أبو سـعد البغـدادي لما تكلم عـن رجل من الأشـاعرة، قال: «**كان أشـعرياً، لا يسـلِّم علينا ولا نسـلِّم عليه، ولكنه كان صحيح السماع**»[(١)].

ولهـذا تجـد في «**تاريـخ بغـداد**» عـدداً مـن الـرواة يقـال عنهـم: كان معتزليـاً وكان سـماعه صحيحـاً.

بعض الناس يقول: لا الدعاة من هؤلاء أنا لا أقبلهم.

زيـادة على مـا يقـع مـن كثـير مـن النـاس مـن اضطـراب الـرأي في حياتـه، وعلى مـا يقـع مـن كثـير مـن النـاس مـن أنـه ربمـا يفـرِّق بـين إطـلاق وتعيـين أو يسـتثني شـيخاً أو غـير ذلـك.

على سـبيل المثـال: البغـوي الذي روى عـن علي بـن الجعـد، هـو نفسـه يـذم الواقفـة ذمـاً شـديداً، ولكنـه روى عـن علي بـن الجعـد، لأن عليـاً هـو شـيخ شـيوخه.

---

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٣/٩٩) ت تدمري.

فلما أدركه وهو صغير في السن روى عنه للعلو، وجمع عنه الفوائد للعلو، وإلا هو يذم الواقفة، وهذه أخبار معروفة.

لهذا مثلاً قال أبو زرعة: من فاته هشام يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث.

يعني الأحاديث معروفة عندهم العشرة آلاف من غير طريقه، ولكن من طريقه معروفة بعلو، يعني بدلاً من أن تروي عن اثنين أو ثلاثة، هشام ابن عمار يجعلك تروي عن واحد، لأن عمره طال في الرواية.

فهذه مسائل العلو والنزول والإجازات وكذا كلها أمور تحكم موضوع الرواية.

هم لا يستوعبون هذا الأمر ولا يفهمونه، فيأتي يلبس على الناس.

مع أن هذا الإلزام بالتناقض يلزم كل أهل الحديث، ويلزم كل الطوائف كما ذكر ابن البلقيني.

هذا لا يختص بطائفة دون طائفة.

لا توجد طائفة تأتي لتقريرها العقدي ثم تقول: والله هذا موضوع الرواية، طيب أنتم رويتم.

خصوصاً في الأزمنة المتأخرة، والذين أكثروا من الشيوخ.

فمثلاً: ابن عساكر شيوخه في «**تاريخ دمشق**» عامتهم من الحنابلة، وهو شديد المقالة في الحنابلة، يكاد يكفرهم، ولا أدري إن كان يكفرهم صراحةً.

لهذا مثلاً: ابن الجوزي قال في أبي ذر الهروي: «**لا يؤخذ بقول أبي ذر في حنبلي هو يكفره**»[١] يعني ابن بطة، ومع ذلك هم يروون من طريق الحنابلة، يروون الروايات ويروون الكتب.

لماذا؟ لأن هذه إجازات، هذه أمور محفوظة، هذه أصول محفوظة سماعات صحيحة، لهذا يختبرون الشيخ، يقولون له: ائتنا بأصل سماعك، فيأتيهم بالكتاب فيرونه بخطٍ، فيستدلون بأمارات حسية، فيرون هذا خط عتيق، فيقولون: هذا صحيح، الشيخ هنا أحسن، فيقولون: رأينا على أصله إلحاقاً بخطٍ رقيق، فهنا يجرحونه.

أم كيف تعرف؟ لو جاء شخص وقال: أنا سمعت كتاب «**معجم الصحابة**» للبغوي، فكيف تعرف أنه صادق أو كاذب؟ هو الكتاب وأنت تقرأه عليه وفقط، فكيف يعرفون صدقه من كذبه؟

من السماعات المكتوبة، وهي بخط عتيق أم بخط رقيق أو بشهادة أقرانه عليه أو باشتهاره أو بمعرفته بالطلب.

ولهذا منهم من يضعِّف الروايات التي تكون في المذاكرة، لأن كل واحد يتحدث من حفظه، لا يكون أصله وكتابه عنده، فيقولون: هذه الروايات فيها مشكلة.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (١٤/ ٣٩١)

حول إسناد رواية تبرئة هشام بن عمار

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

أنا دائماً أستغل السجالات العلمية لتوضيح مجموعة من الفوائد، وليس قصدي الحط على أحد ولا الإساءة إليه، ولكن يسيء المرء إلى نفسه إن أوردها موارد العجلة.

هناك رواية في رجوع هشام بن عمار التي ذكرتها قبل أكثر من شهر، وعزوتها لـ«تاريخ دمشق»: «**أخبرنا أبو محمد الحسن بن أبي بكر بن أبي الرضا الفامي حفيد العميري، أنا أبو عاصم الفضيل بن يحيى الفضيلي، أنا أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الخذاباني الوراق، نا أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه الحافظ، نا عبد الله بن محمد بن منصور البزاز، قال: سمعت هشام بن عمار وبلغه أن أناسا ينسبونه إلى اللفظية، فغضب وخطب خطبة اثنى فيها على الله تعالى ووصفه بالآيات الست من أول الحديد، وتلاها علينا وذكر من عظمة الله ما عجب منه السامعون من حسنه، ثم ذكر القرآن فقال: القرآن كلام الله وليس بمخلوق ومن قال القرآن أو قدرة الله أو عزة الله مخلوقه فهو من الكافرين. فقيل له: ما تقول فيمن قال لفظي بالقرآن مخلوق؟ فقال ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ هذا الذي قرأت كلام الله. قيل له: تحدَّث الناس ببغداد أنك كتبت إلى الكرابيسي. فقال: ومن الكرابيسي؟ ما**

رأيته قط ولا أدري من هو، والله ما كتبت إليه قط»[(١)].

وعزوتها أيضاً بعد مدة لكتاب «**العلو**» للذهبي: «**قال أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الحافظ: حدثنا عبد الله بن محمد بن منصور البزار، سمعت هشام بن عمار وبلغه أن ناسا ينسبونه إلى اللفظية، فغضب وقال: القرآن كلام الله وليس بمخلوق، ومن قال القرآن أو قدرة الله أو عزة الله مخلوقة فهو من الكافرين. فقيل له: ما تقول فيمن قال لفظي بالقرآن مخلوق؟ فقال:** ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ **إلى آخرها، ثم قال: هذا الذي قرأت كلام الله»[(٢)].**

يقولون إنني الآن ظهر لي هذا الأمر.

لا، بل منذ زمن، منذ مدة رأيت هذا الأمر، ومنذ مدة قرأته.

فما الذي حصل؟ محاولة الطعن في الرواية.

لكن العجيب أيش؟ رأيت أحدهم كتب وقال: كيف تُقدم كلام الذهبي على كلام الإمام أحمد؟

أولاً: الإمام أحمد جاءه خبر من شخص فقال ذلك، أما الذهبي فلم يقل شيئاً، إنما نقل رواية من كتاب والرواية فيها كلام لهشام بن عمار عن نفسه، ونحن نقدِّم رواية هشام بن عمار عن نفسه على غيرها، كما قدَّمنا كلام البخاري عن نفسه على غيره (على ما قال أبو حاتم وأبو زرعة)، فهذا سلف وهذا سلف، لا بأس كلهم سلف، فهذا منهج متسق.

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٢/٣٧١).

(٢) «العلو» (١٨٢).

وكثير من الرواة رُموا ببعض الأمور، رُموا بالنصب ورُموا بالقدر ورُموا بغيرها، والعلماء الذين رموهم مجتهدون متأولون، وإذا وجدنا أدلة على براءته فلا بأس.

علماً أن هذه النقطة -كما نبهت- ثانوية جداً.

فإن هشاماً اختلط بآخره، والحمل عنه قبل الاختلاط، خصوصاً من يروي عنه في الصحيح، ونسبة القول باللفظ إليه في آخر عمره، وهذا مظنة وقوعه أثناء الاختلاط، ونحن نرد رواياته في الاختلاط، وأما ما قبلها فهذا بحث آخر.

باختصار.

الأمر الثاني: كلام العلماء في اللفظية ينطبق على الأشاعرة من باب أولى، وإن عذر لفظي أو وقع خلاف في لفظي فإن هذا لا ينطبق على الأشاعرة، لأن الأشاعرة أسوأ منهم، باختصار.

الأمر الأعظم والأهم أيضاً: أن موضوع المعازف هذا موضوع توارد العلماء على تحريمه، وفيه آثار وقد كتبت في ذلك كثيراً.

فصل

الموضوع وما فيه: الرواية ما فيها، اثنان، والأسانيد الهروية.

يوجد راوٍ اسمه عبد الله بن محمد بن منصور البزاز، الذي يروي عن هشام شخصياً.

بعضهم سيقول: هذا الرجل لا تعديل له.

في الواقـع له تعديـل في كتـاب للهـروي، حيث يقـول: «**قال لي أبـو يعقوب: كان عبـد الله بـن محمد بـن منصور الـبزاز يعـدل بعثمان بن سـعيد**»(١).

* **أقـول**: عثمـان بـن سـعيد الدارمي الإمـام الحافـظ المعـروف، فهـذا تعديـل وانتـهى الأمـر.

مـا القصـة؟ أنهـم جـاؤوا إلى الـراوي عنـه وهـو يعقـوب بـن إسـحاق بن إبراهيـم الهـروي، وبفذلكـة وعجلـة يقول: ما أثـنى عليه إلا القـاضي عياض.

ألا تـرى أن الذهـبي في الرواية الـتي نقلتُها مـن كتاب «**العلـو**» يقول عنه: «**الحافـظ**»، والذهـبي له معرفة في الحديث والرجـال والتاريخ.

وألا تـرى أن الذهـبي حين ترجم له قـال عنه: «**الحافظ**» وقـال: «**روى عنه: عبـد الرحمـن بـن أبي حاتم بالإجازة وهـو أكبر منه، وأهـل بلده**»(٢).

روى مكاتبة، يعني ابن أبي حاتم يقول له: اكتب لي بهذا.

وفعـلاً لـو ذهبـت إلى كتـابي ابـن أبي حاتـم «**الجـرح والتعديـل**» و«**المراسـيل**» -وهمـا عمـدة عنـد كل صاحـب حديـث- سـتجد أن الروايـات عـن عثمـان بـن سـعيد الدارمي مـن طريـق هـذا الرجـل، ابـن أبي حاتـم يقـول: كتـب إلي فـلان، كتـب إلي فـلان.

طيـب ابـن أبي حاتـم يؤلـف في الجـرح والتعديـل ثـم يعتمـد على روايـات رجـل مجهـول؟

لعلهـم هنـا سـيعودون لمذهبنـا ويقولـون: لا، هـذه إجـازة فقـط ولا

---

(١) «ذم الكلام» (٢/٢٠٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٧/٦٦٦) ت. بشار.

بـأس أن يكـون الـراوي مجهـولاً.

فيقـال: ولكـن هـذا ليـس مجهـولاً، والجهالـة تـزول بـأدنى سـبب، هـذا معتمـد، لأن ابـن أبي حاتـم روى عنـه وهـو أكـبر منـه، فقـد انتقـاه مـن بـين جماعـة، ابـن أبي حاتـم لـم يجـد ولا تلميـذاً لعثمـان بـن سـعيد الدارمي فانتقـاه، لأنـه إنسـان له معرفـة.

ويقول الذهبي: وروى عنه أهل بلده.

فصل

زيادة على ذلك: المزي حين ذكر هذا الرجل قال عنه: «**الفقيه الحافظ**»[(١)].

تقول: المزي وغيره هؤلاء متأخرون.

أقـول: تجـد في بعـض الأسـانيد: «**أنـا أبـو الفضـل يعقـوب بـن إسـحاق بـن محمـود الفقيـه الحافـظ**»[(٢)].

ابن عساكر عندكم أشعري مع أنه ينقل رواية بالإسناد.

وفي نفس اللفظة: «**حدثنا يعقوب بن إسحاق بن محمود الحافظ**»[(٣)].

«**الحافـظ**» و«**الفقيـه**» دائمـاً تُذكـر في أسـمائه، فيقولـون: «**حدثنـا يعقوب بـن إسـحاق بـن إبراهيـم الفقيه**».

فلماذا يقال ما أثنى عليه إلا عياض؟

(١) «تهذيب الكمال» (٢٠/٥١١).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٢/٣٧٠).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٦/٢١٩) ت بشار.

أثنى عليه ابن أبي حاتم الذي اعتمده في أشهر كتابين له، وابن أبي حاتم معلوم تعنته وتعنت أبيه، وأنهم لا يكتبون عن أي أحد، ولا يروون عن أي أحد، وما أكثر ما يقول: والله فلان رأيته كيت وكيت فلم أكتب عنه، ورأيته كيت وكيت فلم أكتب عنه، ودائماً إذا ذكر إنساناً وقال «**كتبت عنه**» «**وكتبت عنه**» فهو يعدله.

فلماذا لا يبيِّن هذا؟

والذهبي قال عنه: الحافظ، روى عنه أهل بلده[١]، فلما يروي عنه أهل بلده وتشتهر الرواية عنه أيكون مجهولاً؟!

بل حتى في ترجمة عثمان بن سعيد الدارمي يذكرون ثناء الرجل على عثمان بن سعيد.

«**قال أبو عبد الله بن أبي ذهل: قلت لأبي الفضل القراب: هل رأيت أفضل من عثمان بن سعيد الدارمي؟ فأطرق ساعة ثم قال: نعم، إبراهيم الحربي**»[٢].

عدد من العلماء يوردون هذا في ترجمة عثمان بن سعيد الدارمي.

طيب أسألكم بالله رجل يُسأل (من أفضل عثمان الدارمي أو غيره؟ فلان أو فلان؟) هذه الأسئلة توجه لإنسان مجهول لا يعرف؟! توجه لإنسان غير مشهور بالطلب؟! توجه لإنسان غير معروف بالحفظ؟!

هذا وصل إلى مرحلة أنه يقارِن بين شيوخه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) «تاريخ الإسلام» (٧/٦٦٦) ت. بشار.
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٢١) ط الرسالة.

وهذا النقل «**ما رأينا مثل عثمان بن سعيد، ولا رأى عثمان مثل نفسه**»[١] للحاكم، والحاكم على تساهلاته المعروفة إلا أنه لا يمكن أن يعتمد إنساناً لا معرفة له البتة في تزكية رجل مثل عثمان بن سعيد الدارمي، فلما أراد أن يعلي عثمان بن سعيد الدارمي، استدل بمدح هذا الرجل له ومقارنة هذا الرجل له بالشيوخ الآخرين.

بعد هذا كله إن **قلت لي**: الأمر عندي ليس كذلك.

أقول لك: أنت متعنت، باختصار.

فصل

وأيضاً -الله المستعان- من ضمن الكذب أن يقال: الخليفي كان يجهم هشام بن عمار قبل صدور الكتاب.

أقول: أنا عندي صوتية مسجلة قبل تسعة أشهر تقريباً، اسمها «**الطعن في ثلاثين عالماً ذباً عن الجهمية**»[٢] ذكرت فيها هذا الجواب كاملًا.

بل تشككت في الرواية التي تنسب الرجل للفظ في «**السنة**» للخلال، ثم بعد ذلك أظنني وقفت لها على طريق وكففت

وذكرتُ رواية ابن عساكر، في ذلك الوقت لم أكن مستحضراً لمسألة أنها في «**العلو**» للذهبي، لأن المادة كانت مسجلة عن ثلاثين عالماً، فلما وصلت لهشام ابن عمار وصلتُ متأخراً وتكلمت بما يحضرني.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٨٠).

(٢) صوتية «الطعن في ثلاثين عالماً ذباً عن الجهمية» على قناة التلجرام.

وهنـاك صوتيـة لي اسـمها «**الأشـاعرة لهـم الغنـم دون الغـرم**» أيضـاً مسـجلة مـن عـدة أشـهر.

فأنـا مـن الأسـاس أذكـر أمـر رجوعـه والتشـكك في نسـبته للفـظ مـن تسـعة أشـهر، وأذكـر تتمـة الجـواب أيضـاً، حـين أقـول إنـه اختلـط بآخـره وأن اللفـظ دخـل عليـه مـع الاختـلاط وأنـه كـذا وكـذا وكيـت وكيـت، فكنـت أذكـر الجـواب كامـلاً، لكـن هـذا مـن بـاب تتمـة الجـواب.

فصل

ودائماً حين آتي بعدة أدلة وعدة أمور يذكر واحد فقط، وتترك بقية الأدلة.

يعـني يقـول لـك: جهـلٌ أن تسـتدل بـكلام أحمـد في اسـتدلاله على عطـاء ابـن أبي ربـاح.

ابن رجب جاهل، إذن كل الأئمة جهال.

فصل

أيضاً يقول: البدعة مكفرة.

أقـول: كل النـاس يعلمـون أن العدالـة والضبـط شرطـان، فضـلاً عمـا هـو أعلى مـن أمـر الإسـلام، هـذه مسـألة معروفـة، لكـن التجـوز في قبـول روايـات المتأخريـن عـن غـير رسـول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هـذا بحـث آخـر مختلـف تمامـاً عـن مبحـث الحديـث عـن رسـول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لـو فرضنـا أني متناقـض فقلـت: لا تقبـل روايـة الـراوي لبدعـة مكفرة

مطلقاً، سواءٌ توبع أم لم يتابع، سواءٌ كانت روايته مجرد إجازة عن كتاب، إلى آخره، فرضاً أنني تناقضت وقلت هذا.

طيب أيضاً من زعم أنني أخطأت وأن إلزامي لا يقوم على الرافضة.

مع أنني ما أقمت حجتي على الرافضة من الأساس بموضوع أنكم أنتم أيها الرافضة قبلتم رواية كافر وهنا خالفتم الإجماع، ما قامت على هذا من الأساس.

وإنما قامت على عدة اعتبارات:

- أن هذه رواية مخالفة والناس لا تقبل رواية الثقة إذا خالف فكيف بكافر؟

- وتخالف الروايات عندنا وعندكم.

- وتخالف القياس.

- وأنتم مع قبول هذا في إحلال فروج تكفرون بروايات المهاجرين والأنصار وبروايات عموم الناس، وأنكم تزعمون أن المعصومين أغنوكم عن الرواية، ومع ذلك أنتم افتقرتم إلى هذا الإنسان.

هذه هي الفكرة.

فهذه أيضاً كذبة ناشئة عن العجلة أيضاً وعدم البحث، فأنا من تسعة أشهر أذكر أن هشام بن عمار رويت عنه التوبة، ومن تسعة أشهر أذكر هذا الكلام كاملاً، بل تشككت أصلاً قبل تسعة أشهر كنت أتشكك في ثبوت الأمر من أساسه.

وإن كنتُ استشهدتُ به في بعض المواطن لمعنى؛ لبيان أن جلالة الرجل بالجملة لا تنفي الكلام فيه إن جاء بإشكال عقدي.

وإلا إذا أنت ترى كلام هشام بن عمار ككلام الجهمية نفاة العلو، فاتهم البخاري نفسه بالتناقض، لأنه يقول: «**أصلي خلف يهودي أو نصراني ولا أصلي خلف جهمي**»(١) فكيف يحتج بحديث جهمي؟ فهذا الاتهام وجهه للبخاري وليس لنا، لو وُجد إنصاف.

فإن قلت: لا، تجهم اللفظية غير تجهم غيرهم.

نقول لك: هذا يصلح جواباً لنا أيضاً، ما تجيب به على لسان البخاري يجاب به على ألسنتنا، وأيضا وكذلك الحنابلة وغيرهم.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص٣٥)

إهمال السياق باسم النقد!

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

هذه هي الصوتية الأخيرة -فيما أظن- في نقد ذلك الكتاب، ونقد سلوك هؤلاء القوم عموماً.

بان لمن استمع العجلة الظاهرة والتحاملات الكثيرة، وفي هذه الصوتية سأتحدث عن عدة مسائل.

الأولى: هل يقاس سعيد بن جبير على أبي حنيفة في مسألة السيف والخروج؟ أو يقاس مثلاً على الجويني الذي استجاز الخروج على المسلم؟

الثانية: من هم أهل السنة بالمعنى الخاص ومن هم أهل السنة بالمعنى العام؟ وهل أنا تناقضت في هذا الإطلاق؟

الثالثة: هل سليمان بن حرب كان يسب معاوية وأنا وصفته بأنه إمام من أئمة أهل السنة مع كونه معروفاً بسبِّه لمعاوية؟

هذه هي أهم المسائل التي سنتحدث عنها هنا.

أيضاً: هل حطَطتُ على فقه عبد الملك بن مروان مع أن فقهه موجود وحاضر وغير ذلك؟

الخامسة: سنتحدث عن قصة التربة عند الشيعة وغير ذلك.

وهكذا نكون غطينا عموم الموجود.

المشاهَد في عموم ما رأيته من الانتقادات إهمال السياق.

أيُّ نقلٍ تراه في هذا الكتاب أو تراه من عند هذا الشخص أو أحد من أصحابه، أرجوك اذهب وكلف نفسك أن تقرأ المقال، والحمد لله المقالات منشورة بالمجان، لا نسترزق منها شيئاً.

وإذا قرأت المقال فإنك غالباً ستجد أن النقل المذكور قد سيق سياقاً معيناً، وستجد في هذا السياق ما يبين لك الاجتزاء الحاصل، فهو يوهمك أنني أوردت الكلام على أساس معين.

فعلى سبيل المثال: من ضمن الأمثلة أنا كنت أقول: الواقدي يُستدل به إذا تابعه غيره، وخصوصاً في أمر الرواية عن غير رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلما قلتُ إن الزهري ثبت عنه الدفاع عن علي بن أبي طالب ثم ذكرتُ رواية يرويها يعقوب بن شيبة عن الحسن الحلواني، فأظهر الكاتبُ للناس كأنني اعتمدتُ على هذه الرواية لوحدها[1]، وأنا أصلاً ما اعتمدت على هذه الرواية لوحدها، بل ذكرتُ بعدها مباشرةً رواية بسند صحيح فيها أيضاً أن الزهري دافع عن علي لما قيل إنه هو الذي رمى عائشة بالإفك[2]، فهذه رواية في محل اعتضاد، وقد ذكرتُ قبلها روايات الزهري لفضائل أهل البيت.

فالسياق كله في هذا الموضوع، فهذه رواية في سياق عام ثابت أصلاً، فجاءت عضداً.

وأحياناً الكلام يكون بما يلزم الطرف الآخر، لا بما يلتزمه المتكلم.

---

(١) «باسم السلف» ص٨: ولكن! سرعان ما احتج الخليفي بالحلواني، فقال: «ثبت عن الزهري ذبّ عن علي بن أبي طالب، جاء في شرح صحيح البخاري: أخرج يعقوب بن شيبة في مسنده عن الحسن بن علي الحلواني، عن الشافعي قال: حدثنا عمّي، قال: دخل سليمان بن يسار»، وذكر الحديث.

(٢) مقال «الأثر الخيالي لبني أمية على العقيدة والحديث» على المدونة.

وإن كنتُ شرحتُ مسألة روايات الواقفة والتفصيل فيها، والتفصيل في الواقفة أصلاً، وشرحتُ أن كثيراً من الواقفة ربما يتوقف فيه بعض أهل العلم أو يحكم بإسلامه، ولكن لا ينكر على من كفَّره، فالواقفة فيهم تفصيل، وهذا التفصيل موجود في عقيدة الرازيين.

المروذي لما كاتب رجلاً من الواقفة وخاطبه بالإسلام مع أنه من الذين يكتبون الحديث، أحمد يشدد يرى أنه يكفر بمجرد كتابة الحديث، وقد يُختلف في بعض أعيانهم.

هذا التفصيل في الواقفة فقط، وقد يوجد نحوه في اللفظية.

أما الجهمية الصرحاء فأمرهم أشد، ومنكري العلو أشد من كل هؤلاء من باب أولى.

وهذا هو التفصيل الذي طرحته في مقاماتي التي كنت أتكلم فيها بالتفصيل.

فهذه أحد صور التدليس.

فصل

أيضاً أحد صور التدليس أن يقول: (أنت تقبل رواية الراوي إذا وافق ما تريد ووافق هواك)[1] على قصة مصعب الزبيري.

الإنسان أحياناً يتنزل مع الخصم.

عندي مقال «**هل كان ابن أبي ذئب يؤوي القدرية**» جئتُ لتهمة

---

(١) «باسم السلف» ص١٤: ولم يتوقف الأمر عند علي بن الجعد، فعلّق الخليفي على أثره فيه «مصعب الزبيري»، قائلاً: «رجال هذا الخبر ثقات»، وهكذا يوثق الخليفي مصعباً.

نُسبت لإمام أنه كان يؤوي القدرية، وبعضهم اتَّهمه بأنه هو قدري، وإيواء القدرية دليل موالاة عقدية، فالتهمتان متداخلتان إلى حد ما.

الأصل في التهمة أيش؟ براءة الذمة.

ذكرت الرواية وأن معولها على الواقدي، فكذبت الواقدي.

«كان محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب يكنى أبا الحارث، ولد سنة ثمانين عام الجحاف، وكان من أورع الناس وأفضلهم، وكانوا يرمونه بالقدر، وما كان قدرياً، لقد كان ينفي قولهم ويعيبه، ولكن كان رجلاً كريماً يجلس إليه كل أحد ويغشاه فلا يطرده، ولا يقول له شيئاً، وإن هو مرض عاده، فكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه»[١].

ثم ذكرت روايةً إلى مصعب الزبيري.

قال اللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة»: **«١٢٤١- أخبرنا محمد بن الحسين بن يعقوب، أخبرنا دعلج بن أحمد، قال: ثنا أحمد بن علي الأبار، قال: سألت مصعب الزبيري عن ابن أبي ذئب، وقلت له: حدثونا عن أبي عاصم أنه قال: كان ابن أبي ذئب قدريا؟ قال: معاذ الله إنما كان زمن المهدي أخذوا القدرية وضربوهم ونفوهم، فجاء قوم من أهل القدر فجلسوا إليه واعتصموا به من الضرب، فقال قوم: إنما جلسوا إليه؛ لأنه كان يرى القدر، فقد حدثني من أثق به أنه ما تكلم فيه قط»**[٢].

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٤١٣).
(٢) «شرح اعتقاد أهل السنة» للالكائي (١٩٦/٢) ت. عادل آل حمدان.

مصعب الزبيري هو الذي يتحدث عن قصة ابن أبي ذئب مع القدرية.

فحين أقول: «**رجاله ثقات**»، فثقات إلى مصعب، فيُسأل عن ابن أبي ذئب هل كان قدرياً؟ قال: معاذ الله، وهذه عضدتها بكلامي عن أحمد.

ومصعب طبعاً لم يدرك هذه القصة، لهذا لم أصحح السند، فقلت «**رجاله ثقات**» فقط.

ولكيلا أدخل في نقاش (هل كان عمره ثلاث عشوة أم أربعة عشر؟) أو (يدرك أم لا يدرك؟) رأيت أن أوجِّه الرواية بأنها واضحة، أن مجموعة من القدرية حصل لهم شيء فذهبوا وجلسوا في حلقة ابن أبي ذئب جلسة المتعلمين يتعوذون بذلك من السلطان، فوجَّهتها بهذا الأمر.

الآن رواية مصعب الزبيري ليست في مصلحتي، بل أحتاج إلى توجيهها.

فأنت حين تنسبني بأن رواية الراوي إذا كانت من مصلحتي فإني أقبلها.

لا، هي ليست من مصلحتي، هذا أيضاً افتراء، وهذا أيضاً تهويل.

فصل

أذكر أن رائداً السمهوري اتهم ابن تيمية بالتناقض في حال جميع ابن عُمير -ولا أدري إن كان اسمه جُميع أو جَميع- فابن تيمية لما احتج عليه الرافضي بحديث جميع قال إنه كذاب، ثم ابن تيمية في نفس الكتاب «**منهاج السنة**» احتج بروايته في باب الرد على الجهمية.

فقال رائد السمهوري: ابن تيمية رجل متناقض، كما يقول صاحبنا هذا.

فلما جاؤوني بهذا الإشكال قلت: ابن تيمية -والله أعلم- لما أورد روايته أورد له روايات تخالف التجهم، الرافضة جهمية، فيقول لهم: كما احتججتم به في رواية أهل البيت احتجوا به في رواية التجهم.

فهذه مراعاة السياق.

أيضاً لما أنا أتيتُ برواية «**ساكن السماء**» هذه، أثبتُّ الأدلة من كتب السلف، ثم أوردتُ كلاماً لمعتزلي، ثم بعدها روايات لأشعرية، والمعتزلي نبَّهت بأني أوردته وأنا أعلم أن هذا معتزلي، لأبيِّن أن هذه اللفظة حتى عند المعتزلة غير مستنكرة، الآن هذا السياق واضح.

فدائماً سياق كلامك يكون كما يقال: (السياق من المقيِّدات).

فصل

هذه نقطة أستبقها الآن (وقد تكون أقوى نقد - حقيقةً - موجود في الرسالة كلها):

وهي أنني كتبت مقالاً وبحثاً علمياً في اتخاذ سجادة خاصة للصلاة وكراهية السلف لمثل هذا، ثم قلت إن الرافضة يكرهون الصلاة على الأرض، يقولون إنها قد تكون نجاسة.

فقال المعترض: هذا عكس مذهب الرافضة، الرافضة أصلاً يستحبون الصلاة على الأرض(١).

---

(١) «باسم السلف» ص١١٠: وقد كتب مرة مقالًا عن كراهية السلف لاتخاذ سجادة على الأرض، وفي سبيل تعزيز فكرته زعم أن الشيعة الإمامية أبعد الناس عن السجود على الأرض، قال الخليفي: «أكثر الناس اتقاء للصلاة على الأرض دون شيء يحول بين الجبهة والأرض الرافضة»، فنسب إليهم القول =

أقول: الأرض التي أتكلم عنها غير الأرض التي يتكلم عنها الرافضة، فإن الأرض التي كنت أتحدث عنها في المقال هي الأرض المفروشة التي يصلي عليها الناس في العادة، فالناس في العادة يجلسون على الفرش ويتكؤون عليه وغير ذلك، لكن في الصلاة يتثاقلون أن يُصلَّى على هذه الأرض حتى توضع سجادة.

الشيعة أيضاً لا يرون الصلاة على الأرض المفروشة بأي فرش كان، حتى توضع التربة، وأما الأرض التي أجاز الشيعة الصلاة عليها فهي الأرض بمعنى: التربة المباشرة، ليس الأرض المفروشة، بل التربة، أن تصلي على التراب كما في الصحراء.

ومعلوم أن هذا حال نادر لا يقع لمعظم الناس، فمعظم الناس لا يباشرون البرد والحر.

فقد يقال: عندك قصور في اللفظ فقط، لا أن يُهوَّل كل هذا التهويل.

والسياق واضح، فهذا مقال موجَّه للعامة، فالناس إذا قلتَ له: (الأرض) يفهم الأرض التي في العادة يجلس عليها، وفي العادة يضع السجادة عليها.

ومع ذلك لا بأس لو تزاد كلمة (مفروشة) ينتهي الأمر.

وهذه النقطة في المقال ليست نقطة أساسية ولا محورية، هي نقطة جانبية جداً.

وليعرف الناس مواطن النقد، فالمقالات هي أكثر من ألف مقال، وربما

= بالمقلوب، فالشيعة الإمامية من أشدّ المذاهب تشديداً في السجود على الأرض.

إذا جُمعت بعض هذه المقالات يكون حجمها مثل حجم هذا الكتاب.

والمسألة ليست مسألة كم أو كيف، لكن لتلاحظ أن مع هذه الوفرة الأمثلة التي يؤتى بها غريبة عجيبة.

فصل

وأيضاً مسألة أنه جمع كل الانتقادات معاً.

فلو أنه مثلاً قسَّط ونشر انتقاداته واحدة واحدة في الإنترنت - ما دامت المادة منشورة في الإنترنت -، لكُشف تحامله مع أول نقد أو نقدين أو ثلاثة، أو استطاع الناس الرد عليها أو غير ذلك.

ثم بعد ذلك ما الذي يحصل؟

الذي يحصل أن البقية يكون لا قيمة لها، ولكن انعدام الثقة بالنقد أنك تجمع كل الانتقادات وتراكمها وتضع بعضها فوق بعض، لكي يُنسي بعضُها بعضاً، ولكن هذه ليست عادتي، فأنا بإذن الله سأعرض لعامة الموجود.

فدائماً إهمال السياق.

فصل

حتى في مسألة أبي إسماعيل الأنصاري يوجد إهمال للسياق.

فأنا أكلم أناساً يبدعون من يتكلم في النووي، فكل سياق كلامي إلزام لهم، أنه إذا ثبَّتم الكلام على الأنصاري فثبِّتوا على النووي، إلزاماً لهم، أنكم

نسبتم للأنصاري أموراً ما قالها، ما قال بالحلول وما قال بالاتحاد.

ابن تيمية في «**جامع المسائل**» يقول: «**وشيخ الإسلام أبو إسماعيل من أعظم الخلق إثباتاً للصفات ومباينة الرب للمخلوقات، وأبعد الخلق عن الحلول والاتحاد**»(١).

الحلول العام ليس ثابتاً عنه، الكلام عن الحلول الخاص، وأما الجبر فهو ثابت على النووي أيضاً، إلى غير ذلك.

فحتى لما قلتُ: «**وما صار واحدٌ منهما مبتدعاً**» واضح السياق، الإنسان لو يشاهد السياق يفهم، لكن

- سبحان الله - دائما يُجرَّد الكلام من السياق.

فصل

أيضاً يوجد مقال مكتوب بعنوان: «**باب من كفره السلف من أهل البدع**» المقال ما فكرته؟ فكرته الرد على من يقول إن من يشهد الشهادتين لا يكفَّر.

والمقالات التي في عام ٢٠١٣ في المدونة هذه كلها مكتوبة عام ٢٠١١ أو ٢٠١٠ أو ٢٠١٢، لأن المدونة فُتحت عام ٢٠١٣.

وهذا المقال لاحظ تاريخه متى؟ إما ٢٠١١ أو ٢٠١٢.

ذكرت فيه مسألة، ما ذكره ابن حجر العسقلاني أن الحجاج

(١) «جامع المسائل» (١٩١/٧) ط عطاءات العلم.

كفَّره فـلانٌ وفـلانٌ وفـلان.

فأنا الآن اعتمدت نقل ابن حجر فقط أم أتيت له بعاضد؟

أتيت بعاضد، جئت بروايات ظاهرها أن الحجاج يقول بتحريف القرآن، فقلت لعل هذا هو السبب الذي لأجله كُفِّر، وإحدى الروايات حسنها جماعة من أهل العلم، وإن كان بعضهم تعنت فيها.

وقلت: هذا الأمر على ثبوته يكون خروجهم عليه لداعي الكفر، ليس لمجرد الخروج على أئمة الجور.

فما كان الاعتراض؟

محاولة تضعيف كل ما قيل في تكفيره، ثم قياس سعيد بن جبير على أبي حنيفة الذي أنكرتُ عليه السيف، وأنا لم أنكر بالأصل عن نفسي، وإنما جمعت ما أخذه الناس على أبي حنيفة.

فالباحث النزيه يفهم وينقل الأمور كما هي.

وعليه قل أنكره جماعة من السلف على أبي حنيفة، وهؤلاء هم المتناقضون، الذين هم أبو نعيم الفضل بن دكين والأوزاعي وسفيان الثوري وابن المبارك وعبد الله بن أحمد، حتى يحيى بن معين عنه رواية فيما أذكر.

هؤلاء الذين أنكروا على أبي حنيفة السيف، فهؤلاء هم المتناقضون.

أنت تقول عنهم ظلمة، اتسق في منهجك قل «**ظلمة**» ولا تكتفِ بنقاش إنسان معاصر والتترس وراء هذا.

الإنسان المتسق يأتي يضرب الرأس الكبير فيقول: أصلاً السلف هؤلاء قصتهم قصة.

فأنا باحث جمعت كل ما قالوه فيه.

حتى الطحاوي نفسه يذكر هذه المسألة في العقيدة.

ولذلك أنت الآن تلزمني بقياس رجل على رجل، وأنا نتيجة بحثي مختلفة، والأمر قائم على تصحيح وتضعيف.

وقِيسَ على الجويني وكذا.

أنت الآن تتعقب على كل الأئمة الذين أثنوا على سعيد بن جبير وما عدُّوه خارجياً.

ثم قال الكلام العجيب: إن الخوارج أيضاً كفَّروا بالتأويل وكذا(١).

يعني أن تكفير سعيد بن جبير للحجاج وغيره مثل تكفير الخوارج لأصحاب المعاصي!

أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «**الأموال**» قال: «**وإنما احتاج الناس إلى هذه الآثار في زمان بني أمية**»(٢).

الآثار بأن الجزية لا تؤخذ من مسلم.

ثم قال: «**لأنه يروى عنهم، أو عن بعضهم: أنهم كانوا يأخذونها منهم وقد أسلموا، يذهبون إلى أن الجزية بمنزلة الضرائب على العبيد**

---

(١) «باسم السلف» ص٦٣: فهل سلَّم الخوارج بإسلام مخالفيهم ممن يقتلونهم؟
(٢) «الأموال» (٦٠).

يقولـون: فـلا يسـقط إسـلام العبـد عنـه ضريبتـه، ولهـذا اسـتجاز مـن استجاز مـن القـراء الخـروج عليهـم».

وله كلام في كتابـه «**الغريـب**» يقـول: «**فهـذا وجـه حديـث النـبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في الجزيـة وإنمـا احتـاج النـاس إلى هـذه الأحاديـث في زمـن بـني أميـة لأنـه يـروي عنهـم أن الرجـل مـن أهـل الذمـة مـن أهـل السـواد كان يسـلم ولا يسـقطون الجزيـة عـن رأسـه ويأخذونهـا منـه مـع الجزيـة مـن أرضـه وكان الحجـاج يحتـج فيـه**».

معـنى كلام أبي عبيـد القاسـم بـن سـلام أن الحجـاج اسـتحل أخـذ الجزيـة مـن المسـلمين الذيـن كانـوا مـن أهـل الكتـاب، وقـال إنمـا هـم بمنزلـة عبيدنـا، فهـذا اسـتحلال، يقـول: «**ولهـذا اسـتجاز مـن اسـتجاز مـن القـراء الخـروج عليهـم**».

يعني تطبيقاً لحديث: «**إلا أن تروا كفراً بواحاً**».

طيـب يوجـد قـراء آخـرون عـذروا الحجـاج (كمـا أنـا ذكـرت أيضـاً في مقـالات أخـرى) أو لـم يكفِّـروه، أو لـم يبلغهـم هـذا عنـه، فليـس كل مـا يقـوله هـذا الرجـل يبلُـغ كل النـاس أو يعرفـه كل النـاس.

وكنت دائماً أذكر الحجاج من الشخصيات الخلافية.

مثـلاً: شـخص كفَّر تـارك الصلاة وبـنى على ذلك أحكاماً، وشـخص آخر لـم يكفِّر تـارك الصـلاة، لكن لم يُنكِـر عليه بنـاءَ الأحكام على هـذا الأمر.

نفـس الأمـر، جئـت أخـرِّج مذهـب هـؤلاء القـراء، ليـس بحـثي هـل أخطـؤوا أم أصابـوا، بـل بحـثي أنهـم ليسـوا كالخـوارج، الخـوارج يكفِّـرون

بالمعاصي المتفق عليها، وأما هؤلاء فكفَّروا باستحلالٍ لأمر محرم، هذا الاستحلال رأوه استحلالاً لأمر محرم بالقطع، وشخص آخر رأى أن المسألة فيها شبهة.

فهذا هو التخريج.

لأنه لما قال: «**ولهذا استجاز من استجاز من القراء الخروج عليهم**» إذن ما استجازوا لمجرد الظلم، استحلال الحرام كفر معروف.

تريد أن ترد علي، كن متسقاً ببحثك ورد على أبي عبيد القاسم بن سلام، لماذا ترد علي؟

وأنا لما كتبت هذا المقال قبل أربع عشرة سنة ما كنت واقفاً على كلام أبي عبيد.

وأنت الآن ما وجه اعتراضك؟

هل تعترض مثلاً على تعديل الناس لسعيد وترى أن سعيداً خارجي؟

أم تعترض على حكم تحريم الخروج على أئمة الجور؟

أم تعترض على ذم إمام أهل الرأي بهذا الموضوع؟

أم ماذا؟ ما هي طريقتك؟

وأظن -والله تعالى أعلى وأعلم- أن الأمر لو كان معكوساً، يعني لو أنا جئت وأنكرتُ على شخص وقلتُ: القراء أصلاً خرجوا على الحجاج وهذا خروج على إمام جور.

فربما هو يأتي لو وجد نصَّ «**الأموال**» و«**الغريب**» واشتهى نقدي،

يقول: لا، هم أصلاً خرجوا من أجل الاستحلال، فهذا خارج محل النزاع، لا بأس مثل السلام عليكم.

وهذه المسألة بُني عليها جزء كبير جداً من الكتاب، والكتاب كله صغير.

وكلام كثير وغير ذلك، ومسألة الخروج والخروج.

فصل

المسألة الثانية: أنا لما رددت على القمي رددت عليه أنه ينفرد بروايات عن روايات أهل السنة، لا يعرفها أهل السنة، وهذا دليل على كذبه، لأن هذه الروايات عامتها في الفضائل، يعني أن أهل السنة يروونها، فأنت تنفرد عن أهل السنة بما لا يعرفه أهل السنة.

وسمِّيتُ عامة رواة أهل السنة «**أهل سنة**»، «**أهل سنة**» أي: في مقابل الرافضة.

كان هذا مع سالم الأفطس، وكان هذا أيضاً مع جرير بن عبد الحميد.

وصاحبنا يأتي يقول: جرير بن عبد الحميد متشيع[(١)].

أقول: متشيع ليس إمامياً، لا يُنكر خلافة الشيخين.

وهناك «**أهل السنة**» بالمعنى العام وهناك بالمعنى الخاص.

ابن تيمية في «**منهاج السنة**» إذا قال «**أهل السنة**» يدخل فيهم حتى

---

(١) «باسم السلف» ص٧٦: قال الخليفي: «جرير تلميذ الأعمش من ثقات أهل السنة»، ويقصد: جرير بن عبد الحميد الضبي (١٨٨هـ)، من أهل الكوفة وفي تشيع، جاء عنه أنه كان يقول: «عليّ أحب إليّ من عثمان»، وليس برافضي فلا يرفع ذنباً إلى أبي بكر وعمر، وجاء عن قتيبة بن سعيد (٢٤٠هـ) أنه قال عنه: «سمعته يشتم معاوية علانية».

الجهمية والمعتزلة، في سياق رده على رافضي، وكل الناس يعرفون هذا.

نعم هو وضح مصطلحه، وهذا المصطلح صار مشهوراً عند طلبة العلم، لهذا إذا خاطب الرافضة يقولون هذا.

فصل

نأتي إلى مسألة سليمان بن حرب والطعن في معاوية(١).

لو فرضنا أن سليمان بن حرب فعلاً وقع في معاوية، فهو لما قال هل رأيت رجلاً يرتضي رأي أبي حنيفة؟(٢) يقول هذا من السماع، وهو ثقة باتفاق الناس، فكلامه صحيح، ويقوله على جهة التحدي للطرف المقابل، فهذا معناه أن المسألة واضحة جداً.

سليمان بن حرب هذا من كبار الثقات فعلاً، وتجد له كلاماً في كتب الاعتقاد وترى الرجل -الله يحفظك ويبارك فيك- له روايات كثيرة جداً تملأ الكتب، وله تراجم، وفي كل تراجمه لا يُذكر عنه مسألة التشيع هذه.

مسألة وقيعته في معاوية هذه موجودة في كتاب سؤالات أبي عبيد الآجري عن أبي داود.

ولو كان هذا الرجل فعلاً درسني، لعَلِم أنني لا أعتمد كتاب سؤالات أبي عبيد الآجري عن أبي داود، وأنني أقول عنه: كتاب كثير الغرائب، وعادتي فيه أنني أقبل ما فيه إن وجدت قرائن تدل على أن

---

(١) «باسم السلف» ص٧٩: قال أبو داود (٢٧٥هـ): «سمعت سليمان بن حرب يقع في معاوية».

(٢) كما تقدم ص٦٥.

هذا الكلام قد يقوله أبو داود، وأما الغرائب التي فيه فأنا لا أقبلها.

فعلى سبيل المثال: ما ذُكر عنه أنه وصف أبا حنيفة بالإرجاء أو أنه يرى السيف.

في مقالي «**التوكيد على الذب عن الخطيب**» قلت: أنا لا أعتمد سؤالات أبي عبيد الآجري، لأن فيها غرائب، ولكني أذكرها في الباب، لأن هذه الآثار على الكرسي، هذه الآثار قد توبع عليها أبو عبيد، فلا يُستبعد أن يتكلم بهذا، وهو نفسه اجتنب الرواية عن أهل الرأي في كتابه، فحين ينسب لرجل شيئاً نسبه غيره من الأئمة، فإني أقبل ذلك منه.

بعض الشباب لما أوردوا رواية «**لا يصح عندنا أن قتادة قال بالقدر**»، قلتُ إن هذا قد يعتضد بقرائن.

منها: بعض التفاسير التي رُويت عن قتادة.

ومنها: ما صنعه البخاري في «**خلق أفعال العباد**» وهو يتكلم عن خلق أفعال العباد، وهي أدنى درجة في الخلاف مع القدرية، واحتجاجه بروايات عن قتادة، وكأنه في آخر حياته أراد تبرئته[١].

ومنها: ما ذكروه عنه أنه كان يكتم القول بالقدر مع كونه مفسراً فسر القرآن كاملاً، وظاهر أن تفسيره ليس فيه نفي للقدر[٢].

ومنها: أن قتادة حذر من عمرو بن عبيد وفي السياق نفسه أثنى على ابن سيرين والحسن البصري، ولو كان قدرياً قدرياً، لكان

---

(١) خلق أفعال العباد ص: ٧٥.

(٢) يُنظر إلى تفسير آيات القدر في موسوعة التفسير المأثور.

إلى عمرو بن عبيد أقرب[١].

ومنها: قول أبي عمرو بن العلاء: «**كان قتادة، وعمرو بن شعيب لا يغث عليهما شيء يأخذان عن كل أحد**»[٢].

فهذه عامة.

مع كوني أقول إن مسألة قدرية قتادة فيها نقاش لا بأس، لكنها حقيقةً بمعطياتها لا تقاس على غيرها مما يحاول بعض الناس قياسه.

أما رواية أن سليمان بن حرب وقع في معاوية، فأنا لي مقال في «**براءة رابعة العدوية مما ينسب إليها من الشطحات**».

هذا المقال من مقالات عام ٢٠١٣، لكيلا يقال إنني أُحرجت بالرواية ثم بعد ذلك أردت أن أضعِّف وكذا، لا، هذا الكلام موجود منذ ٢٠١٣، بل ما قبل ٢٠١٣.

قلتُ فيه: «**والآجري له تخاليط عن أبي داود**».

وقال الدكتور بشار عواد في تعليقه على تهذيب الكمال (١٧٣/٣٢) في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة، قال المزي (وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: قال أحمد: منكر الحديث).

قال الدكتور بشار في الحاشية: (هذا شيء لم يثبت عن أحمد فيما أرى، والله اعلم، فقد تقدم قول الأثرم عنه، وفي العلل لابنه عبد الله أنه قال: ما أعلم إلا خيراً (٣٥/٢) وهو توثيق واضح) انتهى».

---

(١) الكامل (٩٧/٥)، ميزان الاعتدال (٢٧٣/٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٥١٠/٢٣).

فقلتُ: «**وكلام الدكتور بشار هذا مما يؤيد ما ذُكر سابقاً، والله أعلم**».

أيضاً في كتاب أبي عبيد الآجري عن أبي داود أنه ذكر عنه تضعيف سفينة.

«**وقع في تهذيب الكمال (١٠/٣٧٧) في ترجمة سعيد بن جهمان (قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: ثقة) ، وقال في موضع آخر: هو ثقة إن شاء الله، وقوم يضعفونه، إنما يخاف ممن فوقه، وسمى رجلا -يعني: سفينة**».

فقلتُ: «**سفينة صحابي متفق على صحبته، وراوي السؤالات عن الآجري لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل**».

فهذا -الله يبارك فيك- ما ذكرتُه، أن رواية الآجري فيها غرائب وراويها مجهول، فيها غرائب وفيها تخاليط، وقد جمع بعض الناس في هذه الغرائب، حتى نفيد طلبة العلم.

فالآن تجد كل تراجم سليمان بن حرب لا تذكر شيئاً في ذم عقيدته ولا في ذكر أنه تكلم في معاوية، بل حتى المزي لما ذكر هذه الرواية لم يكملها، لأنه -والله أعلم- يرى أن هذه التتمة ليست صحيحة.

ولو افترضنا أنني لم أقف على هذه، أو مررت عليها ولم أنتبه لها، لأنها رواية في جزء، وسليمان بن حرب لا تحتاج أن تنظر في تراجمه كثيراً لتعرف هو ثقة أو ليس ثقة، هو رجل ثقة متفق عليه، تقرأ قراءة سريعة فتجد «**ثقة. ثقة. ثقة**» لا أحد تكلم عنه بتدليس ولا أحد تكلم عنه باختلاط، فلهذا لا يُركَّز في ترجمته كثيراً.

ففرضاً وجدلاً أن هذه رواية صحيحة وأنا غفلت عنها، فالمطلوب أن تأتي وتنبهني، فتقول لي هذا الرجل أنت وصفته بأنه من أئمة أهل

السنة، روايته نعم مقبولة، لكن هذا الرجل ثبت عنه كذا وكذا (على أن هذا ليس ثابتاً).

هنا موضوع في ملتقى أهل الحديث لعبد الرحمن الفقيه بعنوان «**تخاليط في بعض ما ينقله الآجري عن أبي داود في سؤالاته**»، قال فيه: «**وأبو عبيد الآجري هذا لا تعرف له ترجمة مستقلة كما ذكر المحقق، ولكن العلماء نقلوا عنه واقتبسوا من نقولاته عن أبي داود. وقد وصفه بالحفظ الإمام المزي وكذا الذهبي وابن حجر. وقد مر معي أثناء قراءة فتح الباري لابن رجب في تعليقات المحققين في حاشية الكتاب الإشارة إلى بعض المواضع التي خلّط فيها الآجري في نقله عن أبي داود فأحببت التوسع في هذه المسالة**».

وذكر أن أبا داود قال عن أحد الرواة: لا أعلم له إلا حديث المواقيت.

وقال: «فقد استشكل المزي وابن حجر هذا الكلام، فقال: (هكذا قال أبو داود وغيره)،

ووهَّم ابن حجر أبا داود، فقال: دخل الوهم على أبي داود، وعلَّل هذا الوهم باشتباه (أبي صدقة) الراوي عن ابن عمر.

ولا يستبعد أن يكون الخطأ هاهنا من الآجري نفسه على أبي داود، فقد جرب عليه الوهم في روايته عن أبي داود».

أقول: هذا يقوله ابن حجر، يقول: (جُرِّب عليه الوهم).

أيْ أن هذا من زمان.

وأنا ذكرت لك أمثلة من عندي.

وقال - عبد الرحمن الفقيه -: «**وكذلك ذكر الشيخ طارق عوض الله في تعليقه على المنتخب**».

أقول: فذكر عدة أمور.

وذكر هذه الأمثلة التي ذكرتُها في مقالي.

قال: «**وقد أشار الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف كذلك في بعض رسائله إلى تخليط الآجري في بعض ما ينقله عن أبي داود**».

وأضاف إلى ذلك أن نقَل عن أبي داود الآجري قوله: «**ومغيرة لا يدلس**».

أقول: ومغيرة مشهور بالتدليس.

إلى غير ذلك.

فأنا أصلاً كتبت هذا الأمر، أنني متشكِّك فيما ينفرد فيه الآجري عن أبي داود من ثلاث عشرة سنة، وقد قلت لكم إن مقالات ٢٠١٣ هي بالأساس ٢٠١١، فمن ذلك الوقت وأنا على هذا المذهب.

الآن ستقول لي: «**سؤالات أبي عبيد**» ثابتة عندي.

أقول لك: على عيني ورأسي، هذا عندك أنت مثلاً، لكن أنا هذا مذهبي.

فأنا ما تناقضت، الكلام كله على الاتساق، أنا الآن اتسقت.

أنت أوردت لي رواية طعن في إمام، وأنا أصلاً الروايات التي في هذا الكتاب لا أقبلها إذا انفرد بما ليس معروفاً في الكتب الأخرى، أو ما لا يوجد له عاضد أو شاهد في الكتب الأخرى.

وأظن أن هذه من النقاط القاتلة.

فصل

الآن انتهينا، لنلخِّص الرحلة كلها:

○ **واحد**: أنت متناقض تحتج على الرافضة بأنهم احتجوا برواية كافر، وأنت تحتج برواية كافر.

الجواب: لستُ متناقضاً إن احتججت برواية كافر، لأنني ألزمتهم بأنهم احتجوا برواية كافر قد خالف إجماعاً وخالف غيره.

فإن احتججتُ برواية كافر قد اعتضدت عندي فهذا ليس تناقضاً.

○ **اثنان**: أنت متناقض، تقول: عطاء بن أبي رباح من أهل السنة، وتقول عنه مرجئ.

قلت: الإرجاء غير ثابت على عطاء بن أبي رباح، وقد رُوي عنه التبرؤ منه.

وليس من الضروري أن أصدِّق الرواية المروية عنه في موضوع الإرجاء أو أكون مستحضراً لها.

○ **ثلاثة**: أنت متناقض قلتَ سالم الأفطس مرجئ، وقلتَ عنه من أهل السنة.

الجواب: قلتُ من أهل السنة عند حديثي مع الرافضة، فقصدت (أهل السنة) بالمعنى العام، كما نبه عليه ابن تيمية، وقد نبهت على أنه مرجئ في مواطن أخرى.

وكم من عائب قولاً صحيحاً *** وآفته من الفهم السقيم

المقال في الرد على القمي، في بيان كذب القمي، فاستخدمت المصطلح

الذي يُستخدم أثناء الرد على الرافضة.

○ **أربعة**: أنت متناقض، تقول والله فلان كفَّر فلاناً وقال ألقُوا علمه بالحش، وفلان كفَّر فلاناً ولم يُنكَر عليه ولم يتابَع، ثم تحتج بروايات هؤلاء!

الجواب: أنني أوردت هذا مع إشارتي للخلاف، فقلت: الناس لم ينكروا عليهم، ولم أقل: لم يخالفوهم، وهناك فرق.

فهناك مخالفة لكن دون إنكار وتبديع، فأنا قد أقول بالقول الآخر، لكن أُبيِّن أن العلماء يختلفون في بعض

الأعيان ولا يكون ذلك باباً لتبديع بعضهم البعض، أو تضليل بعضهم البعض، والواقفة لا يقاسون على

الأشعرية، بل لا يقاسون على من يقولون القرآن مخلوق صراحة.

○ **خمسة**: أنت احتججت برواية الحلواني، وقلتَ: (إن مسلماً روى عن الحلواني وهناك فرق بين الرواية عن واقفي والرواية عن شخص لا يكفِّر الواقفة جهلاً)، وأنت نقلت كلام سلمة في إنكاره على الحلواني.

أقول: نعم نقلتُ، كما قلتُ إن هذا كفَّره وما أنكروا عليه، والثاني روى عنه وما أنكروا عليه، رداً على طائفتين.

○ **ستة**: أنت نقلت إجماع أهل السنة (من لم يكفرهم فهو كافر).

قلت: نعم، هذا بالمعنى العام، وقد يُستثنى بعض الأفراد، كما ذكر الرازيان: «**ومن وقف في القرآن جاهلاً علم وبُدِّع ولم يكفَّر**»

وهناك شخصيات في الواقفة حصل فيها النزاع، أحمد له قول وغيره قد يكون له قول آخر، ولكن المراد أنه لم يكن هناك إنكار وتبديع وتضليل والحساسية الموجودة عند الناس اليوم.

○ **سبعة**: أنت تحتج بروايات الواقفة.

قلت: أنا لم أحتج بروايات الواقفة في حديث عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشرحت أن الإمام البخاري إنما روى عنهم في الشواهد والمتابعات، وفتنة الوقف حصلت متأخرة بعدما استقرت عامة الرواية أصلاً، وفتنة اللفظ كذلك.

○ **ثمانية**: أنتم تحتجون برواية هشام بن عمار، وهشام لفظي وأحمد يكفر اللفظية، وأنتم تقولون و و و.

قلت: هشام بن عمار اختلط بآخره، والحمل عنه قبل الاختلاط، وأمر المعازف لا يقف على حديث أو حديثين، وأحمد نفسه الذي قال هذه الكلمة يقول بتحريم المعازف.

ورُوي عن هشام بن عمار البراءة من اللفظية، ذكروا ذلك من كتاب رجل حافظ فقيه، جهَّلتموه قلتم (ما مدحه إلا عياض)، ومدحه كثيرون في «**تاريخ بغداد**» وغيره، ووُصف بالحافظ عن شيخ له[١]، طبعاً ستقولون: (إنه مجهول) وفي «**ذم الكلام**» للهروي[٢] أنه يقارَن بعثمان بن سعيد الدارمي.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢١٩/١٦) ت بشار.
(٢) «ذم الكلام» (٢٠٠/٢).

وهذه مجرد زيادة إفادة، وإلا فلا حاجة للأمر من الأساس.

○ **تسعة**: أنت قلت: اللفظية ما رُوي لهم في الكتب الستة.

قلت: لا مشكلة خرِّج هذا على تبرئتي لهشام بن عمار، توافق أو تخالف، في النهاية هذا ترجيحي.

○ **عشرة**: أنت احتججت برواية يعقوب بن شيبة والحلواني لمَّا عضدت قصدك.

قلت: أنا ذكرتها وذكرت لها عاضداً، مع أني فعلاً أرى أن رواياتهم مقبولة، لأن الناس حملوا عنهم قبل الوقف، وثبتت عدالتهم قبل الوقف.

وذكرت مثال إسحاق بن أبي إسرائيل لما قال الدارمي: «**لم يكن إسحاق بن أبي إسرائيل، أظهر الوقف حين سألت يحي عنه وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد. ويوم كتبنا عنه، كان مستوراً**»[١].

لأن الوقف ظهر متأخراً بعدما كثير من الناس تحمَّل وأدَّى وصنَّف وانتهى الأمر من الأساس.

○ **أحد عشر**: أنت تقول: الخطب في الرواية عن الواقفة هين، ثم تقول: الخطب في الوقف شديد.

أقول: نعم، هناك فرق بين الرواية والراوي.

فنعم الرواية الخطب فيها هين لأنهم توبعوا، فصار الخطب هيناً، كأن أقول لك: (رواية البخاري عن الكذاب الفلاني الخطب فيها

---

(١) «تاريخ ابن معين رواية الدارمي» (١٠٢).

هين، لأنه توبع من ثقات) والكذب لا يكون شديداً.

○ **اثنا عشر**: أنتم تتناقضون، تذمون أبا حنيفة بالسيف، ولا تذمون سعيد بن جبير!

فقلنا: الجواب تقدم، ومختصر الجواب: أن أبا عبيد القاسم بن سلام خرَّج ذلك على التكفير.

ومن ذمَّ الخروج فذلك للمصلحة.

- طيب أنتم تثبتون على الحجاج العظائم.

أثبتها عليه المتقدمون، والله أعلم.

- طيب هذه العظائم كيف ثبتت والناس اختلفوا فيه؟

الله أعلم، الذي اختلف فيه أثبت هذا الأمر أم لا؟ والاختلافات واقعة وموجودة.

أصلاً كثير من الرواة في الجرح والتعديل وغير ذلك، تجد شخصاً كل الناس يقولون عنه: كذاب وعنده مصائب ثم تجد أناساً معينين اغتروا به، مسألة هينة.

وقد يكون بعض الناس بلغه الأمر من طريق لا يصدقه عن الشخص، أليس الفقيه أحياناً يخالف حديثاً صحيحاً لأنه بلغه من طريق ضعيف وأنت يبلغك من طريق صحيح؟ مسألة يسيرة جداً.

○ **ثلاثة عشر**: أنتم تثنون على سليمان بن حرب، وقد سب معاوية.

أقول: هذا في سؤالات أبي عبيد الآجري وهي فيها مشاكل وغير ذلك،

بـل من سـنوات -ليـس اليـوم- وأنـا لا أعتمـده ولا أقبل ما ينفـرد به.

- **أربعة عشر**: قلتَ عن ستالين إنه تحوَّل إلى فاشي.

أقول: ردَّ عليك الإخوة الروسيون، وهذه مسألة هينة.

- **خمسة عشر**: أنت نقلت مذهب الرافضة خطأ.

قلتُ: والله ليت كل أخطائنا هكذا، على أني كنت أتحدث بسياق معين.

- **ستة عشر**: أنتم استدللتم بروايات أبي نعيم الأصبهاني.

أقـول لـك: هـب أننـا فعلنـا، أبـو نعيـم رواياتـه كلهـا موقوفـات ومقطـوعات، والمتأخـرون رواياتهـم إنمـا تُقبـل في أمـر الإجـازة فقـط، والروايـات في الزمـن المتأخـر شروطهـا أخف مـن الزمـن المتقدم، ويُتسـاهل في غـير المرفـوع مـا لا يُتسـاهل في المرفـوع.

ولـو قـال لـك شـخص: أنـا على مذهـب قبـول روايـة كافـر التأويـل -هـذا بغـض النظـر عـن تحريـر حـال أبي نعيـم مـن الأسـاس- في الموقوفات والمقطـوعات ولا أقبلهـا في المرفـوع، لأن الخطـب في المرفـوع شـديد، هنـا لـن يكـون هنـاك تناقـض.

- **سـبعة عشـر**: يصـورون لـك أنـي جئـت وقلـتُ: أبـو إسـماعيل الأنصـاري معـذور، ومـن يتكلـم فيـه فهـو مبطـل.

قلـتُ: السـياق أننـا لـم نبرِّئـه مـن كل مـا قيـل فيـه ولـم نثبـت عليـه كل مـا قيـل فيـه، وقلنـا إنـه أحسـن حـالاً مـن أمثـال النـووي وغيرهـم أو على الأقـل مسـاوٍ لهـم، وعليـه: اسـتدلالكم بدفـاع بعـض العلمـاء عنهـم والنقـد والحـط الذي صـدر، يلـزم منـه عـذر مـن تكلـم فيهـم.

○ **ثمانية عشر**: قلتَ: ابن تيمية لم يبدعه.

أقول: أنت سمعت خطأ.

○ **تسعة عشر**: أنت احتججت برواية مصعب الزبيري لمَّا وافقت ما تريد ووافقت هواك.

قلتُ: مصعب الزبيري رجل كبير بالسن جداً، أدرك مالكاً، والناس حملوا عنه قبلها، وكانت القصة عن ابن أبي ذئب وأنا أصلاً أريد تبرئة ابن أبي ذئب، فعدم ثبوت القصة أمر يخدمني من الأساس، لأني لن أحتاج إلى توجيهها.

○ **عشرون**: أنت تأتي بكلام ابن حزم في توثيق أم الحسن البصري.

أنا قلت: احتج بها مسلم ووثقها ابن حزم، وذكرت ابن حزم لأنه مشهور بأنه يجهل المعروفين، فمن عرفه ابن حزم فاعلم أن طريق الجهالة إليه ضيق، فالكلام من هذا الباب فقط، وهذا باب استئناسي.

○ **واحد وعشرون**: أنت تذكر كلام البيهقي في الوصل والإرسال.

أقول: أنا لا أذكره احتجاجاً، أنا أذكره اعتضاداً، في كل المقالات أنا بيَّنت حجة من رجح الإرسال وحجة من رجح الوقف، لكننا كنا نُستصغر ويقال لنا (أنتم تخالفون العلماء وأنتم كذا)، فكنا نحشد للمخالفين كل رجل يعظمونه، وأيضاً لأجل الشافعية وغيرهم الذين يقبلون زيادة الثقة مطلقاً.

○ **اثنان وعشرون**: يأتون بكلامي حين أتحدث عن الروايات وأقول: نادرة، ويأتون بكلامي حين أتحدث عن المرفوعات وأقول: لا وجود لها، ويحاولون إظهاري متناقضاً.

أقول: لاحظوا مسألة السياق هنا.

مثلاً: لما أتكلم عن الحديث النبوي وأشدِّد في شروطه، ثم أسهِّل في الروايات عن غير رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وهذه أصلاً قاعدتي -وهو نسب لي هذا- أنني أتسامح في الموقوفات ما لا أتسامح في المرفوعات.

وهناك فرق بين رواية هي على الأصول وتشبه الروايات الأخرى، ولا يوجد فيها ما يُستنكر «**وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»، ومع ذلك هذه نقبل فيها روايات الذين وُثِّقوا، وبين رواية أخرى فيها ما يستنكرونه.

وأيضاً استدللت بقرينة أن هؤلاء كانوا أهل رواية وأقرَّهم الناس على الرواية، وبينهم وبين الناس عداوات والناس يصحِّحون سماعاتهم، وهذا ذكرته في عدة مقالات.

فهنا الاستدلال بهذه القرينة.

فكل هذه التي ادُّعي أنها تناقضات ليست تناقضات.

الإنسان إذا ثبت عليه تحامل واحد فإن ذلك يجعلك تقول: نعم، وإذا ثبت عليه تحاملان نقول: الله المستعان، وإذا ثبت عليه ثلاثة تحاملات: هذا يُضعف الثقة فيه جداً، فكيف بإنسان يثبت عليه عشرون تحاملاً؟

○ **أيضاً ثلاثة وعشرون**: قلتَ عن جرير الضبي من أهل السنة، وهو شيعي.

أقول: نعم بالمعنى العام فقط.

○ **أربعة وعشرون**: أنت تقول: الأشاعرة ليسوا من أهل السنة، وأنه لم يقل أحد: (أهل السنة) عمن يقول بالمنزلة بين منزلتين.

أقول: نعم، كنت أتكلم عن المعنى الخاص لأهل السنة (الفرقة الناجية والطائفة المنصورة)، لم أكن أتحدث عن المعنى العام، الذي هو في مقابل الرافضة.

○ **خمسة وعشرون**: عندي مقال اسمه «**الأثر الخيالي لبني أمية على العقيدة والحديث**» ذكرت فيه -وأنا أتحدث عن الرواية- أن أهل الحديث رووا عن خصوم الأمويين من الزبيريين والعلويين شيئاً كثيراً، أكثر من رواياتهم عن الأمويين، إلى درجة أن عبد الملك بن مروان مثلاً لم يُخرَّج له في الكتب الستة.

تعرف بماذا استدرك بعضهم علي؟

قال أحدهم: مالك احتج بفقه عبد الملك بن مروان.

أقول: أنا أتحدث عن الحديث وعن الكتب الستة.

وأيضاً لما ذكرت موطأ مالك تحدثت عن الحديث، عن الرواية لا الرأي، لأن أصلاً المقال سيق سياق الدفاع عن السنة كرواية، أما الاستنباط والفقه فهذا بحث آخر.

فمالك إن أورد شيئاً عن عبد الملك بن مروان فقد أورد أشياءً عن علي بن أبي طالب، فما زالت حجتي قائمة أصلاً.

فصل

هذه كلها جُمعت مع بعضها البعض لانعدام الثقة بها، ووُضعت في كتاب مطبوع يفاجأ للسوق، مع أن الأشياء المردود عليها متوفرة

بالمجـان على الشـابكة.

فالأولى أن ترد عليها على الشابكة، لكن هذا الأمر الربحي وإشكالياته.

فالإنسان لا يظن أنه بالذكاء يستطيع أن يغلب.

بعض الناس يتحدثون بكلام عام عن الإنصاف؛

فأقـول لهـم: يـا إخـوان، الإنصـاف ليـس معنـاه أن تقـف وسـطاً بـين أي اثنـين اختلفـا، فقـد يكـون بعـض النـاس ظلومـاً جهـولاً، وقـد ينقدك الشـخص بثلاثـين نقـدة، فيصيـب في خمسـة وعشريـن وأحيانـاً قـد يصيـب في خمسـة فقـط، والنـاس مراتـب، فـإذا كنـتَ غـير مسـتعد فـدع الأمـر، ولا تنسـب غـيرك للتعصـب بعدمـا رأى ظلمـاً واضحـاً.

وأنـا أقـول لكـم: **مسـألة أخلاقيـة**: شـخص بينـك وبينـه تواصـل، وتزعـم أنـه يسـتفيد منـك (وفي الحقيقـة الاسـتفادة متبادلـة بيننـا)، لكـن الإنسـان عيـب يقـول: فـلان يسـتفيد مـني، إلا إذا اضطـر لأمـر معـين، فعـادةً تتألفـه فتقـول اسـتفدت منـه.

طيـب وجـدت ملاحظـة، أحيانـاً ملاحظـة فنيـة أو اعتراضـاً أو غـير ذلـك، لنقـل: مثـل مسـألة مذهـب الرافضـة هـذه، فـالأولى أن تدخـل على الشـخص (السـلام عليكـم، كيـف حالـك؟ أنـا وجـدت في مقالـك أنـك نقلـت كـذا وكـذا، وهـذا خطـأ، هـم مذهبهـم كـذا وكـذا).

فأنـا هنـا إمـا أُصلـح، وإمـا أشرح قصـدي وأذهـب للمقـال وأصلـح اللفـظ بمـا يدفـع الإيهـام.

مسألة يسيرة جداً، خصوصاً أن هذه المسألة جانبية جداً أثناء البحث.

لأن هـذا الإنسـان أصـلاً بينـك وبينـه تواصـل وإفـادات واسـتفادات، وحصلـت عـشرة -وإن أنكرتهـا أنـت- وصلـت إلى إهـداء كتـب، والإهداء ليس مني، بل من الطرف الآخر.

أنـا أريـدك أن تفكـر، لمـاذا لـم يُنشر شيء مـن هـذا النقـد في التليجـرام أو غـيره؟ فهـذه مدونـة على الإنترنـت، انقدهـا على الإنترنـت، غـير أن الغـرض ليـس نزيهـاً.

ومحاولـة التشـتيت بكـثرة الـكلام وكـثرة كـذا وكـذا، حـتى تُفلِـت نقطـة أو نقطتـين أو ثـلاث، فـلا مشـكلة.

وتوجد نقاط كثيرة أيضاً.

فصل

حتى افتروا علي، فقالوا: هو للتو يدافع عن هشام بن عمار.

وأنا عندي دفاع من تسعة أشهر، ودفاعي ذاك أخ هذا الدفاع.

حتى مسألة وكيع، **قالوا** إنني غيرت موقفي من على إثر ما جرى.

أقـول: أنتـم كذابـون، فالمقـال الذي اغـتررتُ فيـه بتلـك الروايـة كنـت أصـلاً دافعـت فيـه عـن وكيـع، وقلـت إنـه روى فضائـل عثمان وغـير ذلك، فقلـت: هـذه الكلمـة صـدرت منـه في جلسـة ويبـدو أنـه لـم يكـررها.

بعـد ذلـك رأيـت أن هـذه الروايـة مسـتغربة أصـلاً وتخالـف الروايـات الأخـرى، وإن كان راويهـا رجـل عابـد زاهـد، وهـو ليـس مشـهوراً بالروايـة.

وأصـلاً دافعـتُ عـن وكيـع في صوتيـة: «**مـن الذي يدافـع عـن العلمـاء**»،

وذكـرتُ نفـس هـذه الأمـور وزيـادة، وربمـا تكلمـت عـن الروايـة نفسـها في تلـك الصوتيـة، وهي صوتيـة منـذ عامـين.

فهُـم يصـورون لـك أنـني قلـت ذلـك حـتى أعاندهـم أو غـير ذلـك، لا أبـداً لـم يحصـل شيء مـن هـذا.

فهذه هي الخلاصة التي نخاطب بها كل إنسان منصف.

فصل

هنـا تتمـة لـكي نقفـل البـاب تمامـاً، وإن كان لا يـزال لنقـد النقـد موضـع، ولكـن لا أخـلي المقـام مـن الذب عـن بعـض أئمـة أهـل السـنة وبيـان التلاعبـات الـتي لا يعرفهـا القـارئ المبتـدئ أو القـارئ المتحامـل الذي يريـد أن يـرى أي نقـد.

كمـا ظهـر مـن كثير مـن النـاس الذيـن كأنهـم غـرقى وتعلَّقـوا بقشـة، لا كأن مـا بـقي أحـد منهـم مـا سـجل فيديوهـات ومـا بـقي أحـد منهـم مـا كتـب، وكلهـم مجموعـون مـا صنعـوا شـيئاً.

والدليـل هـذا الاحتفـاء بـشيء لـم يـروه ولا شـك أنهـم صُدمـوا -وبهذا التوقيـت القيـاسي- بنقض عامة مـا في الكتـاب، والذي لا أدري في كـم جُمع.

هنـاك أثـر عـن الحسـن البـصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوردتـه في مقـال، عـن أشـعث الحـداني قـال: «رأيـت الحجـاج في منـامي بحـال سـيئة قلـت: يـا أبـا محمـد مـا صنـع بـك ربـك؟

قال: ما قتلت أحداً قتلة إلا قتلني بها.

قلت: ثم مه؟ قال: ثم أمر بي إلى النار.

قلت: ثم مه؟ قال: أرجو ما يرجو أهل لا إلٰه إلا الله.

قال: فكان ابن سيرين يقول إني لأرجو له»[(١)].

فقلتُ هذا دليل أن ابن سيرين لا يكفِّر الحجاج.

ثم قال: «قال: فبلغ ذلك الحسن، قال:

فقال الحسن: أما والله ليخلفن الله عَزَّوَجَلَّ رجاءه فيه».

أقول: الحسن البصري يحلف أن الله لن يغفر للحجاج، وأنه ليس داخلاً في المغفرة.

فقلتُ: ظاهر هذا أن الحسن يكفِّر الحجاج، لأن الأصل أن أهل السنة في عموم أهل الإسلام لا يتوقفون.

وهذه المسألة هم دائماً يجردون عن السياق.

الحجاج رجل عليه اتهامات بالتكفير.

حتى ابن كثير الذي يدافع عنه يقول: رويت عنه عبارات ظاهرها الكفر[(٢)]، وعقد في ذلك فصلًا.

وقال: ولعلها رواها النواصب ولعله رجع عنها[(٣)].

هذه «**لعله**» إن وجدنا عالماً في زمانه يُطلق في حقه ما ظاهره

(١) «تاريخ دمشق» (٢٠١/١٢).
(٢) البداية والنهاية: (١٢/ ٥٣٨، ٥٣٩).
(٣) المصدر السابق.

التكفير، فهذه «**لعله ولعله**» تذهب، بل هنا تكون قرينة أنه فعلاً قد صدر منه ما جعل بعض الناس يكفِّرونه.

وكما رُوي عن الشعبي وعن غيره.

وقلنا لكم: تخريج أبي عبيد القاسم بن سلام.

وأنا ذكرت مسألة أنه اتُّهم نبي الله سليمان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بالحسد، وهذه المسألة ثبتها الطبري المؤرخ.

طيب تقول: كلام الطبري لا أقبله.

أقول لك: رد عليه هو وليس أنا، فأنا أحاول تحليل عدة معطيات عندي، فأجمع وأقول: لعل كذا كذا، ولستُ ملتزماً لا بالدفاع ولا بالهجوم.

كونك تحللها بطريقة أخرى هذا شأنك.

فما الذي صنعه الطيب؟

قال: لعل الأقرب من التفسير بالتكفير أن يُحمل هذا على مذهب تلميذ الحسن عمرو بن عبيد وما يرويه عن الحسن[1].

أقول: طبعاً القارئ العادي ما يعرف أن عمرو بن عبيد معتزلي كذاب، وفعلاً هو كان تلميذاً للحسن.

يعني الحسن وعيدي، يرى إنفاذ الوعيد! فهذا احتمال قوي عنده، أقوى من حمل رواية تكفيره للحجاج على أمور حُفظت عن الحجاج، والله جميل!

---

(١) «باسم السلف» ص٥٤: فما نقله عن الحسن ليس صريحا في التكفير، بل لو تأوله تلميذ الحسن، عمر بن عبيد (١٤٣هـ) على قوله في المنزلة بين المنزلتين، وأن الفاسق مخلد.

قال: والحسن أصلاً رُمي بالقدر. (يعني لا فرق بين الوعيد والقدر).

قال: وأنت نفسك ذكرت هذا[١]. (يعني على أساس أنني متناقض).

وقال: وقلتَ إن الحسن رجع، ومن أين علمت أنه رجع؟[٢]

أقول: قبل أن أحدثك من أين علمتُ أنه رجع وأن قوله الأخير إثبات القدر.

الحسن كان يثبت القدر، ثم وقعت منه موافقة جزئية لبعض كلام القدرية، ثم بعد ذلك رجع عن هذا.

ولي صوتية اسمها: «**عبرة في تعظيم العقيدة من حياة الحسن**»، هذه الصوتية موجودة من قبل نشر الكتاب،

شرحت فيها القصة من زمان، وكنت أشرحها في الدروس[٣].

فصل

لكن قبل أن أشرح ذلك، توجد نقطة:

البدع لا يقاس بعضها على بعض.

يستحيل أن يكون الحسن قائلاً بالوعيد، لأنه لو كان قائلاً بالوعيد ما نُسب هذا المذهب لواصل بن عطاء، بل لنُسب للحسن.

---

(١) باسم السلف ص٥٣: قال الخليفي في القدر: «اعلم رحمك الله أن هذا الباب من أصعب الأبواب وأكثرها استغلاقا، وقد زلت أقدام كبار كالحسن البصري [فيه] (وقد رجع)، ومكحول وقتادة وكلاهما حكي عنه الرجوع»

(٢) المصدر السابق.

(٣) سُجلت بتاريخ: ١/ صفر / ١٤٤٥هـ.

بل الناس كانوا يقولون إن المعتزلة سُمُّوا معتزلة لأنهم اعتزلوا حلقة الحسن في أمر الوعيد.

وهذه الرواية في صحتها نظر، ولكن الناس ما قالوا هذا إلا لشهرة بُعد الحسن عن هذا المذهب.

الأمر الثالث: الحسن في زمانه لما اتُّهم بالقدر كان أناس يأتونه ويسألونه في هذا الموضوع، وانتحله جماعة من القدرية.

وهذا قاله أيوب: «**كذب على الحسن ضربان من الناس، قوم القدر رأيهم فينحلونه الحسن لينفقوه في الناس، وقوم في صدورهم شنآن من بغض الحسن فيقولون: أليس يقول كذا؟ أليس يقول كذا؟**»[(١)].

وهذا لم يقع في الوعيدية.

وإذا كان هو قدرياً ووعيدياً معاً، لكان أخص تلاميذه عمرو بن عبيد، وليس أيوب وابن عون، لكن هذا استغلال جهل القارئ.

هذه نقطة.

فصل

النقطة الثانية حين يقول: من أين علمت أن الحسن رجع؟[(٢)]

---

(١) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/ ٣٤) ط العراق، و «سنن أبي داود» (٧/ ٩٢ ت الأرنؤوط).

(٢) «باسم السلف» ص٥٣: فهو يثبت أن الحسن(١١٠هـ) قال بالقدر، ويجزم أنه رجع، بخلاف مكحول وقتادة فقال بأنهما وقعا فيه، ولكنه قد (حُكي) رجوعهما، بصيغة التمريض، فيقدم في هذا ما جزم فيه، فكيف ثبت عنده رجوع الحسن؟.

في «**السنن**» لأبي داود الكتاب المشهور جداً الذي يعرفه صغار طلبة العلم، يقول أبو داود[١]: «**حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب قال: قال لي الحسن: ما أنا بعائد إلى شيء منه أبدا**»[٢].

فإن قلتَ: لا، ربما هذا تقية.

أقول لك: أيوب رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه يقول: «**كذب على الحسن ضربان من الناس**»[٣].

فهو فهم من هذا الرجوع.

وتوجد آثار أخرى كثيرة موجودة في كتاب «**المعرفة والتاريخ**».

حتى قال عثمان البتي: «**ما فسر الحسن آية قط إلا على الإثبات**»[٤].

وقال حميد الطويل: «**قرأت القرآن كله على الحسن في بيت أبي خليفة، ففسره لي أجمع على الإثبات**»[٥].

وغيرها كثير[٦].

فهذه هي المسألة.

الآن هؤلاء الناس هل يرضون من باب الدفاع عن الحجاج أن

(١) «السنن» (٣٣٧/٤) ط دهلي مع عون المعبود.
(٢) يعني الكلام في القدر.
(٣) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣٤/٢) ط العراق، و «سنن أبي داود» (٧/ ٩٢ ت الأرنؤوط).
(٤) «السنن» لأبي داود (٤٦٢٦).
(٥) «المعرفة والتاريخ» (٤٠/٢) ط العراق، و«السنة» لعبد الله (٤٤٠).
(٦) كما في «السنن» لأبي داود و«المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن شيبة و«القدر» للفريابي و«الشريعة» للآجري، رووا آثاراً كثيرة لتبرئته.

نـرمي الحسـن بالوعيديـة ونـرى أن رميـه بالوعيديـة أولى؟

يقول لك: أنا ما رميته بالوعيدية، أنا ذكرته احتمالاً.

أقـول: وأنـا أيضـاً أذكـر احتمـالات، واحتمـالاتي أقـوى مـن أن يُـرمى الحسـن بالوعيديـة ويشـكَّك في رجوعـه.

والآن موضوع الدفاع عن العلماء وكذا.

وهـذا رجـل رجوعـه مذكـور في الكتـب القديمـة في كتـب الحديـث، «**الشريعـة**» للآجـري و«**السـنن**» لأبي داود.

عـدُّوه النـووي واقلبـوا الدنيـا عليـه، لكـن هـذا نقـد لمجـرد النقـد، ودائمـاً خـروج عـن السـياق.

فصل

من النقاط التي فاتتني في موضوع إهمال السياق:

قال عني: عندك مشكلة، تقول القدرية كفار ثم تنقل الخلاف فيهم.

أقـول: أنـا مـا قلتهـا مطلقـاً، وإنمـا ذكـرت هـذا الأثـر مـن بـاب ضرب المثـل على طريقـة السـلف، أنهـم لا مشـكلة عندهـم في أن يطلقـوا التكفـير المطلـق في الفـرق الـتي يكفِّرونهـا، كأن يقولـوا (القدريـة كفـار)، (الجهمية كفـار)، لأن بعـض المعاصريـن صـار يقـول: مـا دام يوجـد بعـض النـاس مسـتثنين، فـلا يجـوز لـك أن تقـول كفـار، وطبَّـق هـذا على القديانيـة والبهائيـة، لأن هـؤلاء كلامهـم كفـر، لكـن فيهـم أنـاس قـد لا يعرفـون العقيـدة، وكلام ناقشـته هنـاك.

فهنا أيضاً أُهمِل السياق، وهذا كله تجريد.

فصل

كذلك الآن حين أقول: الحسن وكذا، فأنا أفسِّر المعطيات ببعضها البعض، فالحجاج ليس رجلاً ما نُقل عنه شيء ولم يُتكلَّم فيه.

وأيضاً يأتي يقول لك: دليل: أن الحسن كان يقول: «**إن الحجاج عقوبة جاءت من السماء أفتستقبل عقوبة الله بالسيف**»[(١)].

أقول: نعم قد يحكم الإنسان بالكفر ويمنع الناس من الخروج للمصلحة.

بل قد يكون في ذلك الوقت -ما دام الأمر بالاحتمالات- ما رأى الكفر الظاهر، ثم بعد هذه المعركة صدرت من الحجاج بعض الكلمات، لأنها فترة زمنية، يمكن أن تجمعها على التعاقب الزمني.

فمثلاً: قال: «**عقوبة جاءت من السماء أفتستقبل عقوبة الله بالسيف**»، ثم بعدما انتصر الحجاج شعر بقوة فصدرت منه بعض الكلمات القبيحة التي أوجبت حكماً، ورأوا أن ما عندهم قدرة، خصوصاً بعد الانتصارات.

الاحتمال هذا وارد بقوة.

فالمسألة هينة حقيقةً لو ينظر الإنسان بشيء من التجرد.

خصوصاً أنني مسبوق من بعض من يعظمه الخصم إلى الفهم من نصوص هؤلاء العلماء تكفير الرجل، فحتى لو كنتُ لا أرى هذا

---

(١) «المصنف» لابن أبي شيبة (١٧/١٦٨).

الإنسان شيئاً، فهذا ابن حجر وغيره فهموا هكذا.

فصل

أيضاً من الكلام الذي **قاله**: قد يكون الحسن يسخر من تأويل ابن سيرين لرؤيا الرجل[١].

أقول: ابن سيرين أصلاً يذكر عقيدةً لا علاقة لها بالرؤيا، أنه يرجو للإنسان المسلم الذي عنده ذنوب أن يغفر الله له، سواءٌ كانت الرؤيا موجودة أو ليست موجودة، هذا أولاً.

ثانياً: أين التأويل أصلاً؟

فالرجل ما قال رأيتُ الحجاج ضفدعاً، فقال له: هذا تأويله أنه تحت المشيئة.

القصة واضحة، كلام ما يحتاج تأويلاً ومفسِّراً، فالرجل يتكلم كلاماً واضحاً، حصل معي كذا وكذا، أما التأويل فيحتاج شيئاً من التفسير.

أما هذا فمن الأمور الواضحة، كأن ترى شخصاً في المنام بعد وفاته، فتقول له: ما فعل الله بك؟ يقول: أنا في الجنة، فهذا كلام واضح صريح، لا يحتاج تأويلاً.

لكن لو رأيت رجلاً يشرب لبناً بعسل، فذهبت إلى مؤوِّل رؤى، فقال لك: هذا من أهل الجنة، فهذا اسمه تأويل.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) «باسم السلف» ص٥٤: وقد يقول قائل بأن الحسن سخر من تأويل ابن سيرين لرؤيا الرجل.

وانظر إلى هذا المستوى في النقد على مقالات أكثرها من اثنتي عشرة سنة وأربع عشرة سنة وخمسة عشرة سنة.

وانتبه لأمر: أنت عندك بحث خاص، وأنا عندي بحث خاص، فلا تتهمني بالتناقض، فإذا قرأتَ المعطيات قراءة معينة، فأنا هذه قراءتي.

فصل

حتى مثلاً: مسألة مذهب ابن سينا في علم الله بالجزئيات، هذه مسألة تنازع فيها الناس، نعم هناك من نسبه إليه مثل الغزالي وابن تيمية، ويوجد ناس لهم مذهب آخر.

نعم، هو أصوله العامة كفيلسوف تقتضي عدم علم الله بالجزئيات فعلاً، وبعض الناس ينسبون له رجوعاً وبعضهم ينسبون له كذا، ودائماً هؤلاء رجوعهم لا يتم.

رأيتم بارك الله فيكم؟ هذا هو الموضوع باختصار شديد.

وحقيقةً -مع كل هذه التحاملات مع التحريف لنص الكلام وغير ذلك- أرى أننا أطلنا زيادة عن اللازم في مثل هذا.

فصل

هذا غير الحديث في أمور شخصية بما يخالف الواقع، لكن هذه عند الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

فأنا عندي رسائل على الخاص تنقض ما يزعمه فيما يتعلق

بالعلاقة بيننا، فإذا كان عنده استعداد أن أنشر هذه الرسائل يقول لي: انشر، والرسائل ما فيها أي إساءة لأي إنسان في الدنيا، وما فيها إساءة له بشكل شخصي أبداً، لكن تنقض ما يدعيه فقط إن كان شجاعاً، وإذا كان لا يأذن فلن أنشرها في صوتيات وغير ذلك، أو أن أرى سأنشر أو لا أنشر.

لكن أصلاً هذا الأمر لا يهمني، أنا يهمني البحث العلمي.

مسألة العدالة وغير ذلك هذه كل من يسمع ويعرف يفهم الأمر، ويدرك من أولى بالعدالة ومن أولى بالصدق.

بل حقيقةً أهم دلالة على صدق الإنسان هذا النقد المستعجل، والنقد الحشدي بأن تُحشد نقاط كثيرة جداً مع بعضها البعض حتى تحصل صدمة للإنسان، فإذا قرأ يصير لا يدري يجيب على هذا أم يجيب على هذا أم هذا، فهذا الأمر افعله مع شخص غيري، وقد رأيتَ ما وقع لك، والله المستعان.

خلاصة مختصرة متممة

لعلمي أنهم لن يسمعوا الصوتية المتعلقة بـ **«عبرة من حياة الحسن»** وسيقع نوع من التدليس:

أنا قلت إن الحسن قال لأيوب: ما أنا بعائد إليه.

«حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قال: أنا نازلت الحسن في القدر غير مرة حتى خوفته بالسلطان. فقال: لا أعود فيه بعد اليوم. قال أيوب: ولا أعلم أحدا يستطيع أن يعيب الحسن إلا به، وأدركت الحسن والله ما يقوله»[١].

هم قالوا: هذا تحت تهديد السلطان[٢].

أقول: أيوب فهم أنه رجوع، بدليل أنه قال: **«كذب على الحسن ضربان من الناس»**[٣].

فالظاهر أنه رجوع حقيقي.

يدل على هذا أيضاً قول قرة بن خالد: **«يا فتيان لا تغلبوا على الحسن فإنه كان رأيه السنة والصواب»**[٤].

وأيضاً رواية عن ابن عون، إسنادها فيه مؤمل بن إسماعيل،

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/٣٤).

(٢) «باسم السلف» ص٥٣: وعلى هذا لا ينبغي للخليفي أن يعتبر بهذا إذ كان عند الخوف من السلطان! فلم يرجع عن قوله في المنازلة، إنها حين خوفه بالسلطان، رغم ذلك جزم الخليفي برجوعه.

(٣) كما تقدم ص١٥٦.

(٤) «السنن» لأبي داود (٤٦٢٣).

صدوق سيء الحفظ، لكن هذه موقوفات، يقول: «**لو علمنا أن كلمة الحسن تبلغ الذي بلغت لكتبنا برجوعه كتاباً، وأشهدنا عليه شهوداً، ولكنَّا قلنا: كلمة خرجت لا تحمل**»[١].

هذه متقاطعة مع كلمة أيوب، أنه قال كلمةً معينة في مجلس، ففُهم منها موافقة القدرية أو بعض موافقة القدرية، وهم كلهم يعلمون برجوعه، ولكن يقول: ما وثقناه، ولو علمنا لكتبنا كتاباً، حتى نقطع حجتهم.

هذه النقطة الثانية الله يبارك فيكم ويحفظكم.

وأيضاً قول عثمان البتي وحميد الطويل إنه فسر القرآن على الإثبات[٢].

الذين دافعوا عن الحسن وبرأوه من القدرية هم أبو داود في «**السنن**» ويعقوب بن سفيان في «**المعرفة والتاريخ**»، أوردوا روايات مسندة عديدة، والفريابي في «**القدر**» والآجري في «**الشريعة**»، كلهم يوردون روايات يستدلون بها على البراءة.

فهي ليست رواية واحدة حتى تقيسها على ابن تيمية لمَّا قال: أنا أشعري[٣]، علماً أن، دعوى أن الشيخ صار أشعرياً تقية ليست صحيحة من الأساس، إنما وردت في تواريخ الأشعرية فحسب، وشجاعة الشيخ ووقوفه ضدهم معروف، والشيخ قال إنهم زوروا عليه كتاباً:

(١) «السنن» لأبي داود (٤٦٢٤).

(٢) كما تقدم ص١٥٧.

(٣) الدرر الكامنة (١/١٤٨).

«طلبت منهم نسخها فلم يوافقوا وتأملتها فوجدتها مكذوبة علي إلا كلمة من أنه على العرش حقيقة» وذكر كلاماً ثم قال: **«قلت ليس هذا كلامي ولا في خطي»**(١).

وهذا خالد الحذاء في رواية عنه بإسناد صحيح يقول: **«خرجت خرجة لي ثم قدمت فقيل: إن الحسن قد تكلم في القدر فأتيته، فقلت: يا أبا سعيد، آدم خلق للأرض أم للسماء؟ قال: ما هذا يا أبا منازل؟ فقلت: إني أحب أن أعلمه، قال: للأرض، قلت: فلو اعتصم فلم يأكل من الشجرة؟ قال: لم يكن له بد من أن يأكل منها؛ لأنه للأرض خلق»**(٢).

هذه الرواية يذكرونها لتبرئة الحسن من القدر.

سيقول لك: هذه ليست واضحة.

على أساس خالد الحذاء بهيمة وكل هؤلاء الأئمة الذين يوردونها.

وأيضاً روى يعقوب بن سفيان في «**المعرفة والتاريخ**» بسند صحيح قصة رجل آخر امتحن الحسن بمسألة ليتأكد من براءته: "حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن خالد الحذاء: أن رجلاً من أهل الكوفة كان يقدم البصرة، فكان لا يأتي الحسن من أجل القدر، فلقيه يوماً في الطريق فسأله فقال: يا أبا سعيد ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ قال: «**نعم أهل رحمته لا يختلفون**». قال

(١) «التسعينية» (١/١١٠).

(٢) «القدر» للفريابي (٢٠٧)، ورواه الآجري في «الشريعة» ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» وابن بطة في «الإبانة الكبرى».

فقوله: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾؟ قال: «**خلق هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار**». فقال الرجل: «**لا أسأل عن الحسن بعد اليوم**»"[(١)].

وأخيراً الآجري بعدما ذكر عدة آثار - منها الآثار التي ذكرتُها - قال في «**الشريعة**»: «**بطلت دعوى القدرية على الحسن، إذ زعموا أنه إمامهم، يموهون على الناس، ويكذبون على الحسن**»[(٢)].

من قال أيضاً أنهم يكذبون؟

أيوب تلميذ الحسن، وكلامه بعد وفاة الحسن، لأن الراوي عنه حماد بن زيد إنما التقاه بعد وفاة الحسن.

فعُلِم أن آخر أحوال الحسن عدم القول بالقدر.

فهذه مسألة واضحة جداً، لكن نحن فقط نريد أن نشوش على فلان ابن فلان فقط.

طيب الآن الآجري قال هذا الكلام، أيوب قال هذا الكلام، الاتساق يقتضي أنك ترد عليهم كلهم.

فصل

وحتى مسألة الحجاج قد يكون مثلاً الذين خرجوا عليه كفَّروه بمناط الجزية، والمناط هذا لم يقتنع الحسن به، أو اقتنع به ورأى من المصلحة ألَّا يقاتل مثلاً، ثم بعد القتال صدرت منه أمور أعظم،

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣٨/٢).

(٢) «الشريعة» (٥٢٥/١). ت. عادل آل حمدان

فمـال الحسـن إلى تكفـيره مثـلاً.

أو بلغـه أمـر خـاص نقلـه له شـخص، وهـذا الأمـر مثـلاً مـا بلـغ ابـن سـيرين، فـأراد أن ينبـه ابـن سـيرين، حلـف على هـذا أن انتبـه فقـد بلغـني عنـه شيء عظيـم، مثـل مـا قـال ابـن كثـير.

هـذه الاحتمـالات أقـوى ألـف مـرة مـن احتمـال أن الحسـن وعيـدي أو كان يسـخر حـين حلـف يمينـاً أن الله لـن يغفـر لفـلان بـن فـلان.

تنقل نقد ابن القيم ولا تنقل اعتذاره؟ (سوأة أخلاقية)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

تنبيه سريع قبل أن يحذف من دلس كلامه:

هناك الأبيات المشهورة عن أبي إسماعيل الأنصاري:

ما وحد الواحد من واحد *** إذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نعته *** عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده *** ونعت من ينعته لاحد

هذه الأبيات نقدها جماعة من الناس، وأناس نسبوا الأنصاري إلى وحدة الوجود والاتحاد بسببها، ومن الناس من دافع عنه.

وفي صوتيتي عن الأنصاري «**هل كان الأنصاري حلولياً**» نبهت على أن ابن تيمية وابن القيم نفيا عنه وحدة الوجود والاتحاد وحتى الحلول العام، وأما الحلول الخاص فاختلفا فيه، فهناك من أثبته عليه وهناك من نفاه.

وهذا في الصوتية التي بُتِر شيء منها أصلاً.

ما الذي فعله الباحث المتعجل؟

أورد كلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقد هذه الأبيات، وأخفى عن القراء -وهذه والله فضيحة علمية، وبإمكان كل إنسان أن يراجع- أن ابن القيم بعدما ذمَّ الأبيات باعتبار عاد وذكر احتمالات اعتذارية ثم رجح هذا الاعتذار في حق أبي إسماعيل الأنصاري وصرح أنه بعيد كل

البعد عن وحدة الوجود والاتحاد والحلول.

الباحث نقل قول ابن القيم: «**فهل يصح أن يقال: ما وحّده أحد من الرسل والأنبياء والمؤمنين**».

وضع تحتها خطاً أحمر.

إلى أن قال: «**فلا معنى صحيح، ولا لفظ مليح، بل المعنى أبطل من اللفظ، واللفظ أقبح من المعنى**»[(١)].

أقول: كلام ابن القيم لم ينتهِ هنا، فابن القيم بعدها تكلم تكلم، ثم قال: «**وأحسن ما يحمل عليه كلامه: أنَّ الفناء في شهوده الأزلية والحكم يمحو شهود العبد لنفسه وصفاته، فضلاً عن شهود غيره، فلا يشهد موجوداً فاعلاً على الحقيقة إلا الله وحده. وفي هذا الشهود تفنى الرسوم كلها، فلا يبقى هذا الشهود والفناء رسماً البتة. فيمحو هذا الشهودُ من القلب كل ما سوى الحق، لا أنه يمحقه من الوجود. وحينئذٍ يشهد أنَّ التوحيد الحقيقي غير المستعار هو توحيد الرب تعالى لنفسه، وتوحيد غيره له عاريَّة محضة أعاره إيّاها مالك الأمر كله، والعواري مردودة إلى من ترد إليه الأمور كلها. ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۖ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ٣٠﴾ [يونس]. فالواحد القهار سبحانه أبطل تلك العاريَّة أن تكون ملكاً للمعار، كما يبيِّن المعيرُ للمستعير إذا استردَّ العين المعارة -وقد ظنَّ المستعير أنَّ المعار مِلكُه- أنَّ الأمر ليس كذلك، وأنَّه عاريَّة محضة في يده. والمعير أبطل ظنَّ المستعير**».

---

(١) «مدارج السالكين» (٤/٥٤٨).

أقول: هذا الذي يسمِّيه ابن تيمية: (الفناء السُّني) كما في رسالته «**العبودية**».

ثم قال: «**وهذا المعنى حقٌّ، وهو أولى بهذا الإمام العظيم القدر ممّا يظنه به طائفة الاتحادية والحلولية. وإن كانت كلماته المجملة شبهةً لهم، فسنَّتُه المفصَّلة مبطلةٌ لظنهم**».

قلتُ: هذا كلام ابن القيم نفسه.

ثم يقول: «**ولكلامه محمل آخر أيضاً، وهو: أنه ما وحَّد الله حقَّ توحيده الذي ينبغي له ويستحقه لذاته سواه، كما قال أعظم الناس توحيداً** -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**لا أحصي ثناءً عليك**» ومثل هذا يصحُّ فيه النفي العام، كما يقال: ما عرف الله إلّا الله، ولا أثنى عليه سواه. والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدُهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبارُ بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه. **وقد كان شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ **تعالى**».

قلتُ: شيخ الإسلام يعني: الأنصاري، وليس ابن تيمية.

راسخاً في إثبات الصفات ونفي التَّعطيل ومعاداة أهله. وله في ذلك كتبٌ مثل كتاب «**الفاروق**» وكتاب «**ذم الكلام**» **وغير ذلك ممَّا يخالف طريقة المعطلة والحلولية والاتحادية.**

ثم صرح بهذا المعنى الذي ذكرناه بقوله: (توحيدُه إيّاه توحيدُه) أي توحيدُه لنفسه هو التوحيد الكامل التام» إلى آخر كلام ابن القيم.

أنا الآن أسألكم بالله - بعد كل هذه الفضائح - هل من البحث والعلم والاتساق والأكاديمية أن تنقل كلام الرجل الذي ينقد فيه

الكلام، وهو له تتمة يعتذر فيها للرجل، ويقول: يستحيل أن يكون اتحادياً أو حلولياً أو صاحب وحدة وجود وسنته المفصَّلة مبطِلة، وانظر في كلامه، نفى الاتحاد ونفى الحلول ونفى وحدة الوجود، في نفس الكلام نفى الثلاثة، وهذا الذي بيَّنتُه.

ولم يُصِبكم الهوس والجنون فقط لتدافعوا عن أهل الرأي وعن الأشاعرة، ما تركتم إماماً ما قرفتموه:

- الحسن مات على القدر.
- عطاء مرجئ.
- سعيد بن جبير خارجي.
- وكيع يسب عثمان، مع أن له كتاباً في فضائل الصحابة.
- فلان قدري.
- أحمد غالي.
- البخاري لفظي.
- فلان كذا.. فلان كذا...

هوس في إثبات رائحة تهمة على أي إنسان يذكره أهلُ الأثر بخير، من باب المجازاة، ما تُرك أحد سبحان الله!

فصل

تتمة في نقض الإصرار...

ما زلنا في أزمة إهمال السياق، وسبحان الله أنت تردُّ رداً مطولاً، فيتركون كل النقاط ويمسكون بنقطة.

فمثلاً حين تحدثتُ عن مسألة الأنصاري قلتُ إنكم نسبتموه لوحدة الوجود وبرأتم النووي، فهلَّا برأتموه هو الآخر؟

وقلتُ أيضاً إنه ما قال بالحلول العام، والناس إذا سمعوا كلمة (الحلول) لا يفهمون إلا الحلول العام، ونقلتُ كلام ابن تيمية في «**شرح حديث النزول**» يا متخصصين في تراث ابن تيمية: «**وأما أبو إسماعيل الأنصاري -صاحب منازل السائرين- فليس في كلامه شيء من الحلول العام**»(١).

بل ابن تيمية أيضاً يقول كما في «**جامع المسائل**»: «**وشيخُ الإسلام أبو إسماعيل من أعظم الخلق إثباتاً للصفات ومباينة الربِّ للمخلوقات، وأبعد الخلق عن الحلول والاتحاد**»(٢).

ودائماً يقول: كلامه يفضي إلى ذلك(٣).

أما كلام ابن القيم الذي بترتموه، تقولون: ابن القيم قال إن كلامه يؤدي إلى وحدة الوجود، فأصلاً ابن القيم في الكلام الذي نقلتُه قبل قليل، قال: «**وهذا المعنى حقٌّ، وهو أولى بهذا الإمام العظيم القدر ممّا يظنه به طائفة الاتحادية والحلولية. وإن كانت كلماته المجملة شبهةً لهم**».

قلتُ: يقول: «**وإن كان**»، مع أنه كلام مجمل.

---

(١) «شرح حديث النزول» (١١٩).

(٢) «جامع المسائل» (١٩١/٧).

(٣) قال ابن تيمية في «قاعدة جامعة في توحيد الله» (٦٤): «ولهذا يكثر في هؤلاء من له كشف وتأثير وخرق عادة مع انحلال عن بعض الشريعة ومخالفة لبعض الأمر، وإذا أوغل الرجل منهم دخل في الإباحية والانحلال، وربما صعد إلى فساد التوحيد فيخرج إلى الاتحاد والحلول المقيد، كما قد وقع لكثير من الشيوخ، ويوجد في كلام صاحب «منازل السائرين» وغيره **ما يفضي إلى ذلك**».

يقول: «فسنَّتُه المفصَّلة مبطلةٌ لظنهم».

لماذا لم تذكروا هذا؟

أيضاً حتى الحلول الخاص، ابن تيمية كما في «**مجموع الفتاوى**» يقول: «**وطائفة أطلقت القول بأن كلام الله حال في المصحف كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي -الملقب بشيخ الإسلام- وغيره وقالوا: ليس هذا هو الحلول المحذور الذي نفيناه، بل نطلق القول بأن الكلام في الصحيفة ولا يقال بأن الله في الصحيفة أو في صدر الإنسان كذلك نطلق القول بأن كلامه حال في ذلك دون حلول ذاته**»[1].

بعد الفضائح والأمور.

وحتى في ردي في موضوع النووي قلت: بدعة الحلول العام لا تختلف عن نفي العلو، أما الخاص فأمرها أهون، بل نفي العلو أشد من الحلول العام، فإذا كنتَ ترى أن الحلولي لا بد أن نبدعه على الأقل، فكذلك نافي العلو لا بد أن نبدعه أيضاً.

أحدهم ماذا كتب؟ كتب: «**وهل القول بالحلول يساوي القول بنفي العلو الحسي؟!**»[2]

أقول: أول شيء اسمه «**الحلول الخاص**» يا من لم تدرس تراث ابن تيمية بشكل جيد، وليس الحلول العام.

حلول خاص وفي نسبته نقاش، لهذا ابن تيمية كما في «**مجموع**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/٢٩٤).

(٢) أحمد عصام النجار وسيأتي أيضاً قريباً في ملحق ردود الأخوة في ذيل الكتاب.

الفتاوى» يقول: «**لكن كَنَّى عنه**»[١] يعني كلامه أيضاً ليس واضحاً، يعني لا بأس محتمل.

ولهذا يقول ابن تيمية كما في «**درء تعارض العقل والنقل**»: «**ولهذا كان العامة من الجهمية إنما يعتقدون أنه في كل مكان، وخاصتهم لا تُظهر لعامتهم إلا هذا، لأن العقول تنفر عن التعطيل أعظم من نفرتها عن الحلول، وتُنكِر قول من يقول: إنه لا داخل العالم ولا خارجه أعظم مما تنكر أنه في كل مكان، فكان السلف يردون خير قوليهم**»[٢].

أقول: يعني القول إن الله في كل مكان، الذي هو حلول، هو خير قولي الجهمية.

زيادة على ذلك: التعبير عنه بشيخ الإسلام أو بالإمام أو بغير ذلك، هذه مسألة أخرى، أنا شخصياً في الغالب بحثي مختلف، لكن هذا كلام ابن تيمية وابن القيم.

باختصار: كان النقاش أن الرجل حاله تختلف عن حال النووي، وحاله أحسن في صفة العلو وغيرها.

وأما في القدر فالنووي جبري والأنصاري مرمي بالجبر.

بل حتى في أمر الجبر ابن تيمية قال إنه يأمر وينهى، ولكن

---

(١) كما في «مجموع الفتاوى» (٥/٤٨٥) حيث قال: «وأما أبو إسماعيل الأنصاري صاحب منازل السائرين، فليس في كلامه شيء من الحلول العام، لكن في كلامه شيء من الحلول الخاص في حق العبد العارف الواصل إلى ما سماه هو «مقام التوحيد» وقد باح منه بما لم يبح به أبو طالب، لكن كنى عنه».

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٦/١٥٤-١٥٥).

كلامـه يفـضي إلى الجـبر.

«وهـؤلاء يدعـون الفنـاء عـن الحظـوظ. فتـارة: يقولـون في امتثـال الأمـر والنـهي: إنـه مـن مقـام التلبيـس أو مـا يشـبه هـذا، كمـا يوجـد في كلام أبي إسـماعيل الهـروي صاحـب منـازل السـائرين، وتـارة يقولـون: يفعـل هـذا لأهـل المارسـتان أي العامـة، كمـا يقـوله الشـيخ المغـربي إلى أنـواع ليـس هـذا موضـع بسـطها، ومـن يسـلك مسـلكهم: غايتـه -إذا عظـم الأمـر والنـهي- أن يقـول كمـا نقـل عـن الشـاذلي: يكـون الجمـع في قلبـك مشـهودا، والفـرق على لسـانك موجـودا. ولهـذا يوجـد في كلامـه وكلام غـيره أقـوال وأدعيـة وأحـزاب تسـتلزم تعطيـل الأمـر والنـهي»[١].

والعـوام، بـل أنتـم لا تفرقـون بـين الحلـول العـام والحلـول الخـاص، ولا تفرقـون بـين إنسـان ثبـت عليـه ذلـك قطعـاً وإنسـان لـم يثبـت عليـه.

فـكان كلامي واضحـاً في بيـان سلسـلة تناقضـات، فهـل أنتـم لا تبدعون الواقـع في الحلـول أو لا تكفرونه؟

إن بدعتمـوه فقـط، لزمكـم تبديـع صاحبكـم، ومـن ثـم تقعـون فيمـا يسـمى بالحدادية.

وإن قلتم: لا نبدعه ولا نكفره وليس لنا مذهب واضح، أهلاً وسهلاً.

إن قلتـم: نحـن نتوقـف فيـه وكـذا، أصـلاً ستقيسـون كل الأشـاعرة عليـه مـن الأسـاس.

لكنـني بيّنـت هـذا الأمـر لأوضـح أمـراً، أن النقـاش إذا كان عـن رجـل

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٤/٣٥٨).

أشـعري فإنـه يُـبرَّأ مـن مقـالات الأشـاعرة الواضحـة، ويـؤتى بمقـالات الأشـاعرة ويقـال: هـذا الدليـل على براءتـه مـن الأشـعرية.

وإذا كان النقـاش على رجـل مـن الحنابلـة مـن أهـل الإثبـات تُلصَق بـه كل نقيصـة، والـكلام مجمـل.

ويقـول لـك: (هـو في الكتـاب قـال)، لكنـه أمـام العـوام دلـس، وحـتى كلامـه في الكتـاب ليـس دقيقـاً مائـة بالمائـة.

ابـن القيـم قـال: «**وإن كانـت كلماتـه المجملـة شـبهةً لهـم، فسـنَّتُه المفصَّلـة مبطلـةٌ لظنهـم**».

هذا كلام ابن القيم، إذن هذا تدليس أيضاً.

فأين تذهبون؟

ومـاذا يفعلـون؟ يحاولـون أن يصـوروا لـك أن ابـن القيـم أثبـت عليـه القـول الكفـري الذي هـو الاتحـاد والحلـول أو وحـدة الوجـود ثـم عـذره بالجهـل (ابـن القيـم مـا تكلـم عـن الحلـول الخـاص).

وفي الواقـع أن ابـن القيـم يبرِّيـه مـن المقالـة مـن الأسـاس، يقـول إنـه أصـلاً مـا قالهـا وإنـه بعيـد عنهـا مـن الأسـاس.

يبرِّيه من الثلاث: وحدة الوجود، والاتحاد، والحلول العام.

هذه هي القصة.

والحلـول العـام ابـن تيميـة وابـن القيـم ينصـون على أن نـفي الأشـاعرة للعلـو أشـد منـه، لهـذا ابـن تيميـة يقـول في «**الـرد على البكـري**»: «**ولهـذا**

كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن يكون الله -تعالى- فوق العرش لما وقعت محنتهم، أن لو وافقتكم كنت كافراً»(١).

كان يتكلم عن العام، أما الخاص فأتونا بآثار عن السلف في هذا الموضوع تفصيلاً.

أحمد قال: «من قال لفظه بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، لا يُكلَّم»(٢).

وقال ابن بطة في «الإبانة الكبرى»: «ومن قال: (لفظي بالقرآن غير مخلوق)؛ فهو مبتدع، لا يُكلّم حتى يرجع عن بدعته، ويتوب عن مقالته، فهذا مذهبنا، اتبعنا فيه أئمتنا، واقتدينا بشيوخنا، وهو قول إمامنا: أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ»(٣). وذكر الآثار عن الإمام أحمد.

وكما قلت: هذه اللفظة أصلاً ابن تيمية قال: «**لكن كنَّى عنه**».

والناس اختلفوا في تفسير قصده، وهذه مشكلة الأنصاري، أن كثيراً من ألفاظه مختلَف في تفسيرها أصلاً.

فهذا بحثه مختلف تماماً عن رجل أشعري يجهر بأشعريته الواضحة.

لكن إن كان هناك قياس دامغ فهو أن الأشعري الواضح أولى من هذا بكل كلمة قيلت في هذا، باختصار.

وسبحان الله بعد كل هذه الهزائم وكل التدليسات والأخطاء التي وقعت في أبحاثهم ما زالوا يصرون، وكل الناس يرون الأزمة الأخلاقية واضحة جداً.

---

(١) «الرد على البكري» (٢٥٣).

(٢) «السنة» للخلال (٢/٢٠٧) برقم: (٢١٢٢). ت. عادل آل حمدان

(٣) «الإبانة الكبرى» (٢٢٥٩). ت. عادل آل حمدان

فصل

وما زلتُ أتحدث عن أمر الرسائل الخاصة -وصاحب الكلام حذف رسائله الخاصة بيني وبينه، لكني احتفظت بقدر منها بطريقة هو لا يعرفها- يأذن لي بنشرها؟

ليستبين للناس من الصادق ومن الكاذب فيما يتعلق بالعلاقة الشخصية، لكي نتمِّم موضوع إسقاط العدالة مرة واحدة، حتى نُجهز وينتهي الأمر علمياً وأخلاقياً، وإن كانت مسألة (أخلاقياً) هذه أظن عموم الناس من قبل هذا يعرفون الأمر.

فصل

يردون عليك بإعادة كلامك...

لا حول ولا قوة إلا بالله، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

صوتياتي عن الأنصاري كانت مبنية على عدة أمور:

- **النقطة الأولى**: قلت إنه ما قال بوحدة الوجود تغليطاً لمن قال إنه كان يقول بوحدة الوجود.

ومن قال عنه إنه يقول بوحدة الوجود يلزمه بضرورة الحال أن يكفِّره، أو يبدعه على الأقل، ولا يعتد بمدح من مدحه، وإذا رأى ابن تيمية وابن القيم قالا عنه: «**شيخ الإسلام**» فسيقول: لأنهما ما علما حاله ثم علما حاله.

وهـذه الأجوبـة كلهـا إن اسـتخدمناها في مناقشـة بعـض النـاس فيمـا يتعلـق بالأشـاعرة فالنـاس لا يرضـون بهـا.

○ **النقطة الثانية**: أنه ما قال بالاتحاد.

وتلحقها النقاط السابقة.

وقد سرق تقسيمي هذا أحدهم وبدأ يتحدث: توضيح للمتابعين.

○ **النقطة الثالثة**: أنه ما قال بالحلول العام (القول بأن الله في كل مكان).

ثم تحت هذه النقطة نقطة مهمة:

أن القـول (إن الله في كل مـكان) أشـنع منـه القـول (إن الله لا داخـل العالـم ولا خارجـه).

بنص ابن تيمية: «**ولهذا كان العامة من الجهمية إنما يعتقدون أنه في كل مكان، وخاصتهم لا تظهر لعامتهم إلا هذا، لأن العقول تنفر عن التعطل أعظم من نفرتها عن الحلول، وتنكر قول من يقول: إنه لا داخل العالم ولا خارجه أعظم مما تنكر أنه في كل مكان، فكان السلف يردون خير قوليهم وأقربهما إلى المعقول، وذلك مستلزم فساد القول الآخر بطرق الأولى**»(١).

○ **النقطة الرابعة**: الحلول الخاص.

والحلول الخاص نوعان: حلول ذات، وحلول صفات.

الحلـول الخـاص ابـن تيميـة قـال في «شرح حديـث الـنزول»: «**وأمـا أبـو إسـماعيل الأنصـاري -صاحـب منـازل السـائرين- فليـس في كلامـه شيء**

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٦/١٥٤).

من الحلول العام، لكن في كلامه شيء من الحلول الخاص في حق العبد العارف الواصل»[١].

وشرَح هذا في عدد من مؤلفاته مثل: «**منهاج السنة**» و«**الجواب الصحيح**» وغير ذلك، لما تكلم عن أبيات «**ما وحد الواحد من واحد ...**» أن هذا الحلول الخاص في حق بعض العارفين إذا فني عن شهود السوى، وهذا الفناء له تفسيران.

هنا ابن تيمية أدان.

ماذا قلت أنا في صوتياتي؟

قلت: وابن القيم اعتذر له، وقد اختلفا، فهذا قال وهذا قال، «**وما صار واحدٌ منهما مبتدعاً**».

رداً على الطائفة التي يسميها بعض إخواننا مدجنة، الذين يمتحنون عباد الله بتعديل رجل أشعري - معروف أنه أشعري، والإجماع منعقد أنه أشعري - ويقولون: طعنٌ في أئمة الإسلام.

وكلهم إذا أرادوا النقض على من يسمونهم حدادية، يقولون عنهم: (يطعنون في الأئمة) لا يقولون: (يُلزمون بالطعن في الأئمة)، أنا لفظي دقيق.

لكن هؤلاء إذا حاوروا العوام لهم لسان، وإذا حاوروا طلاب العلم فلهم لسان آخر، هذه تقيَّة ولعب.

وهذا الذي ثبت قبل قليل..

---

(١) «شرح حديث النزول» (١١٩).

أن ابن القيم تأوَّل الأبيات: «**ما وحد الواحد من واحد**» التي هي عمدة ابن تيمية في التشنيع على الأنصاري، وقلتُ إن ابن القيم قال سيرة الرجل المفصلة ناقضة، وإلى آخره، وتحدثت عن كلام الأمر النهي، ووجدت كلاماً لابن تيمية أيضاً كأنه ينفي الحلول الخاص في صوتية «**ولكن الهروي لا بواكي له**»، وأوردت هذا وقلتُ: لو كان مكان الأنصاري شخصية أخرى، لكان هذا النص الكل يأتي به، وربما يقولون: ابن تيمية تراجع عن الطعن فيه وغير ذلك.

فأريد أن أبيِّن منهجيتهم، إذ يستقتلون في الدفاع عن رجل أشعري، ثم رجل ليس أشعرياً مثل الأنصاري يُقبلون عليه.

طيب لو أنني الآن اقتنعت بكلام ابن القيم بأن الرجل كلامه موهِم وله احتمالان، والموجود في مؤلفات الرجل كلها يخالف هذا، سواءٌ للخاصة أو للعامة، وأن الرجل بريء وسيرته في كل حياته تثبت ذلك.

طيب ما المشكلة؟

وقلت: «**ابن تيمية وابن القيم وما صار واحدٌ منهما مبتدعاً**».

أقولها بالبطيء حتى لا تُحرَّف.

طيب الآن هذا الذي قلتُه الآن هو الموجود في الصوتيات السابقة التي عقَّبوا عليها.

فهم ماذا يفعلون؟ يعيدون كلامك ويزعمون أنهم يتعقبون عليك بالكلام الذي أنت قلته.

وقلنا لكم: هذا قياس أولوي أصلاً، فمن أثبت على الرجل الحلول الخاص شنَّع عليه.

وقال الذهبي: «**وقد كان شيخنا ابن تيمية بعد تعظيمه لشيخ الإسلام يحط عليه ويرميه بالعظائم بسبب ما في هذا الكتاب**»[(١)].

ومن نفى عنه ذلك أبقاه في منزلته.

وأمره أخفى، إذ إن ابن تيمية وابن القيم اختلفا في تفسير كلامه، وهما ابن تيمية وابن القيم، فكيف يقاس على رجل أشعري -أي طفل دارس عقيدة يقرأ كلامه يعرف أنه أشعري؟ كيف تقيس الظاهر على الخفي؟

هذه بعض الضربات القوية التي جاءت؛ المرء منهم يبحث عن أي انتصار، خلاص الإنسان يحفظ ماء وجهه وينسحب.

أما مسألة: والله لا يعرف العرفان ولا يعرف الفلسفة.

أقول: رأينا معرفتكم بالفلسفة - ما شاء الله - والعرفان، فرِح بالقصة، مقال إلزام للرافضة لو أقرأه على منغولي يفهمه ولا يربط الربط الذي ربطوه، والله المستعان.

والله شيء عجيب!

طيب أنت كلفت نفسك تذهب وتسمع الصوتيتين حتى تفهم؟

ينزِع من السياق ويوهم بغير الذي أنت تقوله.

المسألة أخلاقية، أنت لما تأتي بكلام ابن القيم وتضع تحته خطأً، وابن القيم بعدها بصفحتين اعتذر.

سواءٌ كلام ابن القيم صواب أم خطأ ليست مشكلتي، مشكلتي

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٠/٤٩٠)

أنك ما نقلت موقفه كاملاً، هذا انعدام أمانة علمية.

فأنا لو أخالف كلام ابن القيم أيضاً سأقول لك: ما يجوز لك، وأما مسألة الأنصاري فيعرفها أي شخص درس شرح الطحاوية، لكن أنا أحدثك عن أمانة علمية -مثلما حرَّفت كلامي- أحدثك عن أمانة علمية، أنا جئت ألزم الناس بموضوع الأنصاري والنووي بأنه إذا وقع الكلام في الأنصاري فمن باب أولى أن يقع في النووي، وأن حال النووي أشنع، مثلما ألزمتُهم في الواقفة، أنا ما ألزمت بأن كل واقفي فلا بد أن نكفره وإلا أنت مميع، لا، بل بأنه يوجد ناس حكموا على بعض الواقفة بأحكام شديدة جداً، وما قيل فيهم ما قيل، فما بالك بمن يحكم على منكر العلو؟!

العبثي حقاً هو من يناقش ولا يُبيِّن قول خصمه، يلعب لعبة المرمى الواحد، والعبثي هو من يعيد كلام الخصم ويزعم أنه يرد عليه، أنت أصلاً جالس تعيد كلامي.

وانظر «**منهاج السنة**» وغيره، وهذه أبحاث أعرفها من قبل خمس عشرة سنة، لستُ جديداً عليها، مسألة الحلول الخاص والحلول العام لستُ جديداً عليها، أعرف هذا جيداً، وأعرف كلام ابن تيمية في الرجل، وكنت دائماً أستشهد، أن ابن تيمية تكلم وابن القيم اعتذر، وأذكر أن هذا له موقف وهذا له موقف، وأنا شأني أقتنع بأي موقف من الموقفين أذكر أدلتي، وانتهى الأمر.

أما مسألة: أنت لست متسقاً، أنت تبرئ شخصاً وتدين آخر.

أقول: لا يوجد إنسان تكلم في العلم إلا وبرَّأ شخصاً وأدان آخر، يعني ابن القيم عندما يشنع على جماعة من الأشاعرة في زمانه، ثم يبرئ

الأنصاري، متناقض؟ ابن القيم قطعاً يبدع أشاعرة بعد كل الذي قاله في النونية يستحيل أنه ما يبدع الأشاعرة على الأقل، أو يضلِّلهم ويكفِّرهم.

لو كان يبدع فقط، فهذا قول ابن شمس الدين الذي أيضاً أنتم اعتبرتموه حدادية.

إذا قلتم: لا، نحن نعتقد التبديع، أهلاً وسهلاً.

فالمقصود إذن ابن القيم هو المتناقض.

مثل مسألة أن الذي نسب بلايا للحجاج هو الطبري، والذي نسب تكفير الحجاج لجماعة من التابعين هو ابن حجر، والذي نسب تكفيرهم له هو أبو عبيد القاسم بن سلام، والذي نسب الرجوع للحسن البصري هو والد الأصمعي، بل أيوب تلميذه ينص على رجوعه، ويقول: كذب عليه القدرية ورجع، والآجري في «**الشريعة**» يتحدث عن أنه بريء من القدرية، فليس عبد الله هو من يتحدث في الموضوع فقط.

يأتيك بأمور أنت مسبوق فيها من عموم البشر، ويشنع بها عليك كأنك أنت وحدك من تكلمت فيها.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ابن تيمية وابن القيم أثبتا عليه.

التحقيق: أن لكل واحد موقف، انظر كلام ابن تيمية على أبيات «**ما وحد الواحد من واحد**»، وانظر كلام ابن القيم لما تقرأ «**المدارج**» كاملاً إلى آخره.

تعليق على من صرح بالقصد الحقيقي

الحمـد لله والصـلاة والسـلام على رسـول الله وعلى آله وصحبـه ومـن اهتـدى بهـداه.

هذا تعليق على كلام بعض الناس الذين صرحوا بحقيقة المذهب المراد.

وأنـا في الحقيقـة لا أمـلُّ مـن الإيضـاح والبيـان، أنـا أحتسـب الأجـر وإن شـاء الله كل مسـتمع نأخـذ عليـه عـشر حسـنات أو مائـة حسـنة يـا رب، ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ﴾.

وبمـا أننـا في خضـمِّ الحديـث، وسـأتحدث بعـد ذلـك عـن هـؤلاء الذيـن يظنـون خفـة الدم بحثـاً علمياً، خفة الدم هذه -التي ليسـت خفـة دم حقيقية- تصـير فيهـا سـتاند أب كوميـدي، أمـا البحـث العلمي فـشيء آخر.

ألستَ فرِحاً بنقل الذهبي عن ابن تيمية في مسألة «**منازل السائرين**»؟

«**وقـد كان شـيخنا ابـن تيميـة بعـد تعظيمـه لشـيخ الإسـلام يحـطّ عليـه ويرميـه بالعظائـم بسـبب مـا في هـذا الكتـاب**»[١].

أنا ذكرته في الصوتية نفسها، وذكرته من عام (٢٠١٥م)[٢].

وشـخص آخـر ذكي جـداً، مفـرط في الذكاء، قـال إن ابـن تيميـة أصـلاً، حـتى بعـد الاطـلاع على «**منـازل السـائرين**» يسـمِّيه شـيخ الإسـلام.

مع أنه قد يكون اطلع على الكتاب إجمالاً، ثم اطلع عليه تفصيلاً.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٠/٤٩٠).
(٢) كما في «تقويم المعاصرين» (الحلقة التاسعة - الجزء الأول) ومقال: «هل كان الجلال الدواني وهابياً».

و«**منـــازل الســـائرين**» كتـــاب مشـــهور جـــداً، فالشـــيخ قـــد تختلـــف آراؤه وقراءاتـــه لموضـــوع معـــين، لكـــن إذا كان يســـمِّيه «**شـــيخ الإســـلام**» حـــتى بعـــد اعتقـــاد أنـــه حلـــولي وكونـــه يذمـــه بالحلـــول، إذن عنـــده توســـع بألفـــاظ الألقـــاب، فقـــد يســـمِّي الشـــخص شـــيخ الإســـلام أو الإمـــام، وهـــو على الأقـــل مبتـــدع عنـــده.

وهـــذه تُســـقط حجـــة الآخريـــن في موضـــوع النـــووي، أن فلانـــاً ســـمَّاه إمامـــاً فـــلا تنتقصـــه أو لا تبدعـــه، أو لا تضلِّلـــه أو لا تقـــول كـــذا وكـــذا.

فأصـــلاً، أنـــت نقضـــت على أصحابـــك، لكنهـــم فريقـــان ينقضـــون على بعضهـــم البعـــض على طـــول الخـــط، ثـــم بعـــد ذلـــك يظنـــون أنهـــم -الله المســـتعان- شيء واحـــد، وهـــو أهـــم شيء يشـــوش على الآخريـــن، لكـــن إذا كنـــت تفهـــم الأمـــور وتدركهـــا، فإنـــك ســـتعرف تناقضهـــم.

وحـــتى تعـــرف العقليـــة: صوتيـــة خمـــس دقائـــق مـــا ذكـــرت قتـــادة مـــرةً فيهـــا، يأتـــون ويتبرعـــون بذكـــره مـــن عنـــد أنفســـهم.

وإن شاء الله سأشرح أموراً أخرى.

هذا رجل اسمه يمان بن موسى -وهناك تعليق لعبد الله الغزي-:

يمـــان بـــن مـــوسى يقـــول: (معالجـــة طـــرح الخليـــفي جذريـــاً تكـــون بالعـــودة إلى أصـــوله ونتائجـــه الموجـــودة بجـــلاء في بعـــض كتـــب تراثنـــا).

قلـــتُ: يعـــني هـــو يُقِـــر بـــأن هـــذا ليـــس مذهبـــاً أنـــا اخترعتـــه، بـــل هـــذا موجـــود في الكتـــب المتقدمـــة فعـــلاً، وحقيقـــةً هـــذا اعـــتراف لكثـــير منهـــم.

يقول: (التي كتبها بعض كبار أئمة الحديث).

جيد.

يقول: (والإقرار بمخالفتها للدليل قرآناً وسنة).

قلتُ: القرآن والسنة التي عرفها هذا الأستاذ، وهؤلاء كبار أئمة الحديث ما عرفوها.

سيأتي من هو الإمام الذي جهل السنة (تعليق الغزي).

يقول: (وإيراد النموذج الحق في التعامل مع المخالف متصلاً في عدد من حالات التراث من كافة الطوائف سلفاً وخلفاً).

أقول: الاختباء خلف الخليفي هو هروب من أصل المشكلة، كما قلتُ في نقوداتي: هو ينقد السلف ويقول لك: أنا أنقد فلاناً، وهذا يُقِر.

يقول: (ونقض كلامه قد يعني نهايته حجاجياً).

أقول: في الواقع لا يوجد نقض للكلام، بل يوجد ضرب للكلام بعضه البعض، فلو فرضنا أنه متضارب فقد يكون أحد الكلامين صحيحاً.

بل أحياناً يُخترع لك كلام، مثلاً: أنا قلت إن عطاء بن أبي رباح من أهل السنة والجماعة، لم أقل في أي مكان آخر إنه مرجئ حتى تقول لي: أنت متحكم، تارةً تقول عنه من أهل السنة وتارةً تقول مرجئ.

ومعلومة أنه مرجئ ليست موجودة في مشهورات تراجمه، ولا في مشهورات كتب العقيدة، بل هي في كتاب من كتب الجرح والتعديل في غير المظان، على صيغةٍ لا يُثبَت فيها بسهولةٍ مذهب -هذا المذهب لا يُذكر عنه عادة- على إمام مشهور، فما بالك إذا كنتُ أراها غير صحيحة؟

فهذا اسمه تعقيب، وليس اسمه إثبات تناقض.

مثـلاً: أقـول (فـلان متفـق عليـه)، فتقـول لي (لا، ليـس متفقـاً عليـه، فـلان خالـف) هـذا اسـمه تعقيـب، وليـس اسـمه إثبـات تناقـض.

مـتى يكـون إثبـات تناقـض؟ إذا أنـا قلـت (هـو متفـق عليـه)، وفي مـكان آخـر قلـتُ (هـو مختلـف فيـه) هنـا يكـون إثبـات التناقـض.

هذا على أساس دراسة المنطق والعقليات ما شاء الله عاملة شغل.

يقـول: (لكيـلا يضمـن لنـا ولا لمـن يـأتي لاحقـاً بعدنـا نهايـة هـذا النمـوذج الـرديء).

أقـول: طبعـاً هـو يتخيـل نهايـة هـذا، يعـني لا الروافـض انتهـوا، ولا النواصـب انتهـوا -النواصـب حـتى عادوا- ولا الخـوارج انتهوا ولا الأشـاعرة انتهـوا ولا الماتريديـة، لكـن هـؤلاء يعيشـون في عالـم كرتـوني، عالم سمسـم.

هـذا مثـل الجماعـة الذين أول مـا صـدر الكتاب: هـذه الضربـة القاضية وهـذه الهجمـة الكـذا، أعلى مـن المدة، أطـول من الشـدة أبـو الحروف..

سـبحان الله، سـبحان الله! مـا مـن رجـل مـن أعلامهـم إلا ومكتـوب عليـه أربعـين رد على الأقـل.

يقول: (وإلا بالإقرار بوجوده في كتب تراثنا والرد عليه هناك).

فعلق عليه شخص، قال: (أرى السمهوري ابتدأ هذه الحلقة).

أقول: كتابه «**السلف المتخيل**» الذي رددت عليه.

فهذا كلام يمان موسى.

اقتبسه عبد الله الغزي، ما أدري عبد الله دكتور أم لا، يقول: (تذكرون لما قلت لكم إن تراث أهل الحديث لم يُكتشف بعد)!

أقول: تراث أهل الحديث في كهف، لم يُكتشف بعد.

يقول: (والله إني كنت أعي ما أقول وستُثبِت لكم الأيام ذلك، وفي مقالتي «**لماذا لا ينبغي الانطلاق من المصادر الثانوية في دراسة القضايا التاريخية**» بيَّنت سوء تصوُّر ابن حنبل لمقالة الكرابيسي).

أقول: يعني بدلاً من أن يقول: الإمام أحمد، قال: ابن حنبل، لأننا الآن قاعدون نتعقبه.

يعني الإمام أحمد تصوَّر مقالة رجل بشكل سيء فكفَّر المسكين، فجاء ناس وتبعوه.

هم عادةً هذا أمر ألاحظه فيهم جميعاً جميعاً - حتى صاحب الكتاب هذا - عنده إذا ثبت خطأ السلف في التعامل مع اللفظية، فخطؤهم مع عموم الفرق ثابت.

فرضنا جدلاً أن أحمد ظلم اللفظية، طيب ماذا عن الكلابية الذين ينفون الصوت صراحةً؟ ماذا عن الجهمية الذين يقولون القرآن مخلوق صراحةً؟ ماذا عن نفاة العلو؟

الأشاعرة المتأخرون الذين النقاش والجدل والهجوم والذهاب والإياب وكل شيء معهم، إنما على أيش؟

على نفي العلو والقول بخلق القرآن ونفي الصوت والحرف والقول بالكلام النفسي وغير ذلك.

لكن إن ثبت أن كلام السلف في اللفظية صحيح، فهو في الأشاعرة من باب أولى، وإن ثبت أن كلامهم باطل فيبقى الكلام الثاني في الأمور الأخرى.

لهذا مثلاً: لو جاء شخص وقال لك: البخاري مظلوم مسكين وقوله صحيح، وأحمد بن حنبل غلطان، ويفترض أن البخاري خالف أحمد، مع أنه نفسه يقول: أنا ما خالفت أحمد.

طيب ماذا نفعل لك؟ طيب آمنا بالله، البخاري نفسه يكفِّر الجهمية.

يقول: (وعليه فإن تكفيره لا يستند إلى الحجة الشرعية أبداً، بل هو مخطئ في ذلك غفر الله له).

أقول: طيب المقالة التي نسبها أحمد للكرابيسي موجودة في غير الكرابيسي أم غير موجودة؟

وإن وُجِدت في غيره ما حكمها؟

هذا التحرير.

أما أنك فقط تحاول إثبات خطأ أحمد في مسألة بعينها، ثم بعد ذلك -الله يبارك فيك- تُسقِط كلام السلف كله، فهذا فيه إشكال.

طيب ماذا لو كان الذهبي على مذهب الغزي هذا، أنه يرى أن الكرابيسي بذاته ظُلِم فقط؟

هناك فرق بين أن تقول: (أحمد أساء تصور مقالة الكرابيسي) وأن تقول: (أحمد أساء تصوُّر مقالة اللفظية عن بكرة أبيهم).

أين التحرير؟ لا يوجد تحرير.

- «**عقليات عقليات**» ثم لا يفرقون بين التناقض والتضاد.

تقول (ما خالفه أحد وما تابعه أحد) يعتبرها تناقضاً.

- لا يفرقون بين المخالفة وترك الإنكار.

حين أقول (هذا الإنسان ما أنكر عليه أحد) يقرؤونها (ما خالفه أحد)، مع أنك حين تقول (لا إنكار في مسائل الاجتهاد) يعني الخلاف موجود.

- لا يفرق - صاحب الكتاب - بين وحدة الوجود والحلول والاتحاد.

يأتيك بنص فيقول: ابن القيم برَّأه من وحدة الوجود، يعني أنا عبد الله متعجل، وقال (إن قوله يفتح الباب) يعني لوحدة الوجود، والكلام كان عن الاتحاد والحلول.

- لا يفرقون بين القبول بقرائن والقبول المطلق.

مثلاً: حين أقول لك: رواية الكافر أو رواية الضعيف أو رواية الكذا تُقبل بقرائن، فهذا معناه: أن الأصل فيها أنها لا تُقبل، فلو أطلقت أنها لا تُقبل في مكان آخر، فهذا الإطلاق لا يناقض قولنا: «**بقرائن**»، أصلاً ما احتجت للقرائن إلا لأخرج الحكم عن الأصل.

- لا يفرقون بين التعقيب وإثبات التناقض.

- لا يفرقون بين الكلام الذي قيل في سياق إلزامي، والكلام الذي قيل في سياق تقريري.

كل هذه الأمور، رأيت؟ كل هذه أنت تراها الآن أمامك بعينك.

إذا أنت تعقبتَ شخصاً وقلتَ: كما قال الغزالي، يقول لك: والله ابن تيمية قال هذا الكلام، ثم يتعقبك بكلمات قالها ابن تيمية أنت ذكرتها، أو يتعقبك بكلمات قالها الطبري، أو قالها أبو عبيد القاسم بن سلام، وغير ذلك.

فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولك أن تتخيل أحمد بن حنبل توفي متى؟

وفعلاً الآن هؤلاء صرحوا بحقيقة الأمر.

فصل

وكما قلت في أمر الأنصاري الهروي، أعيد وأزيد وألخِّص حتى لا يفتري أحد:

نسب له بعض الناس القول بوحدة الوجود، والاتحاد، والحلول العام، وهذا كله خطأ علمي.

وحين تُنبِّه الناس على الخطأ العلمي ليس معناه أنك تدافع دفاعاً مطلقاً.

ثم نبهت على الحلول الخاص:

١- حلول الصفات: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وهذا ابتداع.

٢- وحلول صفات: وهو بمعنى حلول الله عَزَّوَجَلَّ في قلوب العباد الصالحين وغير ذلك.

وأنه هذا بالنوع الثاني بناءً على أبيات «**ما وحد الواحد من واحد**»

وأن هـذه ابـن القيـم وابـن تيميـة اختلفـا فيها.

ابـن القيـم في بدايـة «**المـدارج**» ذكـر كلامـاً نقديـاً يُشـبه كلام شـيخه، ثـم بعـد ذلـك فـسر الـكلام تفسـيراً آخـر واعتـذر للرجـل[١].

حـين تـأتي مسـألة أخـرى مثـلاً ابـن القيـم أخطـأ فيهـا وابـن تيميـة أصـاب فيهـا، فالمسـائل لا تتشـابه، لا بـأس أنـا قـد أتوقـف فيهـا.

مثـلاً: الشـافعي وأحمـد إذا اختلفـا، أنـا أنظـر للقرائـن والأدلـة في كل موضـوع، ليـس بالـضرورة إذا أخـذت بـكلام واحـد منهمـا في مسـألة أن آخـذ بـكلام الآخـر، لأن قـد تكـون هنـاك قرائـن وأدلـة.

وإلا لـو نـرى بالقرائـن فابـن القيـم ألصـق بالأنصـاري مـن ناحيـة فهـم كلامـه وتوجيهـه، لأنـه شرح كتابـه في ثـلاث مجلـدات.

يقول: ويستدلون به في روايات الأشاعرة.

أقـول: ابـن تيميـة هـو الذي اسـتدل، لسـتُ أنـا مـن اسـتدل، وأنـا دائمـاً أورد لكـم وأقـول: ابـن تيميـة صـدَّق رواياته.

أنـا إذا كنـتُ على مذهـب ابـن القيـم أهـلاً وسـهلاً، وإذا كنـتُ على مذهـب ابـن تيميـة أُلزمـك إلزامـاً.

وأصـلاً تعرف أنني لسـت محتاجـاً لمثل هـذا، لأن الروايـات في هذا الباب كثـيرة جـداً، وهذه الروايـات توجد قرائـن خارجية وداخليـة على صحتها.

الطـرح قـوي، قـوي جـداً مهمـا حاولتـم، ومـا تفعلونـه ليـس فيـه أي

(١) مدارج السالكين» (٤/٥٤٨).

جدية في أمر البحث.

ووفَّرتم لنا مادة حتى نتكلم ونعيد ونزيد، كما فعلنا أيام فايز الكندري الذي كان أكثر شهرة، وشوش وخرج وتحدث وأجهد نفسه إجهاداً عظيماً، ثم بعد ذلك ما الذي كان؟

تقول: لا، الأمر مختلف، أقول: والله أحياناً هو كان أكثر جدية في التعاطي في بعض الملفات.

والله المستعان.

جولة إضافية في كشف التحامل

الحمـد لله والصـلاة والسـلام على رسـول الله وعلى آله وصحبـه ومـن اهتـدى بهـداه، أمـا بعـد:

جولـة إضافيـة أخـيرة في مسـألة وكيـع ومسـألة الاسـتتابة وشيء مـن الحديـث عـن أبي إسـماعيل الأنصـاري الهـروي.

وبعـد كل مـا سـبق ومـا تبـيَّن ومـا اسـتيقنه كل منصـف مـن وجـود تحامـل وعـدم وجـود تحريـر.

وحديـث بعـض النـاس أن المشـكلة مـع السـلف، هـذا معنـاه أن مـا تسـمُّونه بتيـار الغلـو، هـذا التيـار لا يمكـن أن ينتـهي.

إذا كانـت بدايـة المشـكلة مـع تكفـير أحمـد للكرابيـسي، فأحمـد ليـس فـرداً عاديـاً مـن النـاس، هـذا إمـام مذهـب، والعجيـب أنهـم يتحدثـون عـن احـترام المذاهـب الأربعـة ثـم بعـد ذلـك يجعلـون إمـام أحـد المذاهـب تكفيريـاً أو فتـح البـاب للتكفيريـين.

وهـذه الجهـود والكتابـات الـتي دامـت الآن سـنوات لهـم، وعامتهـا على مـا تـرى، حـين نـذم إنسـاناً بأنـه أشـعري أو أنـه مـرجئ أو أنـه ماتـردي، فليـس معـنى هـذا أننـا كلمـا سـنبحث في شـخص لا بـد أن نديـن هـذا الشـخص، فهنـاك قرائـن تبرئـة وقـد تصـح، وهنـاك أدلـة.

وقـد كتبـت في تبرئـة كثـير مـن الشـخصيات، وشـخصيات أخـرى قلـت: لا تثبـت الـبراءة.

فمثلاً: هشام بن عمار يُروى عنه اللفظ بنقل شخص، أن شخصاً قال: سمعته يقول كذا، فيحكم أحمد عليه بذلك، ثم نجد رواية أخرى هو يتبرأ ويقول: ما قلت، الآن هنا رواية وهنا رواية، وهنا شهادته عن نفسه وهي مقدمة على غيرها.

وكما أذكر -أعيد وأزيد- هذه مسألة جانبية، لا يتوقف عليها تصحيح روايته قبل الاختلاط وقبل القول باللفظ، وهذا أعيده وأزيده لأنهم مولعون بالخوض بالتفاصيل الهامشية من باب تحصيل أي نصر.

الآن حين نتناقش في إنسان أشعري أو ماتريدي، ويكون هذا النقاش أن شخصاً يُثبِت عليه الأشعرية أو الماتريدية ثم يقول: هذه أمرها هين، هل يقاس هذا على قولنا: اللفظ ليس أمراً هيناً ولكن فلاناً تبرأ منه؟

هذا كقولك مثلاً: فلان اتُّهم بالأشعرية، فيأتي إنسان بأدلة يُثبِت أنه ليس أشعرياً، مع تشنيعه على الأشعرية.

هذا مبحث مختلف تماماً.

أو شخص متَّفق على أشعريته أو شخص وقع خلاف قوي فيه هل هو أشعري أم لا؟

فأي شخص يختار أي اختيار لا بأس، الخلاف قوي جداً.

فإن شنع شخص على من اختار أشعريته، فسنعظه ونقول له: يا أخي يوجد ناس في زمن السلف اختلفوا دون أن يتكلم أحد منهم بالآخر بكلام شديد، وإن جاء شخص وشنع على من لم يختر أشعريته، نقول

له نفس الكلام.

فهم يخلطون الأوراق بعضها ببعض.

يقول لك: يدافع عن الجهمية.

هذه اسمها مصادرة على المطلوب يا جماعة العقليات.

البحث أنني أبرِّيه من الأمر من الأساس، وحين أبرِّيه فمعنى هذا أنني أستشنع هذه المقالة.

والرواية التي أتيت بها هو يقول أنا أستشنع هذا الأمر، وحاول أن يذب عن نفسه الأمر، لأنه عند نفسه هذا أمر شنيع[1].

فصل

موضوع وكيع بن الجراح - سبحان الله - يذكرني بأول نقاش خضته في تليجرام -مع بعض أتباع محمود الحداد-: كيف تمدح وكيع بن الجراح وقد ذُكر أنه قال في عثمان كذا وكذا.

هناك رواية من طريق محمد بن عبد الله بن إدريس، قال: **«دخلت على وكيع ليقرأ علي شيئاً من كتبه، فجرى شيء من ذكر الحسن ابن صالح فقلت له: ألا تدع حديثه؟ قال: ولم أدع حديثه هو عندي إمام. قال: فقلت: إنه كان لا يترحم على عثمان. قال: فقال لي وكيع: أفترحم أنت على الحجاج؟ أتترحم على أبي جعفر»**[2].

(١) تقدمت ص١١٢.

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/٨٠٦).

فظاهر من هذه الرواية أن وكيعاً منحرف عن عثمان، وليس منحرفاً انحرافاً عادياً، بل يُشبِّهه بالحجاج، وهذا تشبيه فظيع، لأن عثمان كل من أخذ عليه مآخذ، أخذ عليه في المال، بينما الحجاج وأبو جعفر المنصور أُخذ عليهم مآخذ عظيمة في الدماء، فهذا تشبيه فظيع جداً.

فقلت لهم إن وكيعاً عامة الأئمة في زمانه أثنوا عليه، أئمة الجرح والتعديل، الأئمة الذين ليس عندهم توسعات في المدائح والألفاظ وغير ذلك.

وقلت: وأيضاً ذكروا كلامه في كتب الاعتقاد، فهذه الرواية تحتاج إلى مراجعة وتحتاج إلى أخذ وعطاء.

ثم في مقال لي: «**لماذا احتمل السلف هؤلاء**» أتيت بهذه الرواية وكثير منهم ربما عرفها من مقالي هذا، ثم قلت: هذه الرواية عظيمة، فلماذا احتمل الناس هذا من وكيع؟

قلتُ: احتملوه منه لأنه كان كوفياً وأهل الكوفة فيهم تشيع، وهو لم يكن داعية وكان يفضل الشيخين ويروي فضائل الصحابة ولا يروي المثالب، مع ما عرف عنه من شدة التعبد والتثبت في الحديث، هذا مع تعظيمه لأئمة السنة كالثوري.

وأوردت خبراً: «**٥٢٦- وقَرَأْتُ عَلَيْهِ: يَحْيَى، وَوَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ، قَالَ وَكِيعٌ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنِ النَّزَّالِ، قَالَ وَكِيعٌ: سَمِعْتُ ابْنَ**

مَسْعُودٍ لَمَّا اسْتُخْلِفَ عُثْمَانُ، قَالَ: أَمَّرْنَا خَيْرَ مَنْ بَقِيَ وَلَمْ نَأْلُ»[١].

فقلت: رواية وكيع لهذا الخبر يدل على أن رأيه حسن في عثمان فيما بعد أو كان خيراً من شيخه الحسن.

هذا ذكرته في مقال مكتوب قبل عشر سنوات أو إحدى عشرة سنة لا أذكر.

اسمه «**لماذا احتمل السلف هؤلاء**».

فقلتُ: كلمة صدرت منه في مجلس، ثم ناقضها فيما رواه وكتبه، فهنا احتُمِل.

وهذا كتبرئتي لياقوت الحموي الذي ذُكِرت عنه كلمة في مجلس، أنه انتقص علياً، ولما نظرت في «**معجم البلدان**» وجدته يترضى على علي ويحترم أهل البيت، فكتبت في تبرئته.

بعدها في عام ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١ أُعيد البحثُ لما بعض هؤلاء طرح هذا الموضوع دفاعاً عن إمام أهل الرأي.

ومن أمورهم المضحكة أنهم يدافعون عن إمام أهل الرأي، ويقولون: وكيع ممن يدافع عنه، ثم بعد ذلك يرمون وكيعاً بهذه العظيمة، ولا يدرون أنهم بهذه الطريقة نقضوا استدلالهم الأول، فإذا كان رجل يقع في عثمان، فما ينفع أبا حنيفة مدحه؟ فسبحان الذي برأ.

فالذي حصل هذه المرة[٢]: أنني تشككت في هذه الرواية لأول

---

(١) «السنة» للخلال (٣٠٨/١).

(٢) مقال بعنوان: «تحرير موقف وكيع بن الجراح الرؤاسي من عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». كُتب في ٢٠ / =

مـرة، فقلـت إن راويهـا محمـد عبـد الله بـن إدريـس رجـل ليـس مشـهوراً بالروايـة، ووكيـع بـن الجـراح رجـل مشـهور جـداً فعـلاً، له مئـات التلاميذ، مـن تلاميـذ أحمـد وابـن المعـين وابـن المديـني وغيرهـم، واختلـف هـل تتلمـذ الشـافعي عليـه أم لا، وإن هـذا الرجـل مـع كونـه رجـلاً صالحـاً، لكنـه ليـس مكـثراً في الروايـة، بـل لا يـكاد يـروي حديثـاً مرفـوعاً عـن رسـول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنـه مشـغول بالعبـادة عـن الروايـة، وإنمـا يُذكـر عنـه حكايـات وشيء نـادر، ثـم هـو روى هـذا الـشيء الغريـب.

وهذه طريقة نقدية معروفة، نبَّه عليها ابن القيم.

«وكذلـك أصحـاب أحمـد إذا انفـرد راو عنـه بروايـة تكلمـوا فيهـا وقالـوا تفـرد بهـا فـلان ولا يـكادون يجعلونهـا روايـة إلا على إغمـاض ولا يجعلونهـا معارضـة لروايـة الأكثريـن عنـه وهـذا موجـود في كتبهـم يقولـون انفـرد بهـذه الروايـة أبـو طالـب أو فـلان لـم يروهـا غـيره.

فـإذا جـاءت الروايـة عنه عـن غير صالـح وعبـد الله وحنبـل وأبي طالب والميمـوني والكوسـج وابـن هانـئ والمـروزي والأثـرم وابـن القاسـم ومحمـد بن مشـيش ومثـنى بـن جامـع وأحمـد بـن أصرم وبشر بـن مـوسى وأمثالهـم مـن أعيـان أصحابـه اسـتغربوها جـدا ولـو كان الناقـل لهـا إمـاما ثبتـا»[١].

ثـم ذكـرت الدفـاع نفسـه، وزدت أمـوراً فيمـا يتعلـق بأمـر وكيـع بـن الجـراح، ثـم بعـد ذلـك لمـا طـرح بعـض هـؤلاء هـذا الموضـوع، ونبهـت قلـت: أصـلاً محمـد بـن عبـد الله بـن إدريـس الذي وثقـه مـن؟ الدارقطـني،

شعبان / ١٤٤٥. =

(١) «الفروسية» (٢٨٤) ت مشهور.

في «**سـؤالات السـلمي**»، والسُّـلمي نفسـه متكلَّـم فيـه، وهـذا صاحبنـا الذي كتـب نقـداً كان يشـكك برواية الإمـام أحمـد: «**قولـوا لأهـلِ البـدع: بيننـا وبينكـم يـوم الجنائـز**»، لأنهـا مـن روايـة السُّـلمي، لكـن أظنـه حـذف مقـاله هـذا والله أعلـم، أو في المسـودات مـا أدري، لكـني أذكـر أني قـرأت له شـيئاً مـن هـذا.

وأنـا الآن لا أرد روايتـه بالـكلام عـن حـاله فقـط، وإنمـا أرد روايتـه بوجـود عـدة معارضـات وباسـتنكار المـتن، وقـد نبَّهـت أن الموقوفـات يُتسـامح بهـا بـشرط ألَّا يكـون المـتن في نفسـه مسـتنكراً، وهـذه المـرة ذكـرت قرائـن أكـثر.

فمـاذا فعلـوا؟ جـاؤوني بـأن أحمـد يقـول عـن محمـد عبـد الله بـن إدريـس الأودي هـو أفضـل مـن أبيـه.

قـال المـروذي: «**٤٧- سـمعت أبـا عبـد الله يقـول كان محمـد أفضـل مـن أبيـه عبد الله بـن إدريـس**»[١].

فقلـت: هـو يقصـد الأفضـل مـن بـاب الديانـة والعبـادة، لا مـن بـاب الروايـة، لأن أبـاه مـن الثقـات الذيـن رواياتهـم في كل الكتـب، وأمـا ابنـه هـذا فأتـني بحديـث واحـد مرفـوع يُـروى مـن طريقـه، فروايتـه نـادرة جـداً، بـل لا تـكاد تقـع، وإنمـا روى حكايـات وأمرهـا يسـير.

ويأتـون بـكلامي حـين أتحـدث عـن الروايـات وأقـول: نـادرة، ويأتـون بـكلامي حـين أتحـدث عـن المرفـوعات وأقـول: لا وجـود لهـا، ويحاولـون

---

(١) «الورع» (١٨).

إظهاري متناقضاً، مع أني في كل مرة كنت أتحدث عن مناط مختلف.

فالآن الرواية أُعلت بماذا؟ أُعلت بالمخالفة والاستنكار، مثل رواية مسح الرقبة عن الإمام أحمد، رواها عنه ابنه عبد الله، ومع ذلك الخلال استبعدها لأنها تخالف الروايات الأخرى.

فيوجد راوٍ الأساس أنه يُقبل ويُتسامح به، لكن من الناس من يروي شيئاً غريباً لا توجد عليه متابعة، بل توجد قرائن.

وهذه المرة ما الذي فعلته؟ أكثرت من الحديث عن القرائن:

أولاً: ذكرت عشر روايات فيها أن وكيعاً روى في فضائل عثمان وروايات تصرح بالنهي عن السب، من «**السنة**» للخلال و«**فضائل الصحابة**».

١- قال الإمام أحمد في «**فضائل الصحابة**»: «**٧٦٩- قثنا وكيع قثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن عبد الله بن سلام قال: لا تقتلوا عثمان، فإنكم إن فعلتم لم تصلوا جميعا أبدا**»(١).

وهو في كتاب «**فضائل عثمان**» لابنه عبد الله وفي «**السنة**» للخلال من طريقه.

٢- قال الخلال في «**السنة**»: «**٤٢٧- أخبرنا محمد، قال: أنبأ وكيع، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد الأنصاري، عن أبي جعفر الأنصاري، قال: رأيت عليا محتبيا بسيفه وهو جالس، قال علي: ما صُنِع بالرجل؟ قلت: قُتل، قال: تبا لكم سائر الدهر**»(٢).

---

(١) «فضائل الصحابة» (٤٧٤/١).

(٢) «السنة» للخلال (٢٧٢/١) ت عادل آل حمدان.

٣- قال أحمد في «**فضائل الصحابة**»: «**٨٠٣- قثنا وكيع، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **فذكر الحديث وقال في آخره: وأصدقها حياء عثمان**»[١].

ولأحمد قصد في رواية هذا من طريق وكيع.

وقد روى وكيع حديث لا تسبوا أصحابي أيضاً، وروى خبر عائشة: «**أمروا بالاستغفار لأصحاب محمد، فسبوهم وروى خبر ابن عمر: لا تسبوا أصحاب محمد، فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره**».

وروى قول ميمون بن مهران: «**ثلاث ارفضوهن: سب أصحاب محمد** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **والنظر في النجوم، والنظر في القدر**».

٤- وقال أحمد في «**فضائل الصحابة**» : «**ونا وكيع قثنا سفيان، عن حصين ومنصور، عن هلال، عن سعيد بن زيد. قال وكيع: وقال سفيان: عن حصين، عن هلال، عن ابن ظالم، عن سعيد بن زيد. قال وكيع: ولم يحدثه منصور، عن هلال، عن سعيد بن زيد. قال أبو عبد الرحمن: وقال هؤلاء كلهم: عن حصين، عن هلال، عن عبد الله بن ظالم، عن سعيد بن زيد قال: كنا مع النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بحراء، فقال: «اسكن حراء، فإنه ليس عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيد»**. قال: قيل: ومن هم؟ قال: أبو بكر، وعمر، وعلي، وعثمان، وطلحة، والزبير، وسعد، وابن عوف، قال: فقيل فمن العاشر؟ قال: أنا، يعني نفسه»[٢].

---

(١) «فضائل الصحابة» (١/٤٩٤).

(٢) «فضائل الصحابة» (١/١١٣).

فهو يروي الخبر الذي فيه التنصيص على أن عثمان شهيد.

٥- وقال أحمد في «فضائل الصحابة»: «٨٧- نا وكيع، ومحمد بن جعفر، قالا: نا شعبة، وحجاج، قال: حدثني شعبة، عن الحر بن الصياح، عن عبد الرحمن بن الأخنس قال: خطبنا المغيرة بن شعبة فنال من فلان، فقام سعيد بن زيد فقال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة»(١).

وهنا يروي خبر تبشيره بالجنة.

٦- وقال الخلال في «السنة»: «٤٠٢- أخبرني الميموني، قال: حدثنا ابن حنبل، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن أبيه، عن ابن الحنفية، عن علي، قال: لو سيرني عثمان إلى صرار لسمعت وأطعت»(٢).

٧- وقال الخلال في «السنة»: «٤٠٦- أخبرني عبد الملك، قال: حدثنا ابن حنبل، قال: حدثنا وكيع، عن مسعر، عن عمران بن عمير، عن كلثوم الخزاعي، قال: سمعت ابن مسعود يقول: ما أحب أني رميت عثمان بسهم، وإن لي مثل أحد ذهبا، قال مسعر: أراه قال: أريد قتله»(٣).

٨- وقال الخلال في «السنة»: «٤١٥- أخبرني عبد الملك، قال: حدثنا ابن حنبل، قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا مسعر، وأخبرنا الأحمسي،

---

(١) «فضائل الصحابة» (١/٢٢١).

(٢) «السنة» للخلال (١/٢٦٣) ت. عادل آل حمدان.

(٣) «السنة» للخلال (١/٢٦٥) ت. عادل آل حمدان.

قال: حدثنا وكيع، عن مسعر، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال بن سبرة، قال: سمعت عثمان، يقول: أنا أتوب إلى الله إن كنت ظلمت، أو إن كنت ظلمت»(١).

فهل يعقل من روى هذا عن عثمان يقارنه بالحجاج! فلعله قصد مروان وتصحفت على الراوي أو سمعه يحكي مقالة غيره فظنها مقالته، ولذلك أمثلة.

٩- قال الخلال في «السنة»: «**٤٢٢- حدثنا عبد الملك، قال: حدثنا ابن حنبل، قال: حدثنا وكيع، عن فطر، عن زيد بن علي، قال: كان زيد يوم الدار يبكي على عثمان»**(٢).

يعني إذا ذكر ذلك اليوم وإلا فهو لم يدركه.

١٠- وقال الخلال في «السنة»: «**٥٢٦- وقرأت عليه: يحي، ووكيع، عن مسعر، قال وكيع: عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال، قال وكيع: سمعت ابن مسعود لما استخلف عثمان، قال: أمرنا خير من بقي ولم نأل»**(٣).

فهذه عشرة كاملة.

(١) «السنة» للخلال (١/٢٦٧) ت. عادل آل حمدان.
(٢) «السنة» للخلال (١/٢٧٠) ت. عادل آل حمدان.
(٣) «السنة» للخلال (١/٣٠٨) ت. عادل آل حمدان.

فصل

وذكرتُ أن وكيعاً معروف بأنه ناقد لما يروي، وينتقي رواياته، لهذا مثلاً: الإمام أحمد لما روى حديث الجلوس احتج بإثبات وكيع له.

قال عبد الله في «السنة»: «٥٧١ - **حدثني أبي، نا وكيع، بحديث إسرائيل عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **قال**: «**إذا جلس الرب** عَزَّوَجَلَّ **على الكرسي**» فاقشعر رجل سماه أبي عند وكيع فغضب وكيع وقال: أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها»[(١)].

وقد أفادني بعض الإخوة أن وكيعاً له كتاب أصلاً في «**فضائل الصحابة**» ذكره الذهبي، وذكر أن فيه فصلاً في فضائل عثمان، فهنا الكتاب يقدَّم على ما في تلك الرواية بلا نقاش.

وذكرتُ ما ذكره قتيبة بن سعيد في اعتقاده.

قال الحاكم: «١٧- سمعت محمد بن إسحاق الثقفي، قال: سمعت أبا رجا قتيبة بن سعيد قال: «هذا قول الأئمة المأخوذ في الإسلام والسنة: الرضا بقضاء الله، والاستسلام لأمره، والصبر على حكمه، ...

إلى أن قال: **وأفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان**، والكف عن مساوئ أصحاب محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **ولا يذكر أحد منهم بسوء**».

ثم قال: «**وإذا رأيت الرجل يحب سفيان الثوري، ومالك بن أنس،**

---

(١) «السنة» لعبد الله (٢٩٣) ت. عادل آل حمدان.

وأيوب السختياني، وعبد الله بن عون، ويونس بن عبيد، وسليمان التيمي، وشريكا، وأبا الأحوص، والفضيل بن عياض، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وابن المبارك، ووكيع بن الجراح، ويحيي بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيي بن يحيي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه فاعلم أنه على الطريق»(١).

فذكر وكيعاً في الأئمة الذي نقل اعتقادهم وهو معاصر له.

ما الذي فعله المتفذلكون؟ **قالوا**: كتب الاعتقاد تذكر كلام أي إنسان، مثل إبراهيم بن طهمان وأبي يوسف وغيره.

أقول: الروايات المطلقة قد يذكرون كلام ناس مثل إبراهيم بن طهمان وأبي يوسف.

لكن إذا قال لك: «**إذا رأيت الرجل يحب فلاناً وفلاناً وفلاناً**» فهو لا يذكر إلا السني الخالص، وإذا قال: «**هذا اعتقاد فلان وفلان وفلان**» هذا لا يأتي إلا بالسني الخالص.

لكنه إذا كتَب كتاباً مسنداً فربما يذكر كلام بعض أهل الأهواء من باب الإلزام، أو من باب أن مقالة هذه الفرقة بلغت من الشناعة أن حتى أهل الأهواء الآخرين لا يقولون بها ويشنعون عليها، كأن يُذكر كلام المرجئة في ذم الجهمية، لأن بدعة المرجئة أخف من بدعة الجهمية.

لكن حين يُذكر أئمة الاعتقاد فإنما يُذكر أهل السنة بالجملة، السنيُّون(٢).

---

(١) «شعار أصحاب الحديث» (٣٠).

(٢) في مقال بدايته: «إضافة إلى ما ذكره الأخ الشيخ مأمون» بتاريخ ٢٣ شعبان ١٤٤٥ هـ.

وذكرتُ أيضاً عقائد أخرى.

عقيدة رواها ابن أبي زمنين في «أصول السنة»: «٣٠- وحدثني وهب عن ابن وضاح، عن زهير بن عباد، عن عباد قال: كان كل من أدركته من المشايخ: مالك بن أنس وسفيان بن عيينة، وفضيل بن عياض، وعيسى بن يونس، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح وغيرهم ممن أدركت من فقهاء الأمصار: مكة والمدينة والعراق والشام ومصر وغيرها يقولون: القرآن كلام الله ليس بخالق ولا مخلوق»[١].

وذكرت عدة أمور، منها مثلاً: قول البخاري في «خلق أفعال العباد»: «ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف، إلى زمن مالك، والثوري، وحماد بن زيد، وعلماء الأمصار، ثم بعدهم ابن عيينة في أهل الحجاز، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي في محدثي أهل البصرة، وعبد الله بن إدريس، وحفص بن غياث، وأبو بكر بن عياش، ووكيع وذووهم وابن المبارك في متبعيه، ويزيد بن هارون في الواسطيين»[٢].

وقلتُ: فهنا يحتج به البخاري في مقام بيان مسألة عقدية، وهو يذكر أعيان علماء أهل السنة.

وأيضاً: عن أحمد بن حنبل بسند صحيح لما سئل: «أيهما أصلح عندك وكيع أو يزيد؟ -يعني ابن هارون- قال: ما فيهما بحمد الله إلا

(١) «أصول السنة» (٨٦).
(٢) «خلق أفعال العباد» (٦١).

كل [خير] إلا أن وكيعا لم يختلط بالسلطان»(١).

وقلتُ: مجرد مقارنة وكيع بيزيد بن هارون يدل أن وكيعاً ما كان سباباً، والكلام عن الصلاح وليس عن الثقة في الحديث، ولا شك أن السنة من الصلاح، فلم يذكر أحمد مأخذاً على وكيع، بل ذكر مأخذاً على يزيد في دخوله على السلطان، ولو كان ثابتاً عنده ثلب الصحابة لذكر ذلك، وقد وقع الأمر نفسه في مقارنة أحمد بين وكيع وابن مهدي التي ذكرها الأخ مأمون.

فصل

والأثرم لما ذكر فضل أحمد بن حنبل في رسالته في فضائل أحمد قال: «**ولقد أخبرت أن وكيع بن الجراح ربما سأله**».

وقلتُ: يحي بن معين هاجم تليد بن سليمان ووصفه بالدجل لأنه كان يسب عثمان(٢)، فلو ثبت سبه لعثمان بهذه الطريقة لثار عليه الناس.

ويحي بن معين نفسه كان يهاجم الفزاري لما وصف وكيعاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالرفض.

«**١٧٤٢- سَمِعت يحي يَقُول: رَأَيْت عِنْد مَرْوَان بن مُعَاوِيَة لوحا فِيهِ أَحَادِيث مَكْتُوبَة، وَفِيه أسامي الشُّيُوخ فلَان رَافِضِي وَفُلَان كَذَا، فَمر باسم فَإِذا هُوَ يَقُول: وَكِيع رَافِضِي، فَقلت لمروان بن مُعَاوِيَة: وَكِيع**

(١) «الجرح والتعديل» (١/٢٢٣).

(٢) قال ابن معين في «تاريخه» (٣/٥٤٦): «كذاب، كان يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان، أو طلحة، أو أحدا من أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دجال، لا يكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

خير مِنْك، فَقَالَ لي مَرْوَان: خير مني! قلت: نعم، فَقيل ليحيي: فَمَا قَالَ لَك شَيْئا؟ قَالَ: لَو قَالَ لي [شَيْئاً] وثب أَصْحَاب الحَدِيث عَلَيْهِ فضربوه، فَبلغ ذَلِك وَكِيع فَقَالَ [لـلَّذِي] قَالَ لَهُ: يحيي بن معِين صاحبنا. كَأَن وكيعاً عرف ذَلِك ليحيي»[١].

فقلتُ: ربما عنده تشيع يسير.

حتى إن الإمام أحمد كان يستدل بقول وكيع بمسائل عقدية، مثل تكفير الجهمية.

«**١٧٠٠- أخبرني عبد الملك الميموني، قال: سمعت أبا عبد الله يذكر الجهمية، فقال رجل لأبي عبد الله أرأيت إن مات في قرية ليس فيها إلا نصارى، من يشهده؟ قال أبو عبد الله مجيبا: أنا لا أشهده، يشهده من شاء. قال لي أبو عبد الله غير واحد يحكي عن وكيع أنه قال: كافر**»[٢].

وهناك رواية عند يعقوب بن سفيان الفسوي: «**بلغني عن ابن معين أنه قيل له يوماً: يقدمون عبد الرحمن بن مهدي على وكيع. فقال ابن معين: من قدم عبد الرحمن على وكيع فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**».

فعلق يعقوب بن سفيان وقال: «وكان غير هذا أشبه بكلام أهل العلم، ومن حاسب نفسه وعلم أن كلامه من عمله لم يقل مثل هذا، وكيع خير فاضل حافظ.

---

(١) «تاريخ ابن معين» (٣/٣٥٩)، ويعقوب بن شيبة في «المعرفة والتاريخ» (٣/١٣١) ت العمري.
(٢) «السنة» للخلال (٢/٢٠) ت. عادل آل حمدان.

وقد سئل أحمد بن حنبل: إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن بن مهدي بقول من تأخذ؟ فقال: عبد الرحمن يوافق أكثر وخاصة سفيان، كان معنيا بحديث سفيان، وعبد الرحمن يسلم عليه السلف، ويجتنب شرب المسكر، وكان لا يرى أن يزرع في أرض الفرات»[١].

فاحتجوا بهذه الرواية أن وكيعاً لا يسلم منه السلف، مع أن هذه الرواية لا تشهد بقوة لرواية بن إدريس، وإنما تشهد بالجملة إلى أن وكيعاً كان فيه نوع انحراف، لكن هذه الرواية أصلاً كلها على بعضها لم يسندها يعقوب بن سفيان.

فاستدل أخونا مأمون بقول عمرو بن علي الفلاس: «**ما سمعت وكيعا ذاكراً أحداً بسوء قط**»[٢].

يعني لا صحابي ولا غير صحابي.

وأيضاً أحمد بن حنبل يقول: «**ما رأت عيناي مثله قط، يحفظ الحديث جيداً، ويذاكر بالفقه فيحسن، مع ورع واجتهاد، ولا يتكلم في أحد**»[٣].

يقول: ولا يتكلم في أحد، فهذه الرواية تناقض رواية ابن إدريس، فلو كان ثقة لخالفه غيره.

وذكر - الأخ مأمون - أن أحمد ثبت عنه أنه يفضل وكيعاً على عبد الرحمن بن مهدي؛

(١) «المعرفة والتاريخ» (٧٢٨/١).
(٢) «المعرفة والتاريخ» (٧٢٨/١).
(٣) «تاريخ بغداد» (٤٧٤/١٣).

قال أحمد بن الحسن الترمذي: «**سئل أحمد بن حنبل عن وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، فقال: وكيع أكبر في القلب، وعبد الرحمن إمام**»[١].

وأيضاً أن أحمد بن سهل بن بحر قال: «**دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل بعد المحنة فسمعته يقول كان وكيع بن الجراح إمام المسلمين في وقته**»[٢].

أقول: أحمد يقول هذا عن رجل يثبت عنه سب عثمان؟!

وأحمد ليس رجلاً غير خبير به.

فهذا محمد بن عبد الله بن إدريس إن روى عن وكيع رواية واحدة، فأحمد روى عن وكيع آلاف الروايات.

وأيضاً روايته حين فضل وكيعاً على عبد الرحمن بن مهدي في مسألة القضاء.

قال محمد بن علي الوراق: «**سألت أحمد بن حنبل، فقلت: أيهما أحب إليك؟ وكيع بن الجراح، أو عبد الرحمن بن مهدى؟ فقال: أما وكيع فصديقه حفص بن غياث البجلي، فلما ولي حفص القضاء ما كلمه وكيع حتى مات، وأما عبد الرحمن بن مهدي فصديقه معاذ بن معاذ العنبري، فلما ولي معاذ القضاء ما زال عبد الرحمن صديقه حتى مات**»[٣].

وأيضاً أحمد يقول: «**ما رأيت رجلاً قط مثل وكيع في العلم**

---

(١) «تاريخ دمشق» (٦٣/٧٥).

(٢) «تاريخ دمشق» (٦٣/٧٥).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/٤٧٧).

والحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع»[(١)].

أقول: شخص يسب عثمان صراحةً حتى يشبِّهه بالحجاج يوصف بالورع؟!

تقول: والله وُصِف الحسن بن صالح بالورع.

أقول: الحسن بن صالح كان يتوقف في عثمان، ما كان يسبه، فهذا الشاهد.

والآن هذه هي المسألة، وهذه المسألة أخذت أيضاً جزءاً من الكتاب، ما أدري كم صفحة.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فصل

وفيما يتعلق أيضاً بأبي إسماعيل الأنصاري الهروي:

- يقولون: يا أخي أنت تقول عنه: جبري[(٢)].

أقول: لستُ من قال، بل ابن تيمية.

- وأنت ترى أن مقالة الأشاعرة في الجبر كفر[(٣)].

أقول: أنا دائماً أفرق بين الجبر الذي رُوي عن الأنصاري، والجبر الذي رُوي عن الأشعري.

فالأشاعرة ينفون الحكمة عن الله عَزَّوَجَلَّ والحسن والقبح العقليين،

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٥/٦٥٧).

(٢) منهاج السنة (٥/٣٥٨).

(٣) مقال بعنوان: «قول الأشاعرة في القدر مخالف للمعلوم من الدين بالضرورة» على المدونة.

وأما الأنصاري ومن معه فيما نُسب لهم، كما أذكره في دروسي دائماً، فلو ترجعون لدروس «**الجامع**» تجدون أني أذكر هذا منذ سنوات[١] أن جبرهم من باب مشاهدة الحكمة، فهم يشاهدون حكمة الله في كل شيء، فيقولون: لا تكرهه.

وابن القيم وجَّه كلامهم بأنه لا تكرهه كراهة مطلقة، فيقول ابن تيمية: إن هذا الكلام يستلزم تعطيل الأمر والنهي (يستلزم)[٢].

وفي مكان من مؤلفات ابن تيمية قال: مع أن الأنصاري يأمر وينهى.

«**ذلك الجمع وهو «توحيد الربوبية»** والفناء فيه. كما في كلام صاحب «**منازل السائرين**» مع جلالة قدره **مع أنه قطعاً كان قائماً بالأمر والنهي المعروفين**»[٣].

ابن القيم قال: هو كل عمله أمر ونهي.

«**شيخ الإسلام** -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- **حبيبنا، والحقُّ أحبُّ إلينا منه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: عمله خيرٌ من علمه. وصدق** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **فسيرته في الأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر وجهادِ أهل البدع لا يُشَقُّ له فيها غبارٌ، وله المقامات المشهورة في نَصْر الله ورسوله**»[٤].

فلماذا لا يُحمل كلامه على مشاهدة الخير مع الأمر والنهي؟ فابن

---

(١) كما في شرح «الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر» أصول السنة للإمام أحمد (٥٤) وعقيدة الرازيين (١٤٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٤/٣٥٨)، كما تقدم.

(٣) «جامع الرسائل» (٢/١٢٥) ط. رشاد سالم.

(٤) «مدارج السالكين» (٤/٣٦٦).

القيـم مـا جعلـه جـبراً جـبراً، فهـو لا يقـاس على الأشـاعرة.

ومـع ذلـك في الصوتيـات الـتي عـن النـووي قلـت: الأشـاعرة أيضـاً جبريـة، والتجهـم أشـد مـن الجـبر، فمـن ذم الأنصـاري بالجـبر حـتى أخرجه مـن السـنة يلزمـه أن يفعـل ذلـك مـع الأشـاعرة.

وأما قياس جبره على جبر الأشاعرة، ابن تيمية قال هو أشد.

«وهـو مـع هـذا في مسـألة إرادة الكائنـات وخلـق الأفعـال أبلـغ مـن الأشـعرية؛ لا يثبـت سـبباً ولا حكمـة، بـل يقـول إن مشـاهدة العـارف الحكـم لا يُبـقِ له استحسـان حسـنة ولا اسـتقباح سـيئة»[1].

يعني من باب أن فيه إسقاط للأمر والنهي بالمآل.

وفي الحقيقـة مـن وجـه آخـر جـبر الأشـاعرة أشـد مـن ناحيـة نـفي الحكمـة، ولكـن هـو مـا أسـقط صراحـةً، هـو باعتبـار المـآل، وإلا فحياتـه كلهـا أمـر ونـهي وكلامـه كلـه أمـر ونـهي.

نفس مسألة الحلول الخاص واختلاف الناس فيها.

الآن أنـا سـواءٌ رجحـت أو لـم أرجـح فهـذا شـأني، لا تلزمـني، دائمـاً كلامـه مشـتبه والنـاس يتناقشـون فيـه.

الـلازم يلزمكـم أنتـم، إذا رجـل كلامـه مشـتبه ويجرحـه بعـض النـاس ولا يُبدَّعـون، ويعتـذر له بعـض النـاس ولا يُبدَّعـون.

فرجـل كلامـه واضـح في الأشـعرية، فيجرحـه بعـض النـاس، ينبـغي

---

(١) كما في «مجموع الفتاوى» (٨/٢٣٠).

من باب أولى ألَّا يُبدَّع، وينتقده بعض الناس ينبغي من باب أولى ألَّا يُبدَّع ولا يُضلَّل.

لو قلتَ: أنا والله أعذره في الحلول والجبر.

أقول: ما الذي بقي من الدين إذا أثبتَّ عليه الحلول والجبر وعذرته؟!

إذن اعذرني أنا في كلامي في بعض الناس، أيهما أشد الكلام في فلان أم القول بالحلول؟

فصل

من ضمن الأمور يقول لك: الحجاج صاحب الفتوحات الأموية، هو عنده يقول بتحريف القرآن[١].

أقول على نفس الوزن:

- الحجاج صاحب الفتوحات هو مبير عنده على ما ورد في السنة[٢].

- الحجاج صاحب الفتوحات هو الفتى الثقفي الذي يحكم فيهم بحكم الجاهلية، كما ورد عن عمر وعلي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا [٣].

- الحجاج صاحب الفتوحات جابر بن عبد الله -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- لم يكن يصلي وراءه[٤].

(١) «باسم السلف» ص٤١: وهكذا ما فتحه الحجاج من مناطق في الدولة الأموية كان القائم عليه بنظره مرتداً يزعم أن القرآن محرف!

(٢) «صحيح مسلم»: (٤/ ١٩٧٢ ت عبد الباقي).

(٣) «الطبقات الكبرى - ط العلمية»: (٧/ ٣٠٧).

(٤) «البداية والنهاية» (٥١٦/١٢) ت التركي: وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى =

- الحجاج صاحب الفتوحات كفَّره جماعة من التابعين، كما يقول ابن حجر إمامكم[١].

- الحجاج صاحب الفتوحات القراء الذين خرجوا عليه خرجوا عليه لأنه استحل حراماً[٢].

- الحجاج صاحب الفتوحات سبَّ نبياً، كما يقول الطبري[٣].

فالاحتجاج بالفتوحات هذه غريبة، **«وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»**.

مسألة يسيرة.

فصل

في موضوع أبي حنيفة كرر المعترض كلام فايز الكندري أن هذه الاستتابة قد تكون من طغيان الولاة وإلى آخره[٤].

أقول: وهل المحدِّثون فجرة يستدلون بما هو منقبة؟

= الْحَجَّاجِ فَلَمْ يُسَلِّمْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ يُصَلِّي وَرَاءَهُ.

(١) «تهذيب التهذيب»: (٢/٢١١).

(٢) «الأموال»: (٦٠).

(٣) الطبري في تفسيره (٢٠/١٠٣).

(٤) «باسم السلف» ص٨٦: أما القول بأن الاستتابة متواترة فهذا مبحث الثبوت، وهو مختلف عن الدلالة، فلو أن ألفاً نقلوا عن رجل بأنه استتيب من الكفر، دون أن يعينوا من استتابه، ولا مم استتيب، ما الذي يفيد هذا؟ وقد سبق أن الحجاج كان يستتيب الخارجيين مع ابن الأشعث، كابن جبير والشعبي، وذلك من الكفر، لكن هذا عنده، أي: فيما يذهب إليه الحجاج، أكان هذا يغيّر من دلالته عندك لو قيل فيه: قد تواتر؟

العالم إذا امتحنه السلطان فهذه منقبة أصلاً، ويُذكر في صبره وجلده، لكن يقولون: «استتيب».

توجد رواية بسند صحيح عن سفيان، قال: «اسْتَتَابَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ أَبَا حَنِيفَةَ مَرَّتَيْنِ»(١).

فحتى أصحابه شاركوا في الموضوع.

وتوجد رواية سفيان يقول: «استتبتُ» أنا.

«وأخبرنا ابن الفضل، أخبرنا عثمان بن أحمد الدقاق، حدثنا سهل بن أبي سهل الواسطي، حدثنا أبو حفص عمرو بن علي قال: سمعت معاذ بن معاذ يقول: سمعت سفيان الثوري يقول: استتبتُ أبا حنيفة من الكفر مرتين»(٢).

وأيضاً شريك يقول: «استتبتُ».

«٥٢- أخبرنا الحسين بن محمد -أخو الخلال- أخبرنا جبريل بن محمد المعدل -بهمذان- حدثنا محمد بن حيويه النخاس حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا يحي بن آدم قال: سمعت شريكا يقول استتبت أبا حنيفة مرتين»(٣).

- **«حدثنا القاسم بن زكريا، قال: قلت لعباد بن يعقوب أسمعت شريكا يقول رأيت يدار في حلق المسجد يستتاب فقال نعم سمعت**

(١) «السنة» لعبد الله (١٥٩) ت. عادل آل حمدان.
(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/٣٨٠) ط. العلمية.
(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/٣٧٩) ط. العلمية.

شريـكا يقـول هـذا»[١].

والمعلمي دافع عن قصة الاستتابة وأنها بالقول بخلق القرآن.

زيادة على ذلك يقول أبو زرعة: «**كان أبو حنيفة جهمياً»**[٢].

ويحـي بـن معـين -الذي تذكرونـه دائمـاً- ثبـت عنـه روايـات صححهـا المعلـمي أنـه قـال عنـه: «**كان جهميـاً»**[٣].

وأنـا أصـلاً مـا ثبـتُّ التجهـم النهـائي، ولكـن قلـت: في مرحلـة مـن عمـره مـرَّ على ذلـك.

والـبرتي الحنـفي يسـأله البغـوي: كان يقـول القـرآن مخلـوق؟ قـال: نعـم كان يقـول القـرآن مخلـوق، المشـؤوم.

«أخبرنـا العتيـقي، أَخْبَرَنَـا جعفـر بـن مُحَمَّـد بـن علي الطاهـري، حدّثنـا أبـو القاسـم البغـوي، حدّثنـا زيـاد بـن أيّـوب، حَدَّثَـنِي حسـن بـن أبي مالـك -وكان مـن خيـار عبـاد الله- قـال: قلـت لأبي يوسـف الْقَـاضِي: مـا كان أبـو حنيفـة يقـول في القـرآن؟ قـال: فقـال: كان يقـول القـرآن مخلـوق. قـال: قلـت. فأنـت يـا أبـا يوسـف؟ فقـال لا. قـال أبـو القاسـم: فحدثـت بهـذا الحديـث الْقَـاضِي الـبرتي فقـال لي: وأي حسـن كان وأي حسـن كان؟! يعـني الحسـن بـن أبي مالـك. قـال أبـو القاسـم: فقلـت للـبرتي هـذا قـول أبي حنيفـة؟ قـال: نعـم المشـئوم. قـال: جعـل يقـول أحـدث بخلـقي»[٤].

---

(١) «الكامل» (٨/٢٣٩).

(٢) «سؤالات البرذعي» (٢٨٢) ت الأزهري.

(٣) «تاريخ بغداد» (١٥/٥٧٣).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/٣٧٥) ط العلمية.

هذه كلها أقوى من التي أنت أثبتَّها على عطاء بن أبي رباح.

وأيضاً مع اتهام الشيباني بالتجهم.

لا تقل لي: الطحاوية، فأنت أدرى من غيرك أن الطحاوية قد يُستدل بها على وقوع الرجل في التجهم، لا العكس، على بعض المواطن، مثل: تعالى عن الحدود والغايات.

والشيباني نفسه قيل فيه كلام.

وأيضاً إجازته القرآن بالفارسية، وتعليلات كثير من الحنفية، وقولهم إنه رجع عن ذلك.

فهذه كلها قرائن مثبِتة لأصل الحادثة.

هذا غير رواية أبي خالد الأحمر أنه استتيب من الزندقة مرتين وغير ذلك.

«٣٥٥- حدثنا موسى الأنصاري، قال: سمعت أبا خالد الأحمر، يقول: استتيب أبو حنيفة من الأمر العظيم مرتين»[(١)].

«٣١٩- حدثني أحمد بن محمد بن يحي بن سعيد القطان، حدثنا يحي بن آدم، حدثنا شريك، وحسن بن صالح، أنهما شهدا أبا حنيفة وقد استتيب من الزندقة مرتين»[(٢)].

ما آل إليه أمر أبي حنيفة هذا شيء آخر.

يقول لك: لماذا تكتب **«الترجيح بين المعدلين والمجرحين»**

(١) «السنة» لعبد الله (١٩٨) ت. عادل آل حمدان.

(٢) «السنة» لعبد الله (١٨٢) ت. عادل آل حمدان.

وأنــت تــرى إجمــاعاً؟[١]

أقول: أنا ذكرتُ عدة أسباب جرح، منها ما ادَّعيت فيه الإجماع، ومنها ما ادَّعيت الخلاف في رجوع، مثل: السيف، ذكرت أن ناساً قالوا: رجع، وناس قالوا: ما رجع.

حتى الكلام في الحديث اتهامه بالكذب، ناس برَّؤوه وناس لم يُبرِّؤوه.

وتوجد مسائل هي محل اتفاق، جرح اتفاقي، مثل: القول بالإرجاء اتفاق، هذا ما أحد ناقش فيه، أنه قال به، وأنه مما يُجرح به الإنسان، هذه ما خالف فيها معتبر.

وإن قصدتَ المقارنة بين المتقدم والمتأخر، لأن هناك معدلين من المتأخرين، ما المشكلة؟

فهو اعتراض لمجرد الاعتراض ونقد لمجرد النقد.

وهكذا ما أكاد أنظر في ورقة إلا أجد شيئاً.

جمعٌ لكل شيء.

وكثير من النقاط طرحها غيره، موضوع الواقفة طرحه غيره، ونقطة اللفظية كذلك.

فذهب جمع وجمع وجمع، ثم اجتهد، ثم جمع شيئاً من عنده وثم وثم، ثم بعد ذلك أخرجها في كتاب، والحمد لله الكتاب

(١) «باسم السلف» ص٨١: بل إن الخليفي الذي جعل من ذم أبي حنيفة محلّ إجماع بين السلف، له مصنف بعنوان: (الترجيح بين أقوال المعدلين والجارحين في أبي حنيفة النعمان) فاستعمل لفظ الترجيح، وهذا إنما يكون في الظن مع وجود احتمال آخر، رغم أنه يزعم أن ما قاله فيه قطعي على إجماع.

وصلنـــا بيـــسر، ونقدنـــا مـــا فيـــه.

وإذا كثـــير مـــن النـــاس صـــار يقـــول لـــك (المشـــكلة ليســـت هـــذا الشـــخص، المشـــكلة كتـــب الســـلف)، فمعـــنى هـــذا أن رحلتكـــم طويلـــة جـــداً، وربمـــا لا أمـــد لهـــا ولا نهايـــة، لأن مـــا تســـتطيع أن تقطـــع النـــاس عـــن الســـلف.

بـــل أقـــول لـــك: المشـــكلة ليســـت فقـــط في كتـــب الســـلف وأحـــكام أهـــل الحديـــث، بـــل كل تـــراث الأمـــة لا يتطابـــق مـــع الحالـــة الـــتي في أذهانكـــم، ســـواءٌ تـــراث أهـــل الســـنة أو تـــراث أهـــل البدعـــة، تـــراث المحققـــين أو تـــراث المخلِّطـــين، تـــراث المجتهديـــن أو تـــراث المقلديـــن، لا يتطابـــق مـــع الحالـــة الموجـــودة في أذهانكـــم.

قشة الإيهام

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

قشة الإيهام

يقولون: «**الغريق يتعلق بقشة**».

من المسالك الموجودة عند الناقد ومن معه أنهم يدخلونك في متاهات الإيهام، ولهذا إذا قالوا لك: (والله الخليفي نزل صوتية أو فعل كذا) فهذا ليوهمك أنه سمع، وأن كل ما في الصوتية هو ما سيناقشه، ولو رجعت إلى الصوتية ستجد نقاطاً كثيرة لا يناقشونها في كلامهم ولا نبَّهوا عليها، بل ربما كنت أتحدث عن موضوع آخر غير الموضوع الذي هم يتحدثون فيه، أو موضوع تحدثت عنه استطراداً، إلى غير ذلك.

في هذه الصوتية سأتحدث عن موضوع:

- إيهام متعلق بمبحث استتابة إمام أهل الرأي من الكفر.
- إيهام متعلق بموضوع أبي إسماعيل الأنصاري (كذب صريح).
- الإيهام بموضوع أبي إسماعيل من الأساس.

يا إخوة موضوع أبي إسماعيل الأنصاري ما الذي فتحه؟ وإن كنتُ قديماً - من الأساس - أذكر أن الرجل عليه ملاحظات.

لما حصلت مناظرة محمد بن شمس الدين مع حسن الحسيني، حسن الحسيني ذكر الأنصاري ونسبه إلى وحدة الوجود، وبعضهم

ينسبه للحلول وبعضهم كذا.

فعلقت بفيديو لأُبيِّن عدة أمور:

أولاً: أن هؤلاء إذا تعلق الأمر بالنووي تمحَّلوا وصاروا يبحثون له عن اعتذارات وغير ذلك، وإذا تعلق الأمر بغير النووي خصوصاً من يُعتبر شديداً على الأشاعرة، ينسبون له أي شيء، ولا يفرقون بين المقالات.

ففي تلك الصوتية نبهت على هذا[١].

وهو أو بعض المعلقين قال إن ابن تيمية وابن القيم نسبا الحلول للأنصاري.

فنبهت أن كلامه لا يوجد فيه حلول عام، وإنما النقاش في الحلول الخاص، وأنه ما قال لا بوحدة الوجود ولا بالاتحاد ولا بالحلول العام.

ونبهت على اختلاف وجهة نظر ابن تيمية وابن القيم، وقلت: «**وما صار واحدٌ منهما مبتدعاً**» النص الذي حُرِّف.

الآن هل أنا حررت حال الرجل؟ هل قلتُ شيئاً؟ ما قلتُ شيئاً.

بعضهم **يقول** تعقيباً: ابن القيم اعتذر له، وابن عربي اعتذروا له.

أقول: هذا التعقيب عقّب به على ابن القيم، قل له: أنت متناقض، فلا فرق بين الأنصاري وابن عربي.

علماً أن الفرق واضح جداً بين الرجلين، فكلام الأنصاري ليس بوضوح كلام ابن عربي، وما نُسب للأنصاري غير ما نُسب لابن عربي من ناحية واقع القول.

---

(١) صوتية بعنوان «هل كان الأنصاري حلولياً».

وقلـتُ في تلـك الصوتيات أيضاً: إذا أُخذ عليه الجـبر فالنووي أيضاً جبري على عقيدة الأشـاعرة في القدر، والتجهم أشـد (لاحظ في تلك الصوتيات).

الآن يصـورون لـك أنـي للتـو اكتشـف أن الرجـل جـبري، وطبعـاً البـدع عندهـم كلهـا شيء واحـد.

انظر إلى الإيهام! فهذه هي الصورة.

وأيضـاً ذكـرت في صوتيـة أخـرى[١]: أن ابـن تيميـة بـرَّأه في نـصٍّ له مـن الحلـول الخـاص المتعلـق بالصفـات.

«وطائفـة أطلقـت القـول بـأن كلام الله حـال في المصحـف، كأبي إسـماعيل الأنصـاري الهـروي -الملقـب بشـيخ الإسـلام- وغـيره، وقالـوا: ليـس هـذا هـو الحلـول المحـذور الذي نفينـاه، بـل نطلق القـول بـأن الكلام في الصحيفـة، ولا يقـال بـأن الله في الصحيفـة أو في صـدر الإنسـان، كذلـك نطلـق القـول بـأن كلامـه حـال في ذلـك دون حلـول ذاتـه[٢]».

وهـذا ذكرتـه لأُبـيِّن لمـاذا مثـل هـذا النـص لابـن تيميـة ليـس مشـهوراً بينمـا نصـوص أخرى مشـهورة؟

ابـن تيميـة في «**جامـع المسـائل**» وهـو يتكلـم عـن وحـدة الشـهود قـال: **«وشـيخُ الإسـلام أبـو إسـماعيل مـن أعظـم الخلـق إثباتـاً للصفـات ومباينـة الـربِّ للمخلوقـات، وأبعـد الخلـق عـن الحلـول والاتحـاد»**[٣].

---

(١) صوتية بعنوان «ولكن الهروي لا بواكي له» على قناة التلجرام.
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/٢٩٤).
(٣) «جامع المسائل» (٧/١٩١).

الكلام الذي له في وحدة الشهود.

ماذا يصورون لك؟ يصورون لك أنني أصلاً جئت وقلت: (الأنصاري معذور ومن يتكلم فيه مبطل).

لم أقل هذا.

أو كأن الدنيا متوقفة عندي على أبي إسماعيل الأنصاري.

فما الذي زادوه؟

لي كلام هو صوروه، -وانظر إلى الكذب- قلتُ فيه: «**والصواب في شأن هذا الرجل أنه واقع في الجبر**».

طيب الآن أنا أنتقده.

قلتُ: «**ولكن لم يبدعه أحد لتكفيره للأشاعرة**».

فعلق أحدهم فقال: «**من نماذج العبث المنهجي في التعاطي مع قضايا التكفير والتبديع أن هذا الخليفي يجعل من معايير إعذار المبتدع الواقع في الجبر الغالي والتصوف تكفير الأشاعرة**».

هذه قالها أحدهم ليس الناقد، ما أدري إذا كان الناقد نقلها.

فأنا لم أقل إنه معذور لأنه يكفر الأشاعرة، لا أدري كيف فَهم هذا، ولكني أردت التنبيه على أن تكفير الأشاعرة ليس بتلك المعضلة، بدليل أن من وقف على «**ذم الكلام**» ووجد تكفير الأشاعرة ما قام على الأنصاري وانتقده.

هم يقولون: ابن تيمية انتقده لمواطن في «**منازل السائرين**»، يعني

هـو رأى مـا في «**ذم الـكلام**»، سـواءٌ وافقـه أم خالفـه كان يسـمِّي الرجـل «**شـيخ الإسـلام**» وكان يثـني عليـه.

ورأيه ما حصل فيه تغيُّر - كما نقل الذهبي - إلا بسبب «**منازل السائرين**»(١).

فهذه هي الفكرة.

وخصوصـاً أن الأنصـاري نقـل هـذا التكفـير عـن شـيوخه وشـيوخ شـيوخه مـن الأسـاس.

وهـو رجـل مشـهور جـداً، إلى درجـة أن قـبره إلى اليـوم موجـود في هـراة ويتبركـون بـه.

فـكان رجـلاً مشـهوراً جـداً وكثـير الروايـة جـداً، وله أتبـاع وأصحـاب وغـير ذلـك، فـإذا نقـل نقـولات عـن مئـات الشـيوخ أو عـن عـشرات الشـيوخ فهـذا النقـل لـو كان يوجـد أي نقـل منهـا كـذب أو افـتراء أو عليـه شـبهة أو عليـه شـك، لقـام عليـه خصومـه أو أقرانـه ممـن يحسـده.

وهـذه نقطـة مهمـة جـداً في أمـر الروايـات: الحفـاظ المكـثرون هـؤلاء يـروي عـن مئـات الشـيوخ ويكـتُـب ذلـك في كتـب، وهـؤلاء الشـيوخ لهـم تلاميـذ، التلاميـذ هـؤلاء يبلُغهـم، فلـو كان هـذا الرجـل يكـذب لقالـوا: هـذا مـا سـمعناه عنـد شـيخنا أو هـذا الكتـاب مـا أجـازه شـيخنا أو مـا أجـاز لهـذا الشـخص أو غـير ذلـك.

علماً أن موضوع تكفير الأشاعرة ليس قائماً على هذا الشخص لوحده.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٠/٤٩٠): وقد كان شيخنا ابن تيمية بعد تعظيمه لشيخ الإسلام يحطّ عليه ويرميه بالعظائم بسبب ما في هذا الكتاب.

فالمقصود: انظر إلى موضوع الإيهام، الآن أوهمك أنني قلتُ، وأنا والله ما قلتُ، لكن كان الحديث على هذه المسألة بعينها، والكلام واضح.

فصل

أيضاً من الإيهام:

أنا جئت أتحدث عن «**الأثر الخيالي لبني أمية على العقيدة والحديث**»[١]، فقلت إن أصحاب الكتب الستة لم يرووا حديثاً لكبار الخلفاء الأمويين، أمثال عبد الملك وأبنائه وغير ذلك، ورووا عن محمد بن علي الباقر وعلي بن الحسين، وجعفر بن محمد، روى له أكثرهم وليس كلهم، وعبد الملك ما رُوي له، وجعفر رُوي له في «**الموطأ**».

فجاء يستدرك **فقال**: عبد الملك رُوي له في «**الموطأ**» أيضاً، فانظروا إلى تلاعبه بالأدلة[٢].

---

(١) مقال «الأثر الخيالي لبني أمية على العقيدة والحديث» في المدونة.

(٢) «باسم السلف» ص٦٠: وكان مالك بن أنس (١٧٩هـ) قد روى عن عبد الملك بن مروان في موطئه، واحتج بفتياه وقضائه، ووصف ابن العربي (٥٤٣هـ) فعله بقوله: «مالك قد احتج بقضاء عبد الملك بن مروان في موطئه، وأبرزه في جملة قواعد الشريعة»، وقد قال فيه أحمد بن حنبل (٢٤١هـ): «كان عبد الملك بن مروان يُعد من الفقهاء»، لكن الخليفي يعمد إلى ما يخدم غرضه، ولذا قال: «عبد الملك بن مروان لم يُخرج له أي حديث في الكتب الستة ومحمد بن علي الباقر خرج له الستة وابنه جعفر خرج له غالبهم وحديثه في الموطأ، فلما أراد أن يُظهر النفرة في الرواية عن عبد الملك ذكر الكتب الستة (البخاري، مسلم، النسائي، أبو داود، الترمذي، ابن ماجه)، وترك ذكر (الموطأ) لأن عبد الملك قد روى عنه مالك فيه، وهذا لا يخدم هدف الخليفي، لكنه بعدها بقليل، قال: روى مالك في (الموطأ) عن جعفر بن محمد، ليستدرك على قوله بأنه لم يرو عنه جميعهم في الكتب الستة، وهذا يدل على أنه يشكل الاستشهاد بما يخدم هدفه، وهو نوع من التلاعب في الأدلة.

أقول: أنا أتحدث عن رواية الحديث عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعبد الملك ما رُوي له حديث عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من طريقه في «**الموطأ**».

الذي ذُكر عن عبد الملك في «**الموطأ**» أقضية، قضى بها وأقرَّه الفقهاء، هذا الذي ذُكر فقط، لم يُذكر عنه روايات، وإذا ذُكر عنه قضاء أو اثنان أو ثلاثة أقضية فقد ذُكر عن علي أيضاً أقضية.

ونحن ننقد صورة تصور أن الأمويين متسلطون على الفقهاء وعلى علماء الحديث وأن علماء الحديث يحتفون بهم أكثر من أهل البيت، ولذلك الأمويون هم مؤثِّرون، فهذه هي الصورة.

فكنت في هذه الفقرة من المقال أتكلم عن رواية الحديث.

عبد الملك لم يُروَ عنه حديث عن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ففي هذا السياق قولك: (مالك روى عن عبد الملك) خطأ، وإنما يقال: (استشهد به).

الرواية الوحيدة ربما تكون أنه روى عن أبيه أمراً على جهة الإقرار أيضاً، فقد تكون في فتوى لما قال في مسألة الجارية وموضوع النظر إلى ساقها وغير ذلك، وتحريم ذلك على الابن إذا الأب رأى ساق الجارية مكشوفاً.

هذا كل ما في الأمر.

فصل

أيضاً من قشة الإيهام:

يصور لك أن عبد الله أثبت التجهم على أبي حنيفة برواية هارون ابن سفيان الذي هو من شيوخ عبد الله، وادَّعى أن رواية استتابة أبي حنيفة من الكفر متواترة[(١)].

أقول: لستُ أنا من ادَّعى ذلك، المعلميُّ من ادَّعى ذلك.

«فتدبر ما شرحناه ثم تأمل ما تقدم عن العيني، ثم راجع الطرق الكثيرة بالأسانيد الصحيحة لقصة استتابة أبي حنيفة من الكفر مرتين، وأكثر تلك الطرق مسلسلة بالرجال المعروفين ما بين محدث ثقة وحافظ ثقة وإمام شهير»[(٢)].

وثبت عن سفيان الثوري بإسناد صحيح -لا علاقة له بشيخ عبد الله بن أحمد- أنه قال: استتيب أبو حنيفة من الكفر

---

(١) باسم السلف ص٨٦: أما القول بأن الاستتابة متواترة فهذا مبحث الثبوت، وهو مختلف عن الدلالة، فلو أن ألفاً نقلوا عن رجل بأنه استتيب من الكفر، دون أن يعينوا من استتابه، ولا مم استتيب، ما الذي يفيد هذا؟ وقد سبق أن الحجاج كان يستتيب الخارجيين مع ابن الأشعث، كابن جبير والشعبي، وذلك من الكفر، لكن هذا عنده، أي: فيما يذهب إليه الحجاج، أكان هذا يغيّر من دلالته عندك لو قيل فيه: قد تواتر؟

باسم السلف ص٨٧: فلما لم يجد أحداً من المتقدمين وثق هارون بن سفيان، قال: «شيوخ عبد الله بن أحمد ثقات إذ إنه لم يكن يكتب إلا عمن أذن له فيه أبوه، قال ابن حجر في تعجيل المنفعة (٥١/١): «كان عبيد الله ابن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في المحنة»

(٢) «التنكيل» (٦٨٢/٢).

مرتـين، «**مـن الكفـر**» بهـذا اللفـظ.

«٢٩٣ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الطَّبَرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُ: «اسْتُتِيبَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْكُفْرِ مَرَّتَيْنِ[١]».

ولا داعي لأن تأتي بأبي نعيم وغيره.

وقال عبد الله بن أحمد: «**٥٠٥٢- كتب إِلَيّ بْن خَلاد قَالَ سَمِعت يحي قَالَ حَدثنَا سُفْيَان قَالَ استتاب أَصْحَاب أبي حنيفَة أَبَا حنيفَة مرَّتَيْنِ أَو ثَلَاثاً وَكَانَ سُفْيَان شَدِيد القَوْل فِي الإرجاء وَالرَّدّ عَلَيْهِم**»[٢].

وفي «**المجروحين**» لابن حبان من طريق الساجي في كتابه المعروف أنه قال: «**استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين**».

«**من الكفر**» ركز.

وهناك أثر عن شريك بإسناد صحيح أنه قال: استتيب أبو حنيفة من الزندقة.

«حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ الدِّمَشْقِيُّ -وَكَانَ مِمَّنْ قَهَرَ نَفْسَهُ- حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ ثنا يحي بْنُ حَمْزَةَ -وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ جالس- حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَاضِي الْكُوفَةِ: أن أبا حنيفة استتيب مِنَ الزَّنْدَقَةِ مَرَّتَيْنِ»[٣].

---

(١) «السنة» له (١٧٤) ت. عادل آل حمدان.

(٢) «العلل» (٣/٢٣٩).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/٧٨٦).

ويوجد أثر عن أبي خالد الأحمر: استُتيب من الأمر العظيم.

«٣٥٥- **حدثنا موسى الأنصاري، قال: سمعت أبا خالد الأحمر، يقول: استتيب أبو حنيفة من الأمر العظيم مرتين**»[(١)].

انظر هذه ثلاثة آثار، نعم، لم يُصرَّح فيها بالتجهم، لكن لا تفسير لها إلا التجهم.

وأيضاً يقول سفيان الثوري: «**استتبت**»[(٢)].

عمرو عبد المنعم الذي لم يستطع تضعيف هذه الآثار، ما الذي قاله؟

قال: هذه قد تُحمل على الإرجاء.

فقلت له: أولاً: إن إرجاء أبي حنيفة ليس كفراً.

وأبو حنيفة ليس هو المرجئ الوحيد أصلاً في هذا الموضوع، فلماذا هو يستتاب لوحده؟

وأزيد نقطة فاتتني في الكتاب: أن أبا حنيفة أصلاً مذكور عنه أنه عاش مرجئاً ومات مرجئاً، لا أحد يذكر عنه الرجوع في الأزمنة الأولى.

والحنفية على مر تاريخهم إلى يومنا هذا مذهبهم في الإيمان معروف، ولهذا حتى تجد الذي في العقيدة الطحاوية وغير ذلك.

سيقول: أنت انتقدت فقرات في الطحاوية.

أقول: هذه الفقرة لا معارض مكافئ لها.

(١) «السنة» لعبد الله (١٩٨) ت. عادل آل حمدان.

(٢) كما تقدم ص٢١٨.

لأني بدأت أفهم طريقتهم في التفكير.

حتى الكتب التي تُنسب لأبي حنيفة ولا تصح، مثل «**الفقه الأكبر**» و«**الفقه الأوسط**» وغير تلك يوجد فيها العقيدة الإرجائية.

وهناك روايات تنسب أبا حنيفة لرأي جهم، وحدها هكذا.

وهناك رواية أوردتها لأبطل تأويل عمرو عبد المنعم، هي التي اعتمدت فيها على شيخ عبد الله بن أحمد، لما قال: «**٢٩١- حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ شَرِيكاً، يَقُولُ: اسْتُتِيبَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ كُفْرِهِ مَرَّتَيْنِ مِنْ كَلَامِ جَهْمٍ وَمِنَ الْإِرْجَاءِ**»(١).

فهذا العطف يُبطل التأويل وحصر الرواية على الإرجاء.

عمرو عبد المنعم أوردها وناقشها، لأنها تبطل تأويله، لكني أبطلت تأويله من الأساس بأن الإرجاء لا يُطلقون عليه أنه كفر أو زندقة في العادة.

وأيضاً مما يُبطله أن أبا حنيفة لم يرجع، أما هذه رواية استتابة ثم توبة.

وأيضاً رواية عبد الله بن أحمد لما سفيان قال: «**استتاب أَصْحَاب أبي حنيفَة أَبَا حنيفَة مرَّتَيْنِ أَو ثَلَاثاً**»(٢).

فأصحاب أبي حنيفة إما يراد أقرانه، كما روايات «**استتبت**»، وإما يراد أن أصحابه شاركوا في ذلك، وأصحابه في العادة يشاركونه في الإرجاء.

(١) «السنة» لعبد الله (١٧٤) ت. عادل آل حمدان.
(٢) «العلل» (٣/٢٣٩) وقد تقدمت قريباً.

فالآن أين الإيهام؟

أنني بنيت بناءً كاملاً، فيوهم الناس أن أمري متوقف على هذه الرواية بعينها فحسب، والواقع أن هناك روايات كثيرة تتحدث عن الكفر وعن الزندقة وغير ذلك.

ولو فرضنا أن هناك كفراً آخر وزندقةً أخرى، فلن يسقُط انتقاص الرجل بمثل هذا، لكن هذا هو الأمر الذي يُفسَّر عليه باعتبار القرائن.

ثم رواية أحمد بن عبد الله بن يونس التي أنا أخطأت قديماً وتابعوا خطئي، أنه محمد بن حاتم بن يونس.

وبمناسبة ذكر الخطأ أنبه على أن الغزالي لما تكلم عن رواية الكافر المتأول نقلها خلافية، وهو مال إلى ضد ذلك في «**المستصفى**»، لكن غيره مال إلى هذا، كما ذكر ذلك السيوطي وغيره.

فهنا إيهام.. فالقصة كلها إيهام.

فصل

مثلاً: بحث الحجاج:

١- عندنا رجل خرج عليه القراء الذين في العادة لا يرون الخروج على أئمة الجور.

٢- رجل مشهور بالظلم.

٣- رُويت عنه ألفاظ كفرية.

٤- رُوي عن بعض الأئمة أنهم يكفِّرونه.

هـذه الأربعـة كل جـزء منهـا يشـهد للأمـور الأخـرى لمـا تشـدُّها مـع بعضهـا البعـض.

لكن لما تُفكَّك الحجة؟

فصل

نفس الأمر في استتابة إمام أهل الرأي:

- توجد رواية (كفر).
- ورواية (زندقة).
- ورواية (الأمر العظيم).
- وعندنا نسبة هذا القول له (القول بخلق القرآن).
- وهناك من نسبه فعلاً للتجهم.

فبعدهـا يكـون تفسـير الإمـام أحمـد أن الـكلام عـن خلـق القـرآن تفسـيراً صحيحـاً، وأنـه مـا يُفسَّر إلا على هـذا.

فصل

أيضاً مثلاً: قصة وكيع لما شرحناها:

- أنه رجل فاضل.
- يُستشهد به في مسائل الأسماء والأحكام في كتب الاعتقاد.
- يُذكـر في أئمـة الاعتقـاد وأئمـة أهـل السـنة والذيـن محبتهـم

علامــة على الســنة.

فجـاءت روايـة فيهـا غرابـة عـن شـخص ينسـبه إلى التعـدي الشـديد على عثمـان بـن عفـان، ووجدنـاه مؤلـف في الصحابـة وذاكـر لفضائـل عثمـان، فاعتبرنـا هـذه الروايـة غريبـة، مخالفـة لعمـوم تلـك الروايـات.

إذا تريـد أن تـدَّعي فيَّ التناقـض وغـير ذلـك فائتـني بمثـال آخـر أنـا عكسـت فيـه الأمـر، مثـلاً: جـاءت روايـة غريبـة تُديـن أو تُـبرِّئ وأنـا خالفـت قرائـن أخـرى.

إيهام ...

فصل

من الإيهام مثلاً: يقول: عطاء بن أبي رباح كان مرجئاً.

وقـد كتـب الأخ مأمـون بحثـاً جميـلاً، وبـيَّن أيضـاً أن هنـاك روايـة في تاريـخ ابـن أبي خيثمـة تنسـبه للإرجـاء.

«أخـبرني سـليمان بـن أبي شـيخ قـال: حدثـني بعـض الكوفيـين قـال: كان عطـاء بـن أبي ربـاح مـن المرجئة وقـال لعمر بـن ذر على هـذا أجبت أبـاك»[(١)].

وأن هـذه الرواية في سـندها مبهم: «**سـليمان ابن أبي شـيخ إخباري نسـابة وثقـه أبـو داود وهو هنـا لم يذكر مـن هو الكـوفي الذي حدثـه بذلك**[(٢)]».

يوهـم أنـني أصـلاً أقـول إن هـذا الرجـل مـرجئ وأُقِـرُّ أو وقفـت على

---

(١) «تاريخ دمشق» (٤٠/٤٠٤).

(٢) في مقال بعنوان: «هل كان عطاء بن أبي رباح يذهب إلى الإرجاء؟».

ذلـك قطعـاً أو وقفـت عليـه وصححتـه أو أنـني نفـسي ذكرتـه ثـم ناقضتـه في محـل آخـر وقلـت: فـلان مـن أهـل السـنة.

إيهام ... الأمر كله إيهام في إيهام في إيهام.

فصل

أيضاً شخص - صاحب الكتاب - ينقل كلام ابن القيم في نقد كلام الهروي في بدايته، ثم يهمل التتمة التي فيها اعتذار ابن القيم للرجل، وقوله إن سيرته المفصلة ناقضة على أصحاب وحدة الوجود والحلول وأنه بعيد عنهم.

فأنت هكذا تعلّق من باب أن أمانتك العلمية فيها خلل.

يأتي فيوهم الناس أني أتبنى كلام ابن القيم.

كلام ابن القيم له وجاهة، ووجاهته كبيرة جداً.

لكـن يصـور لـك أن النقـاش هـل كلام القيـم صـواب أم خطـأ، نحـن ليـس بحثنـا كلام القيـم صـواب أم خطـأ، بـل بحثنـا مسـألة مهمـة جـداً جـداً جـداً، وهي لمـاذا لـم تكمـل كلام الرجـل وأوهمـتَ شـيئاً؟

وكثير من القراء لما يقرؤون هذا الكلام سيتوقفون عند نقلك فقط.

فصل

أيضاً حتى في نقده على أنني قلت الأفضل ألّا يقال القدرة لا تتعلق بالمستحيلات[(١)]:

إن شاء الله سيُفرَّغ الجزء الذي أشار إليه من شرح «**كتاب التوحيد**» من «**صحيح البخاري**»، وسترون أنني أصلاً فصَّلت في المسألة.

[التعليق على كتاب التوحيد من صحيح البخاري، صفة القدرة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى]

«أهل الكلام يخالفون -حتى الأشعرية منهم- في بعض الاعتبارات.

فتجدهم أحياناً يطلقون عبارة فيها شيء من الخروج عن حد الأدب لله -عَزَّوَجَلَّ-، فيقولون (القدرة لا تتعلق بكذا وكذا) مثلاً يقول: (لا تتعلق بالمستحيل لذاته).

وهذه عبارة قد يطلقها بعض أهل السنة، وعلى العموم ما يسمونه (مستحيل لذاته) ليس بشيء، ونحن نأخذ بعموم النصوص.

﴿ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ لا شيء يُعجز الله عَزَّوَجَلَّ.

فما معنى المستحيل لذاته وهذا الكلام؟

(١) «باسم السلف» ص١٠٨: هذا فيقول: «قولهم قدرة الله لا تتعلق بالمستحيلات وهذه عبارة كلامية رددها بعض المشايخ كابن ابراهيم والحق أن الله على كل شيء قدير... عبارات المتكلمين التي ظاهرها تقييد قدرة الله الشاملة»

هذا أمر يفيدك حتى في الرد على الملاحدة:

فرِّق بين «**المستحيل لغيره**» و«**المستحيل لذاته**».

مثلاً: لو قلت لك: «**فيل يطير**» هذا أمر مستحيل في العادة أن تراه، لكنه جائز التصور في الذهن، أليس كذلك؟

إذن هو داخل في قدرة الله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا المعجزات والكرامات كلها من هذا القبيل، شيء في العادة لا يقع، لكنه متصوَّر معقول، كذلك الاختراعات.

لكن ما هو المستحيل لذاته -الذي لو ادَّعاه إنسان سنقول: هذا إنسان مجنون أو كلامه باطل أو كذا؟

هو الشيء الذي فيه جمعٌ بين النقيضين.

كأن أقول لك: «**بحر من الماء لا ماء فيه**» هذا حتى تصوُّر لا يُتصوَّر، أليس كذلك؟ أو أقول: «**فيل، ولكنه أسد من كل وجه**» هو فيل من كل وجه وأسد من كل وجه، هذا يستحيل.

هذا مثل عقائد النصارى، هو الآب وهو الابن، هو مخلوق وهو خالق، هو مولود وهو والد، من كل وجه، يقولون: لا تقل اثنين، هو واحد، هو ثلاثة وهو واحد!

ومثل: عقائد الجهمية: «**لا داخل العالم ولا خارجه**» هذا ليس موجوداً، يستحيل هذا رفع النقيضين.

لهذا كما نبه عليه ابن تيمية في «**درء التعارض**» قدرة الله عَزَّوَجَلَّ

متعلقة بكل شيء»[(١)].

هذا كلام قديم تحدثت فيه عن أنك لا ينبغي أن تقول: القدرة لا تتعلق بالمستحيلات، هذه العبارة لا داعي لها وفيها إشكال.

والمستحيلات أنواع أصلاً، يوجد المستحيل العقلي، والمستحيل العادي، والمستحيل لذاته والمستحيل لغيره، لكن لم أقل هذا الكلام لأن المقال موجَّه لجماعة الآثار، أن مثل هذه العبارات لم تُنقل عن السلف ولما يسمعها الشخص قد يدخل في باله أمور.

شرحت هذا في شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، بعد كتابة هذا المقال بخمس أو ست سنوات، والخطب في هذا هين.

لكن موضوع الإيهام.

فصل

يوهمونك أن الجدل أصلاً على أبي إسماعيل الأنصاري، وأن هذا الشخص جاء وقاتل على أبي إسماعيل الأنصاري.

أقول: الطرف الآخر من استدعى أبا إسماعيل الأنصاري، فقلنا لهم: بما أنكم فعلتم فإن استدعاءكم له

أولاً: يبيِّن أنكم لا تحررون مقالات الناس.

ثانياً: سيلزمكم تكفيره أو تبديعه -على الأقل- مع كونه عالماً،

(١) شرح (كتاب التوحيد) من «صحيح البخاري» المجلس الثالث.

لأن كيف تنسبون له وحدة الوجود أو الحلول أو غير ذلك، ثم يكون الرجل خارجاً عن هذا الأمر.

الإلزامات لا تلحقني أنا فقط، ينبغي أن تلحقك أنت.

فإذا قلتَ إن هذا الرجل مثل ابن عربي أو مثل الحلاج، فلا بد أن تكفِّره لكي تكون متسقاً.

ولا بد أن تعتبر ابن القيم في دفاعه عنه مدافعاً عن رجل حلولي أو اتحادي، فهذه أيضاً مشكلة.

ثالثاً: إذن لا مشكلة في الكلام في الناس المعروفين والمشهورين بالزهد والعبادة والفضل والذين يُلقَّبون بالألقاب العظيمة مثل: «**شيخ الإسلام**» بناءً على ما في كتبهم من ضلالات، فما المشكلة في الكلام في النووي؟

هذا ابن المبرد يقول عن أبي إسماعيل الأنصاري: معظَّم عند كل الطوائف متفق على علمه وزهده ودينه:

«وقد بيَّنَّا ذلك في كشف العظائم، أن جماعة من أعيان العلماء قد تكلموا فيه من جهة البدعة ومن جهة الدين، منهم شيخ الإسلام الأنصاري صاحب منازل السائرين المعظم عند كل الطوائف، المتفق على علمه وزهده ودينه، ومن أراد ذلك فلينظر إلى كتابه ذم الكلام»(١).

ابن تيمية كثيراً ما يسمِّيه «**شيخ الإسلام**»، وابن القيم كثيراً ما يسمِّيه «**شيخ الإسلام**» في كل شرح «**منازل السائرين**».

لا أتحدث عن تحرير حال الرجل الآن.

---

(١) «جمع الجيوش والدساكر» (١٢٢).

وقلتُ إنه أحسن حالاً من النووي، إذا كان كل الذي يثبت عليه:

- الحلول الخاص على خلاف في نسبته له.

- ووحدة الشهود على خلاف في تفسيرها أيضاً.

يعني ألَّا يشهد في الوجود إلا الله في سياق معين، أنه يفنى عن شهود نفسه وهذه أيضاً فسروها تفسيرات عديدة أصلاً، يعني لا يوجد كلام محكم وقطعي في هذا.

وأصلاً قلتُ إن الرجل يختلف عن النووي اختلافاً كبيراً، فهذا حنبلي مثبت وهذا أشعري، هذا عباراته كلامية صريحة وهذا له إشارات صوفية ربما، إلى غير ذلك.

فاستدعاء هذا وهذا.

النووي قِسه على الأشاعرة الآخرين.

تأملت الأمر؟ هذا كله إيهام.

فيوهمك أن المسألة عندنا إما أن تُثبَت براءة أبي إسماعيل الهروي أو ينتهي كل شيء.

أحياناً نأتي نُنبِّه نقول: هذا الرجل مع كونه يتكلم في تكفير الأشاعرة، من ذمَّه من أهل السنة ما ذمَّه لهذا الداعي.

كما قال ابن رجب يوجد أناس من أهل السنة ذموه، ذموه لماذا؟ لإشكاليات التصوف.

«له كلام في التصوف والسلوك دقيق. وقد اعتنى بشرح كتابه «منازل

السائرين» جماعةٌ. وهو كثير الإشارة إلى مقام الفناء في توحيد الربوبية، واضمحلال ما سوى الله تعالى في الشهود لا في الوجود. فيتوهم فيه أنه يشير إلى الاتحاد حتى انتحله قوم من الاتحادية، وعظموه لذلك. **وذمَّه قومٌ من أهل السنة، وقدحوا فيه بذلك**. وقد برأه الله من الاتحاد. وقد انتصر له شيخُنا أبُو عبد الله بن القيم في كتابه الذي شرح فيه «**المنازل**» وبين أن حمل كلامه على قواعد الاتحاد زور وباطل»(١).

والمقال مبتور، لما أقول: وما بدعه أحد للقول الفلاني، لماذا؟

لأني أصلاً أُعلق على كلام إنسان يوهم أن من أعظم خطايا أبي إسماعيل الأنصاري والتي جعلت الناس يتكلمون فيه = تكفيره للأشاعرة.

فهذا كله إيهام.. إيهام.. إيهام.

إذا الإنسان لم يذكر لك سياق كلام الشخص، فسهل جداً أن يوهمك.

مثل كلام ابن تيمية في «**منهاج السنة**» في سياق إلزام الرافضي، قد يبتره إنسان فيقول لك: انظر هذا ينتقص علي بن أبي طالب، لكن إذا عرفتَ أنه في مقام ردِّ شبهة على أبي بكر سيتغير الأمر في ذهنك.

فهذا هو البحث.

فصل

ومثلاً: موضوع سليمان بن حرب.

يوهمك أنني أصلاً واقف على الكلام بأنه منسوب إلى الكلام في أمير

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (١/١٤٩).

المؤمنين معاوية -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأرضاه- وأنني مع ذلك حكمت وقلت وكذا[(١)].

علماً أن الرواية أصلاً لو كنتُ غفلت عنها فهذا استدراك.

خصوصاً أن هذا الرجل لو تقرأ ترجمته مثلاً في «**تهذيب الكمال**» أو في كثير من الكتب، ستجد مدحاً كثيراً فقط.

فلما إنسان يقول: هذا متفق عليه، لم يتكلم أحد فيه ولم ينسب له شيئاً، وليس له ترجمة واحدة في كتب المجروحين، ولا غير ذلك.

فلو فرضنا أن هناك شيئاً ثابتاً عليه في بعض بطون الكتب، فمن البدهي أن يغفل الإنسان عن مثل ذلك، فيقع استدراك.

فما بالك أنها رواية في صحتها نظر، أو قد لا يقبلها الإنسان.

منهجي صحيح أم ليس صحيحاً في القبول أو في الدفع، هذا لا يغير شيئاً من أنني لم أتناقض.

قل أنا أخالفك في القضية الفلانية أو في تفسيرك لكلام الحسن هنا، أخالفك في تصحيح هذه الرواية عن الحجاج الكذاب المبير، أخالفك في تفسيرك لكلام فلان هنا، أخالفك في تفسير كذا هنا، فقط، لا أكثر ولا أقل.

مع أن قصة نسبة تحريف القرآن أو نسبة انتقاص سليمان هذه لا تغير شيئاً، لأن توجد تهمة ثالثة ذكرها أبو عبيد القاسم بن سلام: أخذ الجزية

---

(١) «باسم السلف» ص٨٠: ومعاوية يصفه الخليفي بقوله: «الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان»، أم يقول: الرجل على جلالته تكلم في الصحابي الجليل معاوية؟ وهذا يظهر أنه ينتقي الأقوال التي تخدمه، ثم يسرع إلى تغليف قوله بأنه «رحم الله السلف ما تركوا لنا شيئاً نقوله».

من المسلمين الذين كانوا من أهل الكتاب وأنها هي سبب التكفير[١].

يعني أيضاً يبقى الأمر.

فصل

هذا الآن بين آلاف المقالات، وأنك أتيتَ بأرشيف أربع عشرة سنة، لأن هذه المقالات عامتها مكتوبة في ٢٠١١ - ٢٠١٢ ووُضعت في المدونة عام ٢٠١٣، وكانت من قبل موجودة في الإنترنت.

والحديث أن هذا الكتاب كُتِب في وقت قصير لا يظهر لي ذلك، كم المقالات المستشهد بها كبير جداً.

وسبحان الله مع كل هذه المقالات المستشهد بها لا يريد أن يعترف لك بفضيلة واحدة! أين الأنصاف؟

أنا لست سعيداً بأنه يُفترى علي أو يُكذب علي أو غير ذلك.

أصلاً حتى على الصعيد الشخصي.

وأنا أكرر دعوتي الثالثة: -إن شاء الله- في أن يؤذن لي أن أكشف عن واحد على العشرين من الرسائل التي بيني وبين هذا الشخص التي تبيِّن خلاف ما يوهمه الآن للناس.

---

(١) كما تقدم ص٨٥.

فصل

فهـذا -الله يبـارك فيـك- الموضـوع: سـلوك الإيهـام الذي يسـتخدمونه، كيـف يكـون هـذا؟

- تـأتي تريـد أن تـشرح فكـرة معينـة، فيقـول إنـك اسـتدللت على هـذا الأمـر لفكـرة أخـرى.

- تذكـر عـدة أدلـة ثـم تذكـر قرينـة، فيصـور أن قرينتـك هـذه أو هـذا الدليـل هـو دليلـك الرئيـسي، بـل والوحيـد.

تـأتي لتبيِّن خطـأ علمياً في تحريـر مذهب إنسـان، مثلاً لو تسـألهم: -فأنت باحـث وينبـغي أن يكـون لـك بيـان في كل موضـوع خـلافي لك فيـه خبرة- الآن ابـن العطـار أنا أسـألكم بـالله: هـل عقيدته أشـعرية فعلاً؟

كثـير منكـم يخـاف أن يذكـر أن عقيدتـه أشـعرية، مـع أنـه يعلـم أنـه على طريقـة متقـدمي الأشـعرية على الأقـل، أو أنـه لا يمكـن أن يقـال إن طريقتـه سـلفية.

لِمَ؟ لمَ يفعلون ذلك؟! لأنه أصلاً اصطفاف.

فصل

أيضـاً هـذا النجـار الذي اسـتضاف الرجـل، جـاء بـكلام لابـن تيميـة أن مـن يشـهد أن لا إله إلا الله خـير ممـن لا يشـهد أن لا إله إلا الله.

طيب جميل.

ثـم بعـد ذلـك **قـال**: ومقـدِّسي الخليـفي يقولـون عـن عبـد الله رشـدي: (كافـر ومـشرك)، مـع أنـه صرَّح أن الله في السـماء.

أقـول: إذا لـم يُـصرِّح أن الله في السـماء، هـل سـتحكم عليـه بهـذا الحكـم؟ أو سـتقبل الأمـر؟

عبـد الله رشـدي أصـلاً مشـكلته الكـبرى أنـه يسـتغيث بغـير الله، وله منشـورات يـصرح فيهـا بالاسـتغاثة بغـير الله.

فبـدلاً مـن أن تتعـب نفسـك بالاعتـذار له وهـو حي، اذهـب وانصحـه أو اكتـب عليـه تعقيبـات في هـذا الموضـوع المهـم، هـذا موضـوع توحيـدي وأنتـم تقـرؤون لابـن تيميـة.

وأنا يا عبد الله دائماً أنتقد أشعرياته والأمور التي عنده وغير ذلك.

ولكـن هـذا يدلـك على أن الأمـر عاطـفي، لأن هـذا النقـل الذي نقلـه عـن ابـن تيميـة هـل معنـاه أن أي إنسـان يشـهد الشـهادتين لا يكفـر؟ هـذا ليـس مذهـب أحـد.

فصل

أيضـاً مثـل موضـوع المقطـع الذي أتـوا بـه لأحـد الشـباب هـؤلاء الذي يتكلـم ويـذم ابـن تيميـة وغـير ذلـك.

وهـذه الأمـور الـتي طرحهـا رددت عليهـا عـدة مـرات، في صوتيـة «**الاسـتعداء على ابـن تيميـة**» و«**مقدمـة في تكافـؤ الأدلـة**» و«**مـن أولى النـاس بابـن تيميـة**» وفي دروسي.

ونبهت أن كلام الشيخ في الإعذار لا يوافَق عليه مائة بالمائة، ولكن كثيراً من الناس يصوره تصويراً خاطئاً، أنه لا يحكم على أحد نهائياً، وهذا ليس مذهب الشيخ.

وهذا يشبه المنقول في أمر الحسن البصري، لما قال أيوب: كذب عليه فئتان، فئة قدرية وفئة أرادوا انتقاصه وصدَّقوا كلام القدرية فيه(١).

وكما حصل مع أبي إسماعيل الأنصاري أن أصحاب وحدة الوجود ادَّعوا أنه منهم وناس وقعوا فيه لهذا الداعي، ظناً منهم أنه فعلاً من أصحاب وحدة الوجود ومن أصحاب الاتحاد، فاعتذر له من اعتذر، هذا وجه الشبه.

لكن هل كلام الشيخ مسلم مائة بالمائة؟ طبعاً ليس مسلماً مائة بالمائة، وأيضاً ليس خالياً من الحجة والشبهة الأثرية كذلك، ولا يلزم تقليده.

ثالثاً: اللوازم التي يدَّعيها بعض الناس الذين يستخدمون كلام الشيخ في الإعذار، لكي يهادنوا المخالفين بالكلية أو يُسقطوا الحكم عليهم بالكلية أو يعاملوا علماءهم معاملة علماء أهل السنة أو يجعلوا علماءهم محنة أو يعادوا عليهم، أصلاً ابن تيمية يقول لك: يوجد معذور ويوجد غير معذور، ما قال لك: المعذور فلان وفلان وفلان، ما قال أبداً، وما قال غير المعذور فلان وفلان وفلان، لم يصرِّح، أعطى قاعدة كلية.

والله المستعان، حتى إن كثيراً من الناس لا يهتم بتحرير مذهبه.

(١) كما تقدم ص١٥٦.

فهذه هي الفكرة يا إخواني الكرام، فعامتها إيهامات.

يأتيك بكلمة من مقال ويشير باللون الأصفر، ثم يأتيك بكلام ابن القيم ويضع خطاً بالأحمر ويترك بقية الكلام تعويلاً على كسل الناس.

وأنا أقول لك: أنا لو نقلت شيئاً أو أي إنسان نقل شيئاً راجعه، لكن لما أتحدث عن فكرة، هذه الفكرة وإقامة الأمر يُنظر لها من حيث حجيتها، والله المستعان.

ومسلك الإيهام هذا لم يستخدمه هذا الكاتب فقط، بل كثير من المناقشين.

كأن تقول له: (مذهب ابن تيمية ليس كما تزعم) يقرأها (أنا على مذهب ابن تيمية وأنت لست على مذهب ابن تيمية)، ليس الأمر كذلك.

أنا أعترف أن هناك مواطن في كلام شيخ الإسلام لا أتفق معه فيها، وبعضها له فيها قولان، مثل كلامه في تكفير الشافعي لحفص الفرد، لكن أنت أيضاً تُصور مذهب الشيخ تصويراً ليس على ما هو عليه إذا ما عدنا إلى مؤلفاته، والله المستعان.

رحلة البحث عن تناقض

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

ألم أقل لكم؟ أنني أسجل صوتيةً أذكر فيها كثيراً جداً من المسائل العلمية، ثم بعد ذلك يُتمسَّك بأي نقطة جانبية، لإحراز انتصار وهمي ومحاولة دعوى تصيُّد تناقض.

هذا كمن يقول: نحن خسرنا في المباراة، ولكن الأداء جيد.

أما الناس السعداء بالحديث عن «**هدم منهج**»، «**نعم، هدم منهج**»!

فيقال:

- ما الذي فعلتَه بما نقله عن السلف في تكفير الجهمية وتكفير أعيان جماعة منهم؟

-[يقول] الذي فعلتُه أنني قلتُ له: يلزمك أن تقبل رواياتهم، وإن لم تقبل رواياتهم فإن ردك على الرافضة سيسقط، وهذا يعني أن تكفيرك خطأ.

ثم يُكتشف أن الرد على الرافضة قصته أخرى.

وابن تيمية -الذي دائماً يُذكر- قال: وفي كثير من كلام السلف تكفيرهم، قاله في اللفظية مقراً.

«**وأما البدعة الثانية -المتعلقة بالقرآن المنزل تلاوة العباد له- وهي «مسألة اللفظية» فقد أنكر بدعة «اللفظية» الذين يقولون: إن تلاوة القرآن وقراءته واللفظ به مخلوق أئمة زمانهم جعلوهم من الجهمية**

وبينــوا أن قولهــم: يقتــضي القــول بخلــق القــرآن **وفي كثــير مــن كلامهــم تكفيرهــم**. وكذلــك مــن يقــول: إن هــذا القــرآن ليــس هــو كلام الله وإنمــا هــو حكايــة عنــه أو عبــارة عنــه أو أنــه ليــس في المصحــف والصــدور إلا كمــا أن الله ورســوله في المصاحــف والصــدور ونحــو ذلــك»[١].

وهــذا التكفــير يقــع على مجموعــة مــن الأعيــان، حــتى لــو لــم يســتوعب جميــع الأعيــان.

فالآن ما الذي أثبتُّموه؟ أثبتُّم أن السلف قالوا أم لم يقولوا؟

-[يقــول] لا، هــذا ليــس مهمــاً، المهــم أن نتحــدث عــن التبعــات وأن الســلف متناقضــون، لكــن نتــترس خلــف نقــد رجــل معــاصر.

- ثــم مــا صنعــتَ بمــا قيــل في تبديــع المرجئــة؟ ومــا قيــل في تبديــع إمــام أهــل الــرأي لإرجائه؟

ركز، لإرجائه وليس لسبب آخر، ما الذي فعلتَه؟

-[يقــول] والله الذي فعلتُــه أنــني جئــت له بمقــالات يناقــش فيهــا الرافضــة، يجعــل فيهــا بعــض المرجئــة مــن أهــل الســنة بالمعــنى العــام، فاتهمتُــه بالتناقــض.

وجئــتُ له بــكلامٍ يصــف فيــه بعــض العلمــاء أنهــم مــن أهــل الســنة وجئــتُ لهــم باتِّهــام بالإرجــاء لا يثبُــت.

وفقط ضربت.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/٤٢١).

جميل، ما الذي صنعتَه بالحديث عن منهج أهل الرأي ومنهج أهل الحديث والخلاف بينهما؟

-[يقول] لا، هكذا فقط سخرت.

ما الذي صنعتَه بما نقده السلف على الرجل بالسيف وما كتبه هذا الشخص في هذا الموضوع؟

-[يقول] رددت على السلف واتهمتهم بالتناقض، إذ يُزكُّون سعيد بن جبير، ورددت على دفاع هذا الرجل بأنني حاولت تبرئة الحجاج من كل ما قيل في تكفيره واجتنبتُ ما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام.

وما صنعتَ بأمر الحسن البصري وحلفه أن الله لن يغفر له؟

-[يقول] قلت: لعله كان يسخر من تأويل ابن سيرين لرؤيا الرجل، واستدعيتُ نسبته إلى القول بالقدر وحاولت أن أثبت أنه ما مات على مباينة القدرية (وإن كان أيوب بعد وفاته يزعم أن من ينسبه للقدرية كَذَب عليه)، واستدللت بروايات لأيوب نفسه، لأبيِّن أن الحسن البصري كان يمارس التقية تحت الضغط.

وما صنعتَ بحديثه عن أن الرجل إذا كان عالماً أو فاضلاً أو غير ذلك، فإن هذا لا يمنع من تبديعه أو تضليله إذا وقع في ضلالة أو بدعة؟

-[يقول] ما صنعتُ شيئاً، سوى أنني ألزمته بتكفيره بعضهم ممن ذكر لهم كلاماً من باب الإلزام أو المتابعة أو الاستئناس أو غيره في محلات معينة، لكن ما اطَّرحت الأمر من الأساس، وبهذا الحمد لله أجهزنا خلاص.

- وأثبتُّ أنه نقل مذهباً عن الرافضة خطأً! أوردتُ هذا الأمر.

- وأوردتُ أنه تحدث عن ستالين بكلام فيه جهل (أقول: على أنه هو الغالط أصلاً).

طيب ما الذي حصل بعد ذلك؟

-[يقول] الحمد لله انتهى الأمر فقط.

وما صنعتَ برواية الاستتابة من القول بخلق القرآن؟

-[يقول] أوهمتُ أنه اعتمد على رواية لشيخ عبد الله بن أحمد، وذهبت أبحث في أن عبد الله بن أحمد يروي عن ضعفاء، وجئت بنعيم بن حماد وجئتُ وجئتُ... ولم أحرِّر المسألة الأساسية: (ما هو القول الذي وصفه الثوري بالكفر ووصفه شريك بالزندقة واستتيب منه الرجل مرتين؟).

وجئتُ لرواية أحمد بن عبد الله بن يونس وتابعته على خطئه أنه محمد بن حاتم بن يونس، وخطَّأتُ أحمد بن حنبل، وقلتُ إنه ما أدرك القصة، وأما أحمد بن عبد الله بن يونس ما تكلمت بالموضوع من الأساس، لأن أصلاً ما أدري.

أقول: بالمناسبة أنا عدلت المقال قبل أن يصدر كتابه، لما بيَّن لي شخص أنه أحمد بن عبد الله بن يونس، ولعلهم سيجدون عنها كلاماً آخر.

وهذه الرواية أصلاً استدل بها المعلمي.

وهذا البحث كله ثبَّته المعلمي في «**التنكيل**» وناقش فيه الكوثري، أنا بحثتُ بحثاً خاصاً، التقى بنفس النتيجة مع المعلمي = المعلمي عالم

وفاضل، وأنت لا، أنت ساقط.

والدليل أني لا أقلده أنني أخطأت في محلٍ هو أصاب فيه، ثم بعد ذلك رجعت إلى الصواب.

وما صنعتَ في قوله: ابن تيمية تكلم في الأنصاري على جلالته؟

- [يقول] فقط زعمت أنه يقول إن ابن تيمية ما بدع الأنصاري، ورددت عليه على هذا الأساس، مع أن حجته مبنية بشكل واضح على أنه يعتقد أن ابن تيمية لما أثبت بعض الأمور على الأنصاري فهذا إثبات تبديع وتضليل، وقلتُ إن الرجل حلولي وإنه يفتح باب وحدة الوجود والاتحاد ثم ألزمته بأمور.

أقول: وأنا ألزم الطرف الآخر بنفس الأمور من ناحية تكفيره أو تبديعه.

ما شاء الله ردود مُفحمة جداً، ما تركتَ شيئاً.

- [يقول] ثم الآن بعد ذلك -من القوة في رحلة البحث عن تناقض- أثبتُّ أنه يقول: «**لمَ العجلة؟**» ثم يقول: «**الحديث أن هذا الكتاب كُتِب في وقت قصير لا يظهر لي ذلك، كم المقالات المستشهد بها كبير جداً**».

أقول: بالمناسبة، الكاتب يعرفني، فبطبيعة الحال أنه قرأ لي كثيراً، ما أدري من متى يعرفني، لكن إذا كان يأتي لي بمقالات من قبل المدونة، فهذا واضح أنه يعرفني جيداً.

وضع الكتاب والإلزامات والكذا والكذا فيها عجلة، النظر في

المـادة والمتابعـة طالـت مدتهـا.

ودعـني أضرب لـك مثـلاً: لـو قيـل: إنسـان ختـم القـرآن ألـف ختمـة في يومـين أو في ثلاثـة أيـام أو في أسـبوع أو في شـهر.

أقول: ليس طبيعياً، هذا الكلام ليس صحيحاً.

لكن لو قال شخص: هذه الختمات كانت بلا تدبر لأنها كانت سرداً.

هل يوجد تناقض؟ لا يوجد تناقض.

نفس الأمر هنا، إنسان تقرأ كثيراً، ولكنك تتعجل بالنقد.

مثـال آخـر: يوجـد بعـض المشـايخ المعاصريـن المشـتغلين بتخريـج الأحاديـث، كان يجلـس مـدة طويلـة جـداً في جمـع أحاديـث مختلفـة مـن أبـواب كثـيرة، ولكنـه كان يتعجـل بإصـدار الحكـم بالصحـة، لأن الجمـع شيء وأمـا عمليـة الحكـم على الحديـث بالصحـة أو غـير ذلـك فهـذه نظـرة نقديـة، فالجمـع شيء والنقـد شيء آخـر.

صاحـب العقليـات الذي لا يفـرق بـين اختـلاف المصاديـق والتناقـض هـذا الإنسـان يحتـاج يعيـد يـدرس عقليـات أو يحتـاج يفهـم.

فصل

نفـس الأمـر يقـول لـك: الخليـفي تابـع المدخـلي على الموازنـات، ثـم هـو نفسـه **يقـول** لنـا: (أيـن الإنصـاف، لمـاذا لا تذكـر حسـنةً واحـدة؟).

أقول: الآن أنت تحكم على نفسك بالتناقض، فتقول: «**تابع المدخلي**» ركِّز.

علماً أن المقال لا يوجد فيه أي ذكر للمدخلي، وإنما ذكر لأدلة من كتب الجرح والتعديل[(١)].

ما الكلمة التي قالها محمود الرضواني؟

قال: إن الراوي من رواة الحديث كان العلماء لا يتكلمون بجرحهم.

أقول: جرحهم يشمل حتى تضعيفه في الحديث.

يقول: إلا ويذكرون ما لهم من محاسن وكذا وكذا، وأن هذا هو العدل والإنصاف.

«الأمانة في الحكم: فكانوا يذكرون للراوي ما له وما عليه وفضائله ومساوئه»[(٢)].

أقول: مفهومه أن ما سواه ظلم واعتساف، فنبَّهت أنهم إذا جرحوه بسبب من أسباب الجرح المتعلقة بالرواية، فإنهم لا يلتزمون أن يذكروا المحاسن الأخرى، كأن يكون فقيهاً أو عابداً أو غير ذلك.

المدخلي لم يُذكر في المقال.

والإلزام بما يُسمَّى (منهج الموازنات) هناك فرق - وسنشرح الفروق كثيراً - بين أن ألزمك بذكر الحسنات، وبين أن ألزمك بعدم ذكر الحسنات.

طبعاً الفرق واضح، أليس كذلك؟ لأن من الناس من سيخلط.

هناك فرق بين الأمرين، بين أنك إذا ذكرتَ الحسنات أقول عنك:

---

(١) مقال بعنوان: «الرد على الدكتور الرضواني في نسبته منهج الموازنات لأئمة النقد».
(٢) الرضواني في «منة الرحمن» (١٣٧٢) وهو يتكلم عن منهج أئمة الجرح والتعديل.

«**هذا إنسان مميِّع أو هذا إنسان كذا**»، وليست كل حسنة فيها تزكية.

وبين أن ألزمك بعدم ذكر الحسنات، فإن لم تذكرها فأنت ظالم.

أنتم لستم متابعين للمدخلي ولا تؤمنون بقراءاتنا لكلام السلف، فلماذا تطبِّقون نهج المدخلي عملياً؟ فمن المتناقض الآن؟

سياق الكلام أنني أكلمك على عقلك أو على عقل عدد ممن روَّج للكتاب، أنتم تقولون: نحن نرد على المداخلة،

من زمن طويل كانت هذه المسألة (متى يتحقق الإنصاف النقدي) من ضمن نقاط الخلاف بين التيارات المنتسبة للسلفية.

فيقولون إنك إذا تحدثت عن إنسان مبتدع أو إنسان كذا، فلا بد أن تذكر حسناته كلها حتى لو كانت خارج محل النزاع، حتى تكون منصفاً.

أصحاب هذا المنهج أنفسهم ما استطاعوا تطبيقه.

وهؤلاء كانوا يتهمون الآخرين بالظلم.

طيب هؤلاء حين يُلزَمون بنهجهم،

مثلاً: نصراني يقول: الله محبة، فترى فيه عنفاً، فتقول له: أين المحبة؟ وأين كذا وكذا؟

لاحظ نفس الحال، تجريد من السياق، ومع ذلك نأخذ درساً في النقد هكذا:

هناك فرق بين أنواع النقودات، الذي فعله علماء الحديث وعلماء الجرح والتعديل لا علاقة له بما يفعله بعض الناس اليوم من الارتزاق

العلمي أو من محاولات الإساءة الشخصية في سياقات علمية معينة.

حتى الحديث عن (مليشيات إلكترونية)، عفواً الأطراف الأخرى فتحوا قنوات تتخصص في الحديث عني وعن غيري، فهذا ما يُسمَّى؟

الإنسان المتسق في منهجه ينقد الجميع، أما المرتزق ينقد من جاءته الأوامر أن ينقده فقط.

أما المتسق والحر ينقد الجميع، وهذا هو منهج علماء الجرح والتعديل، كانوا يتحدثون على جميع الناس، ثم يُبيِّنون مراتب الناس، وحديثهم عن مراتب الناس فيه مراعاة لما أصاب فيه الإنسان وما أخطأ فيه في مجال الرواية.

فمثلاً: يقولون (فلان صدوق، له أوهام) (فلان صدوق سيء الحفظ) (فلان مرجئ) (فلان فيه إرجاء) (فلان داعية إرجاء) (فلان جهمي) (فلان وضاع) (فلان كذاب) (فلان لا يتعمد الكذب) (فلان ثقة ثبت، له أخطاء، له أوهام)

وهكذا.. يعطون درجات.

كل الناس يخطئون، لكن كيف يُحدَّد أن هذا خطؤه خطأ ثقة وهذا خطؤه خطأ ضعيف؟

باعتبار النظر العام لما أصاب فيه وأخطأ، لكنهم لا يمكن أن يذكروا لك كل ما أصاب فيه وكل ما أخطأ فيه بكلمات يسيرة.

إذن ما الذي يفعله؟ يعطيك عبارة جامعة، فيقول لك: (يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به)، فهنا تعلم أن حديثه ليس ساقطاً تماماً، وأنه

يصيب أحياناً وأنه كذا وأنه وأنه، هذا باعتبار الرواية.

من اعترض على مثل هذه العبارات، بأنك لا بد أن تذكر الأمور الخارجة عن الرواية، من محاسن وعبادة وغير ذلك، كنا نرد عليه بما نرد على الرضواني به، وإلا كلامهم في نفسه هكذا.

لما تأتي مثلاً تتحدث عن تقييم إنسان علمياً عموماً أو سياقه النقدي أو علاقته بمقالات السلف أو اطلاعه أو غير ذلك، فهذه الأمور تُبيَّن.

مثلاً: شخص يقول لك: كيف اطلاع فلان على مقالات الليبراليين؟

فيأتي له شخص بخطأ أو خطأين في نقولاته عن الليبراليين، ويقول: انظر هذا ما يفهم شيء.

بينما بعد ذلك تتفاجأ أن هذا الإنسان عنده أربعمائة مقال عن الليبراليين، وعامة ما ينقله فيها عنهم صواب، لكن هذا أوهمك أن هذا الشخص كل الذي نقله نقلين فقط.

هنا ظلمٌ، تأتي وتقول له: يا أخي أنت ما أردت أن تعترف له بنقل واحد صواب أو بإلزام واحد صحيح؟ والرجل وضع كذا وكذا وأنت ركزت على هذا فقط؟

لكن شخص آخر فعلاً هو كثير الأوهام في النقل عن القوم، فيأتي شخص يقول: هو كثير الوهم في النقل عن الليبراليين.

فيأتي شخص فيقول: ولكن له ردود قوية على الأطروحات الفلانية.

فيقول له: نعم صحيح له أطروحات قوية، وأنا لا أتحدث عن هذا

الموضوع ولا يلزمني أن أذكره الآن، لأن السؤال كان عن موضوع بعينه، أني سئلت مثلاً عن دقته في نقل مقالات الطرف الآخر.

لهذا أنا لا مشكلة عندي لو أرى هذا الناقد أو غيره يقول كلاماً جيداً في محل معين، أن أقول: هذا كلام جيد، لكن هم لا يستطيعون حتى يأتيهم الإذن أو يكون السياق العام موافقاً.

فصل

يعني الآن مثلاً جاء شخص يرد على الحدادية فأثناء رده على من يُسمَّى بالحدادية تُقرَّر قواعد كثيرة فاسدة، أحياناً بعضهم يقع في أشعرية، أحياناً بعضهم يقع في تفويض، أحياناً يقع بتقرير معانٍ حركية، أحياناً يذم الحالة العقائدية من أساسها.

فأنا مثلاً لو عندي مشكلة مع بعضهم -وفعلاً أنا عندي مشكلة مع بعض الشخصيات سواءٌ محمود الحداد أو أناس آخرين- واختلفنا في مجموعة من الشخصيات ومجموعة من الأمور، أنتبه لنفسي لما أقدم على الرد عليهم ما أُخلص الرد على جهة معينة، لهذا لما كتبت «**تقويم المعاصرين**» رتبت الأمر على المسائل مبدئياً، وبدأت أحاول تحرير القول الصواب في كل مسألة، ولكيلا أُتهم بأني تابع لطرف دون طرف -كما يفعل هذا وغيره- بيَّنت في كل مسألة من أصاب ومن أخطأ، فتجدني في مسألة معينة أقول: الحق مع الفوزان، وفي مسألة أخرى أنقل كلام الفوزان فأتعقبه، لأبيِّن أنني أصلاً لا يوجد عندي التزام مبدئي بأن أوافق فلاناً أو أخالف فلاناً.

ولأبـيِّن أيضـاً النـاس الذيـن اسـتفدت منهـم في بعـض المواطـن وغـير ذلـك، وأحيانـاً يكـون البحـث موجـوداً عنـدي مـن الأسـاس، وأحيانـا بعضهـم فقـط ينبهـك عـن الفكـرة، فحـين تبحـث يظهـر لـك مـن الأدلـة مـا لـم يقلـه هـذا الشـخص أصـلاً.

فصل

أيضاً موضوع التحليل:

فكرة أن فلان تأثر بفلان، وتأثر بما حصل في كونر[١].

التحليل النفسي والسياسي إلى غير ذلك، ليس بهذه السطحية، بل هذه ليست سطحية، هذا نوع من أنواع الاستفادة من دعايات أخرى في بحث معين.

فـالآن مثـلاً: لـو قلـت لـك: الـوادعي سـبب نقـده للحنفيـة أنـه نشـأ نشـأة زيديـة، والزيديـة أقـرب مـا يكونـون للحنفيـة، فلمـا كان يريـد الـرد عليهـم كان يقـرأ فيـه كتـب أمثـال الشـوكاني والصنعـاني وكان يبحـث عـن ردود على مذاهبهـم، فوقـف على ردود كثـيرة على الحنفيـة، ومنهـا درج إلى الـكلام في أبي حنيفـة شـخصياً، ثـم قـال بـه.

هذا التحليل لا بأس به وليس بعيداً.

أزيـدك واحـدة: الوادعي يمـاني، والمعلمي يمـاني، كلاهما يمانيـان، المعلمي كتـب «**التنكيـل**» ودافـع فيـه عـن عمـوم كلام أهـل الحديـث في أمـام أهـل الـرأي، وشرح الخـلاف بشـكل عميق جـداً، فتأثـر الـوادعي بهذا.

---

(١) «باسم السلف» ص١١٣: فصل (صدى للتاريخ).

مقبول؟ مقبول إلى حد كبير.

طيب المعلمي لماذا فعل؟

المعلمي فعل ذلك ردة فعل على الكوثري.

طيب الكوثري لماذا كتب «**تأنيب الخطيب**»؟ لأنه يوجد ناس أرادوا إحياء ما في كتاب الخطيب، الكلام كان يشير إلى محمد حامد الفقي ومحمد تقي الدين الهلالي ومن تأثر بأهل الحديث في الهند.

الآن نقفز ألف سنة، الخطيب لماذا فعل؟

الخطيب كان يحكي حالة موجودة، فعلاً كان ثمة أهل حديث وأهل رأي وكان بينهم خلافيات وكلام، ولهذا الخطيب أورد شيئاً كثيراً جداً، أطول ترجمة في «**تاريخ بغداد**» ترجمة إمام أهل الرأي.

طيب هذا الخلاف القديم لماذا وقع؟

لأنه فعلاً خلاف حقيقي.

إذن السؤال ما هو؟

السؤال ينبغي أن يكون معكوساً: لماذا هذا الخلاف الحقيقي العميق خفت؟

السؤال هكذا يُطرح: **لماذا خفت؟**

لأن الأصل في نزاعات الناس العقائدية والعميقة في باب العمليات والخلافيات المنهجية أنها خلافيات تبقى ويكون لها أثر، وعلى مر التاريخ نرى أثراً كبيراً في نزاعات أهل الحديث وأهل الرأي، وإن كان كثير من أهل الحديث يظهرون شيئاً من الاحترام لشخصية إمام

أهل الرأي، ولكن لما يناقشون المنهج تراهم يتحدثون بشيء من الحماس والغلظة وغير ذلك، والمدونات الأصولية سجلت شيئاً كثيراً من ذلك، وأنا سجلت فيه كثيراً.

وبانتظار كتابه في (تاريخ علم الكلام) حتى نرى ما تصوره لهذا السياق، أنا أعرف شيئاً مما هو قاله لي، لكن أنتظر ربما يكون له رأي آخر، ربما يتغير بحثه، وبالمناسبة قد يتغير بحث إنسان مع مرور الوقت أو تتغير نظرته لمجموعة من الأحداث، هذا لا بأس به، فنحن ننتظر.

لكن على كلٍّ مثلاً: لو يأتي إنسان ويقول: والله هذا قد يكون قرأ «**ظاهرة الإرجاء**» للحوالي -لا بأس باب التحليلات مفتوح- والحوالي ربط تخلف الأمة بالإرجاء، ووجد أن الحنفية كانوا مرجئة، وأنهم هم الذين كانوا مستلمين لزمام الأمور قبل سقوط الدولة، فارتبط عنده الأمر بهذا، ثم بعد ذلك وجد السلف يتكلمون في الإرجاء والمرجئة ويذمونهم، ثم وجد أن مرجئة الفقهاء هم المرجئة الرسميون، فأخذ منهم موقفاً.

الآن هذا التحليل مقبول أيضاً.

سهل جداً أن تطرح عشرات التحليلات.

أيضاً مثلاً: شخص يقول لك: والله هذا في بدايات شدوه في العلم وجد أن حسن فرحان المالكي انتقد كتب العقائد، ومن ضمن النقاط التي انتقدها الموقف من إمام أهل الرأي، فأخذه النظر والمناقشة لحسن فرحان المالكي، إلى أن أخذ بكلام السلف.

مقبولة؟ مقبولة أيضاً.

ولهـذا حـتى اسـتدعاء اسـم المدخـلي وغـير ذلـك، المدخـلي نفسـه لـم يكـن له موقـف شـديد جـداً مـن إمـام أهـل الـرأي، بـل كان له نقـد عام قـد تجـده في كلام أي شـيخ سـلفي يـشرح الطحاويـة مثـلاً.

وإن كان المدخـلي لا يوجـد عنـده شرح للطحاويـة، لأنهـم سيسـتدركون، فالمقصـود: كالـكلام الذي يقـال أحيانـاً أثنـاء شرحهـا، والمشـايخ على أنـواع، لـكـن منهـم مـن أثنـاء شرح الطحاويـة يمس مرجئـة الفقهـاء مسـاً معيناً، وأحيانـاً أثنـاء شروح الحديـث أو غـير ذلـك يمـس منهـج أهـل الـرأي مثلاً وهكـذا، ولـكـن الـكلام العام في التمسـك بالسـنة وبالحديـث إلى غير ذلك.

الوادعي لا بأس.

أيضـاً مثـلاً: الألبـاني أظهـر تضعيـف إمـام أهـل الـرأي في الحديـث فقـط، وثـارت عليـه ثائـرة، حـتى كتـب بعـض الحنفيـة رسـالة «**مكانـة أبي حنيفـة في الحديـث**» رداً عليـه.

فيقـول شـخص: والله هؤلاء نشـؤوا على تصحيحـات الألبـاني وتضعيفاته وتحمسـوا لهـا، ولـكي يـردوا على هـؤلاء الحنفيـة ذهبـوا إلى تراجـم أبي حنيفـة القديمـة، فوجـدوا كلامـاً لا يتعلـق فقـط بضعفـه في الحديـث، بـل يتعلـق بنقـده فقهيـاً وحديثيـاً وعقديـاً، فـرأوا أنهـم إذا مـا أخـذوا بالـكلام في تضعيفـه حديثيـاً فينبـغي أن يأخـذوا بالحديـث عـن المنهـج الفقـهي أو عـن المنهـج العقائـدي، فأخـذوا بـه.

سهلة، فهذا تحليل.

ربمـا تحليل أقوى مثـلاً: أثر مجاهد في المقـام المحمود، أنـا أقبله، موجود في

كتاب «**السنة**» للخلال وغيره[١]، المدخلي يحارب جداً من يأخذه، ويغضب جداً من ذلك، وكتب مقالات في هذا النقد وإلى آخره.

فيقال مثلاً: هذا الإنسان عنده حماس للكتب الأثرية القديمة، فهو متحمس أصلاً لأثر مجاهد في المقام المحمود ولتفاسير السلف للآيات، فأيضا تحمَّس لهذا الموقف المشهور المنتشر في تلك المؤلفات القديمة.

فالباحث «**الموضوعي**» كما يقال يطرح عشرات التحليلات أصلاً، لا نقول عشرات صعب جداً، لكن يطرح ما يتعلق بالأمور.

فعلماء الجرح والتعديل -نعود نعيد ونزيد- كانوا ينقدون جميع الناس بمسطرة، ويحددون درجات الخطأ، يفرقون بين الأخطاء كماً وكيفاً،

فلك أن تتخيل مثلاً أن علماء الحديث كانوا يحابون مجموعة من الناس فقط ويسكتون عن أخطائهم، ويأتون لأناس معينين فيبدأون يبيِّنون خطأه فيما أخطأ فيه فقط.

فهذا الإنسان قد يكون من أوثق الناس، ولكن لأنه الوحيد الذي أُبرزت أخطاؤه سيظهر أنه أحط الناس.

فما بالك إذا كان ظُلِم؟ الله المستعان.

بينما الأطراف الأخرى الذين حوبوا، وبالشلليات المنتشرة اليوم أنه يوجد طرف لا تذكر إلا حسناته، وطرف آخر لا تذكر إلا سيئاته، باعتبار الشللية.

---

(١) السنة للخلال، مصنف ابن أبي شيبة (١٧/ ٤١٣ ت الشثري)، الطبري في التفسير ط دار التربية والتراث (١٧/ ٥٣٢)، ابن أبي عاصم في السنة (٧٨٦)، ابن المحب الصامت في صفات رب العالمين (٢٦٥)، والآجري في الشريعة (١٠٩٧).

فلا بأس بذلك.

وهـذه كلها نقـاط جانبية، حـتى مسـألة التحليل مـا كنت أريـد التعليق عليهـا كثـيراً، لأنهـا نقطة واضح جـداً أنهـا أضيفت حشـواً هكذا.

سـياق إعـلامي يمكـن لأي إنسـان أن يتكلـم بـه، هـذا يصلـح شيء في تقريـر إخبـاري أو غـير ذلـك.

بالنهاية الناس ينبغي أن ينظروا للحجة.

فصل

كثـير مـن المؤيديـن لهـذا الطـرح صـاروا يقولـون: والله المشـكلة موجـودة في كتـب الأوائـل.

طيـب إذا المشـكلة فعـلاً موجـودة في ممارسـات أحمد وممارسـات السـابقين ومـا هـو موجـود في كتـب العقائـد وفي كتـب علمـاء أهـل الحديـث، فكيف تتخيـل أنـه بإمكانـك أن تجهـز على هـذا الأمـر؟

بـل أنـا أقـول لـك: نـزاعات النـاس في الخلافيـات العقائديـة هي خلاف مـا تصورونـه أنتـم أصلاً.

كيـف يمكـن أن يقـع في ذهنـك أنـه يمكنـك أن تقـضي على هـذا الأمـر بسـهولة أو تُضعفـه حـتى؟!

الأمـر هـذا سـيبقى باقيـاً أظـن مـا بقيـت الدنيـا، نعـم قـد يضعـف وقـد يقـوى، وضعفـه لـن يكـون دائمـاً بـشرى بالنسـبة لـك، لأن ضعفـه قـد يكـون مـع ضعـف حالـة التديـن العامـة في الدنيـا أصـلاً.

فـلا تقـس مثـلاً تيـارات علميـة على تيـارات حركيـة معينـة، مثـلاً كانـت تبـشر بأمـور ثـم هـذه الأمـور مـا كانـت موجـودة.

القراءة التاريخية، البحث العلمي، الأمر العقائدي في اختلاف البشر.

فحتى مثلاً: الحديث عن ردة الفعل:

مثـلاً: لـو جـاء شـخص يقـول لـك: يـا أخي توجـد ردة فعـل على الكوثـري أو توجـد ردة فعـل على الأحبـاش مثـلاً مـن السـلفيين تمثلـت في زيـد وعمـرو وبكـر.

هنـاك مثـلاً تهويـن مـن شـأن الخـلاف السـلفي الأشـعري، فجـاء إنسـان وضرب في المقابـل، لكـن مثـل هـذه التحليـلات تعمـل إشـكالية على جميـع الأطـراف، لكـن لا، المطلـوب مـن الإنسـان أن يضـع دائـرة على شـخص بعينـه.

لهـذا الحـوادث التاريخيـة مثـلاً: أنـه والله يُقتـل جميـل الرحمـن أو يُقتـل فـلان، أو مثـلاً: يُسـتتاب ابـن أبي العـز هي فـرع عـن خـلاف أصلي موجود ممتـد له قـرون.

فابـن أبي العـز لمـا قامـوا عليـه، قامـوا على بقايـا ابـن تيميـة، مـا قامـوا على ابـن أبي العـز بصفتـه الحنـفي، لكنهـم يصـورون غـير ذلـك ،يعـني عـدد ممـن قـام عليـه تقـرأ مؤلفاتـه تجـده يُعظِّـم ابـن تيميـة، مثـل البلقيـني، لكـن هـم فعـلاً قامـوا على بقايـا ابـن تيميـة في هـذا الرجـل.

الحادثـة فعـلاً ربمـا تضـع في عمـق الضمـير جرحـاً شـديداً وغـير ذلـك وتجعـل الإنسـان غاضبـاً.

لكن هل الخلاف ما وُجد إلا بعد هذه الحادثة؟ لا الخلاف موجود من الأساس.

بعض الناس يتكلم عن فتنة القشيري، يقولون: بعد فتنة القشيري حصل كذا وكذا.

طيب فتنة القشيري لماذا حدثت؟ فتنة القشيري أصلاً أظهرت خلافاً كان كامناً موجوداً من الأساس، ثم هذا الخلاف في ظروف معينة ظهر للسطح، وإلا هو موجود.

عقيدة الحنابلة عقيدة أهل الحديث تختلف عن عقيدة الأشاعرة بشكل جذري.

حتى مثلاً دخول السلطة في مجموعة من الخلافيات، السلطة في كثير من الأحيان يأتون إلى خلاف موجود، ثم يستفيدون منه.

مثل القصة التي ذكرها ابن مسكويه في كتابه «**تجارب الأمم وتعاقب الهمم**»[1] وهذه القصص لا يُعرف لها إسناد، لكن ليست بعيدة الوقوع، وهي أن بعض أباطرة الروم لما كان وثنياً والناس قاموا عليه، قالوا له: أنت كبرت في السن فسلِّم الحكم لمن بعدك، وهو ما كان راغباً بهذا، فأشار عليه بعض الناس أنه ظهر دين جديد، دين نصرانية، فاجعله يميل لهذا الدين -ولا شك هذه القصة قد لا تثبت تاريخياً، لكن فيها عبرة- فيتحمس أهل هذا الدين معك، ويقوموا وتستطيع أن تسحق أعداءك باعتبارات دينية مستفيداً من حماس

---

(١) «تجارب الأمم وتعاقب الهمم» (١٥٠/١).

أتباع الدين الجديد الأقوياء، فَفَعل، وكان له ذلك.

الآن الخلاف الموجود بين النصرانية والوثنية، هذا الخلاف حقيقي، الوثنيون كانوا يعذبون النصارى، والنصارى أبادوا الوثنيين وإلى آخره.

هذا الخلاف الحقيقي استغله إنسان بطريقة «**براغماتية نفعية**» كما يقال باللغة العصرية، «**بنفاق**» باللغة السلفية القديمة، إنسان منافق، أظهر شيئاً وأبطن خلافه، لمصالح دنيوية نفاقاً.

لكن هل هذا فعلاً ينفي أصل الخلاف؟

لا، لا ينفيه، لا ينبغي كل ما نرى شخصاً بعد مدة كان وثنياً وتنصر أو كان نصرانياً وصار وثنياً، نقول: هذا كذلك الملك، لا، قد تكون المسألة متعلقة بنظرته للعقيدة وغير ذلك، والله المستعان.

ترك القياس القريب واعتماد القياس البعيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

حين تستخدم القياس والإلزام، لا يصلح أن تقيس قياساً بعيداً وتترك القياس القريب المتوفر بين يديك.

وهذا مسلك ملاحظ عند هؤلاء الناقدين.

ثم إنك إذا ألزمتَ طرفاً آخر فتذكَّر أنك قد تكون مشمولاً بالإلزام.

فحين تأتي إلى شخصين مختلفين في الواقع العقدي وفي التهمة المنسوبة إليهما وفي النصوص وقراءة الناس لها، ثم بعد ذلك تُلزِم، فتقول: إذا تكلمت في فلان ينبغي أن تتكلم في فلان.

فإنَّ مثل هذا -بارك الله فيكم- ينبغي معه من باب أولى إذا كانت التهمة العقدية واحدة والنصوص واحدة أن يقاس المتطابقان على بعضهما، لأشرح لكم الأمر كثيراً.

مثلاً: موضوع أبي حنيفة وقتادة، وموضوع الأنصاري ومقارنته بالنووي.

فصل

وبالمناسبة: ما زالوا يكذبون ويفترون أنني أصلاً أبرِّئ الأنصاري بشكل قطعي وأوالي وأعادي عليه كما هم يفعلون مع النووي.

وأنا والله العظيم ما تحدثت في موضوع الأنصاري إلا لما استحضروه

في مناظرة النووي ونسبوا له أمراً ما قاله، فمن باب المفارقة قلت: يا جماعة الخير تقولون (نحن عندنا ورع، نحن لا نريد الطعن في العلماء) وغير ذلك، ثم تخرجون وتقولون (فلان عنده وحدة وجود).

فكيف أنت ورع وتنسب رجلاً معروفاً بالعلم إلى وحدة الوجود هكذا بسهولة؟

فشرحت الأمور والأقوال وذكرت أن الرجل لو أراد شخص أن يُبرِّيه لبرَّأه بأحسن مما برَّأتم به صاحبكم،

لأن صاحبكم أنتم متفقون أن كلامه في الصفات هو كلام الأشعرية بلا نزاع، وهذا كافٍ (في عامة الصفات، أو على الأقل في الصفات الفعلية).

بينما هذا الرجل كلامه في التصوف اختلف الناس في تفسيره.

مع كون كثير منهم لما يسمع (حلول) و(اتحاد) وغير ذلك يفور دمه ويظن هذه النصوص منتهى في الوضوح، لو كانت كذلك ما اضطرب رأي ابن تيمية فيه.

وسآتيك الآن بكلام لابن تيمية يتكلم عن وحدة الشهود، ومع ذلك يبرِّيه، ويستدل على براءته بإثباته للعلو ومباينته للصفات[١].

وله نصوص أخرى يدينه بالحلول الخاص أو يقول: إنه يشير[٢].

ولا أدري أيهما الآخِر.

(١) سيأتي قريباً ص٢٨٣.
(٢) كما تقدم في حاشية ص١٧٤.

وأيضاً: كلام ابن القيم، يقول: «**وعصم الله أبا إسماعيل باعتصامه بطريقة السلف في إثبات الصفات، فأشرف من عقبة الفناء على وادي الاتحاد، فلم يسلكه**»(١).

رأيت أحدهم جاء بنص حتى يستدل به على ذم ابن القيم للرجل: «**ولكن** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **طريقته في السلوك مضادة لطريقته في الأسماء والصفات، فإنه لا يقدم على الفناء شيئاً، ويراه الغاية التي يشمر إليها السالكون، والعلم الذي يؤمه السائرون. واستولى عليه ذوق الفناء وشهود الجمع، وعظم موقعه عنده، واتسعت إشارته إليه، وتنوعت به الطرق الموصلة إليه علما وحالا وذوقا، فتضمن ذلك تعطيلا من العبودية باديا على صفحات كلامه وزان تعطيل الجهمية لما اقتضته أصولهم من نفي الصفات**».

ثم ابن القيم قال في تتمة كلامه: «**ولما اجتمع التعطيلان لمن اجتمعا له من السالكين تولد منهما القول بوحدة الوجود المتضمنة لإنكار الصانع وصفاته وعبوديته. وعصم الله أبا إسماعيل**».

أقول: انظر هذه التتمة!

يقول: «**باعتصامه بطريقة السلف في إثبات الصفات، فأشرف من عقبة الفناء على وادي الاتحاد، فلم يسلكه. ولوقوفه على عقبته ودعوة الخلق إليها، أقسم الاتحادية بالله جهد أيمانهم إنه لمعهم ومنهم، وحاشاه**»(٢).

لكن سبحان الله!

(١) «مدارج السالكين» (١/٤١٠) ط. عطاءات العلم.
(٢) المصدر السابق.

فصل

أنا الآن فقط أنبه على أمر، أنك تأتي تقول مثلاً:

قتادة، الحسن، فلان، فلان، فلان، مع أن قتادة لو ثبت عليه القدر فهو مبتدع، حتى لو تقول: عطاء بن أبي رباح، أي شخص.

هؤلاء إذا أردت أن تقيسهم على إمام أهل الرأي، إمام أهل الرأي عليه تهم كثيرة، لكن توجد تهمة واحدة كافية لتحقيق الطعن، التي هي الإرجاء.

موضوع الإرجاء لماذا لا تقيسه على المرجئة الآخرين؟

أمثال حماد بن أبي سليمان، ذر الهمداني، وغيره؟ فالعقيدة متطابقة، والزمن واحد، والقول واحد، والإنكار واحد، هؤلاء إذا ذهبت تقرأ في كتب العقيدة وكتب الجرح والتعديل، تجدهم يُنكرون عليهم، فهذا يهجره وهذا لا يسلم عليه وهذا يكره رواية الحديث عنه وآخر يروي عنه الحديث.

فهذا أولى من أن تقيسه على رجل تنازع الناس في قدريته ودرجتها وغير ذلك.

فما دمت ناشطاً للقياس البعيد فادخل في القياس القريب.

وهذا القياس نفسه ضدك، لأن من نسب القدر لأي شخص من الأعلام أو نسبه لبدعة، ما قيل عنه طاعن في العلماء وغير ذلك.

لأن نحن نقاشنا مع أناس إذا رآك تتكلم في أشعري بأي حكم من

الأحكام، يقول: هذا طاعن في العلماء وهؤلاء كذا وكذا وغير ذلك.

فصل

أيضاً نأتي مثلاً: ابن قدامة، كنت سجلت في صوتية: «**ابن قدامة والنووي**».

ابن قدامة المعاصرون اختلفوا في تفسير كلامه في التفويض.

النووي الناس متفقون على أن كلامه في شرح صحيح مسلم أشعرية في الصفات.

الآن هذا بحد ذاته يُبطل القياس.

ومع ذلك هناك من نسب ابن قدامة للتفويض، وهناك من لم ينسبه للتفويض، وهذا النزاع ما جعل أحد الطرفين مبتدعاً، وما جعل أحد الطرفين طاعناً في العلماء والآخر متساهلاً.

ومع ذلك الكل يقدِّم دليله وحجته.

هذه النقطة الثانية.

فصل

أيضاً فيما يتعلق بمقارنة النووي بالأنصاري، بل حتى مقارنته بأبي حنيفة، مع أن الفارق الزمني كبير والأمر كبير.

النووي ليقارن بأشاعرة آخرين إذا أردنا القياس، لنقِسه على العز بن عبد السلام، لنقِسه على عياض الذي ينقل كلامه، لنقِسه على المازري.

هل ابن تيمية وابن القيم لا يبدعان أي أشعري ولا يكفِّران أي أشعري بعينه؟

تأصيلاتهما تقتضي أن الأشعري إذا قامت عليه الحجة يكفر وأن الأشاعرة مبتدعة.

والأشاعرة يقاسون على الأطراف الأخرى، مثل: المعتزلة والكرامية والسالمية، ممن انحرفوا في أبواب الصفات.

فقياس النووي على الأشاعرة الآخرين أولى من قياسه على الأنصاري.

ثم إن قلنا إن من تكلم في فلان بن فلان الأشعري يلزمه الكلام في الأنصاري.

وأنا الآن أقطع لك: أقول لك إنني والله ما دافعت عنه دفاعاً مستقلاً، وإنما تكلمت في سياق إلزامي، والله إنهم يكذبون، لكن أنا بيَّنت وذكرت نصوصاً وذكرت قرائن يميناً وشمالاً وأموراً، وحتى ما بتت مائة بالمائة بالأمر.

كل ما في الموضوع أنني أصلاً حتى في وقت طويل -أربع أو خمس سنوات- كنت أميل إلى أن هذا الرجل فعلاً عليه مأخذ عظيم في هذه القضايا، ثم مع إعادة قراءة «**مدارج السالكين**» والوقوف على كلام هنا وهناك صرت أتوقف فيه أو أميل إلى حمل كلامه محملاً حسناً.

لكن الآن ابن تيمية وابن القيم أليسا يبدعان الأشاعرة بأعيانهم؟ نتكلم عن التبديع.

طيب إذا كان الكلام في أي أشعري يقتضي الكلام في الأنصاري،

فمـن الذي تناقـض؟

تناقـض ابـن القيـم وابـن رجـب وغـيره، وجمهـرة أهـل السـنة عـدا ابـن تيميـة له قـولان.

فالاتسـاق المنهـجي يقتـضي أن تنقـد هـؤلاء، تنقـد هـذا الموقـف التقليـدي، هـذا أولاً.

ثانيـاً: إذا كنتـم تـرون أنـه كعقيـدة ابـن عـربي مثـلاً أو كعقيـدة الحـلاج -كمـا قـال بعضهـم- يلزمكـم تكفـيره، كمـا كفـرتَ الحـلاج.

حتى الدفاع وتفسير الكلام وحمله على محامل يميناً وشمالاً.

حـتى بعضهـم ينقـل كلمة ابـن القيم: «**شـيخ الإسـلام حبيب إلينـا، والحق أحـب إلينـا منـه، وكل من عـدا المعصوم فمأخـوذ من قـوله ومتروك**».

ويترك ما بعدها: «**ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله، ثم نبين ما فيه**»[1].

فالمقصـود: أن هـذا الرجـل لا يقـاس على أي إنسـان أشـعري، لأن مـا يؤخـذ على الأشـاعرة أوضـح ممـا يؤخـذ عليـه، ولهـذا ابـن تيميـة وابـن القيـم كانـا دائمـاً يـوردون كلامـه في ذم الأشـعرية.

ما يؤخذ على الأشعرية أوضح من ناحية الدلالة على مقصود المتكلم.

الآن أتحـدث عـن (أوضـح) لا أتحـدث عـن (أشـنع)، ومـع ذلـك إنـكار العلـو (القـول بـأن الله لا داخـل العالـم ولا خارجـه) أشـد مـن كل أنـواع الحلـول، الحلـول الخـاص أو الحلـول العـام.

(١) «مدارج السالكين» (٢/٢٦٢).

فصل

أما مسألة مرجئ في زمن السلف.

فإن إمام أهل الرأي ليس هو المرجئ الوحيد في زمن السلف، وليس هو الوحيد في زمن السلف المنتقد في العقيدة.

في زمن السلف يوجد ما يربو على المائتين راوٍ -لا أذكر كم عددهم- ممن نُسبوا إلى الإرجاء أو القدر أو التشيع أو النصب أو الخارجية أو غير ذلك، وهؤلاء كان لهم عنوان اسمه (رواية المبتدع).

فحين تستثني شخصاً واحداً من هؤلاء مع أن الكل متفق أنه مرجئ، يلزمك الآن أن توالي وتعادي في كل هؤلاء.

فإن قلت: لا والله، هذا لا يلزمني لاختلاف الحال أو لكذا.

فأقول لك: أيضاً نحن هنا نتحدث على اختلاف الحال.

مع أن قياس المرجئ على المرجئ لا انفكاك لك عنه، قياس الأشعري على الأشعري لا انفكاك لك عنه.

ابن تيمية تكلم في العز بن عبد السلام وتكلم في ابن دقيق العيد وتكلم في عقيدة ابن عربي.

فأنا أرى قياس الأشعري على الأشعري لا انفكاك لك عنه، ما دمت تقيس الأشعري على رجل حنبلي اتهم

بالحلول الخاص وانتحله أصحاب الوحدة وبرَّأه الناس من الوحدة.

فلماذا تذهب للقياس البعيد؟

حتى الأقيسة مثلاً: أنا أتكلم في إمام أهل الرأي وأنت تسكت عن السلف الذي تكلموا فيه للسيف وغير ذلك وتتكلم فيَّ.

قد أقول لك أيضاً قياساً: يلزمك أن تتكلم فيهم.

ما دمت تقيس أقيسة بعيدة هكذا، فلنقِس الآن أقيسة قريبة، إذا تكلمت في التابع، فتكلم في المتبوع.

تقول: لا المتبوع أمره مختلف.

أقول: سبحان الله! تدرك الفرق بين اثنين قالا بنفس المقالة، ولا تدرك الفرق بين شخصين اتُّهما باتهامات مختلفة ومعطيات الإدانة والبراءة مختلفة وكلام الناس مختلف!

فالنووي إذا أرادوا أن يتحدثوا عنه يقولون (فلان أثنى عليه) لا يقولون (فلان فسَّر كلامه) يوجد فارق كبير جداً بين الأمرين.

بينما إذا جاء إنسان لشخص وقال: لا، هذا إنسان هناك من فسر كلامه تفسيراً جيداً.

المختلف فيه اختلافاً قوياً غير المتفق أنه على عقيدة الأشاعرة.

فسبحان الله!

فصل

وهنا هذا كلام ابن تيمية: «وقدماء الصوفية الأصحاء إذا تكلموا في هذا الفناء، إنما يريدون ما يغيب العبد عن شهود السوى، لا يريدون له أنك تسوي بين المأمور والمحظور.

لكن إذا لم يكن عند العبد فرق بين الحقيقة الكونية القدرية، والحقيقة الدينية الشرعية، لم يميز بين هذا وهذا.

فسووا بين الإرادة الدينية والكونية، فقالوا: ما ثم إلا طاعة بلا معصية، فإن الكائنات كلها جارية على وفق المشيئة العامة. ثم أخذوا عن الجهمية نفي الصفات، وأن الصانع ليس مباينا للعالم خارجا عنه.

فقالوا: الوجود واحد، وما ثم لا طاعة ولا معصية. ولهذا صار هؤلاء يصنف أحدهم في مفتاح غيب الجمع والوجود، **ومن انتهى إليه صاحب «منازل السائرين»**.

وشيخ الإسلام أبو إسماعيل من أعظم الخلق إثباتا للصفات ومباينة الرب للمخلوقات، وأبعد الخلق عن الحلول والاتحاد لكن جاء مثل القُونوي والتِّلِمساني ونحوهما، أخذوا ما وجدوه يناسبهم من كلامه في الفناء، والجمع، والوجود، وانتقلوا منه إلى ما يقولونه من وحدة الوجود»[1].

أقول: لاحظ العطف «**الحلول والاتحاد**».

وابن تيمية هنا يتكلم على وحدة الشهود وليس وحدة الوجود.

(١) «جامع المسائل» (٧/١٩١).

وأيضاً الذهبي وغيره كثير فسروا كلامه.

مثلا: أنا اخترت إدانة أبي إسماعيل **فهذا لن يغير شيئاً من البحث.**

من أنهم نسبوا لأبي إسماعيل شيئاً لم يقله.

وأنهم تعاطوا مع أبي إسماعيل بما يخالف نهجهم في ادِّعاء الورع وادِّعاء عدم الطعن في العلماء.

ولا ينافي أن الرجل فعلاً أحسن حالاً من أشعري ينفي العلو ومـوالٍ للمتكلمين.

ولا ينفي أن كلامه ليس واضحاً وضوح كلام المعطلة، ومن ادَّعى خلاف هذا فهو أحمق، لا يفرق بين أمرين، وضوح الكلام وشدة التهمة إذا ثبتت، فهناك فرق.

وأيضاً هم لا يفرقون بين مقامين، مقام من أثبت التهمة ثم قال: فلان معذور، وبين من قال: أنا لا أُثبت التهمة من الأصل، أنا أرى أن الكلام له محمل حسن.

هذا مقام وهذا مقام.

ومع هذا كله أنا صرحت قلتُ: «**وما صار واحد منهما مبتدعاً**»(١) يعني لو جاء إنسان وأدان هذا الشخص، فإنه لا يصير مبتدعاً، لكن قد يحصل نقاش علمي.

تكفير الأشاعرة وغيرهم هذا ليس متوقفاً على أبي إسماعيل الأنصاري،

---

(١) هل كان الأنصاري حلولياً؟

بـل هـذا مـن موقـف الإمـام أحمد مـن منكـري العلـو وأيضـاً الدشـتي وابن الحنبـلي وغيرهـم وغيرهـم، والحنابلة وكلام كثـير، ليس متوقفـاً عليه.

أبـو إسـماعيل الأنصـاري فعـلاً حالـة فريـدة مـن نوعهـا، شـخصية تنـازع النـاس فيهـا، حـتى إنـه لا يشـكل فرقـة، فهـو حالـة فريـدة جـداً، يدعيـه أصحـاب وحـدة الوجـود ويدعيـه أهـل الأثـر ويدعيـه نـاس آخـرون، حالـة فريـدة فيهـا نـزاع.

بينمـا هنـاك شـخص هـو أشـعري ضمـن الأشـاعرة، إذا اسـتثنيته وجب عليك أن تسـتثني كل الأشـاعرة.

وهنـاك شـخص هـو مـرجئ ضمـن المرجئـة، هـو واحـد مـن المرجئـة، إذا اسـتثنيته وجـب عليـك أن تسـتثني كل المرجئـة.

أصـلاً حـتى مـن اعتـذر للأنصـاري غلَّطـه بإطـلاق مثـل هـذه الألفـاظ الـتي توهـم.

لكـن المقصـود -نعيـد ونزيـد نفـس الـكلام، لأن عندهـم طريقـة عجيبـة جـداً في التلبيـس:

قيـاس الأشـعري على أشـعري، بل قيـاس الأشـعري على اللفظـي من باب أولى، يعـني قيـاس كل أشـعري على الكرابيـسي مثـلاً، هذا قيـاس صحيح.

وهـو أولى مائـة مـرة مـن قيـاس الأشـعري على رجـل ليـس أشـعرياً، مبايـن لهـم، مبايـن لأهـل الـكلام، ليـس مـن أهـل الـكلام، مثبـت للعلـو، فمـن يدافـع عنـه يـأتي بكلامـه الواضـح أن الله بائـن مـن خلقـه.

فـأي إنسـان تجـد في كلامـه وحـدة وجـود وتـرى في كلامـه نـفي للعلـو،

يكـون المقـالان متداخـلان، لأن فعـلاً نـفي العلـو يدخـل على وحـدة الوجـود، لكـن مـن يثبـت وجـود الله حقيقـةً ويثبـت المباينـة، فـإن وحـدة الوجـود لا تلتـقي مـع هـذا.

أمـا الحلـول: فهـذه قصـة ثانيـة، لكـن أيضـاً الحديـث عـن المباينـة والحديـث عـن كـذا.

أمـا الحلـول الخـاص فهـذا أمـر ثالـث، ومـع ذلـك قـد يُسـتدَل بـكلام الرجـل في البينونـة العامـة، ومباينـة الله عَزَّوَجَلَّ وأنـه مـنزه عـن مخالطـة الكـذا وكـذا، أو يقـال في كلامـه شيء مـن التناقـض.

قيـاس مـرجئ على مـرجئ أولى مـن قيـاس مـرجئ على قـدري اختلـف في قدريتـه.

طيـب، مـن ادُّعي الإجماعات على نسـبته لمقالة معينة أو لـم يختلف الناس فيـه، لا يقـاس على إنسـان اختلف فيه وأنـت رجحت فيه ترجيحـاً بعينه.

قيـاس أصحـاب الأقـوال المتطابقـة، مثـلاً: مـن يتبـع السـلف في إنكـار السـيف على إمـام أهـل الـرأي، قيـاس هـذا عليهـم أولى مـن قياسـك لواقفي مثـلاً على منكـر العلو.

لأن قيـاس أصحـاب الأقـوال المتطابقـة تابعـاً ومتبـوعاً على بعضهمـا البعـض أولى مـن القيـاس الحاصـل مـع الفـارق بـين اثنـين اختلفـت التهمة واختلفـت المقدمـة واختلفـت معطيـات التهمـة واختلفـت معطيـات الإدانـة واختلفـت معطيـات الـبراءة.

فـإن هنـاك كثـيراً مـن الأعـلام ممـن اتهمـوا تهمـاً، وهنـاك أدلـة

لتبرئتهم، وهناك من قد يتوقف المرء فيهم أصلاً

خلاص يصير عنده نوع من الغبش.

حال الأنصاري لا يشبه حال العفيف التلمساني ولا حال الحلاج ولا حال ابن عربي، بدليل أن الناس الذين تكلموا في هؤلاء، اختلفوا فيه، وفعلاً له عبارات، وإثباته للصفات ومباينة الله، كما قال ابن تيمية: «**من أعظم الخلق إثباتاً للصفات ومباينة الربِّ للمخلوقات**»(١).

ومع هذا كله، في الصوتيات التي هم تكلموا عنها صرحت أن من أخذ بكلام ابن تيمية في نقد الرجل ما يصير مبتدعاً، ولا يقال: هذا طاعن في العلماء وهذا كذا وهذا كذا.

لكن لو شخص مثلاً: اقتنع بكلام ابن القيم أو ابن رجب أو الذهبي أو أي إنسان في تفسير كلامه، كذلك ليست معضلة كبيرة.

لكن لو جاء إنسان ونسب له شيئاً لم ينسبه له أحد من هؤلاء، كأن يقول: هو صاحب وحدة وجود أو صاحب حلول عام، فهذا يُنتقد عليه ذلك.

فإذا قارن ذلك الدفاع عن أشاعرة، هنا نأتي ونقول: يا أخي أنت متناقض، أنت لما جئت لهذا الرجل ضربت بكل شيء، ولما تأتي للأشاعرة تبدأ تهون وتخفف المقام وغير ذلك.

والفارق الوحيد: أن الأشاعرة أشهر.

وإلا مثلاً الغزالي قيل إن عنده وحدة وجود وغير ذلك، والناس

---

(١) تقدم قريباً ص٢٧١.

كتبــوا في ذلــك.

(الله لا داخل العالم ولا خارجه) من أقبح العقائد وهي إعدام للرب.

لا تعدموه بقولكم لا داخل ... فينا ولا هو خارج الأكوان

حــتى لا يقولــون هــذه العبــارة مــن عنــدك وعبــارة مــا تصلــح، هــذا قــول ابــن القيــم.

إذا أنــت تــأتي وتقــول: هــذا لا يختلــف عــن ابــن عــربي والتلمســاني وغيرهــم، الــرمي بالتناقــض تذهــب ترميــه لأولئــك، مثــلاً لابــن تيميــة وابــن القيــم تهاجمهــم وهاجمــني أنــا بعدهــا تبعــاً، لا بــأس لدي.

على أنني ما جزمت بشيء، بل كنت أعرض مقارنة وليس مفارقة.

وسـبب عـرضي لهـذا الأمـر مـن الأسـاس هـو الاسـتدعاء الذي قـام بـه الطـرف الآخـر، مـا فعلتـه ابتداءً مـن عنـدي، وإنمـا الاسـتدعاء الذي قام به أمـام الملايـين مـن النـاس، وقـال إن هـذا الرجـل صاحـب وحـدة وجود.

فشرحـت، لأني قـد أقـول: لا، هـذا ليـس صاحـب وحـدة وجـود، فيـأتي شـخص بـكلام في اتهامـه بالحلـول الخـاص، فيقـول: هـذه وحـدة الوجـود، فشرحـت الفـرق بـين وحـدة الوجـود ووحـدة الشـهود وبيَّنـت، واسـتطراداً ذكـرت مـا رأى ابـن تيميـة ومـا رأى ابـن القيـم.

عمـوم المعاصريـن، ليـس عمـوم المعاصريـن، بـل حـتى الـرازي في كتابه «**الفـاروق**» وغـير ذلـك يستشـهد بروايـات الأنصاري.

رواياتـه لا نقـاش فيهـا، على أنهـا لا يوجـد شيء يقـف عليهـا، لا يوجـد معـنى مـن المعـاني ليـس موجـوداً إلا في كتـاب الأنصـاري «**ذم الـكلام**»،

هـذا لا وجـود له.

لـو لـم يخلـق الله الأنصـاري مـا ضر الإسـلام في شيء، ولا ضر دعـوة الأثـر في شيء، ولـو جـاء إنسـان أثـري وقـال: أنـا يظهـر لي أن هـذا الرجـل كـذا وكـذا، ولهـذا أنـا كـذا وكـذا، مـا أُقيـم الدنيـا ولا أُقعدهـا، كلماتـه تبـقى موهمـة، وهـو حالـة خاصـة وليـس فرقـة.

لكـن لـو جـاء إنسـان واسـتخدم اسـم الأنصـاري ليـبرئ ابـن عـربي والتلمسـاني وغيرهـم، وابـن سـبعين؟

لا، هنا سأقف له، وأقول له: لا هناك فرق وهناك كذا وكذا.

لـو جـاء إنسـان وصـار يطعـن في الأنصـاري لداعي كلامـه في الأشـاعرة الـكلام المشـهور جـداً عنـد الحنابلـة وهـو ظاهـر إطلاقـات الإمـام أحمـد بـن حنبـل.

الإمام أحمد يقول: اللفظية ليسوا مسلمين.

«وسـئل عمـن يقـول: لفظـي بالقـرآن مخلـوق، هـو جهـمي، مـا هـم عنـدي مسـلمين والجهميـة كفـار»[(١)].

وكفَّر جماعةً من أعيانهم كالكرابيسي والشراك.

طيب اللفظية أحسن حالاً من الأشاعرة.

فالأنصاري ما قال شيئاً غريباً.

---

(١) الجامع لعلوم الإمام أحمد - العقيدة (٣/ ٣٤٥)، والسنة للخلال (٢/٤٣)، السنة لعبد الله (٩٢) بلفظ قريب.

فعلى منهج الناقد وغيره تأتي بنقد إنسان للأنصاري وتقول أحمد قال: كذا كذا.

فإذا كان هذا أطلق هذا الإطلاق فهذا أطلق هذا الإطلاق، وانتهى الموضوع، هذه هي الفكرة.

فينسبون لك شيئاً أنت لا تقوله، ويقيسون أقيسة بعيدة مع إعراضهم عن الأقيسة القريبة.

فصل

كنت كتبت مرة مقالاً سميته «**حماد بن أبي سليمان مفتاح حل اللغز**»، حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة وعقيدتهما في الإيمان واحدة.

ابن تيمية -الذي دائماً يستشهدون به- يقول: إن الناس بدَّعوا حماداً على مذهبه في الإيمان.

«**لكن حماد بن أبي سليمان خالف سلفه؛ واتبعه من اتبعه ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة ومن بعدهم. ثم إن «السلف والأئمة» اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم**؛ ولم أعلم أحدا منهم نطق بتكفيرهم؛ بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك؛ وقد نص أحمد وغيره من الأئمة: على عدم تكفير هؤلاء المرجئة»[(١)].

خذ هذا الإلزام فقط.

حماد عالم فقيه وبُدِّع لمذهبه في الإيمان، تلميذه الذي عاش معه في

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/٥٠٧).

نفس الزمن، يقول عنه ابن تيمية: «**تبديعهم**» و«**السلف**».

فهذه ليست دعواي أنا، هذه دعوى ابن تيمية الذي دائماً يُستشهد به.

فعلى الكلام في الإيمان، دعنا من الكلام في الرأي، دعنا من الكلام في السيف، دعنا من الكلام في التجهم، دعنا من الكلام في ضعفه في الحديث، هذه كلها أبواب أخرى، أريد هذا الباب، لأن الطرف الآخر ينكر مطلق الطعن.

فيا إخوة، لا يبصر أحدكم القذى في عين أخيه ويترك الجذع في عينه معترضاً.

ما تكون أنت غارقاً في التناقضات وتأتي تزعم أنك تكشف تناقضات الناس.

من يترك القياس القريب ويذهب للقياس البعيد، هذا إنسان من أبعد ما يكون عن موضوع العقليات هذا.

ومن يترك القياس الأولوي ويذهب للقياس مع الفارق.

فمسعر بن كدام فقط ترك الاستثناء، فبعض الناس تركوا الصلاة عليه(١).

هو يرى أن الإيمان قول وعمل، لكن ترك الاستثناء فقط.

وأحمد له رواية يتوقف فيمَن يقول بترك الاستثناء.

«**٥٨٦- سألت أبي عن رجل، يقول: الإيمان قول وعمل يزيد**

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٦٠).

وينقص، ولكن لا يستثني أمرجئ؟ قال: أرجو ألا يكون مرجئا»[1].

فما بالك بإنسان يُخرج العمل عن مسمى الإيمان، يترك الاستثناء، يقول الإيمان لا يزيد ولا ينقص، هذا قياس أولوي.

وهم في زمن واحد، يعني هم ليسوا في أزمنة متفرقة، فتتحدث عن العامل الزمني الذي فيه نوع من المخالفة وكذا وكذا.

لا، هو زمن واحد.

إن كان ثمة فارق فتفضل اذكره، ونرى هل هو فارق مؤثر أو ليس فارقاً مؤثراً.

أما هذه الأقيسة العجيبة أن أقيس رجلاً قال بمقالة واضحة واضحة حتى ما برَّأه منها أحد، أنه مثلاً مرجئ.

أو قال بمقالة الأشعرية -على الأقل في الصفات- مع أنك حتى لو ذهبت إلى عقيدته في القدر، في التحسين والتقبيح العقليين، في النبوات، تجده أشعرياً، حتى في المسائل التي يخالف فيها الأشاعرة لا يخالف مخالفة المضلِّل المبدِّع، وإنما يخالفهم مخالفة العارض للخلاف الداخلي في المذهب، ويعظم الأشاعرة ويعدهم أئمة الدين والمجددين، ويذكر إماميه الأشعري والشافعي.

فرجل أشعري وانتهى الأمر، حاله حال بقية الأشعرية الشافعية الذين عاشوا في ذلك الزمان، لا توجد له أي خصوصية.

جاء شخص نفى عنه الأشعرية، جاء واحد رد عليه.

---

(١) «السنة» لعبد الله (٣٠٠) ت. عادل آل حمدان.

جاء شخص نفى عنه الحكم الذي يلحق عموم الأشعرية على الأقل، مطلق الذم لا الذم المطلق، يوجد فرق بينهما.

جاء واحد أدخله في الذم المطلق، سواءٌ بنى ذلك على قرائن أو مذهب أو قراءة أو دراسة لآثار السلف، هذه كلها بحث آخر.

نحن لا نريد أن ننتقل للحديث عن تكفير الأعيان، والطرف الآخر ينكر مطلق الطعن من الأساس أو ينكر التهمة من أساسها.

يعني الآن مثلاً: أبو إسماعيل الأنصاري لو كان ثبوت الحلول عليه وعدم ثبوت الحلول واحد، في النهاية هو معذور على كل الحالات.

فلماذا يتكلف الناس تبرئته؟ لماذا يأتون بكلامه ويقولون: له كلام مفصل خالف هذا الكلام المجمل الذي استشهد به أهل الأهواء؟

لأنه لو ثبت عليه الأمر فذلك أمر عظيم.

فلا حول ولا قوة إلا بالله.

حقا هي مسرحية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

حقاً هي مسرحية... الكلام على إسناد رواية تبرؤ هشام بن عمار من مذهب اللفظية.

كنت قد نبهت عند الحديث على رواية هشام بن عمار للمعازف أن تحريم المعازف لا يقف على رواية هشام، وأنه اختلط أصلاً بآخره ودخل باللفظ بآخره، ففتنة اللفظ متأخرة، وهو رجل كبير في السن مات وعمره تسعون سنة ونيف، وفتنة اللفظ كانت بعد المحنة، وهو أدرك مالكاً أصلاً.

فلو تحسبها تجد أن الفتنة دخلت عليه وهو في أواخر عمره، والناس حملوا عنه قبل ذلك، كما حملوا عنه قبل اختلاطه، وشرحت هذا الموضوع مراراً.

وقلت من باب التبرع والزيادة: هناك رواية فيها رجوعه، نقلها ابن عساكر في «**تاريخ دمشق**» بسياق مطول، وهناك سياق مختصر نقله الذهبي في كتاب «**العلو**» عن كتاب يعقوب بن إسحاق الهروي الفقيه الحافظ.

ونبهت أن هذا كتاب للرجل، وقد ذكر الذهبي أن له كتاباً، فالحديث عن إسناد الكتاب إليه لا معنى له، وقد يكون الذهبي نقل من الكتاب مباشرة، أو ممن نقل عن الكتاب مباشرة.

ونبهت على مسألة أسانيد الكتب، فمثلاً: شيخ يعقوب بن إسحاق الذي هو عثمان بن سعيد الدارمي، كتاباه المعروفان «**الرد على المريسي**» و«**الرد على الجهمية**»، يطعن الجهمية فيهما، بحجة أن الصرام الذي يروي عنه ليس له ترجمة، وكان مما رُدَّ به عليهم أنه ما دام أمثال الذهبي أثبتوا الكتاب، فهذا نوع توثيق ضمني أو أن مثل هذه الأمور لا يوقف عليها، فصحيح ابن حبان في سنده من هو كذلك، مسند الدارمي في سنده من هو كذلك، تاريخ البخاري، معجم الصحابة للبغوي يُروى من طريق ابن بطة، وأصلاً إجازة ابن بطة فيها نقاش، ومع ذلك هو كتاب معروف فيُروى من طريقه للعلو لا أكثر ولا أقل.

ومع هذا ارتُكبت أخطاء عديدة ناشئة عن العجلة، فمثلاً:

أول ما قالوا إن يعقوب بن إسحاق ما أثنى عليه إلا عياض.

* **أقول**: وقد أُثني عليه ووُصف بالحافظ والفقيه عند الذهبي وعند المزي وعند ابن عساكر وعند الخطيب البغدادي في تاريخه، وقد اعتمده ابن أبي حاتم، وروى عنه وهو أكبر منه، اعتمده في روايات الجرح والتعديل في تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين.

أيضاً من يروي عنه: كأن يقارن بعثمان بن سعيد الدارمي.

خلاص نسكت ونترك الأمر ونحترم أنفسنا؟ لا، لا بد أن نحرز أي نصر ولو كان جزئياً.

فبدؤوا يتحدثون عن رواية ابن عساكر، وكأننا اعتمدناها من الأساس، بل اعتمدنا رواية الذهبي وما ذكره.

وزعموا أن الذهبي قص الإسناد.

الذهبي ينقل من بداية إسناد الكتاب، فمثلاً: لا يسند الإسناد إلى الدارمي، وإنما يقول: قال الدارمي عثمان بن سعيد في الرد على المريسي.

فهذا هو الأمر، لكن ما الذي حصل؟

بعدما حاولوا الطعن في يعقوب بن إسحاق ما وجدوا خلاص، ماذا فعلوا؟

زعموا أن الراوي عن يعقوب بن إسحاق مجهول عين، وأنه لا ذكر له إلا في هذا الموطن.

انظر إلى هاتين الدعوتين الضخمتين.

هو الحسن بن محمد بن الحسن.

وهنا أقرأ رداً لأحد الإخوة، بيَّن أن هذا الرجل أصلاً مذكور في عدة كتب وفي عدة روايات وأنه روى عنه أربعة أصلاً وعنه روايات في «**ذم الكلام**»، فانظر العجلة!

الأخ أبو يحي حسام، يقول: «قولك: «والرواية من حيث الأصل، أول كتاب جاءت فيه، هو تاريخ دمشق» هذا فيما يظهر لك فقط، إلا أن الرواية في كتاب في «**الرد على اللفظية**» صنفه أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الهروي ذكره الذهبي في ترجمته، حيث قال: «**وصنف جزءا في الرد على اللفظية**»[(١)].

ونقل عنه ابن عساكر في موضعين، ونقل عنه ابن أبي يعلى بإسناد

(١) «تاريخ الإسلام» (٦٦٦/٧).

غير إسناد ابن عساكر، فقال: «**أخبرنا أبو محمد حاتم بن أبي حاتم بهراة قال وجدت فيما صنفه جدي أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن يعقوب الحافظ الفقيه**»(١).

* **أقول**: إذن حتى في طبقات الحنابلة هذا الثناء عليه موجود.

يقول: «**الهروي**»، ثم ساق إسناداً إلى أبي جعفر محمد بن شداد الصفدي قال: «**سمعت أحمد بن حنبل**».

* **أقول**: وذكر كلاماً لأحمد في قصة اللفظ، ثم قال أخونا أبو يحي حسام: «**فهذا يعني أن هذا الجزء مروي -فيما وقفنا عليه- بإسنادين إلى أبي الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الهروي**».

* **أقول**: مثل رواية البيهقي أو «**تاريخ نيسابور**».

يقول: «**أما قولك عن «أبي علي الحسن بن محمد الخذاباني الوراق»** أنه مجهول العين فعجيب، فمثل هذه الأحكام تصدر عن أحمد أو البخاري أو أبي زرعة الذين سبروا أحوال الرواة وأفنوا حياتهم بين الأسانيد

والمرويات لكن من يتعامل بالمكتبة الشاملة ويضع الاسم فلا يخرج له إلا عند ابن عساكر فيحكم عليه بالجهالة، فلا ينبغي أن يتصدى للحكم على الرجال».

* **أقول**: يقولون: أنتم تعتمدون على الشاملة، على أساس أنهم يعتمدون على الحفظ.

الأخ المسكين كاتب هذه المقالات، مرة أنا نصحته على نشره بعض

---

(١) «الطبقات» لابن أبي يعلى (٢/١٢٤).

الأحاديث المنكرة.

فقلت له: يا أخي هذا حديث واهٍ جداً، فقال: والله بودي لو تعلمتُ علم الحديث، فأرسلت له دروس الحديث، وطلبت منه أن يسمعها حتى يتحسن، قلت: أنت فيك ذكاء وكذا، لكن اهتم بالتأصيل.

وهذه نقطة قبل أن أقرأ مقال الأخ: يوجد شيء لا بد أن ينتبه له الإخوة طلاب العلم، الذين يأنسون من أنفسهم ذكاءً ويدخلون في شيء من الجدليات والنقاشات مع بعض المخالفين، لا يصدنكم هذا عن الدراسة العلمية التأصيلية، فيما يتعلق في أصول الفقه وأصول الحديث وأصول الاعتقاد وجرد الأصول وغير ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

نكمل، يقول: «فكيف لو عرفت أن ابن عساكر روى عنه بنفس الإسناد (إسناد الجزء في الرد على اللفظية) في موضع آخر، وهذا يدل على تسرعك في قولك: «لا وجود لاسمه، ولا ذكر له، في غير هذا الموضع في كل كتب التراث أجمع!»».

* **أقول**: انظر إلى الدعوى الضخمة! هذه مثل: (لم يُثنِ عليه إلا عياض)[١].

- (الخليفي كان لم يذكر براءته إلا الآن).

وأنا ذكرت ذلك من تسعة أشهر.

- (الخليفي لا يثبت الجبر على أبي إسماعيل الأنصاري، لا يعرف أنه أصلاً واقع في الجبر).

ثم يحذفها، لكن الله كتبها، ندين باعتذار.

(١) في مقال باسم بشينية حول تبرئة هشام بن عمار.

ثم ذكر الأخ: «**قال ابن عساكر في ترجمة: عمرو بن المؤمل أبو الحارث العدوي**».

* **أقول**: وذكر إسناداً.

قال: «**أنا (أبو علي الحسين بن محمد بن الحسين الحدثاني الوراق)**»(١).

* **أقول**: هو الحسن ابن محمد بن الحسن، لكن تصحفت، والحدثاني هي الحذبائي، الأخ هذا حاذق.

نعم، إلى أن ذكر: «**نا أبو الفضل يعقوب بن إسحاق عن محمود الفقيه الحافظ**».

* **أقول**: «**الفقيه الحافظ**» الذي ما أثنى عليه عندهم إلا عياض.

قال: «**سمعت**»، وذكر خبراً في اللفظ عن أحمد، فهذا دليل فعلاً أنه هو.

يقول الأخ: «**فكما ترى جاء اسم صاحبنا لكن هنا باسم «الحسين بن محمد بن الحسين الحدثاني» بدلا من: «الحسن بن محمد الخذاباني الوراق»** ولا شك أن أحدهما تصحيف والآخر صواب لكن هل حررت تسمية هذا الراوي الصحيحة أولا، فضلا على أن تحكم عليه بالجهالة؟!

وكيف لو عرفت أن صاحبنا هذا ورد في عدة مواضع من كتب التراث لا كما ادعيت أنه لا يوجد إلا في موضع واحد.

قال ابن عساكر: وأخبرنا أبو الفضل الفضيلي وأبو الفتح عبد الرشيد

---

(١) «تاريخ دمشق»: (٤٦/٣٩٩).

بن أبي يعلى المليحي قالا أنا عبد الواحد بن أحمد المليحي أنا أبو الحسين محمد بن عمر بن حفصوية السرخسي وأبو العباس عبد الله بن الليث المعمري «**وأبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الحذابائي**»[(١)].

* **أقول**: هذا هو صاحبنا، تارةً الخذاباني، وتارة الحذابائي.

قال: «الوراق قالوا أنا أبو يزيد حاتم بن محبوب الشامي...

قال أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام: «**٦٠٢- أخبرنا يحي بن الفضيل والحسن بن يحي قالا أخبرنا (الحسن ابن محمد بن الحسن بن نصر) سمعت يعقوب بن إسحاق**».

* **أقول**: هذا يعقوب بن إسحاق الهروي الفقيه، فإذن هو صاحبنا.

قال: «**٨٠٥- وأخبرنا محمد بن محمد بن محمود حدثنا أحمد بن نعيم أخبرنا أحمد بن محمد بن إسحاق حدثنا عيسى بن نصر حدثنا ابن المبارك حدثنا عاصم ح، وأخبرناه محمد بن موسى حدثنا الأصم حدثنا الصغاني حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن عاصم ح، وأخبرناه القاسم أخبرنا ((الحسن بن محمد بن الحسن)) حدثنا حاتم بن محبوب**».

* **أقول**: شيخه أين؟ عند ابن عساكر.

«**٨١٩ - أخبرنا أبو يعقوب الحافظ أخبرنا جدي**».

وأيضاً قال: «**١٢١٥- أخبرني يحي بن الفضيل، أبنا ((الحسن بن محمد بن الحسن بن نصر))، ثنا يعقوب بن إسحاق، سمعت عثمان بن سعيد يقول**».

---

(١) «تاريخ دمشق» (٧/٣٩٠).

* **أقول**: أيضاً روى ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد خبراً بإسناده مروراً بالأنصاري إلى الحسن بن محمد بن الحسن هذا.

يعلق أخونا بعدما ذكر كلامه، يقول: «**وقولك: «حتى أن الذهبي في كتاب العلو، لما أراد براءة هشام، حذف الخذاباني من السند»**».

* **أقول**: ما شاء الله! يعني اتهم الذهبي بالتدليس جهاراً نهاراً، وأنه أراد براءته.

طيب أنتم أصلاً تقولون: الذهبي على مذهب أهل اللفظ، فلماذا يريد براءته؟

يقول الأخ: «**هذا اتهام للذهبي بالتدليس، وهو بريء من ذلك، وعادة الذهبي أنه ينقل من الكتب السابقة ويحذف الأسانيد ولا يبرز غالبا إلا صاحب الكلام نفسه، سيما إذا كانت الأسانيد نازلة مثل أسانيد ابن عساكر والبيهقي وغيرهما**».

* **أقول**: يعني مثلاً ابن عساكر روى بإسناده إلى سنن سعيد بن منصور، فالذهبي يقول: قال سعيد بن منصور، ما يحتاج يكمل الإسناد، نعم.

يقول: «وإلا لو ذكر إسناد كل رواية لأصبح الكتاب ضعفين أو ثلاثة أضعاف، فكيف إذا كان أبو الفضل يعقوب بن إسحاق هذا مؤلف وصاحب كتاب فما حاجتنا إلى الإسناد إذا؟

ولو التزمنا بتضعيف أسانيد الكتب التي فيها رواة مجهولون لذهبت كتب كثيرة».

* **أقول**: أنا أذكر منها الآن «**التاريخ الكبير**» للبخاري، على أن هناك قرائن كثيرة تدل على أنه كتابه، دليل أن هناك من تعقبه وغير ذلك.

يقول: «في أسانيدها رواة مجهولون أو متكلم فيهم.

وانظر للفائدة: كتاب دغش العجمي في إثبات كتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد».

* **أقول**: ولماذا نذهب بعيداً؟ الدارمي شيخ يعقوب، وطعونات الجهمية، وهناك قناة لبعض الإخوة اسمها «**أناجيل الجهمية**» فيها ردود جيدة جداً على هذا.

يقول الأخ: «**وقولك: «والذهبي حذف من السند رجلا»** لم يقتصر الذهبي على حذف هذا الرجل فحسب كما يوهم كلامك، بل حذف إسناد ابن عساكر كاملا إلى كتاب أبي الفضل يعقوب بن إسحاق الهروي وهو ما يفعله عادة مع أسانيد الكتب لا لتبرئة هشام بن عمار كما ادعيت على الذهبي، ومع هذا كله فهذا الراوي ليس بمجهول جهالة عين كما ادعيت».

* **أقول**: مجهول العين هو الذي ما يُعرف أصلاً، تخيل رجل يُذكر اسمه الثلاثي ويُذكر عمله، ثم يقول: «**مجهول عين**» دليل أن هذا إنسان ما درس مصطلح، ما يعرف شيئاً.

يقول الأخ: «**فقد روى عنه أربعة من الرواة وهم**».

أقول: يعني يُذكر عمله ودليل أنهم ناس يعرفونه.

يقول الأخ: «١- يحي بن الفضيل

٢- الحسن بن يحي بْنِ دنيويه

٣- القاسم بن سعيد بن العباس

٤- عبد الواحد بن أحمد المليحي

والجهالة ترتفع برواية اثنين، قال الخطيب في الكفاية ص٨٨: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم.

فكيف إذا روى عنه أربعة؟!».

فحقاً هي مسرحية، وعجلة.

اليوم قرأتُ -وهذا لعلي أسجل فيه صوتية أخرى- مقالاً للحايك الذي فرح بالكتاب[1]، يكفِّر فيه الحجاج، بل ويذكر فيه عن كتاب الخطابي «**الغريب**» أنهم يفسرون تكفير القراء له بالروايات التي رُويت عنه بالقول بتحريف القرآن وإنكار قراءة ابن مسعود، ووصفه بأنه رأس المنافقين، نقل ذلك عن الخطابي.

الذي هو نفس كلامي بالضبط الذي سخر منه المعترض، فسبحان الله.

وذكر فوائد كثيرة حقيقة في موضوع إكفار الحجاج.

فصل

وأيضاً الذي اسمه: أسامة شحاذة الذي يتحدث عن الأكابر، وأن الخليفي فتنة تصدُّر الأصاغر:

أثر الشعبي لما يصف الحجاج يقول: «**أشهد أنه مؤمن بالطاغوت كافر بالله**»

(١) سيأتي التعليق على مقالته في تكفير الحجاج ص٣٠٢.

هذا صححه الألباني في تعليقه على كتاب «**الإيمان**» لابن أبي شيبة(١)، وهو حسن.

طيب هؤلاء الأكابر، وجزء كبير من كتاب الرجل في محاولة إبطال هذه الروايات، فأنا تابع الأكابر، وأيضاً المعلمي أثبت على أبي حنيفة أنه قال بخلق القرآن واستتيب من ذلك مرتين في «**التنكيل**»، فهذا كلام الأكابر(٢).

فخذ هذين البحثين.

وخذ الصفحات الأخيرة عن موضوع جميل الرحمن، والتي تكلم بعض الناس وردُّوا أيضاً على الكاتب، وذكروا أن جميل الرحمن أصلاً كان يثني على إمام أهل الرأي وليس له موقف سلبي منه من الأساس.

فهذه هي الأبحاث، بعدها ما الذي يبقى من الكتاب؟

الآن أخذنا أكثر من نصف الكتاب، فما الذي يبقى؟

الإلزام بالتناقض أنك إذا أنكرت على الرافضة أخذهم برواية كافر فيما خالف الإجماع، فينبغي أن تردَّ روايات الذين تجهموا بآخرهم فيما توبعوا عليه ووافقوا فيه الإجماع.

يبقى نقل كلامي عن الهروي خطأ وتحريفه.

ويبقى اتهام الحسن بالقدر واتهام عطاء بالإرجاء واتهام سليمان بن حرب بسب معاوية واتهام وكيع بالرفض.

ويبقى استخدامي لمصطلح (أهل السنة) بالمعنى العام في ردي على الرافضة، ودعواه أني استخدمته بالمعنى الخاص.

---

(١) الإيمان لابن أبي شيبة (ص٣٩)

(٢) «التنكيل» (٢/٦٨٢).

وأبحاث جانبية هنا وهناك، وانتهى عامة ما في الكتاب.

ما الذي بقي؟

بقي الخلط بين كلامي عن الرواية وكلامي عن المروي؟

ما الذي بقي؟

بقي أخذه علي استشهادي بكلام حفاظ الأشعرية بالأحكام على بعض الأسانيد إلزاماً لمن يعظمهم ويستصغرنا ويحتقرنا ويقول: أنتم تخالفون الأكابر؟

ما الذي بقي؟

هذا هو، ثم بعد ذلك الفذلكات الموجودة هذه، إنا لله وإنا إليه راجعون.

إذا صح أثر الشعبي «**أشهد أنه مؤمن بالطاغوت كافر بالله**»(١) فسلوك سعيد بن جبير يُحمل على قول الشعبي، وعليه: يكون قياس هؤلاء على إمام أهل الرأي قياساً فاسداً، وينتهي الموضوع من الأساس.

فأين أصاغر وأكابر؟ على أني أعرف أن كثيراً منكم قرؤوا أول صفحات الكتاب فقط وانتهى الأمر.

هذا وصلِّ اللّٰهُمَّ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٠/١٣) ت الشثري.

تعليق على مقال خالد الحايك في أمر الحجاج

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

لاحظت أن التعليقات الصوتية في قناة التليغرام يُعنى بها كثيراً، التعليقات الصوتية بالجملة الناس يستمعون لها، ولهذا أحاول أن أوثق قدر المستطاع، وأعلق على مجموعة من الأحداث، لأنه في الغالب، أنا ماذا أقول؟ أقول إن هذه التعليقات هي تأريخ.

وكثيراً ما يقول لي الناس: «**أنا استمعت ساعات، أسمع ساعات لك**»، فلهذا حتى لما أحيل على مادة مكتوبة، يعني لما تحدثت عن كلام خالد الحايك في أمر الحجاج، خالد الحايك موقعه فيه مشكلة، وعليه ليس من السهولة أن يمكن للإنسان الوقوف على المقالات بسهولة، موقعه حقيقة والبحث فيه، فيه صعوبة، ولهذا قررت أن أقرأ مقاله عن الحجاج بن يوسف الثقفي.

السبب في أنني أريد أن أقرأ هذا المقال، حتى لا يتوه بعض الناس.

من يحاول أن يُظهر تناقضي أخذ جزءاً كبيراً من كتابه في قضايا جانبية، ثلاثون صفحة تحليل نفسي، أربعون صفحة محاولة نقض كلامي في الرافضة في ردي عليهم، بدعوى أني ناقضت ما قررته في الرد عليهم، والرد عليهم أصلاً كان من باب أنهم يخالفون الإجماع برواية كافرٍ عندهم.

والروايات التي أتى بها ما فيها شيء خالف الإجماع، عامتها لرواة

وقعوا في الضلال أو في الكفر بعدما كبروا، والناس حملوا عنهم قبل ذلك، وضربت مثالاً بإسحاق بن أبي إسرائيل، وحتى هشام بن عمار، بدليل أن هشام بن عمار هناك علة أخرى تسقط حديثه، وهي الاختلاط، ومع ذلك هذه العلة ما أعل الناس بها أحاديثه في الصحيح، لأنه معلوم أن صاحب الصحيح إذا روى عنه فقد روى عنه قبل الاختلاط.

والاختلاط والخلل العقدي كلها وقعت متأخراً في حياته، لما كبر، وهو لما كبر ظهرت فتنة اللفظ وهذه الإشكالات، والرجل كبير في السن جداً، إلى درجة أنه أدرك الإمام مالك.

تقريباً أربعون صفحة في ذلك أو ثلاثون أو نحو ذلك، وصفحات في قضايا جانبية، وصفحات في مسألة استتابة إمام أهل الرأي من القول بخلق القرآن أو من الكفر أو من الزندقة، مرتين، مع إيهام أن القصة واقفة على رواية واحدة، وقضايا جانبية يميناً وشمالاً.

وأيضاً هناك النقاش في موضوع الحجاج بن يوسف الثقفي.

ومع اتهامات يميناً وشمالاً لعطاء بن أبي رباح بالإرجاء، ولسليمان بن حرب بكيت وكيت، وبسبِّ معاوية، وبأني أُطلق لفظ «**أهل السنة**» على بعض الناس، وأهل السنة هؤلاء يكونون من المبتدعة.

وبيَّنت أن السياق واضح، وهو مقال أرد فيه على كذب القمي، أنه يروي من طرق علماء أهل السنة أو رواة أهل السنة الذين عني أهل السنة برواياتهم ما لا يعرفه أهل السنة، فهذا دليل على أنه كذاب. وروايات أسانيدها أهل السنة لا مشكلة عندهم في روايتها، يعني

ليست فضائل لأهل البيت أو غير ذلك.

فهنا كنت أتكلم عن «**أهل السنة**» باللفظ العام، الذين لهم روايات في كتب أهل السنة، وكان السياق واضحاً والسياق من المقيدات.

فتقريباً ربع هذا الكتيب في موضوع الحجاج بن يوسف الثقفي، ما المراد؟ المراد الإلزام: لماذا حملتَ خروج سعيد بن جبير على التكفير؟ بل وقاس تكفير سعيد ومن معه -إن وقع- على الخوارج الذين يكفرون الناس -وركز على (إن وقع).

وأن الناس تناقضوا، الذين انتقدوا على أبي حنيفة استعمال السيف، ثم لم ينتقدوا الأمر نفسه على سعيد بن جبير.

علماً أن هذا الدفاع كله لا يُسقط القدح في أبي حنيفة للإرجاء أو للحيل، أو لأي سبب من الأسباب، فأسباب القدح في إمام أهل الرأي كثيرة .

وحتى قياس أبي حنيفة على الحسن بن صالح أولى، فلو جاء إنسان وقبل كلام السلف في الحسن بن صالح، ولم يقبله في أبي حنيفة، هنا تقول له: أنت متناقض، الحسن بن صالح أُخذ عليه السيف فقط، وأبو حنيفة أُخذ عليه السيف والإرجاء، فمن باب أولى.

لكن لا، كما يقول المصريون: «**المخرج عاوز كده**»، المخرج ماذا يريد؟ يريد نقداً لفلان بعينه فحسب! وهذه حتى لاحظت أن عامة انتقاداتهم التي ينتقدوننا بها دائماً يخرجون الكلام عن سياقه، دائماً،

حتى ينشر رسالة خاصة، يُخرج الكلام فيها عن سياقه.

فالحايك ممن احتفى بالكتاب، وهو نفسه له رد على جزء كبير من الكتاب؛ وهي قصة أن الحجاج بن يوسف الثقفي ثبت عن جماعة من السلف تكفيره، ولهذا من خرجوا عليه، لا يمكن أن نقول إن خروجهم عليه كان خروجاً على فاسق باتفاق، وعليه هذا مذهب لهم في الخروج على الفساق.

لا، هناك احتمال كبير أن يكونوا خرجوا لكفره عندهم.

وحتى هذا الذي اسمه (أسامة شحاذة) يتحدث عن الأكابر، الألباني صحح في تعليقه على كتاب «**الإيمان**» لابن أبي شيبة تكفير الشعبي للحجاج[١]، فلا يبعد أن يكون سعيد مثله.

هذا المقال أنا أقرأه، وهو بهذا العنوان: «**الكلام على الحجاج بن يوسف الثقفي لعنه الله**»

لكن قبل أن أقرأه، حدثني أحد الإخوة عن مسألة هشام بن عمار، وقال: ماذا عن عبارة «**تجلى لخلقه بخلقه**»[٢]؟ هي في نفس الرواية وفي نفس الكتاب.

يعني للدقة: المروذي له روايات عن أحمد في كلامه في هشام بن عمار، هناك رواية في «**العلل**» أنه يقول: «**طياش خفيف**»[٣]، والرواية التي في «**العلل**» توحي كأن الكلام، وأوهمت الذهبي أن الكلام على

(١) الإيمان لابن أبي شيبة (ص٣٩)
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٣١)
(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي (ص١٠٣)

حفظ الرجل فحسب[١]. هذه الرواية التي في كتاب «**العلل**».

وهناك رواية في كتاب «**القصص**»، وهذا الكتاب ليس بين أيدينا، والمعول على نقولات الذهبي عنه[٢]، ومن اعتمد نقولات الذهبي عنه ليعتمد أيضاً النقولات عن كتاب يعقوب الهروي في الرد على اللفظية.

وكنت قد نبهت قبل زمن أن في هذا الكتاب -أي «**القصص**»- نسبة مذهب للكرابيسي ليس مذهبه، فربما فيه وهم أو فيه كذا، الله أعلم، لكن هذا الكتاب ما دام منسوباً للمروذي والذهبي ينقل عنه فالكلام صحيح، فالشاهد أن الذهبي حين سمَّى كتاب «**القصص**» في «**سير أعلام النبلاء**»، لم يذكر قصة «**تجلى لخلقه بخلقه**»، وإنما قال فيه كلاماً آخر، ذكر قصة اللفظ.

ولكن في «**الميزان**» وفي «**تاريخ الإسلام**» ذكر القصة كاملة[٣]، وأيضاً ذكرها ابن كثير في تعليقه على «**تهذيب الكمال**»[٤]، وذكر فيها هذه القصة: «**تجلى لخلقه بخلقه**».

فهل هما روايتان؟ أم إحدى الروايتين اختصار؟ غالب الظن أن إحدى الروايتين اختصار.

لكن لو كانتا روايتين فالأمر هان، لماذا؟ لأن الرواية التي فيها ذكر: «**تجلى لخلقه بخلقه**» لم يُذكر فيها كتاب «**القصص**»، فربما هي من كتاب

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٣١)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٣١).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٣)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٢٧٥ ت بشار).

(٤) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (١/ ٤٨٣).

آخـر، لكـن لا، لنقل إنهـا رواية واحـدة، وإحـدى الروايتـين اختُصرت.

الكتـاب هـو هـو الذي ينسـب اللفـظ للرجـل، هـو الذي ينسـب الأمـر الآخـر للرجـل، - ولهـذا يعقـوب بـن إسـحاق أورد هـذه الروايـة - فـإذا ثبـت أنـه تـبرأ مـن أحـد القولـين، تطـرق الشـكُّ إلى القـول الثـاني.

علمـاً أقـول لـك: هـذا أمـر ليـس ضروريـاً، فالرجـل الروايـة عنـه قبـل الاختـلاط، هـذا كلـه مبحـث هامـشي، وظهـر عجلتهـم فافـتروا عليّ أنـني الآن صرت أدافـع عـن الرجـل، ومـن تسـعة أشـهر وأنـا أنبـه، أيضـاً مسـألة الأنصـاري، أنبـه أن كلامي الموجـود في الصوتيـة غُـيِّر.

أذكـر الآن هـذه قضيـة أخلاقيـة، ولـم يُذكـر كلام ابـن القيـم كامـلاً، إلى غـير ذلـك.

أنا أعيد وأزيد في هذه الأمور، ولا مشكلة عندي.

الأمـر الثـاني: أن الإمـام أحمد حمـل كلامه على مـا حمله عليه، لأنـه نقلوا عنـه اللفـظ، فالإنسـان إذا قـال باللفـظ، ثـم أطلق كلمـة أخـرى ظاهرها نفي الفعـل الاختيـاري لله تبارك وتعـالى، يُحمل كلامـه على الظاهر.

الذهـبي قـال: لكلامـه توجيـه صحيـح[1]. نعـم، لكلامـه توجيـه صحيـح، أن رب العالمـين خلـق الأشـياء، وتعرفنـا عليـه مـن خـلال حكمتـه، وغـير ذلـك، لا بـأس ممكـن يكـون هـذا السـياق، لكـن إن لـم يكـن الإنسـان في نفسـه نُقـل عنـه بعـض التجهـم، فـإن المتجهـم يُحمـل كلامـه على تجهمه.

فالشـاهد أن هـذا الكتـاب الذي نسـب له اللفـظ، هو نفسـه الذي نسـب

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٣٢).

له الأمـر الآخـر. فـإذا ثبـت على الإنسـان أنهـم لـم يحـرروا مقالتـه، ولـم يفهمـوا كلامـه جيـداً، أو هـو تـبرأ، أو غـير ذلـك... وممكـن تكـون مـن آثـار اختلاطـه، أنـه يقـول كلمـة، ثـم بعـد ذلـك يقـول: «**أنـا لـم أقلهـا**»، أو «**أنـا مـا كـذا**»، وقـد تكـون هـذه مـن آثـار الاختـلاط.

فهو لما كبر صار يُلقَّن فيتلقن، وغير ذلك.

وأحيانـاً لا، قـد تكـون المسـألة باعتبـار أن الموضـوع كلـه سـوء فهـم مـن هـؤلاء النـاس، الذي هـو تـبرأ ممـا نسـبوه إليـه، هـذا كل مـا في الموضوع.

لكـن بالمناسـبة «**تجـلى لخلقـه بخلقـه**» ليسـت هي مقالـة اللفظيـة، فأنـت حـين تعقبتـني لمـا قلـتُ: الكتـب السـتة لـم يُـروَ فيهـا عـن اللفظيـة، فقلـتَ لي: «**هشـام بـن عمـار**» فقلـتُ: هشـام بـن عمـار هـو واحـد، وغالـب النـاس لا يقبلـون حديثـه، لا لعلـة اللفـظ، بـل لعلـة الاختـلاط.

وما رواه وما ثبت عنه رُوي قبل الاختلاط، باختصار.

وهشـام نفسـه رُوي عنـه التـبرؤ مـن اللفـظ، فهـذا السـياق، فدائمـاً اقتطـاع السـياق، فأنـت تتعقبـني في نقطـة، وهـذه نقطـة يسـيرة جـداً حقيقـة، تتعقبـني فتقـول: أنـت قلـت: لـم يخـرج للفظيـة في الصحيـح، ويوجـد واحـد لفظـي!

فقلـتُ لـك: اللفظـي هـذا نفسـه رُوي عنـه الـبراءة مـن اللفـظ، فتـأتي وتقـول: لا، رُويـت عنـه مقالـة أخـرى، هي في نفـس الكتـاب.

الآن نحن حديثنا من هذا الاعتبار، اعتبار اللفظ.

الشاهد: نأتي إلى مقال الحايك: «**الكلام على الحجاج بن يوسف الثقفي، لعنه الله**».

واعذروني يا إخوة في الصوتيات، لأن نحتاج نعلق على أمور كثيرة، كلام برهامي وغيره، وقصة العايدي، وغيرها... سبحان الله، ترندات كثيرة.

يقول: «**أرسل لي أحد الإخوة: قال: شيخنا، تقبل نصيحتي، لأني أحبك والله في الله، وأدافع عنك أمام كل أهل البدع والأهواء**».

أهل البدع والأهواء هم الذين دائماً يرد عليهم، ما شاء الله.

يقول: «**وتقبل كلامي، وإن كان فيه خطأ، من أخيك الصغير وخادمك، تكلمتَ عن الحجاج بن يوسف، ولعنتَ الحجاج، ولكن مهما كان فسقه، فهو رجل مسلم، ولم يخرج من دائرة الإسلام، ولما نتكلم على رجل، نذكر محاسنه وسيئاته، ونحن أهل السنة، يجب أن نتكلم بما له وما عليه**».

وعلى ذكر «**ما له وما عليه**»، الحايك يقول إنني أدافع عن الطواغيت، وأنسبه للزندقة.

أما نسبته للزندقة، فما نسبته للزندقة، ومقالي موجود، إن وجدتم فيه أنني نسبته للزندقة، أهلاً وسهلاً، إني قلتُ عنه: (زنديق)، لكنه له كلمة، قال إن علماء العقيدة يبنون عقائدهم على أحاديث ضعيفة أو كذا، لما تكلم عن حديث السمع والطاعة. وحقيقة، أنا استقبحت هذا الكلام جداً، والله تعالى أعلى وأعلم. لكن أنا ما صنعت هذا.

أما الدفاع عن الطواغيت فالله حسيبه على هذه التهمة، والله أنا ما

تحدثت عن رجل معاصر بعينه ولا تحدثت، ودائماً أقول: «**العلمانيين أنا لا شأن لي بهم**»، لكن ليس بحجة الكلام عن العلمانيين -وهذا يكفر مرسي للمعلومية- نفسد أصول أهل السنة، العلماني لا نحتاج نفسد أصول أهل السنة لكي نتحدث عنه بشكل سلبي.

يقول: «**ومن حسناته: صك العملة، وعرّب الدواوين، ونقط القرآن**».

تنقيط القرآن هذه أنا كتبت فيها مقالاً أنها ليست له[١].

«**وعمل كثيرا من الأمور للقرآن الكريم، وفتح بلاداً كثيره، وأنهى الفتن، ووحد أمة الاسلام تحت أمير مؤمنين واحد بعد ما كانت متفرقة، وأجمع علماء المسلمين من المتقدمين أن لا نلعنه ولا نحبه، ويبقى رجلا مسلما له حسنات وسيئات**».

فأجاب الحايك، يقول: «**فقلت: حيّاكم الله أخي الكريم، وجزاك الله خيراً على ذبّكم عن العبد الفقير، ونصيحتكم نتلقاها بالورود والمحبة...**

أما كلامي عن الهالك الخبيث الحجاج فليس بِدعاً من القول! وأنت حكمت عليه بالإسلام مع إقرارك بفسقه إلا أن بعض السلف كفّروه».

أقول: وهذا ما قلته.

وبالمناسبة: المتعقب يوهم أنني ادعيت الاجماع!

وأنا في مقالات كثيرة – وهو ربما ما اطلع عليها – كنت أقول: الحجاج اختلفوا فيه، وأن أحمد كان يتوقف، وسفيان كان يتوقف.

(١) مقال بعنوان هل صح أن الحجاج بن يوسف الثقفي أول من نقط المصحف؟

وأصلاً أثر ابن سيرين الذي هو ناقشه، وزعم أنني احتججت به، أنا نسبت لابن سيرين الحكم بإسلامه، فذكرت أثراً أن ابن سيرين يقول: «**إني لأرجو للحجاج**»، وقال الحسن البصري: «**والله، ليخيبن الله رجاءك فيه**»، فتأتي تقول: أبو وائل قال كذا، هذا كله تحصيل حاصل(١).

يقول: «وسأسوق لك بعض كلامهم فيه مما ربما لم تقف عليه من قبل.

يقول الحافظ ابن حجر في «**تهذيب التهذيب**» (٢/٢١٠) في ترجمة «**الحجاج**»: «**وكان يزعم أن طاعة الخليفة فرض على الناس في كل ما يرويه ويجادل على ذلك**!».

أقول: يعني انظر الآن، هذا هو المناط المكفِّر عند الحايك، أن هذا يوجب طاعة الأمير حتى في المعصية، نعم.

"وخرج عليه ابن الأشعث ومعه أكثر الفقهاء والقراء من أهل البصرة وغيرها، فحاربه حتى قتله، وتتبع من كان معه فعرضهم على السيف، فمن أقر له أنه كفر بخروجه عليه أطلقه، ومن امتنع قتله صبراً، حتى قال عمر بن عبد العزيز: «**لو جاءت كل أمة بخبيثها وجئنا بالحجاج لغلبناهم**». وأخرج الترمذي من طريق هشام بن حسان، قال: «**أحصينا من قتله الحجاج صبراً فبلغ مائة ألف وعشرين ألفاً**»، وقال زاذان: «**كان مفلساً من دينه**»، وقال طاوس: «**عجبت لمن يُسميه مؤمناً**»".

---

(١) باسم السلف ص٤٦: رغم أن أبا وائل شقيق بن سلمة (٩٥ هـ تقريباً) «سكن الكوفة»، وجاء عنه من طريق آخر: «بمَ تشهد على الحجّاج؟»، «تشهد أنه في النار؟ فقال: سبحان الله! أحكم على الله».
ألا يعتد الخليفي بخلاف أبي وائل وقد عاش في الكوفة؟ على أن الخليفي نفسه يصفه بقوله: «التابعي الجليل أبو وائل شقيق بن سلمة وهو تابعي مخضرم أدرك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يره وتتلمذ على الصديق والفاروق»!

أقول: هذه الكلمة من طاوس -وهي صحيحة- ظاهرها التكفير.

لماذا؟

يقول لك: يا أخي، ممكن يرد على المرجئة، هذا ظهر لي في وقت من الأوقات، لكن لماذا يخصص الحجاج بالذكر؟ فلماذا لا يقول: «**عجبت لمن يسمِّي القاتل والزاني وكذا وكذا مؤمناً، فهو مسلم وليس مؤمناً**»؟

لا، فلما خصص الحجاج، والأثر أورده ابن أبي شيبة[1] إلى جانب أثر الشعبي في التكفير، نعم.

«**وكفّره جماعة، منهم: سعيد بن جبير، والنخعي، ومجاهد، وعاصم بن أبي النجود، والشعبي، وغيرهم**» انتهى.

يقول: «**قلت: وسئل مجاهد عنه، فقال: تسألوني عن الشيخ الكافر؟!**».

الحايك الآن يمشي هذه الرواية، مع أن هذه الرواية في سندها كلام، لكن لماذا مشاها؟ مشاها لأن يعضدها حال الرجل مما حكي عنه، وخروجِ الناس عليه مع كونهم في العادة لا يخرجون على جائر، فعبد الملك كان جائراً، نعم.

«**وقال القاسم بن مخيمرة: كان الحجاج ينقض عُرى الإسلام عروة عروة**».

وقيل لسعيد بن جبير: خرجت على الحجاج؟ قال: إي والله، وما خرجت عليه حتى كفر».

أقول: الآن هذه الروايات حاول أن يضعفها المعترض، الآن أنت أوردتها!

(١) الإيمان لابن أبي شيبة (ص٣٩).

قال: «**وقال الشعبي: الحجاج مؤمن بالجبت والطاغوت كافر بالله العظيم**».

أقول: هذه الرواية إسنادها ماشي، أبو بكر بن عياش عن الأجلح، إسناد حسن، إسناد قصير جداً،

- (يُطعن فيه، وفلان فيه تشيع، وفلان).

صدوق، وينقل عن شيخه مباشرة. وخروج الشعبي أصلاً يدل على هذا المعنى والحقيقة التاريخية.

والألباني مشى الرواية، أنتم تقولون: الأكابر.

واليوم أي إنسان يخدعهم باسم الرد على الحدادية، فيرد على شيوخهم وعلى علمائهم وعلى الصغير وعلى الكبير، باسم الرد على الحدادية، ويبتلعون الطعم!

يقول: «وقال عاصم بن أبي النجود: ما بقيت لله تعالى حرمه إلا وقد انتهكها الحجاج.

وقال أبو وائل: اللَّهُمَّ أطعمه طعاماً من ضريع، لا يسمن ولا يغني من جوع».

أقول: أبو وائل ثبت عنه الحكم بإسلامه أصلاً، لكن أبو وائل متى مات؟ ومتى كان؟ الله أعلم.

يقول: «**ولما سئل عنه إبراهيم النخعي، قال: ألم يقل الله تعالى** ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾». [إكمال تهذيب الكمال (٣/٤٠٧-٤٠٨)].

وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بأهل أن يروي عنه، ومما يحكي عنه من الموبقات قوله لأهل السجن: ﴿قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾».

أقول: وهذه عبارة خبيثة، فيها نوع من أنواع محاكاة القرآن.

قال: "يقول الإمام المعلمي اليماني [كما في مجموع آثاره (٣/٧٠٦)]: «وفي فهرست ابن النديم عند ذكر ديانات أهل الهند: (ومنهم أهل ملَّةٍ يُقال لها: الراجمرتيَّة، وهم شيعة الملوك، ومن سننهم في دينهم معونة الملوك، قالوا: الله الخالق تبارك وتعالى ملَّكهم، وإن قُتِلنا في طاعتهم مضينا إلى الجنَّة).

وفيها في مذاهب أهل الصين، قال: (وعامَّتهم يعبدون الملِك، ويعظِّمون صورته، ولها بيتٌ عظيمٌ في مدينة بغران).

أقول (القائل المعلمي): قد اشتهر قريبٌ من هذا في رعاع الشام بالنسبة إلى خلفاء بني أميَّة، كانوا يزعمون أن الخليفة لا يحاسَب ولا يعاقَب، وأنَّ طاعته فريضةٌ على الناس وإن أمر بمعصية الله عزَّ وجلَّ.

وفي ترجمة الحجَّاج من تهذيب الكمال للمزِّيِّ: (وكان يزعم أن طاعة الخليفة فرضٌ على الناس في كلِّ ما يرومه، ويجادل على ذلك).

قلت: **وعن هذا - والله أعلم - كفَّره أئمَّة السلف**" انتهى كلامه.

أقول: **المعلمي**: يقول إن الحجاج كفّره أئمة السلف.

لما أنا أقول هذه العبارة -والحايك نقل هذا- يقولون: والله تعجل، والله «**أصاغر**» والله كذا! والمعلمي يقول هذا، **وقلت لك**: **الألباني** يصحح الأمر.

فالمسألة ليست ابن حجر لوحده، وحتى قصة الاستتابة نفس الأمر.

فتأتون إلى أمور أنا مسبوق فيها، وسبقني فيها علماء، وعلماء

أنتم تعظمونهم، وتجعلونهم غاية من التحقيق.

وتفرحون بتعقب.

يعني بعد آلاف المقالات، لما لم تجدوا إلا هذا= هذا حقيقةً، وأنا أعلم أنهم يستمعون هذه الصوتيات ليبحثوا عن أي شيء، ليقتطعوا منها اقتطاعاً وينشرونه في بعض الأماكن.

ولهذا أقول: موتوا بغيظكم.

والله لو كانت المسألة على النصيحة والله لتقبلناها، والحمد لله.

المسألة بالنسبة لي أجر، لو إنسان يبيِّن خطأي في شيء أخطأت فيه، فإني من غداً أعدل، لا بأس.

جاءني رجل قبل صدور هذا الكتاب بعدة أيام، قال لي: محمد بن حاتم بن يونس، هو أحمد بن عبد الله بن يونس، ووضع لي بحثاً يتعقبني بالاسم.

فقرأت البحث فاقتنعت به، وفضلته عندي في تويتر حتى يطلع عليه من يطلع، ثم ذهبت إلى المقال الذي فيه هذا الموضوع، وبدلاً من أن أُعدل الكلام أبقيتُ الخطأ القديم على ما هو عليه، ثم كتبتُ حاشيةً أن هناك من نبهني، علماً أن الخطأ لا يغير شيئاً في نتيجة البحث، بل بالعكس، هو يقوي وجهة نظري من باب أقوى، لأن محمد بن حاتم بن يونس ما أدرك أبا حنيفة.

أما أحمد بن عبد الله بن يونس، فهذا لما مات أبو حنيفة كان عمره ثمان عشرة سنة تقريباً، فهذا على الأقل كان في الكوفة وسمع

القصة من الناس ولم يسمع ما يعارضها.

حتى في ردودي على فايز الكندري هو قال: سفيان الثوري ربما، قلتُ: سفيان يقول «**استتبتُ**».

فرضنا أن سفيان رحمه الله -أو أي شخص ممن ذكر هذا الأمر- القصة لم يعرفها ولم يدركها، طيب هل هو مجنون؟ يصدق الكذابين في كل شيء، ويجلس ويتحدث ويجزم بهذا؟

وأين تلاميذ أبي حنيفة لا يقولون: «**أنتم تخطئون على إمامنا، القصة لم تقع، لم تحصل من الأساس**»؟

فهذا رجل مشهور نُسب له أنه استتيب من القول بخلق القرآن، وله تلاميذ وله أتباع، فأتباعه لا بد أن يظهروا، ويقولوا للناس: إمامنا ما قال بهذا القول، وهو استتيب من قول آخر تماماً.

فأهل الحديث أهل إنصاف، شيء طبيعي سيقولون: «**اختُلف هل استُتيب أم لم يُستتب**».

أما يجزمون حتى يقولوا: «**علم بذلك العواتق في خدورهن!**»[١] سبحان الله!

يقول الحايك: "ذهل المعلمي رحمه الله- هنا، فالمزي لم يترجم للحجاج، وإنما ذكره ابن حجر في «**تهذيب التهذيب**» تمييزاً، فهو المقصود هنا.

وسبق ابن حجر في ذكره الحافظ مغلطاي في «**إكمال تهذيب الكمال**» (٣/٤٠٨) فذكره".

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٠٤). ***

أقول: ابن حجر يأخذ من مغلطاي بشكل مستمر.

«**وقال في نهاية ترجمته مستدركاً على الحافظ المزي: قال البخاري في** «**صحيحه**» - في كتاب الحج -: حدثنا مسدد، عن عبد الواحد، قال: حدثنا الأعمش، قال: سمعت الحجاج بن يوسف على المنبر يقول: السورة التي تذكر فيها البقرة. وساق الحديث، لم يذكره المزي، ولم ينبه عليه».

أقول: البخاري روى عن الحجاج شيئاً، هكذا إجمالاً.

يقول: "وقال الخَطَّابِيِّ في «**غريب الحديث**» (**٣/١٨١-١٨٢**): وقد اختلفوا في السبب الذي من أجله استجاز القرَّاء الخروج عليه".

أقول: لاحظ أنهم من الزمن القديم كان عندهم نقاش: لماذا خرجوا عليه؟

(وفات الحايك كلام أبي عبيد القاسم السلام، متقدم على الخطابي).

لماذا؟ لأن الأصل أنهم ما يخرجون على الجائر، بدليل وجود جائرين آخرين حتى يظهر شيء عظيم.

يقول: «**فقال ابن المبارك: إنما استحلُّوا الخروج عليه لكفره بقراءة عبد الله بن مسعودٍ**».

أقول: هذا نفس الموجود في مقالي القديم «**باب من كفره السلف**».

وسبحان الله، والله لم أكن واقفاً عليه لما كتبتُ المقال، والمقال مكتوب من أكثر من ١٢ سنة، لم أكن واقفاً على هذا!

وهذه مسألة كنت قد تكلمت عليها في صوتية معينة، وهي مسألة **الموافقات العلمية**، أن تصل إلى نتيجة معينة، ثم تجد عالماً قد

سبقك لها كما هي.

وقلتُ: بهذا يطمئن قلبك أنك تسير على سنن علمي جيد.

يقول: «**ولقوله: إنها رجزٌ من أراجيز العرب**».

أقول: هذه الرواية التي حاول صاحبنا أن يطعن فيها.

يقول: "وقال بعضهم: إنما فعلوا ذلك لإعظامه القول عند ذكر قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ﴾، وتقديمه طاعة ظَلَمة بني أميَّة على طاعة الله عزَّ وجلَّ".

ثم ذكر رواية **أبي بكر بن عياش** التي استدللتُ بها في المقال، أنه يسب عبد الله بن مسعود، ويصفه بالنفاق[١].

يقول: "قال الذهبي مُعقباً على هذا: قَاتَلَ اللَّهُ الْحَجَّاجَ مَا أَجْرَأَهُ عَلَى اللَّهِ، كَيْفَ يَقُولُ هَذَا فِي الْعَبْدِ الصَّالِحِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ!".

أقول: الذين طاروا في الكتاب، الذين دائماً يقولون: «**الذهبي هو ميزان الاعتدال**»، «**الذهبي هو المنصف**»، طيب إذا أخذتُ بجرح «**المنصف**» وبتصحيحه لرواية، تصير مشكلة فيَّ أنا؟!

---

(١) البداية والنهاية (١٢/ ٥٣٣): قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمِ بن بَهدلة المُقرئ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ، وَذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ﴾، فَقَالَ: «هَذِهِ لِعَبْدِ اللَّهِ، لِأَمِينِ اللَّهِ وَخَلِيفَتِهِ، ليس فيها مثنوية، وَاللَّهِ لَوْ أَمَرْتُ رَجُلا يَخْرُجُ مِنْ بَابِ هَذَا الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ لَحَلَّ لِي دَمُهُ وَمَالُهُ، وَاللَّهِ لَوْ أَخَذْتُ رَبِيعَةَ بِمُضَرَ لَكَانَ لِي حَلالا، يَا عَذيري مِنْ عَبْدِ هُذَيْلٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَقْرَأُ قُرْآناً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، مَا هُوَ إِلا رَجَزٌ مِنْ رَجَزِ الْأَعْرَابِ ما أنزلها الله عز وجل على نبيه، وَاللَّهِ لَوْ أَدْرَكْتُ عَبْدَ هذيل لضربت عنقه، وعذيري من هذه الحمر أيزعم أحدهم أنه يرمي بالحجر فيقول إلى أن يقع الحجر حدث أمر فو الله فلأدعنهم كالأمس الدابر».

الرجـل الذي هـو معتـاد على أن يتسـامح ويتسـاهل مـع النـاس، أو يُنصـف – كمـا تقولـون.

يقـول: «**وقَـالَ أَبُـو بَكْـرِ بْـنُ عَيَّـاشٍ: ذَكَـرْتُ قَـوْلَهُ هَـذَا لِلأَعْمَـشِ، فَقَـالَ: قَـدْ سَـمِعْتُهُ مِنْـهُ**».

أقـول: والحديـث لما يقـول أبـو بكـر بـن عيـاش: «**ذكـرتُ**» هـذا دليـل أنـه ضبـط، أن القصـة تابعهـا بشـكل شـخصي، هـذه قرينـة حفـظ.

وذكـر قصـة روايـة **الصلـت بـن دينـار**، الذي هـو ضعيـف في نفسـه، ولكـن هـو يقـول: «**سـمعتُ الحجـاج، يسـب عبـد الله بـن مسـعود**».

والصلـت هـذا الذيـن أوردوا روايتـه، مـا أوردوهـا اعتمـاداً عليهـا، وإنمـا لها شـاهد روايـة **أبي بكـر بـن عيـاش عـن الأعمـش**.

وهؤلاء عندهم طريقة الله المستعان.

وذكـر روايـات أخـرى، وقـال: «**وروى جعفـر بـن سـليمان الضبـعي، عن عـوف الأعـرابي، قـال: سـمعت الحجـاج يخطـب وهـو يقـول: إن مثـل عثمان عنـد الله كمثـل عيسى بـن مريـم، ثـم قـرأ هـذه الآيـة يقرأهـا ويفسرهـا** ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ **ويشـير إلينـا، وإلى أهـل الشـام**».

أيضـاً ذكـر كلام أبي العبـاس محمـد بـن يزيـد المـبرد في «**الكامـل في اللغـة والأدب**» (١٧٩/١)، قـال: "وممـا كفـرت بـه الفقهـاء الحجـاج بـن يوسـف قـوله: «**والنـاس يطوفـون بقـبر رسـول الله** صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **ومنـبره إنمـا يطوفـون بأعـوادٍ ورمـةٍ**»".

أقول: انظر، **أبو أحمد الحاكم** ينسب له كفراً، **المبرد** ينسب له كفراً، **الطبري** ينسب له كفراً وكلاماً، وما أحد يستنكر هذا الأمر أو يستقبحه جداً! الخطابي، يذكر كلاماً في تكفيره أو كذا، **ابن أبي شيبة** في كتاب «**الإيمان**» يورد أثر الشعبي وأثر طاوس وغيره.

فيقول الحايك: «**فأين هذا الإجماع المزعوم الذي ذكرته أخي؟ فهل من يقول بأن ابن مسعود رأس المنافقين، ويُنكر قراءته، ويحرف آيات القرآن، ويستحل الدماء والأموال، فهل يكون مسلماً مهما فعل للإسلام؟!**».

أقول: هو يقول: **ابن عمر** لم يكفِّره.

طيب ابن عمر أنكر عليه، وسكت، فهذا نوع من أنواع الرجوع.

جابر ثبت أنه لم يكن يرد عليه السلام أو لا يُصلي خلفه، وقد أوردتُ هذا في إحدى الصوتيات.

يقول: «**وأرى أن كثيراً ممن يذهب لمذهبك هذا أعجبه قول الإمام الذهبي فيه حيث قال: «وَكَانَ ظَلُوْماً، جَبَّاراً، نَاصِبِيّاً، خَبِيْثاً، سَفَّاكاً لِلدِّمَاءِ، وَكَانَ ذَا شَجَاعَةٍ**».

ثم حكم بإسلامه[1].

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٣): «وَكَانَ ظَلُوْماً، جَبَّاراً، نَاصِبِيّاً، خَبِيْثاً، سَفَّاكًا لِلدِّمَاءِ، وَكَانَ ذَا شَجَاعَةٍ، وَإِقْدَامٍ، وَمَكْرٍ، وَدَهَاءٍ، وَفَصَاحَةٍ، وَبَلاَغَةٍ، وَتعظِيْمٍ لِلْقُرْآنِ. قَدْ سُقْتُ مِنْ سُوْءِ سِيْرَتِهِ فِي (تَارِيْخِي الكَبِيْرِ)، وَحِصَارِهِ لابْنِ الزُّبَيْرِ بِالكَعْبَةِ، وَرَمْيِهِ إِيَّاهَا بِالمَنْجَنِيْقِ، وَإِذْلاَلِهِ لأَهْلِ الحَرَمَيْنِ، ثُمَّ وِلاَيَتِهِ عَلَى العِرَاقِ وَالمَشْرِقِ كُلِّهِ عِشْرِيْنَ سَنَةً، وَحُرُوْبِ ابْنِ الأَشْعَثِ لَهُ، وَتَأْخِيْرِهِ لِلصَّلَوَاتِ إِلَى أَنِ اسْتَأْصَلَهُ اللهُ، فَنَسُبُّهُ وَلاَ نُحِبُّهُ، بَلْ نُبْغِضُهُ فِي اللهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْثَقِ عُرَى الإِيْمَانِ. وَلَهُ حَسَنَاتٌ مَغْمُوْرَةٌ فِي بَحْرِ ذُنُوْبِهِ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ، وَلَهُ تَوْحِيْدٌ فِي الجُمْلَةِ، وَنُظَرَاءُ مِنْ ظَلَمَةِ الجَبَابِرَةِ وَالأُمَرَاءِ».

يقول: «**فغفر الله للإمام الذهبي**» انتهى مقاله.

من عوامل النقد الصحيح أنك تكون أميناً في نقل حجة المخالف.

هذا الحايك الآن ينقد الناس على إشكالياته النفسية بينه وبينهم.

ويصيب ويخطئ وكذا، وبحثه هذا أنا لا أُنكر استفدت بعض الفوائد منه، لكن فاتته أمور، ويبدو أنه جمعه جمعاً، وحقيقةً هو رجل يجمع ويبحث، يعني هذا من باب الإنصاف، هم لو ظلمونا ما نظلمهم نحن، علماً أن كثيراً منهم ينصف في مجالس خاصة، لكن أنا عندي حرية -وهذا ربما مما يحسدوننا عليه- أنني أستطيع أن أتكلم في هذا في مجالس عامة.

فالآن -الله يبارك فيك ويحفظك- دليل أنهم غرقى ويتعلقون بالقشة: أنهم يطيرون بأبحاث هم أنفسهم عندهم مشاكل معها.

واحد كاتب نقد على آخر ثلاثين صفحة، وآخر هو مخالف لقصة الحجاج، وواحد يقول لك: «**أكابر!**»، والرجال متعقب المعلمي وغيره.

وواحد منهم اعترف، قال: هو فهم كلام الخليفي خطأ في مسألة الرافضة.

خامس اعترف بالتحريف في الكلام عن **أبي إسماعيل الأنصاري** ومذهب **ابن تيمية** وابن القيم،

وبقيت هذه القشة.جماعة منهم سكتوا عن الكلام والحديث الحاضر والمعروف في موضوع نسبة **وكيع** للرفض وعطاء.

وأين الدفاع عن العلماء أصلاً؟ **عطاء، الحسن، وكيع، سليمان بن حرب**... أين الدفاع عن العلماء؟

وسبحان الله، بعضهم يقول كلاماً كارثياً! فبعضهم ماذا يقول؟

يقول: «**الخوارج كفروا**» يعني كلامهم كفر «**ولكن ما كُفِّر أعيانهم في زمن السلف**».

فقلتُ: هذا كلام كارثي، لأن الخوارج هؤلاء إن لم تقم الحجة عليهم تقوم على من؟

يعني الذين ناظرهم **عبد الله بن عباس**، يعني صحابي وعالم يناظرهم، ويرجع منهم ناس، دليل قوة الحجة التي أوردها عبد الله ابن عباس، الذين بقوا -عند هذا المتحدث- متكلمون بنفس كفر الجهمية -الكفر الأكبر- والحجة ما قامت عليهم!

هذا لا علاقة له لا بتقرير ابن تيمية ولا بتقرير أي إنسان عاقل، فهذا كلام من يرى استحالة قيام الحجة.

ومنهم من يأتي ويقول: «**القدرية هؤلاء، كلامهم كفر**» القدرية كلهم، بكل طبقاتهم، لا يتحدث عن منكري العلم فحسب ولا يتحدث عن المتوسطة فحسب، بل الذين قالوا: «**إن الله لا يخلق الشر**» فحسب، هؤلاء عنده كفار واقعين في الكفر!

طيب، هؤلاء كفار وعدة ويروون الحديث، وفي زمن السلف في القرون الثلاثة الأولى، وما فيهم ولا واحد قامت عليه الحجة؟

ومع ذلك الجهمية شر من كل هؤلاء، الجهمية لما ظهروا، كُفِّروا.

فهؤلاء من أجل الدفاع عن متأخري الأشاعرة قالوا كلاماً ليس معقولاً.

وهذا لما تحدثني عن «**الاتساق المنهجي**»، هذا أقوى اتساق!

أنت إذا تزعم أن القرآن يقيم الحجة على الكافر الأصلي، فكيف لا يقيم الحجة على منتسب للملة الذي يتكلم بالكفر، والذي أنت تقر أنه كفر؟ لو كنت لا تقر أنه كفر أهلاً وسهلاً، لكن أنت تقر أنه كفر أكبر.

وأنا شرحت هذه المسألة وبيَّنت أن تأويل القدرية والمرجئة ممن لم يُكفَّروا، والدارمي ذكر أنهم لم يُكفَّروا، على الأقل يقصد الذين يقولون: «**الله لا يخلق الشر**» أو «**لا يخلق المعاصي**»، أو غير ذلك، في قول العامة.

أما قول الجهمية فهو أشد، ومخالفة النصوص للبدعة أو للخطأ على أنواع:

منها ما يكون مع تأويل ضعيف جداً، فهذا يكون كفراً، فلا يخلو كافر من تأويل.

وهناك من تأويله متوسط، فتأويله يخرجه من السنة ويبقيه في الإسلام، وهذا ما لا يفهمونه.

وهذا في البدعة نظير المعصية الكبيرة التي تخرجك من العدالة ولا تخرجك من الإسلام.

ومنه: خطأ اجتهادي، وهذا خطأ الفقهاء.

وهناك مسائل تتداخل يميناً وشمالاً.

وهذه الأمور أنا لا أمل من إيضاحها، لكثرة الخلل فيها.

فالآن المسألة والسؤال الكبير الذي ينبغي أن يُواجَه: طيب والذين

كفّروا مثل **الأزارقة** أو بعض الأسماء الذين كفّروا، هؤلاء الذين كفّروا ما الأمر الزائد فيهم عن الآخرين؟

يعني أنت مثلاً على تقرير **ابن تيمية**، يزعم أن قوماً من **الجهمية** كفّروا في زمن الإمام **أحمد** وقوماً لم يكفَّروا.

طيب هؤلاء الذين كفّروا ما الحجة التي قامت عليهم، ولم تقم على الخوارج الذين ناظرهم وقاتلهم **علي وابن عباس؟**

سؤال.

طيب القدرية الذين قال فيهم **ابن عمر** ما قال -وكثير منهم يقولون إنه كفَّرهم- ما الذي قام فيهم ولم يقم في هؤلاء؟

فعامة الأجوبة التي يطرحونها **تفتح مشاكل جديدة**، هذه الأجوبة لا تغلق الباب، بل **تفتح مشاكل جديدة** أكثر وأكثر.

طيب القرآن **هدى ونور وشفاء لما في الصدور**، فكيف يكون هذا الأمر؟

طيب إذا الحجة لا تقوم على الخارجي الواقع في الكفر والقدري الواقع في الكفر، في الأزمنة الأولى في الأزمنة التي كلها **علماء**، وأنت تتحدث أن بعضهم علماء، في الأزمنة الأولى

أنتم في وقت معين تقولون: «**في الأزمنة المتأخرة**»، فهذه لها مفهوم أن في الأزمنة المتأخرة غابت الحجج.

طيب في الأزمنة الأولى.

إذا كان الأمر كذلك بهذه الصورة، فنحن الآن نقف أمام **معضلة!**

فكيف يمكنك أن تقيم الحجة وتُنهي، وتُجهز على من تسمِّيهم **بالحدادية** في هذا الزمان؟ ولا أظنك تعدهم كفاراً أصلاً!

حسن السقاف كتب ثلاث مجلدات في **تناقضات الألباني**، هذه ما زادته هو إلا أن الناس عرفوه وعرفوا سوء منهجه.

حتى الأمور الصحيحة التي انتقدها على الألباني **أغرقها بوابل من الافتراءات والتهويل فأذهب بهاءها.**

ابن تيمية ادَّعوا عليه هذا.

الآن حتى **السمهوري** يكتب كتابات في «**السلف المتخيل**» وفي أن ابن تيمية رجل متناقض، ويأخذ بكلام ابن تيمية في **سياق معين،** يرد فيه على فئة معينة، ويأتي ويقول: هذا فيه كذا وكذا.

والله المستعان، والآن يوجد امتحان لمثل هذا.

الحمد لله.

لكن أنا أتحدث عن هذا الحايك، **أنا رددت عليك بعدة مسائل من قبل، في حديث كلاب أهل النار**[١]، أثر عمر: «**اسمع وأطع**»[٢]، في قولك إن من يُكفّر الأشاعرة مجنون أو عليه ان يعالج عقله»[٣]، وغير

(١) مقال بعنوان: «تثبيت حديث كلاب أهل النار» على المدونة.

(٢) مقال بعنوان: «تثبيت صحة أثر عمر في السمع والطاعة والرد على خالد الحايك» على المدونة.

(٣) مقال بعنوان: «هلا سكتت يا خالد الحايك على المدونة».

ذلك من المسائل، حتى في تضعيف **حديث صيام عرفة**[١]، وغيرها من الأمور التي أنت ينسبونك إلى أنك تخالف العلماء.

لأن هذه الأقوال -دع مسألة الأشاعرة- لم تُسبق إليها، أو سُبقت إليها من بعض الناس، والناس على القرون لا يمضون معك على هذا.

لك أن تناقش **مناقشة علمية محترمة**، أما أن تطير بأي شيء يقال عن هذا الشخص حتى ولو كان ظلماً، **فالله عز وجل حسيبك أن تكون شريكاً في مثل هذه الأمور.**

وهذا على الخصومة العظيمة **ما شاركنا ظلماً في حق إنسان**، حتى بعض من آذانا وأكثر لما تقال عنه بعض العبارات، أنا **ما أقبل**.

ممكن بعض الشباب يأتون وينشرون وكذا، لكني أنا **شخصياً** دائماً أبيِّن موقفي، وهذا الفارق الذي بيننا.

(والله **برامجهم تؤدي إلى الإلحاد**) فأقول: لا، برامجهم ما تؤدي إلى الإلحاد، هذا **ما هو صحيح**.

نعم، **المنهجية** في بعض الأحيان قد يكون فيها تنزل زائد يكون فيه مشكلة، هذه **تُصلح**.

لكن إلحاد وكذا؟ لا، هذه **قوية**.

(والله فلان لا يعرف التوحيد) لا، هذه عبارة **قوية** ما أقبلها بهذه الصورة.

نعم، توجد انتقادات وأمور، أحياناً يأتي يجيب على شبهة المخالف،

---

(١) مقال إثبات صحة حديث أبي قتادة في صيام يوم عرفة.

فيقع في فخ المخالف من حيث لا يشعر.

هذه الأمور لو تصدر من معظم عندهم يقولون: «**انظر، هذا دليل إنصافه**»!

لكن هم خلاص **مركبين على شيء**.

حتى مثلاً: **الذي حصل نظرية المعرفة** وكذا، وإلى هذه اللحظة أنا **أقول: ما أقبل** أن يُظلم إنسان وينسب إليه شيء **لم يقله**.

ونفسي أنا **استفسرت**: سمعت أن فلاناً يقول كيت وكيت، فجئت واستفصلت منه: أنت تقول كذا؟ فجاء وشرح لي القول، وقال لي: طيب، أنا ممكن أعطيك الكتاب تقرأه، فجئت وقرأت الكتاب.

فهنا انتبهت أن الموضوع مختلف، وتدينت.

وما زلت **أتدين** بمثل هذا.

يعني أنا ما عندي مسألة خلاص، معهم معهم، عليهم عليهم، وأنا كرهت الإنسان لأنه كيت وكيت.

لا لا.

لماذا؟ لأن الأمر **تقوى لله عز وجل**، حتى لو الناس **ما خافت الله عز وجل فيك**.

كثير ممن يعظم بعض الناس **المسألة** عنده إما أن **تقدس هذا الإنسان وتكفَّ عن نقده، وإما تنتقده بتجريح ومبالغة وغير ذلك.**

لكن هذا لا ينافي أن أقول: إنه مثلاً

حتى لو إنسان عنده **بحث جيد في وقتٍ من الأوقات هذا لا ينافي** أن

هـذا الإنسـان **افترى**، **وكـذب**، وظهـر أن **عنـده تحاملاً شـديداً جـداً في النقد.**

مثـلاً يوجـد رجـل أيضـاً معـروف، له مواعـظ وله كـذا وكـذا وقبـل مـدة أخـذ الدكتـوراة.

وكتب كتابة عني، **الكتابة فيها كذب واضح.**

الرجـل هـذا **أنـا نفسي** كنـت أسـمع له مواعـظ وتعجبـني، لكـن فيهـا كـذب واضح.

ومواعظه هذه **أقول -إلى هذه اللحظة- مواعظ جيدة.**

توجد مقالات قرأتها، **لا بأس بها جيدة.**

إلى هذه اللحظة، ولا أغير كلامي نهائياً لأنه افترى علي، لا أغير كلامي.

حـتى مسـألة أن إنسـان يأتيـني على الخـاص ويُظهـر لي الموافقـة ويُظهـر لي كـذا وكـذا ويُظهـر لي الدفـاع أمـام النـاس الذيـن يجـورون علي وغـير ذلـك، **فأصفـه بالإنصـاف**، ثـم هـو **ينقـض غـزله مـن بعـد قـوة أنكاثـاً** ويفـتري ويتحامـل تحامـلات **هـم مـا تحاملوهـا.**

ينتـهي الأمـر، الإسـلام يُنقض **فضلاً عـن الإنصـاف والأدب وغـير ذلك**، هـذه معـانٍ ممكـن إنسـان **يتحلى بهـا وقتـاً معيناً** ثـم بعد ذلـك يتركها.

فلا تجلس تقول: «**تناقض**» **هذا التناقض في عقلك.**

وأنا **استأذنت** أن تُنشر أمور معينة، حتى **يستبين لماذا كنت أقول هذا الكلام.**

نفـس الأمـر جـزء معـين مـن الكتـاب -يمكـن يأخـذ **ثلثـه أو ربعـه**- أنـت مخالـف له وعنـدك مقـالات، فيـا أخي **نبـه**، قـل على أني لا أوافـق الجـزء

الفـلاني، ولا أوافـق كـذا وكـذا.

لا أن تنطلـق مثـل الأطفـال وتريـد فقـط أن تنتقـم، يعـني هـذه **طفوليـة** أصـلاً حـتى **عيـب**! هـذه الأمـور **اتركوهـا** لواحـد مثـل **باسـم**، **اتركوهـا** لهـؤلاء الشـباب الصغـار المسـاكين الذيـن مـا زالـوا إلى الآن الله المسـتعان.

أما الواحد فيكم رجال كبير ويتعامل بهذه الطريقة؟!

واحد ثاني يقول لك: والله هذا غامض، وهذا كذا وكذا، والأكابر.

والكتاب **كله تعقبات على الأكابر**.

يعـني لمـا آتي وأقـول: هشـام بـن عمـار حكـم عليـه أحمـد، ويلـزم مـن أخـذ بحكـم أحمـد كيـت وكيت.

فهـذا تعقـب على مـن؟ هـذا تعقـب على أحمـد، لـو كان عنـدك ذرة عقـل، لكـن نـوع مـن أنـواع **التـترس**.

ولهذا لما تقول: والله والشجاعة الأدبية.

لا توجد شجاعة أدبية.

«**الشـجاعة الأدبيـة**» و«الباحـث المنصـف» و«الناقـد». **الناقـد أصـلاً مبدئيـاً مـا يسـتعجل ومـا يفـتري**.

الناقـد لمـا يـأتي إلى طرفـين متخاصمـين يُبـيِّن موقفـه مـن القضيـة **ككل، مـن كل الأطـراف**، ويُبـيِّن قـوله بصرامـة.

فأنـا «**غامـض**»؟ هـو أصـلاً النـاس الذيـن فرحـوا بالكتـاب **محتاريـن** صاحـب الكتـاب مـاذا يقـول أصـلاً.

فهذا هو **عين الغموض**، هم لا يدرون ما الذي يقوله بالضبط وما الذي يختاره!

فقط يحاول أن يُبيِّن، طيب أنت ما الذي تقوله؟ ما الذي تختاره؟ ما الذي ترجحه في المسألة **باعتبار أساسي وأصلي؟** ما عندي.

ما الجواب؟ قد يأتي إنسان يكون عنده جواب **آخر** غير جوابي.

وتوجد مسألة مهمة أيضاً وهي أن الإنسان قد يجيب **على عدة مذاهب**، مثل ما كان **ابن تيمية** يفعل.

فآتي وأقول: هذه احملها على رواية كافر التأويل، من يقول بهذا المذهب.

وهذا ليس مذهبي، أنا عندي حمل **آخر**، فأذكر حمل واثنين وثلاثة وأربعة، لأُبيِّن أن المسألة **ليست تلك المعضلة**.

مثل ما ابن تيمية لما دافع عن **علي** في موضوع قتلة عثمان ذكر عدة أجوبة، ثم هو مال لجواب **غير الأجوبة التي هو ذكرها**.

لكن هذه الأجوبة **ممكن بعضها يلزم الخصم**، لأنه يقول بنظيره في محل آخر.

حتى لاحظت أن كثيراً منهم **إنما زكى فصلاً من الكتاب، ما يعرف!**

حتى لما تصف طرفاً آخر مثلاً يكفِّر ابن تيمية أو كذا بأنه أكثر اتساقاً، إذن وما نقدك على هؤلاء إذا كانوا هم أكثر اتساقاً؟ ما بيَّنت الحق، أنت فقط تستقصد شخصاً لداعي شخصه، لاعتبارات شخصية، أو لاعتبارات عزمية، يعني إنسان عزم عليك أن تتكلم على هذا الإنسان باعتبارات معينة.

والحمد لله، الإنسان إن شاء الله يمشي.

فهذه مسألة الآن أنا أتحدث عن العبر العامة بعدما انتهينا، والأمر كله منتهٍ.

حتى إن كثيراً من الناس هو لا ينظر لما قيل في النقد وهل هو إنصاف أو لا.

بل ما الذي يفعله؟ ينظر للمنقود هل هو حبيبنا أو ليس حبيبنا؟

وهذا ظهر سبحان الله من احتفائهم بكلام هذا الرجل وطريقته هي نفسها موجودة في نقد أشياخهم وكبرائهم.

وعلى أساس يلزموننا التناقض، فالتناقض لازمكم أنتم.

نحن على الأقل احترمنا عقول الناس وبيَّنا الإشكاليات الموجودة في الكلام، لكن غالبكم لا، فقط يحاول ينظر في المنقود، فإذا كان المنقود حبيباً له قال: هذا ظلم، وجور، حتى دون بيان.

وإذا كان المنقود ليس حبيباً له، ماذا يفعل؟ يقول: الله! نقد جميل! رائع! وربما يقرأه وربما لا يقرأه وربما يقرأ منه شيئاً قليلاً ويدعه، لكن يقول: نقد جميل! رائع! والله كذا وكذا، فتعرف أنه أيش؟ أنهم شرذمة هتيفة!

وهذه حتى كنتُ رأيتها في مسألة أبي حنيفة، كانوا يرد بعضهم على بعض، كل واحد منهم يقرر تقريراً ينقض تقرير الآخر، ثم بعد ذلك يُقال: والله ردود قوية يا إخوة! وتجد الشخص الواحد هو يأتي عند هذا، يقول له: جزاك الله خيراً والله رددت رداً قوياً، والردود الواحد منها

ينقـض على الآخـر.

(والله كلام جميل! والله رائع! والله كذا) ... وهو بحسب المنقود.

والنقد هذا لا يغطي ١٠٪ من حجج الإنسان وبحوثه في القضايا الجدلية.

ففي النهاية أنت إلى الآن محتاج إلى أنك فعلاً.

يعـني لـو جـاء إنسـان آخـر وأخـذ الأطروحـة -كمـا قـال هـذا يمـان مـوسى- وعـدل فيهـا قليـلاً، وتـرك أصولهـا، وجـاء وقـال: تفضلـوا!

يعني واحد قال: عطاء بن أبي رباح من أهل السنة والجماعة.

فجـاء وقـال: أنـا مـا أقـول عطـاء بـن أبي ربـاح مـن أهـل السـنة والجماعـة مثـلاً، وهـو مـن أهـل السـنة والجماعـة.

وبقيت الأطروحة هي هي، ما تصنع؟ لا يمكنك أن تصنع شيئاً!

فهذا الآن **تحكيم عاطفة**.

بعضهـم مـاذا يفعـل؟ **يتمنصـف**، يقـول: والله نعـم، الأخ أخطـأ، (وهـو يتكلـم عـن الأمانـة العلميـة) ثـم يقـول: ولكـن يلزمـه... ويلزمـه...

قـف! قـف! لمـا يكـون النقـاش في **الأمانـة العلميـة** والإلـزام فـلا تُذهبنـا إلى **سفسـطاتك** أنـت وكلامـك! يعـني بعضهـم قـال: الأنصـاري، أنتـم تكفِّـرون قـول الأشـاعرة في القـدر فيلزمكـم تكفـيره.

هـذا إلزامنـا أنتـم تُعيدونـه علينـا! أنـك إن نقـدت الأنصـاري لأجـل الجـبر، فـ**النـووي مثلـه، بـل النـووي أسـوأ، لأن قـول الأشـاعرة في القـدر مبـني على نـفي الصفـات أصـلاً**.

وأما هذا فقولهم **على مشاهدة**، مع تبرئة من برأه **أيضاً في هذا السياق.**

على أني ما أثبت الجبر وأقول: **فلان سني**، ما قلت هذا! ما قلت (فلان جبري، ومع ذلك هو من أهل السنة والجماعة أو إمام) **ما قلت!**

كل النقاش أن من **انتقد عليه** غير ما **تنتقدونه أنتم عليه**، أنتم عندكم أعظم جرائمه أنه كفَّر الأشاعرة، الأطراف الأخرى من أهل السنة، لما جاؤوا يتحدثون عنه تحدثوا عنهم، وليس ثمة شيء واقف على هذا الرجل بعينه.

لكن مثلاً تزعمون أن **ابن تيمية كان منافراً له**، كما يفعل مثلاً **الغفيص**، يقول: والله هو نقل ظلماً للأشعري كذا وكذا...

وهذا نقله **ابن تيمية**!

- (والله قوله في الأشاعرة كيت وكيت) ...

هو نفس قول أحمد بن حنبل في اللفظية: «**ليسوا عندي بمسلمين**»[(١)] هو بالضبط.

يعني اللفظية أحسن حالاً من الأشاعرة.

أنا مثلاً لما أكتب مقالاً أقول فيها: «**ياقوت الحموي ليس ناصبياً**»، **لا أقول إن ياقوت الحموي عقيدته صحيحة مائة بالمائة**، أنا أقول إنه لا يثبت عنه النصب، فحسب.

فهذه الآن صوتيات...

(١) الجامع لعلوم الإمام أحمد - العقيدة (٣/ ٥٤٣)، والسنة للخلال (٢/٤٣)، السنة لعبد الله (٩٢) بلفظ قريب.

يا إخوة، أنا أوصيكم وصية: أي مقال ينقلون عنه وأي صوتية -هذه قاعدة- اذهب بالله عليك أتعب نفسك، واسمعها، أي مقال ينقلون عنه بالله عليك أتعب نفسك واذهب اقرأه.

لأنه ثبت عندي – وهذا ربما هو جمَّع يميناً وشمالاً – بشكل واضح أنهم يعتمدون على كسل الناس، وأنهم يعتمدون على التحامل المبدئي.

والكلام يُقطع من السياق فلا يُفهم.

وبالبتر تستطيع أن تُظهر أي انسان بأي صورة بالبتر هذا، وهذا أمر خذوه وحتى تعاملوا معي به، وأنا من زمان كنت أتحدث عن هذا الأمر، أنه ينبغي أن يراعى السياق وتراعى الأمور، وكذا وكذا.

هذه سلسلة مراجعات ومناصحات تكلمت على أربعين تيار أو كذا.

كنت أقول للناس: إذا أنا نسبت لإنسان قولاً لم يقله، أرجو أن يأتيني الإنسان ويقول لي -لأن جائز يدخل الوهم- إنك نسبت له شيئاً لم يقله، وأنا -إذا ثبت عندي ذلك- مستعد أن أخرج وأقول: نعم.

أما التحليل فهذا مسألة تقييمية مني.

لا، أنا أتحدث عن صدق نقل، أقول: هو قال: كذا وكذا، وهو لم يقل أو قال نقيضها، هذا ابتداءً مني.

ربما أنقل نقد إنسان آخر وهذا الإنسان ربما تحامل وأنا لم أنتبه للتحامل، فهذا نسأل الله عز وجل أن يغفره لنا.

وحتى هذا لو صدر، يا ليت يوضَّح لي هذا.

اليـوم كثـير مـن النـاس لمـا تسـمع كلامـه تظـن أن فيهـم ورعاً، يقولون: والله نحـن.. وعلمـاء كـذا وعلمـاء كذا.

ثـم تجدهـم **يتسـابقون** لإلصـاق **أي تهمـة** بـأي إنسـان من **أهـل الحديث، أي تهمـة، ودعـوى أنهـا كفـر**! يتسـابقون **سـباقاً عجيبـاً**! وتراهـم **يسـبون**، ووقعـت **أمـور كثـيرة**، يعـني وصـل الأمـر إلى **القـذف وإقـرار القذف**.

يعـني الإنسـان الذي **وقـع في القـذف** هـذا ينبـغي أن يُتخـذ منـه **موقـف رسـمي عام**، أنـه خـلاص هـذا الإنسـان **وقـع في القـذف**، وخصوصـاً أنـه هـو **يُعتـبر رأسـاً مـن الـرؤوس فيهـم الآن، مـن الناحيـة الإعلاميـة**.

وهـذا الكلـف كلـه أصـلاً يعطينـا **انطبـاعاً** أنكـم والله **نـاس عندكـم مشـكلة** وأنكـم **متضايقـون جـداً**.

ما الداعي؟ ما السبب؟

فكـرة أنكـم **تتحولـون للطائفـة** الـتي كنتـم تنتقدونهـا باسـتمرار، الـتي تسـمُّونها الجراحـين وكـذا وكـذا.

وتسـتخدمون أسـاليبهم، بـل تسـتخدمون أسـاليباً يتنزهـون عنهـا ومـا بلغوهـا يومـاً مـن الدهـر.

حتى إن بعضهم يقول: «والله الخليفي **يتحامل في النقد** بالنقد على الناس.

طيـب إنسـان يتحامـل بالنقـد على النـاس، تفـرح بتحامـل الآخريـن عليـه؟! (لنفـرض هـذا)، يعـني مـا هـذه الجاهليـة؟! هـذا ليـس معيـار إنسـان متديـن.

أنـا في لقـاءاتي مـع **المنجـاوي** -وحـتى في كلام كثـير- كنـت أذكـر

شمس الأفغاني لما تعقب **الكوثري** في مسألة لغوية قال: (والكوثري **عالم باللغة**، لكن...)[1].

والكوثري الكوثري.

أحمد زيني دحلان لما بعضهم نسبه للتشيع، جاء ناس برؤوه قالوا: أحمد زيني دحلان **ليس** متشيعاً.

نعم كتب في إيمان أبي طالب، **لكن له رد على الشيعة.**

وهذه أمور **أنا أتكلم فيها -من زمن أنا أُنقد- من زمان، ليس اليوم.**

لا أقول هذا لأنني تغيرت، بعدما جاء... لا، من زمان أنا أُظلم أصلاً، يُكتب عني كتابات ظالمة، لكنني **لم أقع في هذه الثنائية،** ثنائية **التمييع مع المخالف** الذي ثبتت عليه ضلالات، **والتحامل على الإنسان السني، هذه الثنائية ليست عندي.**

وهذه الثنائية ثنائية **مسخ،** يعني لا يحتاج أن يأتيك واحد بأثر: مَن **السفلة**[2]، وغير ذلك.

الأثر في صحته كلام، فيه السلمي كذاب، لكن هذه فعلاً **سفالة، الافتراء على الناس سفالة.**

---

(١) «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» (٣/ ١٦٧٠): «فقد ترى شخصاً إماماً في اللغة والتفسير والحديث والفقه، ومع ذلك يكون قبورياً محضاً، ولله في خلقه شؤون.».

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ١٩٤): أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي قال: سمعت منصور بن عبد الله يقول: سمعت عبد الصمد بن يعقوب البزاز: بمصر، يقول: سمعت المزني يقول: سألت الشافعي: من السّفلة؟ قال: «من يكون إكرامه لمخالفيه أكثر من إكرامه لأهل مذهبه، وليس ذلك لقلّة فضله وعلمه، يريد أن يستكثر بهم ومتى يوالي العدو؟».

تعظيم المخالف العقدي بحيث يُرفع على أهل السنة، هذا هبل! هذا ضرب لعقيدتك وأنت لا تشعر، لما تجمع بين الأمرين لا شك **فعلاً هذه رقاعة، شئت أم أبيت هذه مشكلة كبيرة.**

فلو أنت **متسامح مع الكل** نقول: الحمد لله، هذا الإنسان هذا **طبعه متسامح،** إذا أنت **شديد مع الكل،** نقول: يالله أهلاً وسهلاً.

يعني حتى لما يريدون **إثبات التناقض** يأتون بشخصية أفضل من الأشاعرة، على الأقل عند **ابن تيمية وابن القيم،** ويقولون: هذا مثلهم!

التهمة غير التهمة، وملابسات الأمر غير الملابسات وأمور كثيرة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

في العادة هذه الفضفضات يكون مكانها **قناة المنجاوي،** لكن هذه **جعلتها فضفضة نهائية** من باب **العبرة العامة من الموضوع.**

وبالمناسبة **هم يحاولون استفزازنا** بكل طريقة، حتى يصدر ما يصدر وكذا.

ووصية لإخواني ألا يُستفزوا، وألا ينشغلوا بهم انشغالاً زائداً، يعني بعض الإخوة من شدة محبتهم لنا -والحمد لله **وجزاهم الله خيراً-** ينشغلون بهؤلاء انشغالاً كبيراً، **وهذا الذي كنتُ أنهى عنه** وأقول: علموا الشباب، ولا تشغلوهم بهم انشغالاً كبيراً.

المسألة إذا فيها شيء علمي، نحن نناقشه، يناقشونه إخوانكم طلاب العلم الذين أنا مثلاً أثق فيهم وأعطيهم المادة وأقول لهم: **تفضلوا يا إخوة وكذا.**

شباب صغار ينشغلون بما معهم من الخير، يريدون أن يتابعوا بعض الأمور من **ناحية الاستفادة العلمية** هذا **حقهم**، لكن **على ألا يلهيهم هذا عن متابعة الدروس ومتابعة البحث العلمي** وكذا.

هذه توجد مشكلة أصلاً نعاني منها مع عموم الشباب، ليس فقط في هذه السجالات، الانشغال بالآخر، والمخالفين هذا فيه إشكالية عظمى.

وهذه **أراها**، الناس **مشغولون بالملاحدة**، يومياً تأتي الأسئلة: ملحد قال كذا، شيعي قال كذا، صوفي قال كذا وكذا، وغير ذلك.

ما الجواب على كذا؟ كلمتُ لا دينياً، كلمت كذا، كلمت كذا.

هذه المسألة من سنين أنا أشتكي منها، يمكن ست أو سبع سنوات وأنا أشتكي منها بقوة.

ومن أكثر من يعاني منها: أنا، لأني أتواصل مع الناس بشكل مستمر، وأقول لهم: والله **عندنا أجوبة على كل شيء**، والأجوبة عادة تكون موجودة.

لكن أقول **أنت مشكلة، لماذا تفعل بنفسك هذا؟**

ما شاء الله **اليوم الدروس ميسرة تيسيراً عظيماً، هذا فيه أمور نحلم في وقتنا أن تكون لنا**، حتى **الأجوبة على الشبهات**، حتى كذا، حتى كذا، **ميسرة تيسيراً كبيراً، خلاص يا مسلم**!

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ملحق

فيه ردود بعض الإخوة على كتاب «باسم السلف» لسمرين وعلى ردود المعقبين حول الكتاب.

حول نسبة عطاء بن أبي رباح للإرجاء

هل كان عطاء بن أبي رباح يذهب إلى الإرجاء؟

(أبي حمزة مأمون)

الحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على النبي الأمين، وسخطه وغضبه على الظالمين الباغين، أما بعد:

فقد نسب أحد المتفلسفة التابعي الجليل عطاء بن أبي رباح إلى الإرجاء، لا يدفعه لذلك شيء إلا الجدل والمراء والانتصار للنفس والتمندل بالمخالف وتحقيره وإظهار غلطه وتناقضه كما يزعم.

وإلا فمن يعرف هذا الشخص يعلم حق اليقين أن نصرة السنة والرد على المرجئة وبيان أحوالهم وتمييز السني من البدعي في آخر جدول اهتماماته.

كما ويعلم أنه لا يُدرى له مواقف واضحة في ذلك، وإنما غاية مشروعه بناء مجد شخصي والظهور بمظهر الناقد البصير والضحك على الدراويش الملتفين حوله، يظهر هذا جلياً لمن تابعه ولو لأيام يسيرة.

وقد اعتمد في حجاجه على كلام للحافظ العجلي حيث قال في «**ثقاته**»:

«عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي: كوفى ثقة ثبت في الحديث، ويقال إن سفيان الثوري كان يسميه الميزان، وكان راوية عن عطاء بن أبي رباح المكي، وكان عطاء يذهب إلى الارجاء، وسمع عبد الملك من

سعيد بن جبير، وكان ألثغ»[١].

وكلام العجلي مردود لم يتابعه عليه أحد ممن يعتد بقوله، ولم يروَ عن عطاء من أقوال المرجئة ما يبرر هذه النسبة، بل روي عنه خلاف ذلك كما سيأتي، ولو ثبت عنه ذلك لما حاباه أحد من أهل النقد ولصاحوا به وبدعوه كما فعلوا مع كثير من أقرانه وأهل زمانه.

ولمن لا يعلم فعطاء تابعي جليل فقيه مفتٍ أطبق النقاد على الثناء عليه مرتضين دينه وعلمه ومعتقده بأجزل العبارات وأرفعها، أنقل إليك طرفاً منها[٢]:

عن عمر بن سعيد بن أبي حسين، عن أمه: أنها أرسلت إلى ابن عباس تسأله عن شيء فقال: يا أهل مكة تجتمعون عليَّ وعندكم عطاء؟

وقال أبو جعفر الباقر للناس وقد اجتمعوا عليه: عليكم بعطاء هو والله خير لكم مني.

وقال: خذوا من حديث عطاء ما استطعتم.

وعن قتادة، قال: إذا اجتمع لي أربعة لم التفت إلى غيرهم ولم أبال من خالفهم: الحسن، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم، وعطاء. قال: هؤلاء أئمة الأمصار.

وعن إسماعيل بن أمية: كان عطاء يطيل الصمت فإذا تكلم

---

(١) «الثقات» للعجلي (١٠٣/٢).

(٢) «الطبقات الكبير» لابن سعد (٨/ ٣٠)، «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٣٨١)، «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٠٣)، «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد - رواية عبد الله - (٣/ ٤٤٤)، رقم (٥٨٨٨).

يخيـل إلينـا أنـه يؤيـد.

وعـن محمـد بـن عبـد الله بـن عمـرو بـن عثمـان بـن عفـان: مـا رأيـت مفتيـاً خـيراً مـن عطـاء بـن أبي ربـاح إنمـا كان مجلسـه ذكـر الله لا يفـتر، وهـم يخوضـون، فـإن تكلـم أو سـئل عـن شيء أحسـن الجـواب.

وعـن سـلمة بـن كهيـل: مـا رأيـت أحـدا يريـد بهـذا العلـم وجـه الله غـير هـؤلاء الثلاثـة: عطـاء، وطـاوس، ومجاهـد.

وقـال ابـن جريـج: كان المسـجد فـراش عطـاء عشريـن سـنة، وكان مـن أحسـن النـاس صـلاة.

وقَالَ الأَوزاعيّ: مات عطاء يوم مات، وهو أرضى أهلِ الأرض عند النَّاسَ.

ولم أستقص ومن أراد الاستزادة يراجع ترجمته في كتب الرجال.

وإلى المقصود:

قال عبد الله بن الإمام أحمد:

"حدثـني أبي، نـا خـالد بـن حيـان أبـو يزيـد الـرقي، نـا معقـل بـن عبيد الله العبـسي، قـال: قـدم علينـا سـالم الأفطـس بالإرجـاء فعرضه، قـال: فنفر منـه أصحابنـا نفـاراً شـديداً وكان أشـدهم ميمـون بن مهـران وعبـد الكريم بـن مالـك، فأمـا عبـد الكريـم فإنـه عاهـد الله عَزَّوَجَلَّ ألا يأويـه وإياه سـقف بيـت إلا المسـجد، قـال معقـل فحججـت فدخلـت على عطـاء بـن أبي رباح في نفـر مـن أصحـابي قـال: فـإذا هـو يقـرأ سـورة يوسـف قـال فسـمعته يقرأ هـذا الحـرف ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠] مخففـة، قـال: قلـت إن لنـا إليـك حاجـة فاخـل لنـا ففعـل فأخبرتـه أن قوما

قبلنا قد أحدثوا وتكلموا وقالوا: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين، قال: فقال: أوليس يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة] فالصلاة والزكاة من الدين، قال: فقلت له إنهم يقولون: ليس في الإيمان زيادة، قال: أوليس قد قال الله عَزَّوَجَلَّ فيما أنزل ﴿فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [التوبة: ١٢٤] فما هذا الإيمان الذي زادهم، قال: قلت فإنهم قد انتحلوك وبلغني أن ذرا دخل عليك في أصحاب له فعرضوا عليك قولهم فقبلته وقلت هذا الأمر فقال: لا والله الذي لا إله إلا هو ما كان هذا - مرتين أو ثلاثا - قال: ثم قدمت المدينة فجلست إلى نافع فقلت له يا أبا عبد الله: إن لي إليك حاجة، قال: أسر أم علانية؟ فقلت: لا، بل سر، قال: رب سر لا خير فيه، فقلت له: ليس من ذاك، فلما صلينا العصر قام وأخذ بيدي وخرج من الخوخة ولم ينتظر القاص، فقال: ما حاجتك؟ قال: قلت: أخلني من هذا، قال: تنح يا عمرو، فذكرت له بدو قولهم فقال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**أمرت أن أضربهم بالسيف حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقه وحسابهم على الله**» قال: قلت: إنهم يقولون: نحن نقر بأن الصلاة فريضة ولا نصلي، وأن الخمر حرام ونحن نشربها، وأن نكاح الأمهات حرام ونحن نفعل، قال: فنتر يده من يدي ثم قال: «**من فعل هذا فهو كافر**»، قال معقل: ثم لقيت الزهري فأخبرته بقولهم فقال: «**سبحان الله أوقد أخذ الناس في هذه الخصومات؟**» قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الشارب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**» قال معقل: ثم لقيت الحكم بن عتيبة، قال: فقلت: إن ميمونا وعبد الكريم بلغهما أنه دخل

عليك ناس من المرجئة فعرضوا عليك قولهم فقبلت قولهم، قال: «**فقبل ذلك علي ميمون وعبد الكريم؟**» قلت: لا، قال: « **فدخل علي منهم اثنا عشر رجلا وأنا مريض، فقالوا: يا أبا محمد بلغك أن رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أتاه رجل بأمة سوداء أو حبشية فقال يا رسول الله إن علي رقبة مؤمنة أفترى هذه مؤمنة؟ قال لها رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أتشهدين أن لا إله إلا الله؟**» قالت: نعم، قال: «**وتشهدين أني رسول الله؟**» قالت: نعم، قال: «**وتشهدين أن الجنة حق وأن النار حق؟**» قالت: نعم، قال: «**أتشهدين أن الله يبعثك من بعد الموت؟**» قالت: نعم، قال: «**فأعتقها فإنها مؤمنة**» قال: فخرجوا وهم ينتحلوني، قال معقل: ثم جلست إلى ميمون بن مهران، فقيل له: يا أبا أيوب لو قرأت لنا سورة ففسرتها، قال: فقرأ أو قرئت إذا الشمس كورت حتى إذا بلغ ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير] قال: «**ذاك جبريل صلوات الله عليه والخيبة لمن يقول إيمانه كإيمان جبريل** عَلَيْهِ السَّلَامُ»[(١)].

سنده جيد لا بأس به.

وهذا الكلام واضح لا يحتاج لشرح وتعليق، فهو يثبت أن الأعمال من الإيمان وأن الإيمان يزيد وأنه تبرأ من المرجئة لما انتحلوه. وهذه الرواية قاطعة للنزاع مع هذا المتفلسف، فهل يقول مرجئ بهذه الأقوال؟

وروى الإمام أحمد في كتاب «الإيمان»: عن حبيب بن الشهيد، قال: «**ثنا عطاء، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: لا يزني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، قال: قال عطاء: ينتحي عنه الإيمان**»[(٢)].

---

(١) «السنة» لعبد الله (ص٣٩١) ت. عادل آل حمدان، ورواه الخلال وابن بطة واللالكائي ونقله ابن تيمية في كتاب «الإيمان».

(٢) رواه أحمد (٧٣١٨)،والخلال في «السنة»: (١٢٢٧).

وهـذا القـول موافـق لقـول أئمـة أهـل السـنة القائلـين يخـرج مـن الإيمـان إلى الإسـلام فـإذا تـاب رجـع إلى الإيمـان، ولا يقـر المرجئـة بهـذا كمـا هـو معلـوم.

وقـال ابـن بطـة العكـبري: «**حدثـني أبـو عبـد الله أحمـد بـن حميـد الكـفي، قـال: حدثنـا أبـو العبـاس أحمـد بـن علي بـن عيـسى بـن السـكين البـلدي قـال: حدثنـا سـنان بـن محمـد، قـال: قـال أبـو عبيـد القاسـم بـن سـلام: هـذه تسـمية مـن كان يقـول: الإيمـان قـول وعمـل، يزيـد وينقـص: مـن أهـل مكـة: عبيـد بـن عمـير الليـثي، عطـاء بـن أبي ربـاح، مجاهـد بـن جـبر، ابـن أبي مليكـة، عمـرو بـن دينـار، ابـن أبي نجيـح، عبيـد الله بـن عمـر، عبـد الله بـن عمـرو بـن عثمـان، عبـد الملـك بـن جريـج، نافـع بـن جميـل، داود بـن عبـد الرحمـن العطـار، عبـد الله بـن رجـاء...**»(١) الأثـر.

شيخ ابن بطة لم أتبينه، وفي مواضع سماه (محمد بن حميد).

وسنان بن محمد كذلك لم أعرفه.

وقـد ذهـب أحـد مـن حقـق كتـاب «**الإيمـان**» لأبي عبيـد إلى أن هـذا النقـل سـقط مـن كتابـه هـذا، واعتمـد في ذلـك على قـول أبي عبيـد في كتابـه: «**فالأمـر الذي عليـه السُّـنة عندنـا: مـا مـضى عليـه علماؤنـا، ممـا اقتصصنـا في كتابنـا هـذا: أن الإيمـان بالنِّيـة والقـول والعمـل جميعـاً، وأنـه درجـات بعضهـا فـوق بعـض**».

قـال المحقـق: «**يـدل كلام المصنـف هـذا على أنـه قـد قـص في هـذا**

---

(١) «الإبانة الكبرى» (١١٩٧) ونقله ابن تيمية في كتاب «الإيمان» (٢٤٢).

الكتاب أسماءَ العلماء الذين قالوا بأن الإيمان قول وعمل، وما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ غير موجود في الأصل، فلعله سقط منه، وقد نقله عنه شيخ الإسلام في الفتاوى (٧/ ٣٠٩)، ورواه عنه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٨١٤ - ٨٢٦) (١١١٧)، وقد رأيت أن أسوقه هنا إتماماً للفائدة، وإكمالاً للأصل إن كان سقط منه فعلاً».

وبكل حال فنقل ابن بطة وابن تيمية واعتمادهما عليه دون إنكاره مما يزيد التوثق بثبوته عن أبي عبيد.

وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل:

«حدثني سويد بن سعيد، نا عبد الله بن ميمون، قال: سمعت ابن مجاهد، قال: كنت عند عطاء بن أبي رباح فجاء ابنه يعقوب، فقال: يا أبتاه إن أصحابا لنا يزعمون أن إيمانهم كإيمان جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقال: يا بني كذبوا ليس إيمان من أطاع الله عَزَّوَجَلَّ كإيمان من عصى الله تعالى»[(١)].

عبد الله بن ميمون المكي وعبد الوهاب بن مجاهد متروكان. والعمدة في ذلك على اعتماد الخبر وروايته من قبل عبد الله بن أحمد وغيره ممن رواه ونقله.

قال أبو حفص ابن شاهين:

«حدثنا محمد بن غسان بن جبلة، نا عبد الله بن محمد الزهري،

---

(١) «السنة» لعبد الله (ص٣٤٥) واللالكائي في «شرح أصول واعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/٣٨٤) وابن تيمية في كتاب «الإيمان» (١٦٤).

نـا عبـد الكبـير بـن عبـد المجيـد الحنـفي، عـن طلحـة بـن عمـرو، قـال: رأيـت عطـاء بـن أبي ربـاح، قـال لرجـل: قـم عـني، قـم عـني. فقلـت: مـا هـذا؟ قـال: أفـرط في الإرجـاء»(١).

محمـد بـن غسـان بـن جبلـة العتـكي شـيخ مسـتور لابـن شـاهين لـم أقـف على ترجمتـه.

وطلحة بن عمرو متروك. ويقال في هذا الخبر كما قيل في سابقه.

فصل

قال أبو جعفر العقيلي:

«حدثنـا محمـد بـن إسـماعيل قـال: حدثنـا الحسـن بـن علي قـال: حدثنـا أبـو صالـح الفـراء قـال: حدثنـا يوسـف بـن أسـباط قـال: كنـت يومـا عنـد عبـد العزيـز بـن أبي رواد قـال: فقـال: أخـبر عطـاء عـن الحسـن أنـه كان يقـول: ثـلاث مـن كـن فيـه فهـو منافـق، فقـال عطـاء: رحـم الله أبـا سـعيد، قـد حـدث إخـوة يوسـف فكذبـوا، ووعـدوا فأخلفـوا، وائتمنـوا فخانـوا، أفمنافقـين كانـوا؟ قـال: فصحـت بـه صيحـة، قـال: قلـت: أنـت سـمعت هـذا مـن عطـاء؟ قـال: فاصفـر لونـه»(٢).

هـذا لا يصـح عـن عطـاء، ولـم يذكـر ابـن أبي رواد مـن حدثـه وقـد اصفـر لونـه لمـا سـئل عـن سـماعه الخـبر، ممـا يـدل على عكـس ذلـك وأنـه لـم يسـمعه وهـو ممـن يـرى الإرجـاء وأراد انتحـال عطـاء كمـا فعـل غـيره

(١) «شرح مذاهب أهل السنة» لابن شاهين (٢٦).

(٢) «الضعفاء الكبير» (٣/٦).

كما سبق، لكن ابن أسباط تفطن له، وهو ممن له خبرة ومعرفة بأهل الأهواء ومذاهبهم ومنهم المرجئة وله كلام فيهم كما هو معلوم عنه.

وقد روي نحو هذا من وجه آخر ضعيف في «**الكامل**» لابن عدي، وضعف ذلك كله ابن رجب في «**الجامع**» في شرحه على الحديث الثامن والأربعين؛ حديث عبد الله بن عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «**أَربعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ**».

وروى ابن أبي خيثمة قال: «**أخبرني سليمان بن أبي شيخ قال: حدثني بعض الكوفيين قال: كان عطاء بن أبي رباح من المرجئة وقال لعمر بن ذر على هذا أجبت أباك**»[(١)].

سليمان ابن أبي شيخ إخباري نسابة وثقه أبو داود، وهو هنا لم يذكر من هو الكوفي الذي حدثه بذلك.

وهذا يقال فيه ما تقدم عن العجلي، فهو لم يتابع على ذلك ولم يذكر مصدره وواسطته.

والخلاصة أنه لم يثبت أن عطاء بن أبي رباح كان مرجئاً ولم تنقل عنه أقوال تدل على ذلك، ولم ينسبه لذلك أحد من الأئمة النقاد.

بل ثبت عنه ما يناقض قول المرجئة وكذلك روي ذلك من وجوه لا تثبت لكن رواها الأئمة في كتبهم في جملة ما رووه في هذه الأبواب التي فيها شرح قول أهل السنة في الإيمان وردوا فيها على المرجئة.

وصدق من قال: من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل.

فاللَّهُمَّ لا تجعلنا ممن يكتب حرفاً انتصاراً للنفس أو عصبية

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٠/٤٠٤).

لشخص أو ولوغاً في خصومة، واجعل ما نقول ونعمل خالصاً لوجهك الكريم واستعملنا فيما ترضى به عنا.

والحمد لله الذي قدَّر على هؤلاء الطغام أن يطلقوا ألسنتهم في هؤلاء الأئمة الجبال، لينتشر بذلك ذكرهم الجميل بين الناس وليعرف الجاهل قدرهم ومنزلتهم ويتخذهم الموفق إماماً وقدوة.

كما قال القائل:

وإذا أراد الله نشر فضيلة ... طويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت ... ما كان يعرف طيب عرف العود

وختاماً أدعو بدعوة سبق لي أن دعوت بها وليؤمن عليها من أحب:

أسأل الله أن يخرس ألسنة من يستطيل على أئمة أهل الحديث والأثر ممن لهم اليد الطولى على أمة الإسلام في حماية جناب السنة والعقيدة وبث علوم الكتاب والسنة وأن يكفينا شرهم ويقطع دابرهم ويفضحهم ويهتك أستارهم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حول نسبة عطاء بن أبي رباح للإرجاء (محمد عمر)

قال أحمد بن حنبل: حدثنا خلف بن حيان حدثنا معقل بن عبيد الله العبسي قال: قدم علينا سالم الأفطس بالإرجاء فنفر منه أصحابنا نفورا شديداً منهم ميمون بن مهران وعبد الكريم بن مالك فإنه عاهد الله أن لا يؤويه وإياه سقف بيت إلا المسجد قال معقل: فحججت فدخلت على عطاء بن أبي رباح في نفر من أصحابي وهو يقرأ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ قلت: إن لنا حاجة فأخلنا ففعل؛ فأخبرته أن قوما قبلنا قد أحدثوا وتكلموا وقالوا: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين؛ فقال: أوليس الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥﴾. فالصلاة والزكاة من الدين قال: فقلت: إنهم يقولون: ليس في الإيمان زيادة فقال: أوليس قد قال الله فيما أنزل: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ﴾ هذا الإيمان. فقلت: إنهم انتحلوك. وبلغني أن ابن ذر دخل عليك في أصحاب له؛ فعرضوا عليك قولهم فقبلته. فقلت هذا الأمر فقال: لا والله الذي لا إله إلا هو مرتين أو ثلاثا ثم قال: قدمت المدينة فجلست إلى نافع فقلت: يا أبا عبد الله إن لي إليك حاجة فقال: سر أم علانية؟ فقلت: لا بل سر: قال: رب سر لا خير فيه فقلت: ليس من ذلك فلما صلينا العصر قام وأخذ بثوبي ثم خرج من الخوخة ولم ينتظر القاص فقال: حاجتك؟ قال فقلت: أخلني هذا. فقال: تنح؛ قال: فذكرت له قولهم. فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**أمرت أن أضربهم بالسيف حتى يقولوا: لا إله إلا الله؛ فإذا قالوا: لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله**» قال:

قلت: إنهم يقولون: نحن نقر بأن الصلاة فرض ولا نصلي؛ وبأن الخمر حرام ونشربها؛ وأن نكاح الأمهات حرام ونحن ننكح. فنثر يده من يدي وقال: من فعل هذا فهو كافر(١).

روى البغوي عن عبد الله بن محمد عن ابن مجاهد قال: «**كنت عند عطاء بن أبي رباح فجاء ابنه يعقوب فقال: يا أبتاه إن أصحابا لي يزعمون أن إيمانهم كإيمان جبريل؛ فقال: يا بني ليس إيمان من أطاع الله كإيمان من عصى الله**»(٢).

وقد أخذ الشافعي هذه الحجة عن عطاء.

فروى ابن أبي حاتم في «**مناقب الشافعي**»(٣): «**حدثنا أبي حدثنا ميمون حدثنا أبو عثمان بن الشافعي سمعت أبي يقول ليلة للحميدي: ما يحتج عليهم يعني أهل الإرجاء بآية أحج من قوله:** ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾».

عطاء بن أبي رباح: أنا لست مرجئاً.

يوسف سمرين: لا أنت مرجئ غصباً عنك لأني أرد على الخليفي وأضحك الناس عليه وأجعله متناقضاً.

---

(١) «السنة» لعبد الله (ص٣٩١) ت. عادل آل حمدان.

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٧٣٤).

(٣) «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص١٤٦).

فصل حول دعوى نقل الإجماع
(تعليق محمد عمر)

أبو جعفر الخليفي: الرافضة خالفوا إجماع الأمة وردُّوا رواية أبناء المهاجرين والأنصار وأهل الصدق والمعرفة، ثم اعتمدوا رواية شخص هو كافر عندهم.

وجه حجة الخليفي: إذا قبلوا رواية الكافر في نقض الإجماع الفقهي، فلماذا لا يقبلون رواية المهاجرين والأنصار بحجة أنهم كفار؟

الذي فهمه يوسف سمرين: الخليفي ينقل الإجماع على عدم قبول رواية الكافر.

وبنى جزءاً كبيراً من كتابه في نقد ما فهمه هو خطأ في هذه النقطة.

الإجماع الذي نقله الخليفي هو في مسألة فقهية عليها إجماع الأمة في عدم جواز الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها، وهو حديث رواه أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وهذه غلطة كبيرة دمرت بحث يوسف سمرين من بدايته، فصار كتابه بلا قيمة.

حقيقةً يوسف سمرين تسرع وأخطأ لما أصدر هذا الكتاب وتسرع في بحثه ولم يتأن، فقد جنى على نفسه.

تمكنك في العقليات والتاريخ والسياسة والفلسفة لا يجعلك مؤهلاً للنقد الحديثي والفقهي.

فصل
من الذي يجعل مرويات الكفار دينا،ِ نحن أم هم؟
(محمد عمر)

في سياق الاستعداء والتهييج ذكر: أنتم تكفرون من ينكر العلو بعينه ومن يعبد القبور بعينه فكيف تقبلون منهم دينكم؟

قلنا: ومن قال إننا نقبل منهم ديننا وهل الدين لم يرو إلا من طريقهم؟

ثم منذ متى عباد القبور صاروا يُعذرون ومنذ متى المشرك بالله صار لا يكفر؟

أما مسألة منكر العلو فهذه حتى الفيلسوف ابن رشد زعم أنها أظهر مسألة في الشرع، فكيف لا يكفر من ينكر أظهر مسألة في الشرع؟

وآثار السلف في تكفير منكر العلو مشهورة جداً معروفة حتى إن الجهمية لم يجرؤوا على إنكار العلو صراحة، لظهور هذه المسألة في الفطر والعقول إضافة إلى الشرع.

والرد على هذا الاستعداء من وجوه:

١- القرآن الكريم وكتب الحديث كتب السلف المسندة من أولها إلى آخرها تنقض مذهب القبورية والجهمية، بل نحن نتحدى أحدا منهم أن يأتي بحرف يخدم بدعتهم من القرآن والسنة الصحيحة، ولن يجدوا (ولهذا صار القبورية يلجأون لكتب الرافضة لنصر بدعهم القبورية).

سيقولون: كيف هذا يجعلك تقبل دينك منهم؟!

قلنا: نحن لا نقبل ديننا منهم يا جهول، إنما نقول هذا تنزلا، لو فرضنا أن جميع التراث قد رواه أشاعرة فما بال هذا التراث من أوله لآخره ينقض معتقدهم ويدعم معتقدنا؟!

٢- كتب السلف الصالح قد رواها علماء أهل السنة، وعلماء أهل السنة لهم أسانيد خاصة بهم.

كان لعلماء أهل السنة مسندون، كأبي طاهر السلفي وابن البخاري وآل منده والمزي وابن تيمية وتلاميذه، وهؤلاء رووا تراثاً عقدياً كاملاً متكاملاً بلا احتياج لعلماء الجهمية.

٣- كتب الحديث والعقائد المسندة كلها قد اشتهرت في الأزمان المتأخرة، حتى بات لا يستطيع أحد أن يدخل فيها ما ليس منها ولا أن ينقص منها شيئاً، فلذلك صارت الأسانيد للبركة لا أكثر.

فكل ما يرويه الجهمي إما:

* متابع عليه ويرويه غيره من الثقات من المسلمين بدعيهم وسنيهم.

* أو ينقض عقيدته أصلاً فيعزز صحة ما رواه ويعزز صحة ما نعتقده ويقيم عليه الحجة، إذ كيف يصدق في الرواية ثم يكذب بها عملاً ولا يعتقد بها؟ فهذا أقام الحجة على نفسه أصلاً ويضيِّق مبحث العذر الذي وسعتموه، بل وزعمتم أن كتب السلف لم تصله، فلما روى كتب السلف التي تشهد عليه بالكفر لجأتم إلى قولكم: «**كيف تتدينون برواية كافر؟**».

بل الأصح هو سؤالنا: كيف تزعمون أن الحجة لم تقم عليه وهو يروي كل هذه الكتب الطافحة في إثبات العلو والصفات والرد على المرجئة وأهل الكلام!

* أو يروي ما هو في الفقه، ونحن نقبل عنهم في الفقه لأنهم يتدينون بالفقه تديناً حقيقياً، فلا نتهمهم بالكذب مع التنبيه أن هنالك كتباً فقهية لعلماء أهل الحديث، تُروى بأسانيد صحيحة كلها من أهل السنة لا جهمي فيها.

* أو يروي ما هو في الزهد والرقائق أو اللغة أو التفسير بما لا ينصر معتقده الجهمي، ولا يكون أصلاً في بابه ما يناقض أصولنا.

٤- أنتم أنفسكم تنسبون للسلف أنهم يأخذون عقيدتهم من اليهود والنصارى ويجعلونها ديناً، مثل مرويات عبد الله بن عمرو بن العاص في الصفات ومرويات ابن عباس في التفسير وكثير من تراث التفسير الذي نقله الصحابة والتابعون لنا تزعمون أنهم جعلوه ديناً من اليهود والنصارى!

فأنتم من يجعل مرويات الكفار الأصليين ديناً لا نحن!

أنتم تزعمون أن السلف رووا أحاديث في الأسماء والصفات التي هي أصل التوحيد عن الكفار وجعلوها ديناً!

حتى إن كثيراً ممن يتبنون موقفكم السخيف هاجوا وماجوا لأنني تكلمت في ابن كثير بسبب نسبه للسلف أنهم يتدينون بمرويات أهل الكتاب!

أما معاصروكم فكم منكم وصف آثار الصحابة بأنها سخيفة؟

ومن هذا الذي يقولون عنه محدث العصر يقول: لو جاء حديث

صحيح في أثر مجاهد ما قبلناه؟

وكم من الأمور التي نقلها الصحابة صار يردها جماعة منكم وقالوا: هذه إسرائيلية ولا حجة إلا بالكتاب والسنة!

وكم من شخص رد إجماع السلف في إثبات الحد؟

فمن الذي يجعل مرويات الكفار ديناً حقاً؟

٥ - إن هيجوا مرة أخرى وقالوا: طيب الفقه كيف تقبله من رواية كافر؟!

قلنا: هذا ابن رشد الحفيد له كتاب في الفقه المقارن، ويزعم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محمد كذب للمصلحة ولم يُبين الحق ويتبنى عقيدة أرسطو، وهو كافر باتفاق جميع فرق الإسلام أصلاً، فيلزمكم على قاعدتكم رمي كتابه في الزبالة، لأنكم لا تتدينون بمرويات كافر.

وإن بررتم فتبريركم لن يخرج عما ذكرت آنفاً.

وإن ذهبتم للحل الأسوأ وقلتم: لا، ابن رشد لا يجوز تكفيره!

هنا قلنا: اجتمع فيكم الشر كله، فلا تكفِّرون من يعبد القبر ولا تكفرون من أقام الحجة على نفسه في روايته لعقيدة السلف التي تخالفه، ثم بعد ذلك لا تكفِّرون من زعم أن النبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتم الحق وقال بمقالات شنيعة عظيمة؟

بل ربما قد يجعل بعضكم أهل الكتاب من الفرق الناجية، حتى لا يقال له: إنك تزعم أن الصحابة أخذوا دينهم من كفار أهل الكتاب.

[حول إسناد رواية هشام بن عمار]

هل هشام بن عمار هو موضع النزاع فعلاً؟ (محمد عمر)

هشام بن عمار كان يعد من كبار مشايخ أهل الحديث في دمشق، وقد روى عنه البخاري قبل قوله باللفظ وقبل اختلاطه وكبره.

وقد ذكر أهل السير والتواريخ عن هشام بن عمار انه قال: «**نظر بن معين فِي حَدِيثي كُله إِلَّا حَدِيث سُوَيْد بن عبد الْعَزِيز فَإِنَّهُ قَالَ سُوَيْد ضَعِيف الحَدِيث**»[١].

وحديث هشام بن عمار ما احتاج إليه العلماء استقلالاً، لأنه لم ينفرد بشيء، إنما احتاجوه للعلو، لذلك يقول أبو زرعة: «**من فاته هشام بن عمار يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث**»[٢].

أي ينزل بالإسناد.

وقراءته من كتابه صحيحة بلا خلاف، فمن روى عنه من كتابه قبل التلقين من النسخة التي راجعها يحي بن معين قطع بصحة الحديث، وقد اشتهر أمره عند أهل دمشق في الرواية والقراءة والخطابة، ومثله لا يستطيع أن يأتي بحديث ليس له أصل عند الرواة الذين عليهم مدار الإسناد، ولو كذب مرة لعرف العلماء ذلك مباشرة، لشهرة الرجل ولاجتماع الحفاظ والنقاد على مراجعة حديثه، فأي خطأ يخطئه كان سيجرح مباشرة، وهذا ما حدث عند اختلاطه في آخر عمره.

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٣/ ١١٧٣).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥/ ١٠٠).

قال المروذي: «**ذكر أحمد هشاماً فقال: طياش خفيف، وذكر له قصة في اللفظ بالقرآن، أنكر عليه أحمد حتى إنه قال: إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة**»[(١)].

فهذا الذي تابعنا عليه أحمد بن حنبل، ولم نبتدع كلاماً من عندنا ولا اخترعنا حكماً لا أصل له كما يروج البعض، فمن كان ينكر علينا فلينكر على أحمد.

وبدعة الأشاعرة بالاتفاق أسوأ بكثير من بدعة هشام بن عمار، بل مكفرة بالاتفاق، فهشام بن عمار لم يقل علم الكلام أصل الدين ولا قال لا يوجد أفعال للعباد ولا نفى العلو والرحمة واليد والوجه وسائر الصفات ولم يكن مرجئاً، ومع ذلك نهى أحمد عن الصلاة خلفه بعد قوله باللفظ وقد نص علماء الحنابلة على عدم صحة الصلاة خلف الأشاعرة فما وجه الإنكار؟

الأحاديث التي رواها البخاري في الصحيح عن هشام بن عمار:

الأول: «**حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَإِذَا رَأَى مُعْسِراً، قَالَ لِفِتْيَانِهِ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ**»[(٢)].

وقد روى البخاري له متابعة في موضع آخر: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ**

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٠٤).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٥٨).

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ: إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِراً فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، قَالَ: فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ»**[(١)].

وهذا الحديث لا يُبنى عليه عمل ولا اعتقاد، إنما هو موعظة وتحبيب للناس في الخير وعدم القنوط من رحمة الله.

ومعناه متوافر في غيره من الآيات والأحاديث.

أما من ناحية الإسناد: فإن هذا الحديث قد حدث به عن الزهري من أصحابه: إبراهيم بن سعد، صالح بن كيسان، يونس بن يزيد الأيلي، زمعة بن صالح.

وقد رواه الإمام أحمد بجميع طرقه من دون الاحتياج إلى هشام بن عمار كما رواه أيضاً عن: «**يُونُسُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[(٢)] وساق الحديث.

وقد رواه الطيالسي في مسنده[(٣)]، وهو أكبر من هشام بن عمار وأقدم سماعاً.

كما رواه ابن أبي شيبة في «**المصنف**»: «**حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، قال: سمعت عمر بن عمر...**»[(٤)].

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٧٦).

(٢) مسند أحمد: رقم ٨٧٣٠ (١٤/ ٣٤٤ ط الرسالة).

(٣) مسند أبي داود الطيالسي (٤/ ٢٤٧).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٤٦٥ ت الحوت).

وساق المتن نفسه، ولم ينسبه لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والحديث من رواية الزبيدي عن ابن شهاب يرويها أهل الحديث أيضا عن أبي مسهر بعلو يوازي علو هشام بن عمار.

الحديث الثاني: "حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِذِ اللَّهِ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذاً بِطَرَفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ فَسَلَّمَ، وَقَالَ إِنِّي كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ شَيْءٌ فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ، ثُمَّ نَدِمْتُ فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي فَأَبَى عَلَيَّ فَأَقْبَلْتُ إِلَيْكَ، فَقَالَ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ ثَلَاثاً، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نَدِمَ فَأَتَى مَنْزِلَ أَبِي بَكْرٍ فَسَأَلَ أَثَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالُوا: لَا فَأَتَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمَ فَجَعَلَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَمَعَّرُ حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ فَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ فَقُلْتُمْ كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي مَرَّتَيْنِ فَمَا أُوذِيَ بَعْدَهَا**»"(١).

وهذا الحديث في فضائل أبي بكر الصديق، وفضائل الصديق كثيرة جداً لا تحصى ولا تعد، ولا يُبنى على هذا الحديث عمل ولا يغير اعتقاداً.

وقد رُوي الحديث عن صدقة من وجوه أخرى:

(١) صحيح البخاري (٥/ ١٢).

- روى عبد الله كما في فضائل الصحابة للإمام أحمد: «**قثنا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ الْكَوْسَجُ، مِنْ أَهْلِ مَرْوَ، قثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الصُّورِيُّ، قثنا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ...**»(١).

- في مسند الشاميين للطبراني: «**حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ التِّنِّيسِيُّ. ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُعَلَّى الدِّمَشْقِيُّ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَا: ثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ...**»(٢).

وفي الحلية لابي نعيم: «**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، حدَّثَنَا حَبُّوشُ بْنُ رِزْقِ اللَّهِ، حدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ...**»(٣).

- في شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الْحِمْصِيُّ، ثنا أَبُو مُسْهِرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ. وَثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ نَصْرٍ الْوَاسِطِيُّ، ثنا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّرْقُفِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَا: ثنا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ...**»(٤).

- وجاء في «**غريب الحديث**» لإبراهيم الحربي: حدثنا دحيم، حدثنا الوليد، أخبرنا عبد الله بن العلاء، حدثني بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، سمعت أبا الدرداء: كان بين أبي بكر وعمر محاورة، فأغضب أبو بكر عمر، فانصرف مغضبا، فاتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر، له، فأبى فأغلق بابه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال

---

(١) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (١/ ٢٤٠).
(٢) مسند الشاميين للطبراني (٢/ ٢٠٨).
(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - ط السعادة (٩/ ٣٠٤).
(٤) شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص١٤٦).

رسـول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أمـا صاحبكـم فقـد غامـر**»(١).

إذن فقـد روى هـذا الحديـث عـن صدقـة: عبـد الله بن يوسـف التنيسي الـكلاعي، أبـو مسـهر، محمـد بـن المبـارك الصـوري، وأورد إبراهيـم الحـربي متابعـة لصدقـة بـن خالد.

فهشـام بـن عمـار لـم يُـروَ عنـه إلا لأجـل العلـو، وهـو مـن أهـل الصـدق عنـد أهـل الحديـث، وكل مـا رواه عنـه أهـل الحديـث قبـل أن يتكلـم باللفـظ أساسـاً، والعـبرة بالروايـة في قبولهـا مـن عدمهـا هـو حـال الشـخص لمـا سـمع منـه النـاس، وأمـا مـا حـدث له مـن تغـير الحـال بعـد السـماع فـلا يؤثـر على الروايـة في شيء.

إنمـا قـد ينـهى أهـل الحديـث عـن الروايـة عـن أهـل البـدع رغـم صحـة الروايـة لحظـة السـماع تعزيـراً وتأديبـاً له على بدعتـه إذا كان داعيـة مجـادلاً، وهـذا لـم يتوفـر في هشـام بـن عمـار، فإنـه لـم يكـن مجـادلاً ولا داعيـة، بـل حـتى ربمـا تكلـم باللفـظ بـدون أن يفهـم مـا وجـه هـذا الـكلام الذي تكلـم بـه، فقـد كان شـيخاً كبـيراً في ذلـك الوقـت وتجـاوز الثمانـين عامـاً.

أما حديث المعازف:

- جـاء عـن الحسـن بـن سـفيان كمـا روى العلمـاء إجـازة عنـه: ثنـا عَبْـدُ الرَّحْمَـنِ بْـنُ إِبْرَاهِيـمَ، ثنـا بِشْرٌ يَعْـنِي ابْـنَ بَكْـرٍ، ثنـا ابْـنُ جَابِـرٍ، عَـنْ عَطِيَّـةَ بْـنِ قَيْـسٍ، قَـالَ: قَـامَ رَبِيعَـةُ الْجُـرَشِيُّ فِي النَّـاسِ فَذَكَـرَ حَدِيثـاً

---

(١) غريب الحديث - إبراهيم الحربي (٣/ ١٠٦٧).

فِيهِ طُولٌ، قَالَ: فَإِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ الأَشْعَرِيُّ، قُلْتُ: يَمِينٌ حَلَفْتُ عَلَيْهَا، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ، أَوْ أَبُو مَالِكٍ، وَاللَّهِ يَمِينٌ أُخْرَى حَدَّثَنِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «**لَيَكُونَنَّ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ**»، قَالَ: فِي حَدِيثِ هِشَامٍ: «**الْخَمْرَ وَالْحَرِيرَ**»، وَفِي حَدِيثِ دُحَيْمٍ: «**الْخَزَّ، وَالْحَرِيرَ، وَالْخَمْرَ، وَالْمَعَازِفَ، وَلَيُنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عَلَمٍ تَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَةٌ لَهُمْ فَيَأْتِيهِمْ طَالِبُ حَاجَةٍ فَيَقُولُونَ: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَداً، فَيُبَيِّتُهُمْ فَيَضَعُ عَلَيْهِمُ الْعَلَمَ، وَيَمْسَخُ آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيمَةِ**". **قَالَ دُحَيْمٌ**: "**وَيَمْسَخُ مِنْهُمْ آخَرِينَ**»، ثُمَّ ذَكَرَهُ[1].

- وجاء أصل الحديث عند أبي داود في «**السنن**»[2]: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ غَنْمٍ الْأَشْعَرِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ وَاللَّهِ يَمِينٌ أُخْرَى مَا كَذَّبَنِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «**لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْخَزَّ وَالْحَرِيرَ، وَذَكَرَ كَلَاماً، قَالَ: يُمْسَخُ مِنْهُمْ آخَرُونَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**».

ومن قواعد الرواية: على المبتدع أن لا يسوق حديثاً يدعم بدعته، وهذا الحديث في تحريم بديهيات متعارف عليها عند المسلمين وفي ذكر علامات الساعة، ولم يُبنَ على الحديث أصل مستقل بذاته.

وقد ورد تحريم المعازف والأغاني في أحاديث أخرى مثل:

---

(١) السنن الكبرى - البيهقي (٣/ ٣٨٦ ط العلمية).

(٢) سنن أبي داود (٤/ ٤٦ ت محيي الدين عبد الحميد).

- روى ابن أبي شيبة في «**المصنف**»[١]: حَدَّثَنَا يَحْيَ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ زُحَرَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «**إِنَّ رَبِّي حَرَّمَ عَلَيَّ الْخَمْرَ وَالْكُوبَةَ وَالْقِنِّينَ، يَعْنِي: الْعُودَ**»، ثُمَّ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالْغُبَيْرَ، فَإِنَّهَا خَمْرُ الْعَالَمِ**».

- روى ابن وهب في موطئه[٢]: أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ هُبَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُبَيْرَةَ الْكَحْلَانِيِّ، عَنْ مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْن عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَيْهِمْ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «**إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيَّ الْخَمْرَ والْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ والْقِنِّينَ**».

- جاء في «**كتاب الأشربة**»[٣] للإمام أحمد: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ حَبْتَرٍ، عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**».

حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَبْتَرٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيَّ، أَوْ حَرَّمَ، الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ**». قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ: مَا الْكُوبَةُ؟ قَالَ: الطَّبْلُ.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٣/ ٣١٨ ت الشثري).

(٢) الموطأ لابن وهب - قطعة منه - ت الصيني (ص٤٦).

(٣) الأشربة لأحمد بن حنبل (ص٢٩).

حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ الْخَمْرَ، وَالْمَيْسِرَ، وَالْكُوبَةَ، وَالْغُبَيْرَاءَ**».

وجاءت هذه الروايات كلها في مسند الإمام أحمد أيضاً، وكذلك روى الحديث الطوسي في الأربعين وأبو داود في "السنن".

- جاء في "المعرفة والتاريخ"(١) ليعقوب بن سفيان: "حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْخَمْرِ، وَالْمَيْسِرِ، وَالْكُوبَةِ، وَالْغُبَيْرَاءِ، وَكُلِّ مُسْكِرٍ حَرَامٍ**»".

وكذلك روى البزار في مسنده(٢): "وَأَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ" الحديث.

وقد ورد تحريم المعازف عن عدد كبير من الصحابة والتابعين، وحلف على تحريمها ابن مسعود ووصف الغناء بأنه ينبت النفاق في القلب.

خلاصة القول: محاولة إظهار التناقض في أننا نقبل رواية هشام بن عمار رغم أنه لفظي دعوى متهافتة، فالرجل مسند يسند أحاديث بعلو ولم ينفرد بحديث واحد.

---

(١) المعرفة والتاريخ - ت العمري - ط العراق (٢/ ٥١٨).
(٢) مسند البزار = البحر الزخار (٦/ ٤٢٤).

وهـذا في مقـام إلزامنـا أننـا نكفـر اللفظيـة ثـم تبـين أن البخـاري روى عـن لفظـي فكيـف تقولـون إن البخـاري روى عـن هشـام بـن عمـار وهـو عندكـم كافـر إذن يجـب أن لا تكفـروا هشـام بـن عمـار وكذلـك الأشـاعرة لا يجـب أن تكفروهـم.

وكمـا بينـت سـابقا أحاديث هشـام بن عمار تـروى للعلو، فعنـد النظر في صحـة أو ضعـف حديث معـين نجمع الطـرق ثم نضـع جميع المرويـات مقابل بعضهـا البعـض ثـم نبحـث عن مـدار الإسـناد، وهشـام بـن عمـار ليس من الطبقـة الـتي عليها مـدار الإسـناد أو الطبقة التي تتفـرد بأحاديـث نحتاجها.

مـدار الإسـناد يكـون في عهـد الصحابـة والتابعـين وأتباعهـم، ثـم بعدهـا لا تجـد أحـداً ينفـرد بحديـث إلا وحكـم عليـه المحدثـون بالضعف لأنـه شـاذ وغـير محفـوظ، وهـذا مـا يسـمى بالغرائـب.

أمـا روايـة الكافـر فـإن كانـت إجـازة وعلمنـا أنـه متابـع وروجـع وراءه علمنـا أنـه لا يسـعه الكـذب أصـلا ولا التزويـر.

وهـذا ابـن طـبرزد كان مـن مسـندي عـصره وكان لا يصـلي، ومـع ذلـك كان سـماعه صحيحـاً وتتبـع العلمـاء مروياتـه.

قـال الذهـبي: «**وَقَـدْ سَـمِعْتُ أَبَـا العَبَّـاسِ ابْـنَ الظَّاهِـرِيِّ يَقُـوْلُ: كَانَ ابْـنُ طَـبَرْزَدَ لا يصـلي**»[1].

وقـال الذهـبي: «**قَـالَ (ابـن النجـار ينقـل عنـه الذهـبي): وَكُنَّـا نَسْـمَعُ مِنْـهُ يَوْمـاً أَجْمَـع، فنصـلّي وَلاَ يُصَـلِّي مَعَنَـا، وَلاَ يَقُـومُ لِصَـلاَةٍ، وَكَانَ يَطلـبُ**

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥١١).

الأَجـرَ عَلَى رِوَايَـةِ الحَدِيْـثِ، إِلَى غَـيْرِ ذَلِـكَ مِـنْ سوءِ طَرِيقتِـهِ، وَخَلَّـفَ مَـا جمعَـهُ مِـنَ الحُطَـامِ، لَـمْ يُخْـرِجْ مِنْـهُ حَقّـاً للهِ عَزَّوَجَلَّ»[١].

قـال الذهـبي: «وَسَـمِعْتُ القَاضِي أَبَـا القَاسِـمِ ابْـنَ العَدِيْـمِ يَقُوْلُ: سَـمِعْتُ عَبْـدَ العَزِيْـز بـنَ هِلاَلَـةَ يَقُـوْلُ، -وَغَالِـبُ ظَـنِّي أَنَّـنِي سَـمِعتُهُ مِـنِ ابْـنِ هِلاَلَـةَ بِخُرَاسَـانَ، قَـالَ: رَأَيْـتُ عُمَـرَ بـنَ طَـبَرْزَذ فِي النَّـوْمِ بَعْـدَ مَوْتِـهِ وَعَلَيْـهِ ثَـوْبٌ أَزرقُ، فَقُلْـتُ لَهُ: سَـأَلتُكَ بِـاللهِ مَـا لَقِيْـتَ بَعْـدَ مَوْتِـكَ؟ فَقَـالَ: أَنَـا فِي بَيْـتٍ مِـنْ نَـارٍ، دَاخِـلَ بَيْـتٍ مِـنْ نَـارٍ. فَقُلْـتُ: وَلِـمَ؟ قَـالَ: لأَخـذ الذهـب عَلَى حَدِيْـثِ رَسُـوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٢].

روايـة الكافـر إذا تفـرد بحديـث فهـذا لا نقبلـه قطعـاً، فنحـن لا نقبـل روايـة العـدل المتأخـر إذا تفـرد بحديـث.

أمـا روايـة المبتـدع إذا كان في عصـور التابعـين وأتباعهم فـهي مقبولة إذا علـم منـه الصـدق والأمانـة ما لـم يصـل إلى الكفر وبـقي في دائرة الإسـلام، كالمـرجئ غـير المغـالي الذي لا يخرج القول من مسـمى الإيمـان والقدري الذي يثبـت العلـم والشـيعي الذي لا يصـل إلى الغلـو في سـب الصحابـة أو يعتنـق معتقـد الإماميـة، وهـذا له شروط قد تحـدث عنهـا أهل الحديـث بتفصيل.

وكذلك تحدثوا متى يخرج الشخص من السنة ومتى يُعذر.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥١١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥١١)

استكمال الحديث عن هشام بن عمار (محمد عمر)

يقول سمرين موهماً التناقض إن البخاري روى عن «**جهمي**» وهو هشام بن عمار وأحمد قال من صلى خلفه فليُعد.

إذن سمرين يقول إما أن تقولوا: البخاري كان يروي عن جهمية أو تقولون إن الجهمية ليسوا كفاراً.

ثم يُلزمنا بأن قبول رواية الكفار أصلاً لا تجوز ثم يذكر أن الرافضة اخترعوا أسانيد إلى إل البيت لأن من أصول كل فرقة أن تأخذ من رواية المسلم.

قلنا: معتمد مذهب الأشاعرة والمعتزلة وأهل الكلام وكثير ممن ينتحل فقه أهل السنة يكفرون المقلد ويكفرون من لا يتعلم علم الكلام، وكثير منهم يستطيل على الصحابة وينسب للسلف مذهب التفويض (ونسب أحد للتفويض لازمه قطعا أن يكون مقلداً جاهلاً لم يقم براهين قطعية على صحة معتقده ولهذا يذكر العلماء عن أهل الكلام توسعهم العجيب في التكفير ومنها قصة الجبائي مع أخيه وأخته وتكفيرهم لبعضهم البعض).

ومع ذلك يأخذون بفقه الصحابة والتابعين ومروياتهم في الحلال والحرام -دون العقائد- ولم يلزمهم أحد بالتناقض.

وغالب مرويات ابن عساكر الأشعري عن رؤوس الحنابلة الذين هم عنده -وعند علماء الأشاعرة- **مجسمة** كفار، وهذا ما دفع الفخر الرازي للقول في «**المحصول**» إن رواية الكافر المتأول مقبولة!

إلا أن قولنا في رواية هشام بن عمار وأمثاله هو ما ذكره الزركشي في «**البحر المحيط**»:

"[متى تقبل رواية الكافر] إنما لا تقبل رواية الكافر إذا روى في حال كفره، أما لو تحمل وهو كافر ثم أدى في الإسلام قبلت على الصحيح. قاله القاضي في «**التقريب**»، وجزم به الماوردي، والروياني، قالا: وكذلك لو روى وهو فاسق، ثم أدى وقد اعتدل».

قد يقول المسفسط المجادل: ولكن هذا لا علاقة له بحالة هشام بن عمار!

قلنا: نعم، بل هشام بن عمار أحسن حالاً بكثير من المسلم الذي حمل روايته في الكفر ثم رواها بعد الإسلام!

لماذا؟ لأن هشام بن عمار حمل جميع مروياته حال الإسلام ثم حمل عنه البخاري وجميع من روى عنه وهو مسلم قبل أن يقول باللفظ!

فلما حمل الرواية وهو مسلم وأداها وهو مسلم وأخذها عنه العلماء وهو مسلم قطعنا وجزمنا وقتها أن ما حدَّث فيما بعد من وقوعه باللفظ والاختلاف في تبرئته من عدمه لا يدعم مذهبك بشيء!

لذلك وفر جهدك وتحمل فشلك الذريع واعترف أن كتابك هذا صار بلا قيمة، وأن كل ما ذكرته مجرد سراب ووهم، لا ما تسميه نقداً وتحليلاً، فأنت أجنبي عن علم الحديث والفقه والأصول.

فصل: كلام باسم بشينية صاحب سمرين حول هشام بن عمار ويليه التعقيبات عليه

قال باسم:"هشام ابن عمار، ومسرحية عبد الله الخليفي.

بعد أن ألزم سمرين الخليفي بأنه يصحح أحاديث من طريق هشام بن عمار، ويعتبره من الثقات الكبار، مع تكفير أحمد له لقوله باللفظ، خرج الخليفي برواية في كتاب العلو للذهبي (٧٤٨هـ) يدعي أن فيها إثبات براءة هشام بن عمار من قول اللفظية.

والرواية من حيث الأصل، أول كتاب جاءت فيه هو تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٧١هـ)، والذهبي (٧٤٨هـ) نقلها من ابن عساكر (٥٧١هـ) مع حذف نصف السند، فما سند هذه الرواية كاملاً؟

١- السند الذي ينقله الذهبي (٧٤٨هـ): قال أبو الفضل يعقوب بن إسحق بن محمود الحافظ حدثنا عبد الله بن محمد بن منصور البزاز، سمعت هشام بن عمار ويبلغه أن أناسا ينسبونه إلى اللفظية، فغضب وقال: القرآن كلام الله وليس بمخلوق[١].

٢- السند الأصلي لابن عساكر (٥٧١هـ): أخبرنا أبو محمد الحسن بن أبي بكر بن أبي الرضا الفامي حفيد العميري أنا أبو عاصم الفضيل بن يحيى الفضيلي أنا أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الخذاباني الوراق نا أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه

(١) «العلو» للذهبي (٧٤٨هـ)، ص١٨١

الحافظ نا عبد الله بن محمد بن منصور البزاز قال سمعت هشام بن عمار وبلغه أن اناسا ينسبونه إلى اللفظية فغضب[١]إلى آخر الرواية.

الذهبي كما نرى، يبدأ السند من أبي الفضل، ويحذف من قبله: أبا علي الحسن بن محمد الخذاباني الوراق. والخليفي ينقل النزاع إلى الجزء الذي كشفه الذهبي من السند: أبي الفضل، وعبد الله البزاز.

لكن (أبو علي الحسن بن محمد الخذاباني الوراق) الذي تدّعي الرواية أنه نقل عن (أبي الفضل) هو مجهول العين، لا مجهول الحال فحسب، لا وجود لاسمه، ولا ذكر له، في غير هذا الموضع في كل كتب التراث أجمع، فليس له ذكر في غير تاريخ دمشق لابن عساكر.

حتى أن الذهبي في كتاب العلو، لما أراد براءة هشام، حذف الخذاباني من السند، إلى من قبله من جهة ابن عساكر لأنه مجهول عين. وهذا لا يرتضيه الخليفي عندما ينقل الذهبي بنفس الأسلوب في براءة أبي حنيفة وإمامته، ولكنه هوى الانتقاء، واختار الخليفي أن يجعل العلو للذهبي مصدراً، لتكون المسرحية (باسم الذهبي) مع أن الذهبي هنا ليس بمصدر، بل هو مرجع ثانوي، بخلاف (تاريخ دمشق) فهو المصدر لهذه الرواية.

مع أن الأمانة العلمية، التي يتبجح الخليفي بها، تلزمه أن ينقل كل السند ما دام الموضع موضع حجاج، لا أن يركن لقشة الايهام بأن موضوع السند منحصر في الذهبي، فليس الذهبي (٧٤٨هـ) هنا غير ناقل من تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٧١هـ)، والذهبي حذف من السند رجلاً هو (أبو علي

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٧١هـ)، ج٣٢، ص٣٧٠.

الحسن بن محمد بن الحسن الخذاباني) وهو مجهول عين وحال.

والطريف أن أتباع الخليفي على كثرتهم، ليس فيهم من يدقق خلفه، إلا لغوياً، وهذه حالة الولاء الأعمى، ولو أخّرت هذا المنشور إلى شهر، لن يبرز من بين مريديه واحد يستدرك بأن الرواية وماء البحر سواء لأن في سندها مجهول عين". انتهى كلامه.

التعليق على هذا الكلام وبيان بعض المغالطات (أبو يحيى حسام)[١]

قولك: «**والرواية من حيث الأصل، أول كتاب جاءت فيه، هو تاريخ دمشق**» هذا فيما يظهر لك فقط، إلا أن الرواية في كتاب في «**الرد على اللفظية**» صنفه أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الهروي ذكره الذهبي في ترجمته، حيث قال: «**وصنف جزءا في الرد على اللفظية**»[٢].

ونقل عنه ابن عساكر في موضعين، ونقل عنه ابن أبي يعلى في «**الطبقات**»[٣] بإسناد غير إسناد ابن عساكر، فقال: «**أخبرنا أبو محمد حاتم بن أبي حاتم بهراة قال وجدت فيما صنفه جدي أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن يعقوب الحافظ الفقيه الهروي ثم ساق إسنادا إلى أبي جعفر محمد بن شداد الصفدي قال: سمعت أحمد بن حنبل وتذاكرنا أمر القرآن فقال هو من حيث تصرف غير مخلوق واللفظ**

---

(١) تقدم التعليق عليه في فصل: «حقاً هي مسرحية» ص٢٩٠.

(٢) «تاريخ الإسلام»: (٧/ ٦٦٦).

(٣) «الطبقات»: (٢/ ١٢٤).

بالقرآن من قال هو مخلوق فهذا من قول جهم...».

فهذا يعني أن هذا الجزء مروي -فيما وقفنا عليه- بإسنادين إلى أبي الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الهروي.

أما قولك عن «**أبي علي الحسن بن محمد الخذاباني الوراق**» أنه مجهول العين فعجيب، فمثل هذه الأحكام تصدر عن أحمد أو البخاري أو أبي زرعة الذين سبروا أحوال الرواة وأفنوا حياتهم بين الأسانيد والمرويات، لكن من يتعامل بالمكتبة الشاملة ويضع الاسم فلا يخرج له إلا عند ابن عساكر فيحكم عليه بالجهالة، فلا ينبغي أن يتصدى للحكم على الرجال.

فكيف لو عرفت أن ابن عساكر روى عنه بنفس الإسناد (إسناد الجزء في الرد على اللفظية) في موضع آخر، وهذا يدل على تسرعك في قولك: «**لا وجود لاسمه، ولا ذكر له، في غير هذا الموضع في كل كتب التراث أجمع**».

قال ابن عساكر في ترجمة: عمرو بن المؤمل أبو الحارث العدوي:

«أخبرنا أبو محمد الحسن بن أبي بكر بن أبي الرضا حفيد العمري بهراة أنا أبو عاصم الفضيل بن يحي الفضيلي أنا أبو علي الحسين بن محمد بن الحسين الحدثاني الوراق نا أبو الفضل يعقوب بن إسحاق عن محمود الفقيه الحافظ قال سمعت أبا الحارث عمرو بن المؤمل الدمشقي أن ابن عم عمر بن الخطاب قال سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول سمعت أبي يقول من قال لفظه بالقرآن مخلوق فهو

كافر قال أبو الحارث أهل الثغر أهل طرسوس على هذا القول اليوم»[١].

فكما ترى جاء اسم صاحبنا، لكن هنا باسم «**الحسين بن محمد بن الحسين الحدثاني**» بدلاً من «**الحسن بن محمد الخذاباني الوراق**»، ولا شك أن أحدهما تصحيف والآخر صواب، لكن هل حررت تسمية هذا الراوي الصحيحة أولاً؟ فضلاً عن أن تحكم عليه بالجهالة؟!

وكيف لو عرفت أن صاحبنا هذا ورد في عدة مواضع من كتب التراث، لا كما ادعيت أنه لا يوجد إلا في موضع واحد.

قال ابن عساكر: «**وأخبرنا أبو الفضل الفضيلي وأبو الفتح عبد الرشيد بن أبي يعلى المليحي قالا أنا عبد الواحد بن أحمد المليحي أنا أبو الحسين محمد بن عمر بن حفصوية السرخسي وأبو العباس عبد الله بن الليث المعمري وأبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الحذابائي الوراق قالوا أنا أبو يزيد حاتم بن محبوب الشامي ...**»[٢].

قال أبو إسماعيل الهروي: «**٦٠٢ - أخبرنا يحي بن الفضيل والحسن بن يحي قالا أخبرنا الحسن ابن محمد بن الحسن بن نصر سمعت يعقوب بن إسحاق يقول حدثني عثمان ابن سعيد عن أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن خالد الحذاء...**»[٣].

«**٨٠٥ - وأخبرنا محمد بن محمد بن محمود حدثنا أحمد بن نعيم أخبرنا أحمد بن محمد بن إسحاق حدثنا عيسى بن نصر حدثنا ابن المبارك حدثنا**

---

(١) تاريخ دمشق (٤٦/ ٣٩٩).

(٢) «تاريخ دمشق»: (٧/ ٣٩٠).

(٣) «ذم الكلام وأهله»: (٤/ ١٢).

عاصم، ح وأخبرناه محمد بن موسى حدثنا الأصم حدثنا الصغاني حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن عاصم، ح وأخبرناه القاسم أخبرنا الحسن بن محمد بن الحسن حدثنا حاتم بن محبوب...».

«٨١٩ - أخبرنا أبو يعقوب الحافظ أخبرنا جدي، ح وأخبرناه يحيي بن الفضيل والحسن بن يحيي قالا حدثنا الحسن بن محمد بن الحسن قالا حدثنا يعقوب بن إسحاق...».

«١٢١٥ - أخبرني يحيي بن الفضيل، أبنا الحسن بن محمد بن الحسن بن نصر، ثنا يعقوب بن إسحاق، سمعت عثمان بن سعيد يقول ...».

وقولك: «**حتى أن الذهبي في كتاب العلو، لما أراد براءة هشام، حذف الخذاباني من السند**» هذا اتهام للذهبي بالتدليس، وهو بريء من ذلك، وعادة الذهبي أنه ينقل من الكتب السابقة ويحذف الأسانيد ولا يبرز غالباً إلا صاحب الكلام نفسه، سيما إذا كانت الأسانيد نازلة مثل أسانيد ابن عساكر والبيهقي وغيرهما، وإلا لو ذكر إسناد كل رواية لأصبح الكتاب ضعفين أو ثلاثة أضعاف، فكيف إذا كان أبو الفضل يعقوب بن إسحاق هذا مؤلف وصاحب كتاب فما حاجتنا إلى الإسناد إذن؟

ولو التزمنا بتضعيف أسانيد الكتب التي فيها رواة مجهولون لذهبت كتب كثيرة في أسانيدها رواة مجهولون أو متكلم فيهم، وانظر للفائدة كتاب دغش العجمي في إثبات كتاب «**الرد على الجهمية**» للإمام أحمد.

وقولك: «**والذهبي حذف من السند رجلاً**»، لم يقتصر الذهبي على حذف هذا الرجل فحسب كما يوهم كلامك، بل حذف إسناد ابن

عساكر كاملاً إلى كتاب أبي الفضل يعقوب بن إسحاق الهروي، وهو ما يفعله عادة مع أسانيد الكتب، لا لتبرئة هشام بن عمار كما ادعيت على الذهبي.

ومع هذا كله فهذا الراوي ليس بمجهول جهالة عين كما ادعيت، فقد روى عنه أربعة من الرواة وهم:

١- يحي بن الفضيل.

٢- الحسن بن يحي بن دنيويه.

٣- القاسم بن سعيد بن العباس.

٤- عبد الواحد بن أحمد المليحي.

والجهالة ترتفع برواية اثنين قال الخطيب في الكفاية ص٨٨: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم.

فكيف إذا روى عنه أربعة؟!

هل الإعلال برواية الخذاباني للجزء مسلك صحيح؟

(أبو يعقوب الشافعي)

وقفت على كلام لأحدهم يذكر فيه أن راوي الجزء (والذي هو أبو علي الخذاباني) مجهول العين، وعلى هذا لا تصح رواية ابن عساكر من طريقه ولا وجادة الذهبي، لأنه ينقل عنه.

أولاً: هل تصح رواية ابن عساكر؟

ليعلم أولاً أن الذي يرويه ابن عساكر ما هو إلا من كتاب مصنف في الرد على اللفظية.

قال الذهبي في ترجمة أبي الفضل: «**وصنف جزءاً في الرد على اللفظية**»(١).

وروى ابن عساكر من طريق الكتاب مرتين، وكذلك ابن النجار مرة واحدة (ذكرت الروايات هنا)(٢) وكلهم يروي من طريق الخذاباني، وليست رواية المصنفات كرواية الحديث النبوي، وهذا يعلمه من تتبع تراجم المتأخرين وتتبع أحوالهم، ولكم في ابن طبرزد مسند قرنه خير مثال، فهو متهم في دينه وروايته وأكثر الناس [...] عنه، لأن الأصول محفوظة ومن روى بالسماع فإنما يرويها للبركة ولكيلا ينقطع الإسناد أو على سبيل المفاخرة بتوسعه في السماع، لا أنه يصحح به الكتاب الذي يرويه بإسناده، وأذكر في هذا السياق رواية أبي الحسن الزوزني لصحيح ابن حبان وهو مجهول عين أيضاً وما تكلم أحد

(١) «تاريخ الإسلام» ت. بشار (٧/٦٦٦).
(٢) ستأتي بعد هذا الرد.

في رجال الكتاب ولا المرويات التي فيه، وعليه: فالحكم على الإسناد يبدأ من رواية أبي الفضل لا من روى مصنفه.

ثانياً: هل الذهبي ناقل عن ابن عساكر؟

لا يجوز أولاً نسبة هذا القول للذهبي إلا بعد تحرٍ وبحث، وليس فيما بين أيدينا شيء يجزم بهذا، إلا إذا أظهر القائل خلافه.

قال الذهبي في ترجمة أبي الفضل: «**وصنف جزءاً في الرد على اللفظية**»[(١)].

وقال: "قال أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الحافظ حدثنا عبد الله بن محمد بن منصور البزار سمعت هشام بن عمار وبلغه أن ناسا ينسبونه إلى اللفظية فغضب وقال: «**القرآن كلام الله وليس بمخلوق ومن قال القرآن أو قدرة الله أو عزة الله مخلوقة فهو من الكافرين**»، فقيل له: ما تقول فيمن قال لفظي بالقرآن مخلوق: فقال «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ **إلى آخرها ثم قال: هذا الذي قرأت كلام الله**»"[(٢)].

فالذهبي ذكر مصنف يعقوب بن إسحاق الهروي مع النقل عنه، وظاهر حاله أنه اطلع على الجزء ونقل منه ولا يستطيع أحد الجزم بنقله من تاريخ ابن عساكر، خصوصاً وأنه لم يذكر الرواية كما ذكرها ابن عساكر في تاريخه، فقد أسقط قوله: «وخطب خطبة أثنى فيها على الله تعالى ووصفه بالآيات الست من أول الحديد وتلاها علينا وذكر من عظمة الله ما عجب منه السامعون من حسنه ثم ذكر القرآن".

(١) «تاريخ الإسلام» ت. بشار (٧/٦٦٦).
(٢) «العلو للعلي الغفار» ط. أضواء السلف (١/١٨١،١٨٢).

وأسقط قوله: «**قيل له تحدث الناس ببغداد أنك كتبت إلى الكرابيسي فقال: ومن الكرابيسي؟ ما رأيته قط ولا أدري من هو والله ما كتبت إليه قط**».

ثالثاً: حال الرواة.

١- أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود القراب الهروي الحافظ الفقيه.

يروي عن صالح جزرة سؤالات في الجرح والتعديل قبلها الناس عنه، ويرويها الخطيب البغدادي في تاريخه عن البرقاني عن العصمي عنه.

ويروي عن عثمان بن سعيد الدارمي تاريخه عن ابن معين، رواها عنه ابن أبي حاتم الرازي في «**الجرح والتعديل**» وقبلها منه.

وقال أبو عاصم العبادي: «**قال أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود، وكان من شيوخ هراة وعلمائها: «ما رأيت مثل عثمان بن سعيد»**»[١].

قال الذهبي: «**يعقوب بن إسحاق، أبو الفضل الهرويّ الحافظ**»[٢].

وقال ابن عساكر في ترجمة عبد الله بن منصور: «**روى عنه أبو الفضل يعقوب بن إسحاق الهروي وأبو إسحاق احمد بن محمد بن يونس البزاز الحافظان**»[٣].

فساواه في الرتبة بأبي إسحاق البزاز الحافظ الثقة صاحب «**تاريخ هراة**».

---

(١) «طبقات الفقهاء» للعبادي ط. الخزانة الأندلسية (١/١٢٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» ت. بشار (٧/٦٦٦).

(٣) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٢/٣٧٠).

وذكره الذهبي في وفيات سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة.

٢- عبد الله بن محمد بن منصور أبو منصور الهروي البزاز الحافظ واسع الرحلة.

قال ابن عساكر: «**سمع بدمشق هشام بن عمار ودحيما وبمصر محمد بن رمح وعيسى بن حماد وحرملة بن يحيي وبالعراق سويد بن سعيد**»[1].

وأسند عن أبي إسحاق البزاز في تاريخه قال: «**عبد الله بن محمد ين منصور البزاز كان كتب عن سويد بن سعيد وعن حرملة بن يحيي وابن زغبة وابن رمح ودحيم وهشام بن عمار ونظرائهم توفي سنة تسع وثمانين ومائتين**»[2].

وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي: «**قال لي أبو يعقوب [القراب]: كان عبد الله بن محمد بن منصور البزاز يعدل بعثمان بن سعيد الهروي**»[3].

وعثمان بن سعيد الهروي هو الدارمي المعروف، وهذا ذكره بعدما أسند رواية عن كليهما مشيراً أنه يعدله في الموثوقية والتثبت.

هذا وصل اللَّهُمَّ على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٢/٣٧٠).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٢/٣٧١).

(٣) «ذم الكلام وأهله» ط. الغرباء الأثرية (٢/٢٨٠).

أربع روايات وقفت عليها من طريق جزء يعقوب بن إسحاق في الرد على اللفظية (أبو يعقوب الشافعي)

أولاً ذكر مصنف الجزء: قال الذهبي في تاريخه: «**يعقوب بن إسحاق، أبو الفضل الهروي الحافظ، سمع: عثمان بن سعيد الدارمي، ومن بعده، روى عنه: عبد الرحمن بن أبي حاتم بالإجازة وهو أكبر منه، وأهل بلده**».

قال الذهبي: «**وصنف جزءاً في الرد على اللفظية**».

ذكره في وفيات اثنين وثلاثين وثلاثمائة.

ذكر الروايات:

١- قال ابن أبي يعلى: "أخبرنا أبو محمد حاتم بن أبي حاتم -بهراة- قال: وجدت فيما صنفه جدي أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن يعقوب الحافظ الفقيه الهروي: حدثنا محمد بن المنذر حدثنا أبو مثنى الطرسوسي قال: سمعت أبا جعفر محمد بن شداد الصفدي -بالرقة- يقول: سمعت أحمد بن حنبل، وتذاكرنا أمر القرآن. فقال: هو من حيث تصرف غير مخلوق، واللفظ بالقرآن من قال هو مخلوق فهذا من قول جهم. والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول «**منعوني أن أبلغ كلام ربي** عَزَّوَجَلَّ» وقال الله ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] قال وقال أحمد: «**لا يجالس من قال لفظي بالقرآن مخلوق، ولا يصلى خلفه فإن هذا من قول جهم**»"[١].

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ت. الفقي (٢٩٩/١).

٢- وقال ابن عساكر: أخبرنا أبو محمد الحسن بن أبي بكر بن أبي الرضا الفامي حفيد العميري أنا أبو عاصم الفضيل بن يحي الفضيلي أنا أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الخذاباني الوراق نا أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه الحافظ نا عبد الله بن محمد بن منصور البزاز قال سمعت هشام بن عمار وبلغه أن أناساً ينسبونه إلى اللفظية فغضب وخطب خطبة أثنى فيها على الله تعالى ووصفه بالآيات الست من أول الحديد وتلاها علينا وذكر من عظمة الله ما عجب منه السامعون من حسنه ثم ذكر القرآن فقال القرآن كلام الله وليس بمخلوق ومن قال القرآن أو قدرة الله أو عزة الله مخلوقه فهو من الكافرين فقيل له ما تقول فيمن قال لفظي بالقرآن مخلوق فقال: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ **هذا الذي قرأت كلام الله**»، قيل له: تحدث الناس ببغداد أنك كتبت إلى الكرابيسي، فقال: «**ومن الكرابيسي ما رأيته قط ولا أدري من هو والله ما كتبت إليه قط**»"(١).

وهذه الرواية ذكرها باختصار الذهبي في «**العلو**».

٣- وقال ابن عساكر: "أخبرنا أبو محمد الحسن بن أبي بكر بن أبي الرضا حفيد العمري بهراة أنا أبو عاصم الفضيل بن يحي الفضيلي أنا أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الخذاباني الوراق نا أبو الفضل يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه الحافظ قال سمعت أبا الحارث عمرو بن المؤمل الدمشقي ابن عم عمر بن الخطاب قال:

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٢/٣٧٠).

سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: «**من قال: لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر**»، قال أبو الحارث: أهل الثغر أهل طرسوس على هذا القول اليوم"[(١)].

٤- قال ابن النجار: "أنبأ أَبُو الفرج عَبْد المنعم بْن عَبْد الوهاب الحراني عن أبي العلاء صاعد بن سيار الهروي أنبأ أبو عاصم الفضيل أنبأ أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الوراق أنبأ أَبُو الفضل يَعْقُوب بْن إِسْحَاق بْن محمود الفقيه الحافظ حدثنا محمد بن المنذر حدثني إسحاق ابن إبراهيم بن يونس البغدادي بمصر حدثنا عمر بن فضالة البغدادي عن أحمد ابن حنبل قال: «**الجهمية والواقفة واللفظية عندي سواء**»"[(٢)].

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٦/٣٩٩).

(٢) «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار (٢٠/٩٤).

فصل حول الهروي

الأمر - باختصار- أن هناك أناساً نسبوه لوحدة الوجود والحلول العام والاتحاد، وهذا كله غلط عليه.

أما الحلول الخاص فأثبته عليه ابن تيمية مرات لأجل أبيات: «**ما وحد الواحد من واحد...**»، وزعم الذهبي أنه ترك تعظيمه بعد هذا، وهذه حجة عليهم.

وأما ابن القيم فوجَّه هذه الأبيات بتوجيهات برَّأ فيها الرجل من الحلول كله ورأى أن كلامه موهم، ولكن حاله المفصل في كتبه العقدية حاكم.

مجرد اختلاف ابن تيمية وابن القيم في تفسير الأبيات وذِكر ابن القيم أربعة وجوه في تفسيرها، يدل على خفاء الموضوع من أصله، فكيف يقاس على الأشاعرة الواضحين؟

ولو قيس عليه الأشاعرة لجاز أن يحط عليهم، كما فعل الشيخ معه، ويكون المدافع والمهاجم كلاهما له وجهة نظر ولا يشنع عليه، فهل هذا واقع القوم مع من يزعمون أنه يطعن في العلماء؟

الباحث المنصف ينكر على الغلاة في التعديل كما ينكر على الغلاة في الجرح.

أشك أنهم سيفهمون ما أقول.

(أبو جعفر عبد الله الخليفي).

بخصوص كلام المتحذلق عن شيخ الإسلام الهروي (أبو جابر العتيبي)

يبدو أنه لا يفهم أن الصوفية درجات، ليسوا شيئاً واحداً، كذلك المتكلمين، فقوله إنه صوفي ولذلك هو يرى مقام العامة الالتزام فيه بالشريعة ضرورة، حيث جعل الهروي بمنزلة ابن رشد والفلاسفة وغلاة الصوفية الزنادقة الذين يصرحون بأن الشريعة للعوام وأن الخواص يجوز لهم فسخها.

قال ابن تيمية في «**مجموع الفتاوى**»[(١)]: "والناس في الإرادة "ثلاثة أقسام" قوم يريدون ما يهوونه فهؤلاء عبيد أنفسهم والشيطان، وقوم يزعمون أنهم فرغوا من الإرادة مطلقا ولم يبق لهم مراد إلا ما يقدره الرب وأن هذا المقام هو أكمل المقامات. ويزعمون أن من قام بهذا فقد قام بالحقيقة وهي الحقيقة القدرية الكونية؛ وأنه شهد القيومية العامة ويجعلون الفناء في شهود توحيد الربوبية هو الغاية؛ وقد يسمون هذا: الجمع والفناء والاصطلام ونحو ذلك. وكثير من الشيوخ زلقوا في هذا الموضع. وفي «**هذا المقام**» كان النزاع بين الجنيد بن محمد وبين طائفة من أصحابه الصوفية؛ فإنهم اتفقوا على شهود توحيد الربوبية وأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه وهو شهود القدر؛ وسموا هذا «**مقام الجمع**» فإنه خرج به عن الفرق الأول وهو الفرق الطبيعي بإرادة هذا وكراهة هذا، ورؤية فعل هذا وترك هذا فإن الإنسان قبل أن يشهد هذا التوحيد يرى

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٩٦).

للخلق فعلا يتفرق به قلبه في شهود أفعال المخلوقات؛ ويكون متبعا لهواه فيما يريده فإذا أراد الحق خرج بإرادته عن إرادة الهوى والطبع ثم شهد أنه خالق كل شيء فخرج بشهود هذا الجمع عن ذاك الفرق فلما اتفقوا على هذا ذكر لهم الجنيد بن محمد « **الفرق الثاني** » **وهو بعد هذا الجمع وهو الفرق الشرعي. ألا ترى أنك تريد ما أمرت به ولا تريد ما نهيت عنه وتشهد أن الله يستحق العبادة دون ما سواه وأن عبادته هي بطاعة رسله فتفرق بين المأمور والمحظور وبين أوليائه وأعدائه، وتشهد توحيد الألوهية فنازعوه في هذا «الفرق»**، منهم من أنكره، ومنهم من لم يفهمه. ومنهم من ادعى أن المتكلم فيه لم يصل إليه. ثم إنك تجد كثيرا من الشيوخ إنما ينتهي إلى ذلك الجمع وهو «**توحيد الربوبية**» والفناء فيه كما في كلام صاحب «**منازل السائرين**» مع جلالة قدره مع أنه قطعا كان قائما بالأمر والنهي المعروفين، لكن قد يدعون أن هذا لأجل العامة، و(منهم من يتناقض). و(منهم من يقول: الوقوف مع الأمر لأجل مصلحة العامة) وقد يعبر عنهم بأهل المارستان، و(منهم من يسمي ذلك مقام التلبيس). و(منهم من يقول: التحقيق أن يكون الجمع في قلبك مشهودا والفرق على لسانك موجودا) فيشهد بقلبه استواء المأمور والمحظور مع تفريقه بينهما. و(منهم من يرى أن هذه هي الحقيقة التي هي منتهى سلوك العارفين وغاية منازل الأولياء الصديقين)، و(منهم من يظن أن الوقوف مع إرادة الأمر والنهي يكون في السلوك والبداية وأما في النهاية فلا تبقى إلا إرادة القدر، وهو في الحقيقة قول بسقوط العبادة والطاعة؛ فإن العبادة لله والطاعة له ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله وصحبه أجمعين إنما تكون في امتثال الأمر الشرعي لا في الجري مع المقدور وإن كان كفرا أو فسوقا أو عصيانا.

ومن هنا صار كثير من السالكين من أعوان الكفار والفجار وخفرائهم حيث شهدوا القدر معهم ولم يشهدوا الأمر والنهي الشرعيين».

وقال في موضع آخر مصرِّحاً بقول الهروي: «**فتارة يقولون في امتثال الأمر والنهي: إنه من مقام "التلبيس" أو ما يشبه هذا كما يوجد في كلام أبي إسماعيل الهروي صاحب منازل السائرين وتارة يقولون: يفعل هذا لأهل المارستان، أي العامة. كما يقوله الشيخ المغربي إلى أنواع ليس هذا موضع بسطها، ومن يسلك مسلكهم: غايته -إذا عظم الأمر والنهي- أن يقول كما نقل عن الشاذلي: يكون الجمع في قلبك مشهودا، والفرق على لسانك موجودا، ولهذا يوجد في كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهي**»[١].

فما هو هذا المسمى بالتلبيس عند الشيخ الهروي؟

يقول ابن القيم في "مدارج السالكين"[٢] وهو شارح لهذا الباب نفسه:

" قال الشّيخ: (وهو اسمٌ لثلاث معانٍ، أوّلها: تلبيس الحقِّ بالكون على أهل التّفرقة، وهو تعليقه الكوائنَ بالأسبابِ والأماكنِ والأحايينِ، وتعليقه المعارفَ بالوسائط، والقضايا بالحجج، والأحكام بالعلل، والانتقام بالجنايات، والمثوبة بالطاعات، وأخفى الرِّضا والسُّخط اللّذَين يوجبان الفصل والوصل، ويُظهِران السعادة والشقاوة).

شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ حبيبنا، والحقُّ أحبُّ إلينا منه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: عمله خيرٌ من علمه. وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ،

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٣١).
(٢) مدارج السالكين (٤/ ٣٦٦ ط عطاءات العلم)

فسيرته في الأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر وجهادِ أهل البدع لا يُشَقُّ له فيها غبارٌ، وله المقامات المشهورة في نَصْر الله ورسوله، وأبى الله أن يكسوَ ثوب العصمة لغير الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى. وأخطأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب لفظاً ومعنًى.

أمّا اللفظة: فتسميتُه فعْلَ الله الذي هو حقٌّ وصوابٌ وحكمةٌ، وحكْمَه الذي هو عدلٌ وإحسانٌ، وأمْرَه الذي هو دينه وشرعه= «**تلبيساً**». فمعاذَ الله ثمَّ معاذ الله من هذه التسمية! ومعاذَ الله من الرِّضا بها، والإقرار عليها، والذبِّ عنها، والانتصار لها. ونحن نشهد بالله أن هذا تلبيسٌ على شيخ الإسلام، فالتلبيس وقع عليه، ولا نقول: وقع منه، ولكنّه صادقٌ لُبِّس عليه، ولعلّ متعصِّباً له يقول: أنتم لا تفهمون كلامه! فنحن نُبيِّن مراده على وجهه إن شاء الله، ثمّ نتبع ذلك بما له وعليه.

فقوله: (أوّلها: تلبيس الحقِّ بالكون على أهل التّفرقة)، الحقُّ هاهنا المراد به الربُّ تعالى، والكون اسمٌ لكلِّ ما سواه، وأهل التفرقة ضدُّ أهل الجمع، وسيأتي معنى الجمع عنده بعد هذا إن شاء الله، فأهل التفرقة الذين لم يصلوا إلى مقام الجمع. وأهل التفرقة عنده لُبِّس عليهم الحقُّ بالباطل، فإنّهم لُبِّس عليهم الحقُّ بالكون وهو باطل، وكلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ، وأهل التفرقة عنده هم الذين غلب عليهم النظر إلى الأسباب حتّى غفلوا عن المسبِّب، ووقفوا معها دونه. و «**التلبيس**» فعلٌ من أفعال الربِّ تعالى، وهو سبحانه يُضِلُّ من يشاء ويهدي من يشاء، ولذلك استدلَّ على هذا المعنى بالآية، وهي قوله: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ [الأنعام] ليعرِّفك أنّ هذا الفعل لا يمتنع نسبته إلى الله كما لا يمتنع نسبة الإضلال إليه.

ووجه هذا التلبيس: أنّه سبحانه أضاف الأفعال الصادرة عن محض قدرته ومشيئته إلى أسبابٍ وأزمنةٍ وأمكنةٍ، فلبَّسَ الحقُّ سبحانه على أهل التفرقة حيث علَّق الكوائنَ - وهي الأفعال - بالأسباب، فنسَبَها أهل التفرقة إلى أسبابها، وعَمُوا عن رؤية الحقِّ سبحانه، ففي الحقيقة لا فعلَ إلَّا لله. وأهل التفرقة يجهلون ذلك، ويقولون: فعل فلانٌ، وفعل الماء، وفعل الهواء، وفعلت النار.

وكذلك تعليقه سبحانه المعارفَ بالوسائط، وهي الأدلَّة السمعيّة والعقليّة والفطريّة، وتعليقه المسموعات والمبصرات والملموسات بآلاتها وحواسِّها، من السمع والبصر والشمِّ والذوق واللّمس، فهو سبحانه الخالق لتلك الإدراكات مقارنةً لهذه الحواسِّ وعندها، لا بها ولا بقوًى مُودَعةٍ فيها، وهو سبحانه قادرٌ على خلق هذه المعارف بغير هذه الوسائط، فحَجَب أهلَ التفرقة بهذه الوسائط عن الفعَّال سبحانه حقيقةً، الذي لا فعْلَ في الحقيقة إلّا له، فكأنّه لبَّس على أهل التفرقة، أي أضلَّهم بشهودهم الأسباب، وغيبتهم بها عنه.

وكذلك القضايا - وهي الوقائع بين العباد - علَّقها بالحجج الموجبة لها، فكلُّ قضاءٍ وحكمٍ لا بدَّ له من حجّةٍ يستند إليها، فيحجُبُ صاحبَ التفرقة بتلك الحجّة عن المصدر الأوّل الذي منه ابتداء كلِّ شيءٍ، ويقف مع الحجّة، ولا ينظر إلى من حكمَ بها، وجعلها مظهراً لنفوذ حكمه وقضائه.

وكذلك تعليقه الأحكامَ بالعلل، وهي المعاني والمناسبات والحِكَم والمصالح التي لأجلها ثبتت الأحكام، وهو سبحانه واضعُ تلك المعاني،

ومضيفُ الأحكام إليها، وإنّما هي في الحقيقة مضافةٌ إليه سبحانه.

وكذلك ترتيبه الانتقامَ على الجنايات، وربطُه الثوابَ بالطاعات، كلُّ ذلك مضافٌ إليه وحدَه، لا إلى الجنايات ولا إلى الطاعات، فإضافة ذلك إليها تلبيسٌ على أهل التفرقة.

وموضع التّلبيس في ذلك كلِّه أنّ أهل التّفرقة يظنُّون أنّه لولا تلك الوسائط لما وُجِدتْ معرفةٌ، ولا وقعتْ قضيّةٌ، ولا حكمٌ ولا ثوابٌ، ولا عقابٌ ولا انتقامٌ. وهذا تلبيسٌ عليهم، فإنّ هذه الأمور إنّما أوجبها محضُ مشيئة الله، الذي ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فانطوى حكم تلك الوسائط والأسباب والعلل في بساط المشيئة الأزليّة، واضمحلَّتْ في عين الحكم الأزليِّ، وصارت من جملة الكائنات التي هي منفعلةٌ لا فاعلةٌ، ومطيعةٌ لا مطاعةٌ، ومأمورةٌ لا آمرةٌ، وخَلْقٌ من خلْقِه، لا واسطةَ بينه وبين خلقه، فهي به لا بهم. ولهذا عاذَ العارفون به منه، وهربوا منه إليه، والتجأوا منه إليه، وفرُّوا منه إليه، وتوكّلوا به عليه، وخافوا بما منه لا من غيره. فشهدوا أوّليَّتَه في كلِّ شيءٍ، وتفرُّدَه في الصُّنع، وأنّه ما ثَمَّ ما يُوجِب شيئاً من الأشياء إلّا مشيئتُه وحده، فمشيئته هي السّبب في الحقيقة، وما يُشاهَد ويُعلَم من الأسباب فمحلٌّ ومجرًى لنفوذ المشيئة، لا أنّه مؤثِّرٌ وفاعلٌ، فالوسائط لا بدَّ أن تنتهي إلى أوّلٍ، لامتناع التسلسل، ولهذا قال النّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فمَن أَعدَى الأوّلَ؟**».

والله سبحانه قدَّر المقادير، وكتبَ الآثار والأعمال، والشّقاوةَ والسّعادة، والثّواب والعقاب، حيث لا واسطةَ هناك ولا سببَ ولا علّة، فأهل التّفرقة وقفوا مع الوسائط، وأهل الجَمْع نفَذَ بصَرُهم من

الوسـائط والأسـباب إلى مَـن أقامهـا وربـطَ بهـا أحكامهـا.

قـوله: (وأخـفى الرِّضـا والسُّـخط اللّذيـن يوجبـانِ الوصـل والفصـل)، يعـني: أنّـه سـبحانه أخـفى عـن عبـاده مـا سـبقَ لهـم عنـده مـن سـخطه عمَّـن سـخِطَ عليـه، ورِضـاه عمّـن رضي عنـه، الموجبـينِ لوصـل مـن وصلـه، وقطْـعِ مـن قطعـه.

ومـراده: أنّ هـذا هـو السـبب الصحيـح في نفـس الأمـر، وهـو رضـاه وسـخطه، وإنّمـا لبّـس سـبحانه على أهـل التّفرقـة الأمـرَ بمـا ذكـره مـن الجنايـات والطّـاعات، والعلـل والحجـج، ولا سـببَ في الحقيقـة إلّا رضـاه وسـخطه، وذلـك لا علّـة له، فالرِّضـا هـو الذي أوجـب المثوبـة لا الطّاعـة، والسُّـخط هـو الذي أوجـب العقوبـة لا المعصيـة، والمشـيئة هي الـتي أوجبـت الحكـم لا الوسـائط، فأخـفى الـرّبُّ سـبحانه ذلـك عـن خلقـه، وأظهـر لهـم أسـباباً أُخـر علّقـوا بهـا الأحـكام، وذلـك تلبيـسٌ مـن الحـقِّ عليهـم. فأهـل التّفرقـة وقفـوا مـع هـذا التّلبيـس، وأهـل الجمـع صعـدوا عنـه، وجـاوزوه إلى مصـدرِ الأشـياء كلِّهـا ومُوجدِهـا بمشـيئته فقـط.

وبالـغ الشـيخ في ذلـك حـتّى جعـل الرِّضـا والسُّـخط يُظهِـران السـعادة والشـقاوة، ولـم يجعـل الرِّضـا والسُّـخط مؤثِّريـنِ فيهمـا، وذلـك لأنّ السّـعادة والشّـقاوة سـبقت عنـده سـبقاً محضـاً مسـتنداً إلى محـض المشـيئة لا علّـةً لهمـا، والرِّضـا والسُّـخط أظهـرا مـا سـبقَ بـه التقديـر مـن السـعادة والشـقاوة. فهـذا أحسـنُ مـا يقـال في شرح كلامـه وتقريـره وحَمْلِـه على أحسـن الوجـوه وأجملهـا.

فأمّـا مـا فيـه مـن التوحيـد وانتهـاء الأمـور إلى مشـيئة الـربِّ جـل

جلاله، وأنّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن= فذلك عقد نظام الإيمان، ومع ذلك فلا يكفي وحده، إذ غايته تحقيق توحيد الرُّبوبيّة الذي لم يكن ينكره عُبَّاد الأصنام.

وإنَّما الشأن في أمرٍ آخر وراءه؛ هذا بابه، والمدخل إليه، والدليل عليه، ومنه يُوصَل إليه، وهو التوحيد الذي دعت إليه الرُّسل، ونزلت به الكتب، وعليه الثواب والعقاب، والشرائع كلُّها تفاصيله وحقوقه، وهو توحيد الإلهيّة والعبادة، وهو الذي لا سعادةَ للنُّفوس إلّا بالقيام به علماً وعملاً وحالاً، وهو أن يكون الله وحده أحبَّ إلى العبد من كلِّ ما سواه، وأخوف عنده من كلِّ ما سواه، وأرجى له من كلِّ ما سواه، فيعبده بمعاني الحبِّ والخوف والرجاء بما يحبُّه هو ويرضاه، وهو ما شرعه على لسان رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا بما يريده العبد ويهواه، وتلخيص ذلك في كلمتين «**إيَّاكَ أُريد بما تُرِيد**»، فالأولى: توحيدٌ وإخلاصٌ، والثانية: اتِّباعٌ للسُّنة وتحكيمٌ للأمر.

والمقصود: أنَّ ما أشار إليه في هذا الباب غايته تقرير توحيد الأفعال، وهو توحيد الرُّبوبية.

وأمَّا جَعْلُه ما نصَبَه سبحانه من الأسباب في خلْقِه وأمرِه وأحكامِه وثوابِه وعقابِه تلبيساً، فتلبيسٌ من النفس عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وليس ذلك -عند العارفين بالله ورسله وأسمائه وصفاته- من التلبيس في شيءٍ، وإنّما ذلك مظهر أسمائه وصفاته، وحكمته، ونعمته، وقدرته وعزَّته، إذ ظهور هذه الصِّفات والأسماء يستلزم محالًّا ومتعلَّقاتٍ تتعلّق بها، وتظهر فيها آثارها، هذا أمرٌ ضروريٌّ للصِّفات والأسماء، إذ العلم لا بدَّ

له من معلومٍ، وصفةُ الخالقيَّة والرازقيَّة تستلزم وجودَ مخلوقٍ ومرزوقٍ، وكذلك صفة الرحمة والإحسان والحلم والعفو والمغفرة والتجاوز تستلزم محالًّا تتعلّق بها، وتظهر فيها آثارها، فالأسباب والوسائط مظاهر الخلق والأمر، فكيف يكون تعليق الأحكام والثواب والعقاب بها تلبيساً؟ وهل ذلك إلّا حكمةٌ بالغةٌ، وآياتٌ ظاهرةٌ، وشواهدُ ناطقةٌ بربوبيّة مُنْشئِها وكمالِه وثبوت أسمائه وصفاته؟ فإنَّ الكون كما هو محلُّ الخلق والأمر، ومظهر الأسماء والصِّفات، فهو بجميع ما فيه شواهد وأدلّةٌ وآياتٌ، دعا الله سبحانه عباده إلى النظر فيها، والاستدلال بها على وجود الخالق، والاعتبار بما تضمَّنَتْه من الحِكَم والمصالح والمنافع على علمه وحكمته ورحمته وإحسانه، وبما تضمَّنته من العقوبات على عدله، وأنّه يغضب ويسخط ويكره ويمقُت، وبما تضمّنته من المثوبات والإكرام على أنّه يُحِبُّ ويرضى ويفرح. فالكون بجملةِ ما فيه آياتٌ وشواهد وأدلّةٌ، لم يخلق منها شيئاً تلبيساً، ولا وسَّطه عبثاً، ولا خلَقَه سُدًى.

فالأسباب والوسائط والعلل محلُّ أفكار المتفكِّرين، واعتبار الناظرين، ومعارف المستدلِّين، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر]. وكم في القرآن من الحثِّ على النظر فيها، والاعتبار بها، والتفكُّر فيها، وذمِّ من أعرض عنها، والإخبار بأنَّ النظر فيها والاستدلال يوجب العلم والمعرفة بصدق رسله؛ فهي آياتٌ كونيّةٌ مشاهدةٌ تصدِّق الآيات القرآنيّة.

فما علَّقَ بها آثارها سُدًى، ولا رتَّبَ عليها مقتضياتها وأحكامها باطلاً، ولا جعلَ توسيطَها تلبيساً البتّةَ، بل ذلك موجب كماله وكمال نعوته وصفاته، وبها عُرِفت ربوبيّته وإلهيّته، وملكه وصفاته وأسماؤه.

هـذا، ولـم يخلقهـا سـبحانه حاجـةً منه إليهـا، ولا توقُّفـاً لكمـاله المقدّس عليهـا، فلـم يتكـثّر بهـا مـن قلّـةٍ، ولـم يتعـزّز بهـا مـن ذلّـةٍ، بـل اقتـضى كمـاله أن يفعـل مـا يشـاء بمـا يشـاء، ويأمـر ويتـصرّف ويدبّـر كمـا يشـاء، وأن يُحمَـد ويُعـرف، ويُذكـر ويُعبـد، ويَعـرِف الخلـقُ صفـاتِ كمـاله ونعـوتَ جـلاله، ولذلـك خلـق خلقـاً يعصونـه ويخالفـون أمـره، ليعـرف ملائكتُـه وأنبيـاؤه ورسـله وأوليـاؤه كمـالَ مغفرتـه وعفـوه، وحلمـه وإمهـاله، ثـمّ أقبـل بقلـوب مـن شـاء منهـم إليـه، فظهـر كرمـه في قبـول توبتـه، وبـرُّه ولطفُه في العـود عليـه بعـد الإعـراض عنـه، كمـا قـال النّـبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لـو لـم تُذنِبـوا لذهـبَ الله بكـم، ولجـاء بقـومٍ يُذنِبـون ثـمّ يسـتغفرون فيغفـر لهم**». فلمـن كانـت تكـون مغفرتـه لـو لـم يخلـق الأسـباب الـتي يغفـر عنهـا ويغفـر بهـا؟ والعبـد الذي له يغفـر؟ فخلْـقُ العبـد المغفـور له، وتقديـرُ الذّنب الذي يُغفَـر، والتّوبـة الـتي يُغفَـر بهـا= هـو نفـس مقتـضى العـزّة والحكمـة، وموجـب الأسـماء الحسـنى والصِّفـات العـلا، ليـس مـن التّلبيـس في شيءٍ، فتعليـق الكوائـن بالأسـباب كتعليـق الثّـواب والعقـاب بالأسـباب، ولهـذا سـوّى صاحـب «**المنـازل**» بـين الأمريـن، وهـو محـض الحكمـة، وموجـب الكمـال الإلـهيّ، ومقتـضى الحمـد التّـامّ، ومظهـر صفـة العـزّة والقـدرة والملـك. والشّرائـع كلُّهـا - مـن أوّلهـا إلى آخرهـا - مبنيّـةٌ على تعليـق الأحـكام بالعلـل، والقضايـا بالحجـج، والثّـواب بالطاعـة، والعقوبـات بالجرائـم، فهـل يقـال: إنّ الشّرائـع كلّهـا تلبيـسٌ، بـأيِّ معـنًى فُـسِّر التلبيـس؟

ولعمـر الله، لقـد كان في غنيـةٍ عـن هـذا البـاب وعـن هـذه التّسـمية، ولقـد أفسـد الكتـاب بذلـك.

هـذا، ولا يُجهَـل محـلُّ الرجـل مـن العلم والسُّـنّة، وطريـق السُّـلوك وآفاته

وعلله، ولكن قصْدَه تجريدَ توحيد الأفعال والرُّبوبيّة قاده إلى ذلك، وانضمَّ إليه اعتقادُه أنَّ الفناء في هذا التوحيد هو غاية السُّلوك ونهاية العارفين، وساعده اعتقادُ كثيرٍ من المنتسبين إلى السُّنَّة، الرادِّين على القدريَّة في الأسباب: أنها لا تأثير لها البتَّة، ولا فيها قوًى، ولا يفعل الله شيئاً بشيءٍ ولا شيئاً لشيءٍ، فينكرون أن يكون في أفعاله باءُ تسبيبٍ أو لام تعليلٍ، وما جاء من ذلك حملوا الباء فيه على المصاحبة، واللّام فيه على لام العاقبة، وقالوا: يفعل الله الإحراق والإغراق والإزهاق عند ملاقاة النار والماء والحديد، لا بها ولا بقوًى فيها، ولا فرق ــ في نفس الأمر ــ بينها وبين الهواء والتُّراب والخشب، وانضمَّ إلى ذلك أنَّ العبد ليس بفاعلٍ أصلاً، وإنّما هو منفعلٌ محضٌ، ومحلٌّ لجريانِ تصاريف الأحكام عليه، وأنّ الفاعل فيه سواه، والمحرِّك له غيره، وإذا قيل: إنّه فاعلٌ أو متحرِّكٌ فهو تلبيسٌ.

فهذه الأصول أوجبت هذا التّلبيسَ على نفاة الحكم والأسباب، وقابلهم آخرون، فمزّقوا لحومهم كلَّ ممزّقٍ، وفَرَوْا أديمَهم، وقالوا: عطّلتم الشّرائع والثّواب والعقاب، وأبطلتم حقيقة الأمر والنّهي، فإنّ مبنى ذلك على أنّ العباد فاعلون حقيقةً، وأنّ أفعالهم منسوبةٌ إليهم على الحقيقة، وأنّ قُدَرهم وإراداتهم ودواعيهم مؤثِّرةٌ في أفعالهم، وأفعالهم واقعةٌ بحسب دواعيهم وإراداتهم، وعلى ذلك قامت الشّرائع والنُّبوّات، والثّواب والعقاب، والحدود والزّواجر، وفطرة الله التي فطر النّاس عليها والحيوان.

وسوّيتم بين ما فرّق الله بينه، فإنّ الله سبحانه ما سوّى بين حركة المختار وحركة من حُرِّك قسراً بغير إرادةٍ منه أبداً، ولا سوّى بين حركات الأشجار وحركات بني آدم، ولا جعل الله سبحانه أفعال عباده

وطاعاتهم ومعاصيهم أفعالاً له، بل نسبها إليهم حقيقةً، وأخبر أنّه هو الذي جعلهم فاعلين، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القصص: ٤١]. وقال سادات العارفين به: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، وقال إبراهيم خليله: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]. فهو الذي جعل العبد كذلك، والعبد هو الذي صلّى وصام وأسلم، وهو الفاعل حقيقةً بجَعْلِ الله له فاعلاً، وهو السائر بتسيير الله له، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، فهذا فعلُه والسَّيرُ فعلهم، والإقامة فعلُه والقيام فعلهم، والإنطاق فعلُه والنُّطق فعلهم، فكيف تُجعل نسبة الأفعال إلى محالِّها القائمة بها وأسبابِها المظهرة لها تلبيساً؟

ومعلومٌ أنّ طيَّ بساطِ الأسباب والعلل تعطيلٌ للأمر والنّهي والشرائع والحكم، وأمّا الوقوف مع الأسباب واعتقاد تأثيرها فلا يُعلَم من أتباع الرُّسل من قال: إنّها مستقلّةٌ بأنفسها، حتّى يُحتاج إلى نفي هذا المذهب، وإنّما قالت طائفةٌ من النّاس ــ وهم القدريّة ــ: إنّ أفعال الحيوان خاصّةً غير مخلوقةٍ لله، ولا واقعة بمشيئته، وهؤلاء هم الذين أطبق الصّحابة والتّابعون وأئمّة الإسلام على ذمِّهم وتبديعهم وتضليلهم، وبيَّنَ أئمّة السُّنّة أنّهم أشباه المجوس، وأنّهم مخالفون للعقول والفِطَر ونصوص الوحي، فالتلبيس في الحقيقة حصل لهؤلاء، ولمنكري الأسباب والقوى والطبائع والحكم، ولُبِّس على الفريقين الحقُّ بالباطل.

والحقُّ - الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، وفطَرَ عليه عباده، وأودعَه في عقولهم - بين مذهب هؤلاء وهؤلاء، فالهدى بين الضلالتين، والاستقامة بين الانحرافين.

والمقصود: أنَّ القرآن بل وسائر كتب الله تضمَّنتْ تعليقَ الكوائن بالأسباب والأماكن والأحايين، وتعليقَ المعارف بالوسائط، والقضايا بالحجج والأحكام بالعلل، والانتقامَ بالجنايات، والمثوباتِ بالطاعات، فإن كان هذا تلبيساً عاد الوحي والشرع والكتب الإلهيّة تلبيساً.

نعم، التلبيس على من ظنَّ أنَّ ذلك التعليق على وجه الاستقلال، بقطع النظر عن مسبِّب الأسباب وناصِبِ الحكمِ والعلل، فإن كان مراده: أنّه لُبِّس الأمر على هؤلاء، ولم يهتدوا إلى الصواب= فأبعد الله من ينتصر لهم، ويَذُبُّ عنهم، فإنهم أضلُّ من الأنعام. وإن كان المراد: مَن أثبتَ الأسباب والحِكَم والعلل، وعلَّق بها ما علّقه الله بها من الحكم والشرع، وأنزلها بالمحلِّ الذي أنزلها الله به، ووضعها حيث وضعها= فقد لُبِّس عليه، فنحن نَدِين الله بذلك وإن سمِّي تلبيساً، كما نَدِين الله بإثبات القدر وإن سمِّي جَبْراً، ونَدِين بإثبات الصِّفات وحقائق الأسماء وإن سُمِّي تجسيماً، ونَدِين بإثبات علوِّ الله على عرشه فوق سماواته وإن سُمِّي تحيُّزاً وجهةً، ونَدين بإثبات وجهه الأعلى ويديه المبسوطتين وإن سُمِّي تركيباً، وندين بحبِّ أصحاب رسوله جميعهم وموالاتهم وإن سُمِّي نَصْباً، وندين بأنّه مكلِّمٌ متكلِّمٌ حقيقةً كلاماً يسمعه من خاطبه، وأنّه يُرى بالأبصار عياناً حقيقةً يوم لقائه، وإن سُمِّي ذلك تشبيهاً.

ويا لله العجب! أليست الكوائن كلُّها متعلِّقةً بالأسباب؟ أوليس الرّبُّ تعالى كلَّ وقتٍ يسوق المقادير إلى المواقيت التي وقَّتها لها، ويظهرها بأسبابها التي سبَّبها لها، ويخُصُّها بمحالِّها من الأعيان والأمكنة والأزمنة التي عيّنها لها؟

أو ليس قد قدَّر المقادير، وسبَّب الأسباب التي تظهر بها، ووقَّتَ المواقيت التي تنتهي إليها، ونصَبَ العلل التي توجد لأجلها، وجعل للأسباب أسباباً أخر تُعارضها وتدافعها؟ فهذه تقتضي آثارها، وهذه تمنعها اقتضاءها، وتطلب ضِدَّ ما تطلبه تلك.

أوليس قد رتّب الخَلْقَ والأمر على ذلك، وجعله محلَّ الامتحان والابتلاء والعبوديّة؟ أوليس عمارة الدّارين ـــ أعني الجنّة والنّار ـــ بالأسباب والعلل والحكم؟ ولا حاجة بنا أن نقول: وهو خلق الأسباب ونصب العلل، فإنّ ذكر هذا من باب بيان الواضحات التي لا يجهلها إلّا أجهلُ خلق الله، وأقلُّهم نصيباً من الإيمان والمعرفة.

أوليس القرآن من أوّله إلى آخره قد عُلِّقت أخبارُه وقصصُه عن الأنبياء وأممهم، وأوامره ونواهيه وزواجره، وثوابه وعقابه: بالأسباب والحكم والعلل؟ وعُلِّقت فيه المعارف بالوسائط، والقضايا بالحجج، والعقوبات والمثوبات بالجنايات والطّاعات؟

أوليس ذلك مقتضى الرِّسالة، وموجب الملك الحقِّ، والحكمة البالغة؟

نعم، مرجع ذلك كلِّه إلى المشيئة الإلهيّة المقرونة بالحكمة والرّحمة والعدل، والمصلحة والإحسان، ووَضْع الأشياء في مواضعها، وتنزيلها منازلَها، وهو سبحانه الذي جعل لها تلك المواضع والمنازل والصِّفات والمقادير، فلا تلبيسَ هناك بوجهٍ، وإنما التلبيس في إخراج الأسباب عن موضوعها وإلغائها، أو في إنزالها غير منزلها، والغَيْبة بها عن مُسبِّبها وواضعها، وبالله التوفيق".

ثم ذكر تلبيس الدرجة الثانية، والتي قال إنها هنا لا بأس بها،

وهي تلبيس أهل الإيمان غيرة على أعمالهم وأحوالهم.

ثم ذكر تلبيس الدرجة الثالثة، فقال:

"قوله: (التلبيس الثالث: تلبيس أهل التمكين على العالَم، ترحُّماً عليهم بملابسة الأسباب، وتوسيعاً على العالَم لا على أنفسهم، وهذه درجة الأنبياء، ثمّ هي للأئمّة الربّانيِّين، الصادرين عن وادي الجَمْع، المشيرين عن عينه).

هذا أيضاً من النّمط الأوّل، ممّا يُنكَر لفظُه وإطلاقه غايةَ الإنكار، ويجب على أهل الإيمان مَحْو هذا اللّفظ القبيح وإطلاقه في حقِّ الأنبياء، وكيف تَسَعُ مسامع المؤمن ليسمع أنّ الأنبياء لَبَّسوا على الناس بأيِّ اعتبارٍ كان؟ سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ! بل الرُّسل ـــ صلوات الله وسلامه عليهم ـــ كشفوا عن النّاس التّلبيس الذي لبّسوه على أنفسهم، ولبّسه عليهم طواغيتُهم، جاؤوا بالبيان والبرهان.

وكان النّاس في لَبْسٍ عظيمٍ *** فجاؤوا بالبيان فأظهروه

وكان النّاس في جهلٍ شديدٍ *** فجاؤوا باليقين فأذهبوه

وكان النّاس في كفرٍ عظيمٍ *** فجاؤوا بالرّشاد فأبطلوه

والمصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أثبت النّاس قدماً في مقام الإيمان بالرُّسل وتعظيمهم وما جاؤوا به، ولكن لُبِّس عليه في ذلك ما لُبِّس على غيره، والله يغفر لنا وله، ويجمع بيننا وبينه في دار كرامته.

وقد صرّح بأنّ أهل التّمكين هم الأنبياء والأئمّة بعدهم، وجعل هذه الدّرجة من التّلبيس لهم، ثمّ فسَّرها بأنّها تلبيس ترحُّمٍ وتوسيعٍ

على العالـم، ومقصـوده: أنّهـم يأمرونهـم بتعـاطي الأسـباب رحمةً لهم وتوسـيعاً عليهـم، مـع علمهـم بأنّهـا لا أثـرَ لهـا في خلـقٍ ولا رزقٍ، ولا ضرٍّ ولا نفـعٍ، ولا عطـاءٍ ولا منـعٍ، بـل الله وحـده هـو الخالـق الـرّازق، الضّـارُّ النّافـع، المعطي المانـع، لكـن لمّـا علمـوا عجـز النّـاس عـن إدراك ذلـك والتّحقُّـق بـه لبَّسـوا عليهـم وأمروهـم بالأسـباب رحمـةً بهـم وتوسـيعاً عليهـم.

فهـذه الدرجـة تتضمَّـن الرُّجـوع إلى الأسـباب رحمـةً وتوسـيعاً، مـع الانقطـاع عـن الالتفـات إليهـا والوقـوف معهـا تجريـداً وتوحيـداً.

وقوله: (لا إلى أنفسـهم) يعني: أنَّ أمرهم بالأسـباب إحسـانٌ إليهم، وتوسيعٌ عليهـم، لا لحـظّ الآمـر وجـرِّ النفع إلى نفسـه، بـل لقصد الإحسـان إلى الخلق وحصـول النفـع لهـم. وهـذا قريـبٌ، مع أنّ فيـه مـا فيـه لمـن تأمَّله، فـإنّ من أمـر غـيره بمصلحته وقصـد نفعه: فبنفسـه بـدأ، ولهـا نفـعَ أولاً، ومصلحتَها حصَّـلَ قبـل مصلحة المأمور، والإحسـانَ إلى نفسـه قصـدَ بإحسـانه إلى غيره، فإنّـه عبـدٌ فقـيرٌ محتـاجٌ، والله وحـده هو الغـنيُّ بذاتـه، الذي يُحسِـن إلى خلقه لا لأجـل معاوضـةٍ منهـم، وأمَّا المخلـوق فإنَّه يريـد العوض، لكـن الأعواض تتفـاوت، ومـن يطلـب منه العـوض يختلف.

والمقصـود: أنّ قـوله: (لا لأنفسـهم) ليـس على إطلاقـه، وفي أثـرٍ إلـهيٍّ: «**ابـنَ آدم، كلٌّ يريـدك لنفسـه، وأنـا أريـدك لـك**».

وقـوله: (ثـمَّ هي للأئمَّـة الربَّانيِّـين، الصادريـن عـن وادي الجمـع)، يعـني: الذيـن فَنُـوا في الجمـع، ثـمّ حصلـوا في البقـاء بعـد الفنـاء، فذلـك صدورهـم عـن وادي الجمـع.

قـوله: (المشـيرين عـن عينـه)، يعـني: الذيـن إذا أشـاروا أشـاروا عـن

عـينٍ لا عـن علـمٍ، فـإنّ الإشـارة تختلـف باختـلاف مصدرهـا: فإشـارةٌ عـن علـمٍ، وإشـارةٌ عـن كشـفٍ، وإشـارةٌ عـن شـهودٍ، وإشـارةٌ عـن عـينٍ.

فصل

قـد عرفـتَ أنّ هـذا البـاب مبنـاه على محـو الأسـباب، وعـدم الالتفـات إليهـا والوقـوف معهـا، ولهـذا سـمّى المصنِّـف نَصْبَهـا «**تلبيسـاً**».

ونحـن نقـول: إنَّ الدِّيـن هـو إثبـات الأسـباب، والوقـوف معهـا، والنظـر إليهـا، والالتفـات إليهـا، وإنّـه لا ديـنَ إلّا بذلـك، كمـا لا حقيقـة إلّا بـه، فالحقيقـة والشريعـة مبناهمـا على إثباتهـا، لا على محوهـا، ولا يُنكَـر الوقـوف معهـا، فـإنَّ الوقـوف معهـا فـرضٌ على كلِّ مسـلمٍ، لا يتـمُّ إيمانُـه إلّا بذلـك. والله تعـالى أمرنـا بالوقـوف معهـا، بمعـنى أنَّـا نُثبِـت الحُكْـم إذا وُجِـدتْ، وننفيـه إذا عُدِمَـتْ، ونسـتدلُّ بهـا على حكمـه الكـونيِّ، فوقوفنـا معهـا بهـذا الاعتبـار هـو مقتـضى الحقيقـة والشريعـة، وهـل يُمكِـن حيوانـاً أن يعيـش في هـذه الدُّنيـا إلّا بوقوفـه مـع الأسـباب؟ فينتجـع مسـاقطَ غَيْثِهـا ومواقـعَ قَطْرِهـا، ويَـرعى في خصبهـا دون جدبهـا، ويُسـالمها ولا يُحاربهـا. وكيـف وتنفُّسـه في الهـواء بهـا، وتحرُّكـه بهـا، وسـمعه وبـصره بهـا، وغـذاؤه بهـا، ودواؤه بهـا، وهُـداه بهـا، وسـعادته بهـا، وفلاحـه بهـا، وضـلالُه وشـقاؤه بالإعـراض عنهـا وإلغائهـا. فأسـعدُ النّـاس في الدّاريـن: أقومُهـم بالأسـباب المُوصِلـة إلى مصالحهمـا، وأشـقاهم في الداريـن: أشـدُّهم تعطيـلاً لأسـبابهما.

فالأسـباب محـلُّ الأمر والنـهي، والثـواب والعقـاب، والنجـاح والخسران. وبالأسـباب عُـرِف الله، وبهـا عُبِـد، وبهـا أُطِيـع، وبها تقـرَّب إليـه المتقرِّبون،

وبها نال أولياؤه رضاه وجواره في جنّته، وبها نصر حزبُه دينَه، وأقاموا دعوته، وبها أرسل رسله وشرع شرائعه، وبها انقسم النّاس إلى سعيدٍ وشقيٍّ، ومهتدٍ وغويٍّ، فالوقوف معها والالتفات إليها والنّظر إليها هو الواجب شرعاً، كما هو الواقع قدراً.

ولا تكن ممّن غلُظ حجابه، وكثُفَ طبعه فيقول: لا نقف معها وقوفَ من يعتقد أنّها مستقلّةٌ بالإحداث والتّأثير، وأنّها أربابٌ من دون الله. فإن وجدتَ أحداً يزعم ذلك، ويظنُّ أنّها أربابٌ وآلهةٌ مع الله مستقلّةٌ بالإيجاد وأنّها عونٌ لله يحتاج في فعله إليها، وأنّها شركاء له= فشأنك به، فمزِّقْ أديمَه، وتقرَّبْ إلى الله بعداوته ما استطعتَ. وإلَّا فما هذا النفي لِما أثبتَه الله؟ والإلغاء لما اعتبره؟ والإهدار لما حقَّقه؟ والحطُّ والوضع لما نصبه؟ والمحو لما كتبه؟ والعزل لما ولّاه؟ فإن زعمتَ أنّك تَعزِلها عن رتبة الإلهيَّة فسبحانَ الله! مَن ولّاها هذه الرُّتبة حتّى تجعل كدَّكَ في عزلها؟

ويالله! ما أجهلَ كثيراً من أهل الكلام والتصوُّف، حيث لم يكن عندهم تحقيق التوحيد إلّا إلغاءَها ومحوها، وإهدارها بالكلِّيّة، وأنّه لم يجعل الله في المخلوقات قوًى ولا طبائعَ ولا غرائزَ لها تأثيرٌ بوجهٍ ما، ولا في النّار حرارةٌ ولا إحراقٌ، ولا في الدّواء قوّةٌ، ولا في الخبز قوّةٌ مشبعةٌ، ولا في الماء قوّةٌ مُروِيةٌ، ولا في العين قوّةٌ باصرةٌ، ولا في الأنف قوّةٌ شامّةٌ، ولا في السُّمِّ قوّةٌ قاتلةٌ، ولا في الحديد قوّةٌ قاطعةٌ؟ وأنّ الله لم يفعل شيئاً بشيءٍ، ولا فعلَ شيئاً لأجل شيءٍ.

فهذا غاية توحيدهم الذي يَحُومون حوله، ويبالغون في تقريره.

ولعَمْـر الله لقـد أضحكوا عليهم العقلاء، وأشـمتوا بهم الأعـداء، ونهجوا لأعـداء الرُّسـل طريقَ إسـاءة الظّـنِّ بهـم، وجَنَوا على الإسـلام والقـرآن أعظمَ جنايـةٍ، وقالـوا: نحـن أنصـار الله ورسـوله، الموكَّلُـون بكـسر أعـداء الإسـلام وأعـداء الرُّسـل. ولعمـر الله لقـد كسروا الدِّيـن وسـلَّطوا عليه المبطلـين. وقد قيـل: إيّـاك ومصاحبـةَ الجاهـل، فإنّه يريـد أن ينفعـك فيضرُّك.

فقِـفْ مـع الأسـباب حيـث أُمِـرْتَ بالوقـوف، وفارِقْهـا حيـث أُمِـرْتَ بمفارقتهـا، كمـا فارقهـا الخليـلُ وهـو في تلـك السـفرة مـن المنجنيـق، حيث عـرض له جبريـل أقـوى الأسـباب، فقـال: ألك حاجـةٌ؟ فقـال: أمّا إليـك فلا.

ودُرْ معهـا حيـث دارت، ناظـراً إلى مَـن أزِمَّتُهـا بيديـه، والتفـتْ إليهـا التفـاتَ العبـد المأمـور إلى تنفيـذِ مـا أُمِـر بـه والتّحديـقِ نحـوه، وارْعَهـا حـقَّ رعايتهـا، ولا تَغِـبْ عنهـا ولا تَفْـنَ عنهـا، بـل انظـر إليهـا وهي في رتبتهـا الـتي أنزلهـا الله إيّاهـا.

واعلـم أنّ غيبتـك بمسـبِّبها عنهـا نقـصٌ في عبوديّتـك، بـل الكمـال أنّ تشـهد المعبـود، وتشـهد قيامـك بعبوديّتـه، وتشـهد أنّ قيامـك بـه لا بـك، ومنـه لا منـك، وبحـوله وقوّتـه لا بحولـك وقوّتـك. ومـتى خرجـتَ عـن ذلـك وقعـتَ في انحرافـين، لا بـدَّ لـك مـن أحدهمـا: إمّـا أن تغيـب بهـا عـن المقصـود لذاتـه، لضعـف نظـرك وعقلـك، وقصـور علمـك ومعرفتـك، وإمّـا أن تغيـب بالمقصـود عنهـا، بحيـث لا تلتفـت إليهـا. والكمـالُ أن يُسـلِّمك الله مـن الانحرافـين، فتبـقى عبـداً ملاحظـاً للعبوديّـة، ناظـراً إلى المعبـود، والله المسـتعان، وعليـه التُّـكلان، ولا حـول ولا قـوّة إلّا بـالله".

فابـن القيـم شرح مقصـود الشـيخ بالتلبيـس، وبـيَّن أنهـا عبـارة باطلـة

لفظاً ومعنى، لكن المعنى الذي قصده الهروي (وهو أن الأسباب تكون كاللباس على حقائق الأمور بحيث تغيب المسبب ورائها) لا ينبغي تسميته بالتلبيس، بل هو ضرورة إظهار أسماء وصفات الله في خلقه، فهي نقطة دقيقة.

وشتان بينها وبين من يزعم من الزنادقة أنه ينبغي أن تُلَبِّسَ أنت على الناس بالتزام الظواهر.

فإن الهروي أضاف التلبيس إلى الله -تعالى عن قوله- وأضافه إلى الأنبياء، وأما عن المؤمنين فقيَّد التلبيس بكتمان الأعمال والأحوال،

وهذا وقد صرح ابن القيم وابن تيمية أن الهروي من أشد الناس قياماً وجهاداً بالحق:

قال ابن تيمية في «**جامع الفتاوى**»: "وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ أَبِي طالبٍ مِنْ الْحُلُولِ سَرَى بَعْضُهُ إلَى غَيْرِهِ مِنَ الشُّيُوخِ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُ كَأَبِي الْحَكَمِ بْنِ برجان وَنَحْوِهِ. وَأَمَّا أَبُو إسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ صَاحِبُ «**مَنَازِلِ السَّائِرِينَ**» فَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحُلُولِ الْعَامِّ لَكِنْ فِي كَلَامِهِ شَيْءٌ مِنْ الْحُلُولِ الْخَاصِّ فِي حَقِّ الْعَبْدِ الْعَارِفِ الْوَاصِلِ إلَى مَا سَمَّاهُ هُوَ: «**مَقَامُ التَّوْحِيدِ**» وَقَدْ بَاحَ مِنْهُ بِمَا لَمْ يَبُحْ بِهِ أَبو طَالب لَكِنْ كَنَّى عَنْهُ، وَأَمَّا «**الْحُلُولُ الْعَامُّ**» فَفِي كَلَامِ أَبِي طَالِبٍ قِطعَةٌ كَبِيرة مِنْهُ؛ مَعَ تبَرِّيهِ مِنْ لَفْظِ الْحُلُولِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ كَلَاماً كَثِيراً حَسَناً فِي التَّوْحِيدِ كَقَوْلِهِ: عَالِمٌ لَا يَجْهَلُ قَادِرٌ لَا يَعْجِزُ، حَيٌّ لَا يَمُوتُ قَيُّومٌ لا يَغْفلُ حَلِيمٌ لَا يَسْفَهُ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ، مَلِكٌ لَا يَزُولُ مُلْكُهُ، قَدِيمٌ بِغَيْرِ وَقْتٍ، آخِرٌ بِغَيْرِ حَدٍّ، كَائِنٌ لَمْ يَزَلْ إلَى أَنْ قَالَ: وَإِنَّهُ أَمَامَ كُلِّ شَيْءٍ وَوَرَاءَ

كُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ وَمَعَ كُلِّ شَيْءٍ وَيَسْمَعُ كُلَّ شَيْءٍ وَأَقْربُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مَحَلٍّ لِلأَشْيَاءِ، وَإِنَّ الأَشْيَاءَ لَيْسَتْ مَحَلاًّ لَهُ وَإِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى كَيْفَ شَاءَ بِلاَ تَكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ وَإِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَبِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ.

وَذَكَرَ كَلاَماً آخَرَ يَتَعَلَّقُ بِالمَخْلُوقَاتِ وَإِحَاطَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ بِحَسَبِ مَا رَآهُ ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهُ جَلَّ جَلاَلُهُ وَعَظُمَ شَأْنُهُ هُوَ ذَاتٌ مُنفَرِدٌ بِنَفْسِهِ مُتوَحِّدٌ بِأَوْصَافِهِ بَائِنٌ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ لاَ يَحِلُّ الأَجْسَامَ ولا تَحِلُّهُ الأَعْرَاضُ، لَيْسَ فِي ذَاتِهِ سِوَاهُ ولا فِي سِوَاهُ مِنْ ذَاتِهِ شَيْءٌ، لَيْسَ فِي الْخَلْقِ إلاَّ الْخَلْقُ ولَا فِي الذَّاتِ إلاَّ الْخَالِقُ. قُلْتُ: وَهَذَا يَنْفِي الْحُلُولَ كَمَا نَفَاهُ أَوَّلاً".

تدبر كيف فرَّق بين حال أبي طالب وحال الهروي.

وأنَّ الأول وقع منه «**قطعة كبيرة**» من الحلول العام، وأما الهروي فوقع في كلامه «**شيء من**» الحلول الخاص، المقيَّد بالعارف الواصل.

ومن ثم ذكر أنَّ أبا طالب ينقض حلوله العام في كلامه.

فكأنه يقول إنهم يتناقضون بسبب اضطرابهم في أمور الاصطلامات والأحوال، فهم ليسوا ممن يعبر ابن تيمية عنهم «**يستلزمون بدعتهم**» أي يأخذون بلوازمها ويتقربون أكثر لها، بل يقولون الباطل ويقولون ما ينقضه، لاضطرابهم في الباب.

وابن تيمية وابن القيم ذكرا أن سبب ذلك في الهروي هو جبريته الغالية.

قال ابن تيمية في «**قاعدة جامعة في توحيد الله**»: ولهذا يكثر في

هؤلاء من له كشف وتأثير وخرق عادة مع انحلال عن بعض الشريعة ومخالفة لبعض الأمر، وإذا أوغل الرجل منهم دخل في الإباحية والانحلال، وربما صعد إلى فساد التوحيد فيخرج إلى الاتحاد والحلول المقيد، كما قد وقع لكثير من الشيوخ، ويوجد في كلام صاحب «**منازل السائرين**» وغيره ما يفضي إلى ذلك(١).

عامة كلام الشيخ في الهروي بصيغة نوع من التمريض:

«**في كلامه**».

«**شيء من**».

«**يفضي إلى**».

«**ينتهي إلى ذلك**».

وقال في «**جامع المسائل**»(٢):

«وقدماء الصوفية الأصحَّاء إذا تكلّموا في هذا الفناء، إنما يريدون ما يُغيِّبُ العبدَ عن شهود السِّوى، لا يريدون له أنك تُسوِّي بين المأمور والمحظور.

لكن إذا لم يكن عند العبد فَرقٌ بين الحقيقة الكونية القدرية، والحقيقة الدينية الشرعية، لم يميّزْ بين هذا وهذا.

فسوَّوا بين الإرادةِ الدينيةِ والكونية، فقالوا: ما ثَمَّ إلا طاعةٌ بلا معصية، فإن الكائنات كلها جارية على وَفْق المشيئة العامة. ثم أخذوا عن الجهمية نفي الصفات، وأن الصانع ليس مبايناً للعالَم خارجاً عنه.

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ١١).
(٢) جامع المسائل - ابن تيمية - ط عطاءات العلم (٧/ ١٩٠).

فقالـوا: الوجـودُ واحـدٌ، ومـا ثَـمَّ لا طاعـةٌ ولا معصيـةٌ.

ولهـذا صار هـؤلاء يُصنّـفُ أحدُهم في مفتـاح غيب الجمع والوجـود، ومَن انتـهى إليـه صاحـب «**منـازل السـائرين**». وشـيخُ الإسـلام أبـو إسـماعيل من أعظـم الخلـق إثباتـاً للصفـات ومباينة الـربِّ للمخلوقـات، وأبعـد الخلق عن الحلـول والاتحـاد، لكن جـاء مثل القُونـوي والتِّلِمْسـاني ونحوهمـا، أخذوا ما وجـدوه يناسـبهم مـن كلامـه في الفنـاء، والجمـع، والوجـود، وانتقلـوا منه إلى مـا يقولونـه مـن وحـدة الوجود. كمـا أخـذوا مـن كلام أبي حامد الغـزالي من «**مشـكاة الأنـوار**»، و«**المظنـون بـه على غـير أهلـه**»، ونحـو ذلك مما فيه مشـابهة لـكلام الفلاسـفة في نـفي الصفـات، مبايناً بهم في هـذا النفي. وانتقلـوا منه إلى الحلـول والاتحـاد. وأبـو حامـد يُكفِّـر مَن يقـول بالحلـول والاتحـاد، ويُصرِّح بأنـه ليـس في مخلوقاتـه شيء مـن ذاتـه، ولا في ذاته شيء مـن مخلوقاته.

ولـم يكـن في كلامـه في الأمـر والنـهي والأعمـال ممـا يتعلّـق بـه في الفنـاء، كمـا لـم يكـن لهـم في كلام شـيخ الإسـلام في الصفـات مـا يتعلقـون بـه في النـفي. ولكـنْ مَـن في قلبـه مـرضٌ يأخـذ مـن كلِّ كلام مـا يُناسـب مرضَـه.

ولهـذا كان كلام الشـيخ عبـد القـادر في الأمـر والنـهي ومعـاني الفنـاء والبقـاء خـيراً مـن كلام شـيخ الإسـلام، كمـا أن شـيخ الإسـلام أعلـم بالحديـث والصفـات مـن الشـيخ عبـد القـادر".

وقال في «**الرد على الشاذلي**»[١]:

(١) الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق (١/ ١٢٢).

"والمشايخ المستقيمون كالفُضيل بن عِياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكَرْخي وأمثالهم هم المتبعون للكتاب والسنة، والصوفية المتبعون لهم هم صوفية أهل السنة والحديث في اعتقادهم وفي عملهم، فهم يؤمنون بما أخبر به الرسول، ويَمْتَثِلُونَ ما أمر به، يصدقونه في خبره، ويطيعونه في أمره، ومن كان كذلك فهو من أولياء الله المتقين الذين لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، وآخرون من المتصوِّفة دخلوا في نوع من بِدع الجهمية الذين يَنْفُونَ الصّفات أو بعضها، ويشهدون الجَبْرَ والقَدَر مُعرضين عن الأمر والنهي، فهؤلاء إذا حققوا طريقهم انتهوا إلى البقاء في التوحيد والصفات، والفناء في الأمر والنهي، ومن هنا دخل متصوفة المتفلسفة الذين جمعوا مع هذا وهذا القولَ بِقِدَم الأفلاك، وأن النبوة فيض، وأن العبادات وسائل إلى حصول الفيض الذي يصير به الإنسان مثل موسى بن عمران، وخرج مِن هنا مَن جعل النبوة مُكتسَبة، فطلب أن يصير نبيّاً كالسَّهْرَوردِي المقتول، وابن سبعين وغيرهما ومن الصوفية مَن يكون مُثبتاً للصفات رادّاً على الجهمية، لكن يلحظ الجَبرْ وإثبات القَدَر شاهداً لتوحيد الربوبية، معرضاً عن الأمر والنهي، ويجعل هذا غاية، كما وقع طرف من ذلك في «**منازل السائرين**» وأَخَذَه عنه ابن العريف في «**محاسن المجالس**»".

ثم يقال للمتحذلق:

ما هو حكم من تسميه بالحلولي عندك؟

أهو الكفر؟

فإذن أنت تكفر السالمية الذين قال عنهم ابن تيمية في

«**مجموع الفتاوى**»[١]:

"وَ«**السالمية**» حُلُولِيّة فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ ، وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْحُرُوفَ وَالأَصْوَاتَ الْقَدِيمَةَ حَلَّتْ فِي النَّاسِ حُلُولِيَّةٌ فِي الصِّفَاتِ دُونَ الذَّاتِ".

وإن كنت تكفر السالمية، فينبغي أن تكفر الماتريدية والأشاعرة من باب أولى، فإن ابن تيمية ذكر كفريات لهم أكثر وأظهر من كفريات السالمية الذين قال إن قولهم «**معلوم الفساد بالضرورة**».

وأما إن قلت: لا أكفر الحلولية، فقط أضللهم وأبدعهم.

فيقال لك: فما وجه كثرة استدلالك بأن ابن تيمية قرنه بالنصارى إن كان لمجرد التضليل والتبديع؟

وأيضاً يقال للمتحذلق:

الحلولية على درجات، حتى في نوع الحلول الخاص؛ فحلولية النصارى والعلوية ليست كحلولية السالمية وبعض متصوفة أهل السنة، فتشنيعك على الهروي بأنه وقع في الحلول الخاص، فهذا هو القدر المشترك العام بينه وبين النصارى، ولذلك يذكرونها العلماء على وجه بيان الشناعة، ولكن هذا لا يستلزم أن حكم كل من وقع في درجة من درجات الحلول الخاص فهو كالنصراني!

فإن العاقل يميز بين قول إن الله -تعالى- ذاته وصفاته حلت في جسد عيسى وبقيت على ذلك حتى الآن وإن هذه الذات والصفات أقنوم من ثلاثة أقانيم، وقول إن المؤمن العارف الواصل في درجات السير والقرب إلى

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣١٠).

الله، يصل إلى مرحلة يحل الله -تعالى- في قلبه نوعاً ما.

خاصة وإن كان القول الثاني مبني على اصطلام واضطراب مشاهد وخطأ ناتج عن أصل جبري، بل وخاصة إن كان صاحب القول الثاني له كلام يخالف مقتضى هذا الكلام، وله جهاد قولي وعملي يناقض حقيقة هذا القول.

وقد ذكر الإمام أحمد بما يشهد أنَّ دلالة الفعل أقوى من دلالة الكلام في مسألة بُطلان الطلاق المعلق بالمشيئة إذا أعقبه بفعل الغشيان، كما جاء في "مسائل الكوسج"[(١)]:

"قال إسحاق بن منصور: قلت: رجلٌ قال لامرأته: أنت طالق كما شئت، وإذا شئت. قال سفيان: إذا شئت فهي مرةٌ، وإذا قال: كلما شئت. فلها ذلك فيما بينها وبين ثلاث.

قال أحمد: جيدٌ ما لم يغشها، فإذا غشيها فلا أمر لها.

قال إسحاق: كما قال، إلا الغشيان».

فمقتضى الكلام هنا: أن لها المشيئة والاختيار في الطلاق، ولكن مقتضى الفعل هنا: أنه يريد البقاء والوصال معها، فقدَّم الإمام مقتضى فعله على صريح كلامه، فتدبر.

وأمر تقديم دلالة الفعل على الكلام ليس على إطلاقه، إلا أن الفعل إذا كان دلالته قوية فإن قوته تغلب قوة دلالة الكلام، وإن كان صريحاً في كثير من الأحيان، ولذلك تجد ابن القيم عندما يتكلم عن الهروي يذكر قول ابن تيمية عنه إن «**عمله خير من علمه**».

(١) مسائل الكوسج: (١١٣٩)، الجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (١١/ ٣٤٧).

تعليق على كلام النجار (تبرئة ابن تيمية للهروي)

قال النجار:

"ما زلت مصراً على أن الهروي لم يقل بالحلول؟! وهل افترى عليه ابن تيمية وابن القيم؟! كل الفرق الإسلامية لا تختلف في تكفير القائل بالحلول، وما زلتم تسمونه بشيخ الإسلام! ثم تقول على الأقل سيكون مساوياً للنووي؟ وهل القول بالحلول يساوي القول بنفي العلو الحسي؟! الحلول كفر عند كل الفرق والمنصف لا يقدر على ادعاء أن نفي العلو الحسي أسوأ أو يساوي القول بالحلول".

وقال أيضاً:

"مجدداً، يدافع الخليفي عن الأنصاري، ويقول: ابن تيمية وابن القيم نفوا عنه الحلول العام ... وأثبتوا عليه الحلول الخاص .. طيب قل لنا ما هذا (الحلول الخاص) الذي هو عندك عادي وليس بكفر؟! عجيب! وأين نفى ابن تيمية عنه ذلك؟! ثم لا نخالف في أن ابن القيم حاول تخريج المسألة وإعذاره .. لكن ما زالت المسألة ثابتة، وابن القيم (يعتذر) له، أي أن المسألة شنيعة وهو يحاول (إعذاره) لا (شرح مقصوده)!

ما زال اللعب بورقة (لأجل الأشاعرة تطعنون في علماء السنة)!

تطعن في علماء السنة لأجل الأشاعرة؟! لا، بل أنت الذي تدافع عن حلولي حتى لا تعترف بخطأ لك!"(١)

---

(١) على قناته على تلجرام.

لا تظنوها فضائح علمية، هذه ليست فضائح علمية، هذه مجازر علمية، من شخص يدعي أنه مهتم بتراث ابن تيمية!

وهذا ما يفعله الحقد والتصيد بالشخص!

يسأل متعجباً: أين نفى ابن تيمية عنه الحلول العام؟

قال ابن تيمية(١):

"وهؤلاء يقولون أقوالا متناقضة. يقولون: إنه فوق العرش. ويقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف؛ كما يذكر مثل ذلك أبو طالب وغيره ومعلوم أن قلب العارف نصيبه منه المعرفة والإيمان؛ وما يتبع ذلك. فإن قالوا: إن العرش كذلك نقضوا قولهم: إنه نفسه فوق العرش. وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين؛ كان ذلك قولا بالحلول الخاص".

وقد وقع طائفة من الصوفية - حتى صاحب «منازل السائرين» في توحيده المذكور في آخر المنازل - في مثل هذا الحلول؛ ولهذا كان أئمة القوم يحذرون عن مثل هذا.

لا يعجبك هذا الموضع؟ غير واضح؟ نأتي لك بابن تيمية الذي تهتم بتراثه يؤكد لك وبذكر اسمه وليس مجرد اسم الكتاب؟

ماشي:

وقال ابن تيمية(٢): "وأما أبو إسماعيل الأنصاري صاحب «منازل

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢٥-١٢٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٨٥).

السائرين «فليس في كلامه شيء من الحلول العام لكن في كلامه شيء من الحلول الخاص في حق العبد العارف الواصل إلى ما سماه هو: « مقام التوحيد » وقد باح منه بما لم يبح به أبو طالب لكن كنى عنه".

-ويسأل المهتم بتراث ابن تيمية مرة أخرى: هل القول بالحلول يساوي القول بنفي العلو الحسي؟ ويثبت أنه لا يقدر منصف على الادعاء أن نفي العلو الحسي أسوأ أو يساوي القول بالحلول!

لا أعرف إذا ترى ابن تيمية منصفاً أم لا، مع قطعك بعدم مقدرة منصف على قول مثل هذا:

قال ابن تيمية[١]:

"ولهذا كان العامة من الجهمية إنما يعتقدون أنه في كل مكان، وخاصتهم لا تظهر لعامتهم إلا هذا، لأن العقول تنفر عن التعطل أعظم من نفرتها عن الحلول، وتنكر قول من يقول: إنه لا داخل العالم ولا خارجه أعظم مما تنكر أنه في كل مكان، فكان السلف يردون خير قوليهم وأقربهما إلى المعقول".

وقول خواص الجهمية الذي ذكره يذكرك بقول فرقةٍ ما؟ تماماً الأشعرية!

(١) درء التعارض (١٥٤/٦).

فصل تعليق عمران عامر على منشور سمرين:

وأين قوله: (ما وحَّد الواحدَ من واحدٍ) من قوله تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمـران: ١٨]؟ فأخبر سبحانه أنَّ الملائكة كلَّهم يوحِّدونه، وأنَّ أولي العلم يوحِّدونه. وكذلك إخبارُه عن أنبيائه ورسله وأتباعهم أنَّهم وحَّدوه ولم يشركوا به شيئًا، كما أخبر عن نوحٍ ومن آمن معه، وعن جميع الرُّسل ومن تبعهم. بل أخبر سبحانه عن السَّماوات السَّبع والأرضين وما فيهنّ أنَّها تسبِّح بحمده توحيدًا ومعرفةً. فهل يصحُّ أن يقال: ما وحَّده أحدٌ من الرُّسل والأنبياء والمؤمنين، ولا سبَّح بحمده سماءٌ ولا أرضٌ ولا شيءٌ؟

وأبطل من هذا أن يقال: كلُّ من وحَّدَ الله من الأوّلين والآخرين جاحدٌ له ولتوحيده، لا موحِّدٌ له علىٰ الحقيقة، وأنَّ نعتَ جميع الرُّسل والأنبياء وأتباعهم له إلحادٌ، وكلُّ من نعته من الأوّلين والآخرين فهو لاحدٌ! فلا معنًىٰ صحيحٌ، ولا لفظٌ مليحٌ، بل المعنىٰ أبطل من اللَّفظ، واللَّفظ أقبح من المعنىٰ!

سمرين المدلس لا يتوقف عن العبث!

بعد أن أمطره الشيخ وطلابه بوابل من الردود المفحمة على تدليساته وتناقضاته وسوء فهمه في كتابه المهترئ؛ بدلاً أن يتراجع قام يوسف سمرين بإضافة تدليسة أخرى، وهي في الحقيقة خيانة علمية!

منذ أشهر قام المدجنة باستحضار اسم أبي إسماعيل الهروي، واتهموه بالقول بالحلول العام ووحدة الوجود والاتحاد (كعادتهم في إثبات التهم على أئمة السنة في سبيل الدفاع عن أئمة الأشعرية الجهمية).

فقام الشيخ الخليفي حفظه الله بالدفاع عن أبي إسماعيل الهروي، وبيَّن براءته من كل هذه التهم، وبقي النزاع عن قوله بالحلول الخاص، وحتى هذا تبين أنه بريء منه ولله الحمد.

فما الذي فعله هذا المهرج سمرين؟!

أتى بنص لابن القيم ينقد فيه كلام أبي إسماعيل الهروي المجمل، والذي لأجله اتُّهم بكل تلك التهم كما تشاهدون في الصورة، ثم علق على هذه الصورة قائلاً:

"فما كان من الخليفي إلا أن نفى هذا عنه بتشغيب".

هذا المدلس صاحب الهوى نقل نقد ابن القيم لكلام الهروي المجمل، ولم ينقل دفاعه عنه إجمالاً وتفصيلاً!

وإليكم دفاع ابن القيم عن الهروي.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد الكلام الذي نقله سمرين المدلس في الصورة(١):

"وأحسَنُ ما يحمل عليه كلامه: أنَّ الفناءَ في شهوده الأزليّةَ والحكمَ يمحو شهودَ العبد لنفسه وصفاته، فضلاً عن شهود غيره، فلا يشهد موجوداً فاعلاً على الحقيقة إلّا الله وحده. وفي هذا الشُّهود تفنى الرُّسوم كلُّها، فلا يُبقي هذا الشُّهود والفناء رسماً البتّة. فيمحو هذا الشُّهودُ من القلب كلَّ ما سوى الحقِّ، لا أنّه يمحَقُه من الوجود. وحينئذٍ يشهد أنَّ التَّوحيدَ الحقيقيَّ غيرَ المستعار هو توحيدُ الرَّبِّ تعالى لنفسه، وتوحيدَ غيره له عاريَّةٌ محضةٌ أعاره إيّاها مالكُ الأمر كلِّه، والعواريُّ مردودةٌ إلى من تُرَدُّ إليه الأمورُ كلُّها. ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ٣٠﴾ [يونس].

---

(١) مدارج السالكين (٤/ ٥٥١ ط عطاءات العلم).

فالواحد القهّار سبحانه أبطل تلك العاريَّة أن تكون ملكاً للمعار، كما يبيِّن المعيرُ للمستعير إذا استردَّ العينَ المعارةَ ــ وقد ظنَّ المستعيرُ أنَّ المعارَ مِلكُه ــ أنَّ الأمر ليس كذلك، وأنَّه عاريَّةٌ محضةٌ في يده. والمعيرُ أبطَلَ ظنَّ المستعير من العارية، لم يُبطل أصلَ العارية. ولهذا صرَّح بإثباتها في أوّل البيت، وإنّما ضاق به الوزنُ عن تمام المعنى وإيضاحه. وهذا المعنى حقٌّ، وهو أولى بهذا الإمام العظيم القدر ممّا يظنُّه به طائفة الاتّحاديّة والحلوليّة. وإن كانت كلماتُه المجملةُ شبهةً لهم، فسنَّتُه المفصَّلةُ مبطلةٌ لظنِّهم.

ولكلامه محملٌ آخر أيضاً، وهو: أنّه ما وحَّد الله حقَّ توحيده الذي ينبغي له ويستحقُّه لذاته سواه، كما قال أعظمُ النّاس توحيداً - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «**لا أحصي ثناءً عليك**». ومثلُ هذا يصحُّ فيه النَّفيُ العامُّ، كما يقال: ما عرف الله إلّا الله، ولا أثنى عليه سواه. والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدُهما أعظَمَ الباطل، ويريد بها الآخرُ محضَ الحقِّ، والاعتبارُ بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه. وقد كان شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى راسخاً في إثبات الصِّفات ونفي التَّعطيل ومعاداة أهله. وله في ذلك كتبٌ مثل كتاب «**الفاروق**» وكتاب «**ذمِّ الكلام**» وغير ذلك ممَّا يخالف طريقة المعطِّلة والحلوليّة والاتِّحاديّة.

ثمَّ صرَّح بهذا المعنى الذي ذكرناه بقوله: (توحيدُه إيّاه توحيدُه) أي توحيدُه لنفسه هو التّوحيدُ الكاملُ التّامُّ الذي لا سبيل للعبارة والإشارة إليه، وهو فوق ما تعرفه العقول وتصفه الألسن. وهذا حقٌّ، لكن جفت عبارتُه بعده بقوله: (ونعتُ من ينعته لاحدُ). ومحملها كما

عرفتَ: أنَّ نعتَ الخلق له دون ما هو عليه سبحانه، وما هو عليه من الأوصاف والنُّعوت أجلُّ وأعظَمُ من أن يحيط به العلمُ المخلوقُ، أو تنطق به الألسنةُ".

- وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي[١]:

"انْظُرْ إِلَى مَا أَنْشَدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ يَقُولُ:

مَا وَحَّدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ ... إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدَهُ جَاحِدُ
تَوْحِيدُ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ ... عَارِيَّةٌ أَبْطَلَهَا الْوَاحِدُ
تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ ... وَنَعْتُ مَنْ ينعته لاحد

وَإِنْ كَانَ قَائِلُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ الِاتِّحَادَ، لَكِنْ ذَكَرَ لَفْظاً مُجْمَلاً مُحْتَمَلاً جَذَبَهُ بِهِ الِاتِّحَادِيُّ إِلَيْهِ، وَأَقْسَمَ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِ إِنَّهُ مَعَهُ، وَلَوْ سَلَكَ الْأَلْفَاظَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي لَا إِجْمَالَ فِيهَا كَانَ أَحَقَّ».

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في براءة الهروي من الحلول الخاص[٢]:

"وطائفة أطلقت القول بأن كلام الله حال في المصحف كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي -الملقب بشيخ الإسلام- وغيره وقالوا: ليس هذا هو الحلول المحذور الذي نفيناه.

بل نطلق القول بأن الكلام في الصحيفة ولا يقال بأن الله في الصحيفة أو في صدر الإنسان كذلك نطلق القول بأن كلامه حال في ذلك دون حلول ذاته».

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص٩٧).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٩٤).

فتأملوا كيف أنّ هذا المدلس يصور الشيخ على أنه ينفي التهم دون دليل ولا بينة، وأنّ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يثبت التهمة على الهروي!

وبالإضافة إلى كل ما تقدم:

هذا المهرج سمرين فقط ينتقد ينتقد ينتقد دون أن يبيِّن منهجه، وما موقفه من المسائل التي ينتقدها! وما هذا إلا روغان حتى لا يتمكن أحد من محاكمة نقده إلى أصوله ومنهجه.

ومع ذلك، حتى في نقده فهو ساذج وجاهل ومدلس! قال ناقد وباحث قال!

وهذا مقال عام متصل بالموضوع: «**بين الجنيد والهروي والجيلاني**»(١).

(١) راجع فهرس المقالات بذيل الكتاب.

فصل
كيف يرى الإمام ابن القيم شيخ الإسلام الأنصاري الهروي؟ (محمد المقدسي):

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(١)]:

"والله يشكر لشيخ الإسلام (الهروي) سعيَه، ويُعلي درجته، ويَجزيه أفضل جزائه، ويجمع بيننا وبينه في محلِّ كرامته. فلو وَجَد مريدُه سعةً وفسحةً في ترك الاعتراض عليه واعتراض كلامه لَمَا فعل، كيف وقد نفعه الله بكلامه، وجلس بين يديه مجلس التِّلميذ من أستاذه، وهو أحدُ مَن كان على يديه فتحُه يقظةً ومناماً.

وهذا غاية جهد المقلِّ في هذا الموضع، فمن كان عنده فضلُ علمٍ فليَجُد به، أو فليُعذِر ولا يبادر إلى الإنكار؛ فكم بين الهدهد وسليمان نبيِّ الله ــ صلى الله على نبينا وعليه وسلَّم ــ وهو يقول: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢]!

وليس شيخ الإسلام أعلم من نبيِّ الله، ولا المعترض عليه بأجهل من هدهد! وبالله المستعان".

---

(١) «مدارج السالكين» (٢/٢٨٣) ط. عطاءات العلم.

تبرئة الذهبي للأنصاري (محمد المقدسي)

قال الحافظ الذهبي عن شيخ الإسلام الأنصاري(١):

"قَدِ انْتفع بِهِ خَلْقٌ، وَجَهِلَ آخرُوْنَ، فَإِنَّ طَائِفَةً مِنْ صُوْفَيةِ الفلسفَة وَالاَتحاد يخضعُوْنَ لِكَلاَمه فِي (مَنَازِل السَّائِرِيْنَ)، وَيَنْتَحِلُونه، وَيَزْعُمُوْنَ أَنَّهُ مُوَافِقهم.

كلاَ، بَلْ هُوَ رَجُلٌ أَثرِيٌّ، لَهِجٌ بِإِثْبَات نُصوص الصِّفَات، مُنَافِرٌ لِلْكَلاَمِ وَأَهْلِهِ جِدّاً، وَفِي (مَنَازِله) إِشَارَاتٌ إِلَى الْمَحْو وَالفنَاء، وَإِنَّمَا مُرَادُه بِذَلِكَ الفَنَاءِ هُوَ الغَيْبَةُ عَنْ شُهُوْد السِّوَى، وَلَمْ يُرِدْ مَحْوَ السِّوَى فِي الخَارِج، وَيَا ليتَه لاَ صَنَّف ذَلِكَ، فَمَا أَحلَى تَصُوف الصَّحَابَة وَالتَّابِعِيْنَ! مَا خَاضُوا فِي هَذِهِ الخَطَرَاتِ وَالوسَاوِس، بَلْ عبدُوا اللهَ، وَذَلُّوا لَهُ وَتَوَكَّلُوا عَلَيْهِ، وَهم مِنْ خَشيته مُشفقُوْنَ، وَلأَعدَائِهِ مُجَاهِدُوْنَ، وَفِي الطَّاعَة مُسَارعُوْنَ، وَعَنِ اللَّغو مُعرضون، وَاللهُ يَهدي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاط مُسْتَقِيْم».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/٥١٠).

سلفهم في الطعن على أبي إسماعيل الأنصاري الهروي والتسفيه منه وأنه لا يستحق لقب «شيخ الإسلام» (لمحمد المقدسي)

قال ابن السبكي في طبقات المعطلة عن شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري الهروي:

"وَأما المجسمة بِمَدِينَة هراة فَلَمَّا ثارت نُفُوسهم من هَذَا اللقب عَمدُوا إِلَى أبي إِسْمَاعِيل عبد الله بن مُحَمَّد الْأَنْصَارِيّ صَاحب كتاب ذمّ الْكَلَام فلقبوه بشيخ الْإِسْلَام وَكَانَ الْأَنْصَارِيّ الْمشَار إِلَيْهِ رجلا كثير الْعِبَادَة مُحدثا إِلَّا أَنه يتظاهر بالتجسيم والتشبيه وينال من أهل السّنة وَقد بَالغ فِي كِتَابه ذمّ الْكَلَام حَتَّى ذكر أَن ذَبَائِح الأشعرية لَا تحل وَكنت أرى الشَّيْخ الإِمَام يضْرب على مَوَاضِع من كتاب ذمّ الْكَلَام وَينْهى عَن النّظر فِيهِ، وللأنصاري أَيْضا كتاب الْأَرْبَعين سمتها أهل الْبِدْعَة الْأَرْبَعُونَ فِي السّنة يَقُول فِيهَا بَاب إِثْبَات الْقدَم لله بَاب إِثْبَات كَذَا وَكَذَا وَبِالْجُمْلَةِ كَانَ لَا يسْتَحق هَذَا اللقب وَإِنَّمَا لقب بِهِ تعصباً وتشبيها لَهُ بِأبي عُثْمَان وَلَيْسَ هُوَ هُنَاكَ".

انتهى كلامه من طبقات المعطلة[١] [ج٤ ص٢٧٢].

(١) يقصد طبقات الشافعية الكبرى للسبكي.

بعض أقوال الهروي في إثبات علو الله على عرشه (أبو عكرمة الحسيني)

قال[1]: «فاسمعوا يا ذوي الألباب وانظروا ما فضل على أولئك قالوا قبح الله مقالتهم إن الله موجودٌ بكل مكان، وهؤلاء (يعني الأشعرية) يقولون هو ليس في مكان ولا يوصف بأين، وقد قال المبلغ عن شريعة ربه -عَزَّوَجَلَّ- لجارية معاوية بن الحكم السلمي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أين الله».

قال[2]: «صرحت رؤوس الزنادقة أنه تعالى في كل موضع وفي كل شيء ما استثنوا جوف كلب ولا جوف خنزير ولا حشا، فراراً من الإثبات».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[3]: «وذكر شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في كتاب ذم الكلام بإسناد ما ذكره حرب بن إسماعيل الكرماني صاحب أحمد وإسحاق في مسائله عنهما وعن غيرهما قال قلت لإسحاق بن إبراهيم ما تقول في قوله ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الآية قال حيث ما كنت هو أقرب إليك من حبل الوريد وهو بائن من خلقه قلت لإسحاق على العرش بحد قال نعم بحد وذكره عن ابن المبارك قال هو على عرشه بائن من خلقه».

وهذا الكلام في «ذم الكلام» [٤/٣٣٧].

قال الهروي: «وَأَخْبَرَنَا الْحَسَنُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ

---

(١) «ذم الكلام» (١٣٥/٥)، ونقلها عنه ابن تيمية في «التسعينية» و«بيان تلبيس الجهمية».

(٢) «ذم الكلام» (١٣١/٥).

(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٦٩٧/٣)

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ تَكَلَّمُوا فِيمَا دُونَ الْعَرْشِ وَلَا تَكَلَّمُوا فِيمَا فَوْقَ الْعَرْشِ فَإِنَّ قَوْماً تَكَلَّمُوا فِي اللَّهِ فَتَاهُوا»[١].

وروى الهروي عن ابن خزيمة[٢]: «**من لم يقل إن الله على العرش استوى ضُربت عنقه**».

قال الهروي في «**ذم الكلام**»: «**سألت يحي بن عمار عن أبي حاتم بن حبان البستي قلت: رأيته؟ قال: قدم علينا فأنكر الحد لله فأخرجناه من سجستان**».

وقال[٣]: «**باب الدليل أنه تعالى في السماء**».

قال الدشتي[٤]: «**وأخبرنا يوسف بقراءتي عليه غير مرة، أنبأ أبو الفتح ناصر بن محمد الويري بأصبهان ثنا أبو نصر أحمد بن عمر بن محمد بن عبد الله، ثنا ناصر السنة: أبو إسماعيل الهروي قال: باب إثبات الحد لله عَزَّوَجَلَّ**».

وهذا هو المقال الأول وتوجد مقالات -بإذن الله- في هذا الأمر، وصل اللّٰهُمَّ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) «ذم الكلام» (٥/١٠٠).

(٢) «ذم الكلام» (٤/٣٧٧).

(٣) «الأربعون» (٢٣).

(٤) «إثبات الحد» (٢٣).

تتمة الكلام عن الهروي (أبو عكرمة الحسيني)

نقل يوسف سمرين عن أحدهم أن ابن تيمية غير رأيه في الهروي بدليل ما نقله الذهبي أنه كان يرميه بالعظائم بعد قراءته لكتاب «**منازل السائرين**»[١].

وهذا كلام باطل، فابن تيمية والذهبي نفسهما يبرئان الهروي من الحلول.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر كتاب المنازل[٢]: «**وشيخُ الإسلام أبو إسماعيل من أعظم الخلق إثباتاً للصفات ومباينة الربِّ للمخلوقات، وأبعد الخلق عن الحلول والاتحاد**».

قال الذهبي: "قال الإمام العارف شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله ابن محمد الأنصاري في كتاب الصفات له: "باب إثبات استواء الله على عرشه فوق السماء السابعة، بائناً من خلقه، من الكتاب والسنة».

قال الهروي: "في أخبار شتى أن الله عَزَّوَجَلَّ في السماء السابعة على العرش بنفسه، وهو ينظر كيف تعملون، علمه، وقدرته، واستماعه، ونظره، ورحمته، في كل مكان».

قال الذهبي: «**أبو إسماعيل الأنصاري هذا معروف عند مشايخ الطريق، مصنف منازل السائرين**»[٣].

فابن تيمية والذهبي يذكران كتاب المنازل وينفيان عنه الحلول والاتحاد.

---

(١) تقدم ص١٨٤.

(٢) «جامع المسائل» (١٩١/٧).

(٣) «العرش» (٤٦٥/٢).

قال ابن القيم عن الهروي: «**أقسمَ الاتِّحاديَّةُ بالله جَهْدَ أيمانهم إنّه لمعهم ومنهم، وحاشاه**».

وقال: «**وعصَم الله أبا إسماعيل باعتصامه بطريقة السَّلف في إثبات الصِّفات**»[(١)].

قال ابن رجب: «**وقد برأه الله من الاتحاد. وقد انتصر له شيخُنا أبُو عبد الله بن القيم في كتابه الذي شرح فيه «المنازل»** وبين أن حمل كلامه على قواعد الاتحاد زور وباطل "»[(٢)].

قال ابن المبرد: «**شيخ الإسلام الأنصاري صاحب منازل السائرين المعظم عند كل الطوائف**»[(٣)].

فهذا ابن المبرد أكثر من النقل عن الهروي في الرد على الأشعرية، وذكر كتابه ولم يقل عنه حلولي أو صاحب وحدة وجود.

هذا وصل اللّهُمَّ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) «مدارج السالكين» (١/٤١٠).
(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (١/١٤٩).
(٣) «جمع الجيوش والدساكر» (٢٥٥).

تحول البحث إلى
موقف الخليفي من الهروي (محمد عمر)

تركيز المخالف على نقطة الهروي وهي نقطة جانبية هامشية، بل ربما ليست داخلة في الموضوع أساساً، لأن الحكم على الجهمية واللفظية والكلابية بالتكفير ذكر عليه الإجماع الطبراني وذكر ٥٠٠ عالم وكذلك اللالكائي يبين لك أن المخالف يسلم بهزيمته في جميع النقاط التي تم الرد عليها.

كما أن الهروي ليس من علماء السلف حتى نجعل الكلام فيه محورياً، وتكفير الأشاعرة جاء عمن هم أجلّ منه، مثل: ابن بطة وابن مندة والنجاد وابن شاقلا والآجري، كما ذكرت في بحث سابق لي.

فإن كنت يا سفيه أصلاً مهتماً بهذه النقطة سم الكتاب: «**عقيدة أبي اسماعيل الهروي عرض ونقد**».

أو على الأقل فصِّل في حاله داخل الكتاب الرديء الذي أخرجته لنا.

ثم نفس هذا المدعو ينقد ثم لا يقوم ولا يقرر ما هو الحق.

وقد نقم المدجنة على الشيخ لمسألتين:

١- تكفير الجهمية واللفظية والكلابية والواقفة: وهذه المقالة يسلم بها الخصم أصلاً ويعترف أن الأدلة تصب في صالح ابي جعفر، ولكنه ينقد السلف متستراً بنقد أبي جعفر.

٢- مسألة إمام أهل الرأي: والكاتب لا أعتقد أنه يجرؤ أن يتحدث

في هــذه النقطــة، لأن أهــل الــرأي لا مشــاركة لهــم في علــوم فقــه الدليــل والحديــث والتفســير والأصــول والعقيــدة.

أمــا أن تصــدر الكتــاب وتتجــلى فضائحــك العلميــة فيــه، ثــم تعيــد وتزيــد وتــرد مــن جديــد؛ هــذا اعــتراف منــك على فشــل كتابــك.

هذا هو الإفلاس وعواقبه.

نقــترح على ســمرين وبيدقــه تحويــل وتغيــير الكتــاب والموضــوع مــن «**باســم الســلف نظــرة نقديــة في طــرح عبــد الله الخليــفي**» إلى «**بحــث في عقيــدة أبي إســماعيل الهــروي نظــرة نقديــة في حــال الهــروي وحكــم الخليــفي عليــه**»!

ما الذي يبنى على مسألة الهروي؟ (الغيث الشامي)

عندنا طائفتان:

١- طائفة تثبت عليه التهمة (فنسألها عن حكمه).

٢- طائفة تنفي عنه التهمة (لا يلزمها الحكم عليه بشيء).

وكل طائفة منهما مطالبة بالتدليل على موقفها في التهمة والحكم عليه بناء على موقفهم من التهمة.

والثانية منهم من:

١- يعذره (لكن يبدعه)، أو (لا يبدعه).

٢- لا يعذره (يكفره).

وكذلك سنطالب كل فرقة بدليل على ما قدمته.

الآن الخلاف في الهروي ما مبناه؟

هل هو في تكفيره للأشاعرة؟ فقد نقله عن شيوخ له وليس هو موقفه الشخصي وحسب، وهذا القول له مسوغاته التي تتعالى عن الأشخاص أصلاً، فالنقاش في الهروي حينها مجرد خوض في الفروع دون الأصول (مع اعتبار الفرق بين متقدمي الأشاعرة «**اللفظية**» ومتأخريهم «**الجهمية نفاة العلو**»).

أم في تثبيت التهمة نفسها على الهروي؟ فقد اختلف عليه أهل السنة بين من ثبت التهمة ومن قال بالبراءة، وقد طعن به من ثبت

عليه التهمة ولو لم يكفره، وما شنع عليه أحد بذلك، مع كون القول بنفي العلو الجهوي وأن الله ليس في مكان بمعنى أنه لا داخل ولا خارج العالم ولا يشار إليه ولا يرفع إليه يد عند الدعاء ولا يُسأل عنه بأين أشنع من قول إنه فوق العرش كما أنه في كل مكان، فما بالك في قول من يقول إنه يحل في مخلوق معين في حال معين.

والمقارنة بين الشناعات لا يلغي أنها شناعات ووجه شناعتها أنها كلها تخالف أدلة العلو، لكن بين مقل ومستكثر، فالقائل إنه ليس في جهة العلو أصلاً أبعد بكثير عمن يقول هو في العلو، لكن تحل بعض صفاته في خلقه أحياناً، وأشد منافرة للأدلة.

فالهروي عند من أثبت عليه التهمة قائل بقول شنيع لا شك، وبدعة كفرية، فكل حلول هو بدعة كفرية سواء قيل خاص أم عام أم إلخ، ولكن هل إذا طعن به بعد هذا واستنقص منه يصير قوله شنيعاً وغلواً؟ لا أعرف أحداً شنع على من طعن فيه لأجل هذه التهمة، فكيف بمن جمع ما هو أكبر منها مع غيرها مع الشرك بالله وغير ذلك؟

فإن كان لا يقبل أن يقال عن الهروي أنه شيخ الإسلام لقوله بالحلول الخاص، فكيف يطلق على شخص بأنه إمام عظيم من أئمة الإسلام وهو يقول بما هو فوق ذلك؟

فما يلزم في الهروي يلزم من باب أولى فيمن قال بمقالات أشنع.

فإن قيل: لننظر في حال القائل أيضاً، فيقال: فحال الهروي مستقيم قبل هذا وفي غيره، بل هو مستقيم أكثر من حال هؤلاء

أصـلاً، ومنهجـه أبعـد عـن الابتـداع فيمـا عـرف عنـه طـوال حياتـه منهـم، كمـا صرح بذلـك شـيخ الإسـلام ابـن القيـم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فالآن النقاش كذلك سينقسم إلى عدة أقسام:

١- مـع مـن يكفِّـر الهـروي اطـراداً لقواعـده في عـدم الإعـذار في مسـائل الكفـر الظاهـر ومخالفـة المعلـوم مـن الديـن بالـضرورة.

٢- أو مـع مـن يقبـل عـذره، لكـن يشـنع عليـه ولا يصفـه بالإمـام (فهـذا إذن له سـلف).

٣- مـن يثبـت عليـه التهمـة ويعتـبر التشـنيع عليـه وإزالـة الإمامـة عنـه بسـببها غلـوّاً، وقـد ثبـت أن هنـاك مـن شـنع ولـم يوصـف بالغلـو مـن المتأخريـن وله سـلف في المتقدمـين لأشـخاص لهـم حـال نظـير لحـال الهـروي، أي أنـه مـن علمـاء الحديـث ولقـوله ببدعـة كفريـة تم التشـنيع عليـه وتـرك الأخـذ عنـه.

هذا ما أفهمه من هذه القضية والله أعلم.

الخلاصة في موضوع الهروي (محمد عمر)

بغض النظر عن موقفي من أبي إسماعيل الهروي بعد قوله بتوحيد خاصة الخاصة والحلول الخاص.

نقطة الشيخ أبي جعفر وفقه الله هي عين ما ذكره ابن رجب.

قال الإمام ابن رجب في ترجمته لشيخ الإسلام الهروي:

«**له كلام في التصوف والسلوك دقيق، وقد اعتنى بشرح كتابه «منازل السائرين»** جماعةٌ، وهو كثير الإشارة إلى مقام الفناء في توحيد الربوبية، واضمحلال ما سوى الله تعالى في الشهود لا في الوجود. فيتوهم فيه أنه يشير إلى الاتحاد حتى انتحله قوم من الاتحادية، وعظموه لذلك. **وذمَّه قومٌ من أهل السنة، وقدحوا فيه بذلك. وقد برأه الله من الاتحاد. وقد انتصر له شيخنا أبو عبد الله بن القيم في كتابه الذي شرح فيه «المنازل» وبين أن حمل كلامه على قواعد الاتحاد زور وباطل**»[1].

فهذا ابن رجب سمَّى من قدح فيه من أهل السنة بأهل السنة ولم يسمهم حدادية، لأن كلام الهروي فعلاً موهم، ولا يعاتب من قدح فيه أبداً.

وفي نفس الوقت قال عن ابن القيم شيخنا وذكر أنه انتصر للهروي وبرأه.

الآن سمرين هل ممكن يفهم القصد من قول الشيخ: «**ما صار**

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (١/١٥٠).

أحدهمـا مبتـدعاً»؟

أي أن اختـلاف ابـن القيـم وابـن تيميـة في تبرئـة أبي إسـماعيل الهـروي مـن عدمهـا لا تصـير مسـألته محنـة للنـاس، كمـا فعـل معـاشر السـفهاء والأنـذال مـع النـووي وابـن حجـر وغيرهـم ممـن هـو واقـع بكـوارث أسـوأ مـن كـوارث أبي إسـماعيل الهـروي الذي كان له فضائـل سـابقة في الدفـاع عـن السـنة، بينمـا مـن تدافعـون عنهمـا مـا فضائلهـم؟

فضائلهمـا الوحيـدة هي تحريـف صحيـح البخـاري ومسـلم وحشـوهما بتأويـلات بـشر المريـسي.

فاربع على نفسك يا جهول أنت وهو وافهم ما قصد الكلام.

اختـلاف ابـن تيميـة وابـن القيـم يبـين لـك أن تبديـع شـخص يوهـم وقوعـه في البدعـة لا يجعـل تبديعـه أو عـدم تبديعـه محنـة للنـاس، فمـن مدحـه ظانـاً منـه أنـه غـير مبتـدع ووجّـه كلامـه توجيهـاً آخـر فلا يبـدَّع.

ومـن أثبـت عليـه البدعـة لا يقـال عنـه حـدادي كمـا تفعلـون أنتـم يـا سـفهاء.

فافهم وجه الحجة أو اصمت.

والأعجـب مـن الأحمـق الذي يقـول أصـلاً ابـن تيميـة وابـن القيـم لا خـلاف بـين قوليهمـا!

هـذا أسـفه مـن أن يجـادل، وهـذا كلام ابـن رجـب أمامـك يقـول: انتـصر له شـيخنا ابـن القيـم.

فصل (رد أحد الإخوة)



أبو موسى
١ س ·

أعيب على المخالفين لعبتهم الإعلامية في مسألة الهروي الأنصاري و تصوير الموضوع أن مسألة الأشعرية متوقفة عليه و أن من حكم على الأشاعرة فقط لأنه وجد هذا الرجل يخالفهم فتابعه بلا عقل لأسباب منها : أن الهروي لا يحكي قوله فقط إنما يحكي قول علماء زمانه
الثانية : أنهم يعلمون الفتن التي جرت بين الأشاعرة و الحنابلة طوال ألف عام و يعلمون كل من صرح بكون بدعة الأشعرية كفرية ...

مجرد إلهاء عن فضائح سمرين لا أكثر.

خلاصة الموقف من الأنصاري: أن من توقف فيه لكلام ابن القيم له ذلك، ومن حكم عليه (تيقن من ثبوت زيغه في مسألة ظاهرة) لا إنكار عليه البتة والإنكار على من ينكر عليه، ويخدم موقفه هذا (لانتساب الأنصاري للسنة)؛ كلام أحمد في نعيم بن حماد شيخ البخاري على جلالته وانتسابه للسنة (وهو بريء مما رمي به)[1].

---

(١) «سمعت أبا بكر المروذي يقول: أتيت أبا عبد الله ليلة في جوف الليل فقال لي: يا أبا بكر، بلغني أن نعيماً كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فإن كان قاله فلا غفر الله له في قبره» «السنة» للخلال.

ونقل ابن رجب الحنبلي أن طائفة من أهل السنة قد ذموا الأنصاري لما ثبت عندهم من انحرافه[١].

-لكن القوم يريدون إلهاء الناس عن فضائح سمرين من الجهل وعدم الفهم، والإلزام بتناقضات وهمية لا وجود لها إلا في عقله، والكذب الصريح والتحامل البين على خصمه والتشغيب مع إخفاء مذهبه هو وصبيه؛ في تلك المسائل المبحوثة.

(١) «ذيل طبقات الحنابلة»: «وذمَّه قومٌ من أهل السنة، وقدحوا فيه بذلك».

الردود على باسم بشينية (حول الهروي كاذب كلما خرج [١] (قناة جليل زكرياء).

خرج علينا الأنوك من جديد مبرزاً عن جهله و عجلته مستغلا كسل السفهاء والكهول الذين لن يراجع أحد منهم بعده، ولن يفكر أحد منهم في كلامه متجاوزا مسألة محمد بن عبد الله بن إدريس ووثاقته وما نسبه إلى وكيع رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لأن أوراقه في هذه المسألة كلها انتهت و تشغيبات كتاب مولاه كلها بان عوارها وانكشف زيفها، فلما علم أن الدفاع عن لب الكتاب لن يجدي شيئا صار يدافع عن مسألة فرعية جزئية راجيا النصر فيها وأن يحافظ عن بعض ماء وجه شيخه ولكنه عشم إبليس في الجنة.

ابتدأ كذبه بأن الشيخ يقول إن ابن القيم يقول إن الأنصاري جبري، وهذا كذب، فإن الأنصاري بلسان ابن القيم معاذ من الله من القول بالجبر، يقول ابن القيم: «**وقد وقع في كلام شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري ما يوهم ذلك - وقد أعاذه الله منه، فإنه قال في باب التوبة من منازل السائرين: ولطائف أسرار التوبة ثلاثة أشياء...**»[(١)].

ركز جيدا على كلمة «**و قد أعاذه الله من ذلك**» ثم نقل كلاما للأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوهم الجبر، ثم قال: «**وقد كان حال شيخ الإسلام في ذلك موافقا للأمر، وغضبه لله ولحدوده ومحارمه ومقاماته في ذلك**

(١) «شفاء العليل» ط. دار الفوائد، صـ٥١.

شهيرة عند الخاصة والعامة، وكلامه المتقدم بين في رسوخ قدمه في استقباح ما قبحه الله، واستحسان ما حسنه، وهو كالمُحْكم فيه؛ وهذا متشابه، فيُرد إلى مُحْكَم كلامه»(١).

فانظر كيف أرجع كلامه المتشابه إلى المحكم من عمله.

ثم قال: «**وكأن الخليفي لا يعلم أن للهروي كتابا اسمه منازل السائرين**».

وكان الأجدر به أن يقول: «**وكأن ابن القيم لا يعلم أن هناك كتاباً للهروي اسمه منازل السائرين**».

ثم كذب كذبة صلعاء وكأنه نسي أنه سيقف أمام الله ويحاسب، فنقل كلام ابن القيم: «**والقول بإسقاط الأسباب هو توحيد القدرية الجبرية، أتباع جهم بن صفوان في الجبر، فإنه (الهروي) كان غاليا فيه**».

فالهاء التي هي راجعة على جهم جعلها راجعة على الهروي، ومن له أدنى اطلاع باللغة يعلم أن الهاء ترجع على أقرب ضمير، بل بيننا سياق كلام ابن القيم: «**وبالجملة: فليس إسقاط الأسباب من التوحيد، بل القيام بها واعتبارها وإنزالها في منازلها التي أنزلها الله فيها هو محض التوحيد والعبودية، والقول بإسقاط الأسباب هو توحيد القدرية الجبرية، أتباع جهم بن صفوان في الجبر، فإنه كان غاليا فيه، وعندهم أن الله لم يخلق شيئا بسبب، ولا جعل في الأسباب قوى وطبائع تؤثر...**»(٢).

فانظر رعاك الله إلى صفاقة وجه هذا بالكذب، وكأنه لا يؤمن بيوم

---

(١) «شفاء العليل» ط. دار الفوائد، صـ٥٢.
(٢) «مدارج السالكين» (٤٥٩/٣).

يحاسب فيه أمام الله على كل صغيرة وكبيرة فوالله إنه ليصدق عليك المثل القائل: «**أكذب من كوفي**».

ثم قال: «**والخليفي يقول قد تأول ابن القيم كلامه، وقد كتبوا قديما في تأول كلام ابن عربي أيضا، وفعل ذلك الهيثمي**».

فيا سبحان الله! يجعل من شهد عليه أبناء عصره ومن في طبقة تلاميذه بالزندقة، بمنزلة من لم يتخرج من تحته إلا من محض الاتباع لرسول الله محضا، فلو كان كما يقول هؤلاء لكان أكثر الناس اتباعا له تلاميذه، فما حكى أحد من هؤلاء أنه كان يحمل هذا الاعتقاد الخبيث، بل ولا من هم في طبقة تلاميذ تلاميذه ولا الطبقة التي تليها، حتى جاء شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وما أدري بماذا سيدافع كهولك عنك.

وإن عدتم عدنا.

كاذب كلما خرج [٢] (قناة جليل زكرياء)

خرج علينا الكوفي الكذاب من جديد، وقد أتى بالكتاب نفسه والكذبة نفسها، وهي أن ابن القيم قد قال أن الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقع في الجبر الغالي، وقد سبق بيان كذبه في هذه النقطة، ولكن لما رأيت نقلا لكلام الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحببت أن آتي بشرح ابن القيم لكلامه.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١): وهذا الكلام يحتاج إلى شرح وتقييد، فالالتفات إلى الأسباب ضربان، أحدهما: شرك، والآخر: عبودية وتوحيد، فالشرك: أن يعتمد عليها ويطمئن إليها، ويعتقد أنها بذاتها محصلة للمقصود، فهو معرض عن السبب لها، ويجعل نظره والتفاته مقصورا عليها، وأما إن التفت إليها التفات امتثال وقيام بها وأداء لحق العبودية فيها، وإنزالها منازلها: فهذا الالتفات عبودية وتوحيد، إذ لم يشغله عن الالتفات إلى المسبب، وأما محوها أن تكون أسبابا: فقدح في العقل والحس والفطرة، فإن أعرض عنها بالكلية: كان ذلك قدحا في الشرع، وإبطالا له، وحقيقة التوكل: القيام بالأسباب، والاعتماد بالقلب على المسبب، واعتقاد أنها بيده، فإن شاء منعها اقتضاءها، وإن شاء جعلها مقتضية لضد أحكامها، وإن شاء أقام لها موانع وصوارف تعارض اقتضاءها وتدفعه،

فالموحد المتوكل: لا يلتفت إلى الأسباب، بمعنى أنه لا يطمئن إليها، ولا يرجوها ولا يخافها، فلا يركن إليها، ولا يلتفت إليها - بمعنى أنه لا يسقطها ولا يهملها ويلغيها - بل يكون قائما بها، ملتفتا إليها، ناظرا

(١) «مدارج السالكين» (٤/٥٢٢).

إلى مسببها سبحانه ومجريها، فلا يصح التوكل -شرعا وعقلا- إلا عليه سبحانه وحده، فإنه ليس في الوجود سبب تام موجب إلا مشيئته وحده، فهو الذي سبب الأسباب، وجعل فيها القوى والاقتضاء لآثارها، ولم يجعل منها سببا يقتضي وحده أثره، بل لا بد معه من سبب يشاركه، وجعل لها أسبابا تضادها وتمانعها، بخلاف مشيئته سبحانه، فإنها لا تحتاج إلى أمر آخر، ولا في الأسباب الحادثة ما يبطلها ويضادها، وإن كان الله سبحانه قد يبطل حكم مشيئته بمشيئته، فيشاء الأمر ثم يشاء ما يضاده ويمنع حصوله، والجميع بمشيئته واختياره، فلا يصح التوكل إلا عليه، ولا الالتجاء إلا إليه، ولا الخوف إلا منه، ولا الرجاء إلا له، ولا الطمع إلا في رحمته، كما قال أعرف الخلق به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك**» وقال «**لا منجى ولا ملجأ منك إلا إليك**».

فإذا جمعت بين هذا التوحيد وبين إثبات الأسباب: استقام قلبك على السير إلى الله، ووضح لك الطريق الأعظم الذي مضى عليه جميع رسل الله وأنبيائه وأتباعهم، وهو الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم، وبالله التوفيق.

هذا نص كلامه في بيان شرح كلام الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا تنسوا أن هؤلاء إلى الآن لشدة ضعفهم العلمي وعجزهم لم يبق لهم إلا نقطة الهروي، راجين أن يحفظوا بعض ماء وجوههم، ولم يعقبوا على أي شيء بخصوص نقطة وكيع، أو هشام بن عمار وعدة نقاط أخرى، لأنهم يعلمون أنها معركة ستخسر قبل أن تبدأ إن دخلوها.

كاذب كلما خرج [٣] (قناة جليل زكرياء)

خرج علينا الأنوك مرة أخرى بفضيحة جديدة لنفسه فاضحا كذبه عالما ألا أحد سيراجع وراءه، فأتى بمقطع للشيخ أبي جعفر وهو يرد على عبد الحليم الغزي الأشعري المعروف، موهما أتباعه وقطيع أستاذه ذنب المستشرقين أن الشيخ يرد على كتاب شيخه، فجاء بكلمة للشيخ يتكلم فيها عن الغزي وهي (عقليات عقليات عقليات ولا تفرقون بين التناقض و التضاد)، فطار بها و جاء بكلمة يبين فيها أن كلمة تناقض وكلمة تضاد هي مجرد كلمات اصطلاحية وبدأ بالتشنيع، ولا دخل للمبحث اللغوي، فإن الألفاظ إذا استقر الناس على استخدامها لمدلول معين لا يصح أن يفهم منها إلا ما استقر عليه، فإن البحث منطقي ولا دخل للمبحث اللغوي هنا، بيد أنه لو رجع لكلام ابن سينا وفهمه -ولأن أحلف تسعا على أن هذا الكلام قد أرسل له، خير لي من أن أحلف واحدة على أنه من عنده هو- سيرى أن ابن سينا يتكلم عن أن التضاد وإن صح فيه حكم التناقض أحيانا فهذا راجع إلى خصوص الموضوعات لا إلى حقيقة التضاد ، وأصلا كلام ابن سينا هنا ضده، فإنه يقول إن عروض أحكام التناقض على المتضادين هذا كان بعرض الموضوعات الخاصة التي لا ثالث لها، وليس ما ذات التضاد وحقيقته يعني تسرية حكم التناقض إلى المتضادين كان لخصوص مادة القضايا، يعني تبقى القسمة إلى تضاد وتناقض قائمة على كل حال.

ثم عرض كلاما لشيخ الإسلام ولم يعرض بقية كلامه في الصفحة التي بعدها، فإنه يقول فيها: «**والنقيضان في اصطلاح كثير من أهل**

النظر هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان لكن قد يرتفعان»[١].

وهذا التعريف هو المستقر عليه حاليا وهو المتعارف عليه اليوم عند جميع طلبة العلم من كافة الفرق الإسلامية، فإن كان الشيخ قد اختار قولا فقد اختار السائد، ووالله ثم والله لو خرجت منك مئة نفس أنت وشيخك ما استطعتم أن تحفظوا بعض ماء وجهكم لفضيحة هذا الكتاب.

وقل لشيخك الذي كتب لك هذه المقالة أن يكون أمينا في النقل، وإن شاء أن يكذب ويدلس فلا يعرضك أنت فإن الفضيحة ستكون عليك، وصدق من سماك البيدق.

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٢٧٢/٥).

فصل: الرد على النجار

قال النجار:

"من وجهة نظري، رد الخليفي على سمرين هزيل جدا، إجمالاً: (أنا لا أخطئ، أنا متسق جداً، أنا لا أخطئ في شيء ذي بال!)، ألا يمكن أن تكون مخطئاً في شيء مهم؟!

ومن التفصيل التالي:

- يقول: (المسألة عند سمرين ربحية! إن لم تنشر النقد على الانترنت، فالغرض من النقد ليس نزيهاً)! هذا اتهام لا دليل عليه"[١].

هنا يحاول بطريقة هزلية أن يحتقر ردود الشيخ الخليفي ويجعلها مجملة بأنه لا يخطئ! وهذا أسلوب أطفال!

يعني الشيخ يلزمه أن يقر بأنه أخطأ وهو عنده حجة ولا يرى نفسه على خطأ لترضى وتقتنع أنه ليس معصوماً؟

ثم يستفرد بكلام قاله الشيخ بشكل جانبي ومن نظرة أخلاقية! ويترك جميع التحاملات والكذبات وتحريف كلام الشيخ الظاهر بكتابه! والذي يبني عليه يوسف إلزاماته! ولا أعلم هل يسمع الردود فعلاً؟ هل يبحث أم فقط يسترجل محاولاً التصيد بكل تبذل كما في مسألة ابن تيمية والهروي؟

ثم يقول مع كل هذا أن اتهام الشيخ «**لا دليل عليه**»

---

(١) على قناته في تلجرام.

جميل.

طيب هل هناك دليل على البيان العام الكذب الذي نقلته من باسم في قناتك عن أن الشيخ قد يصدر فتوى بتحريم الكتاب؟

أم هذا عادي يفتقر لدليل ولبينة؟

مثل هذا يكلمك عن الإنصاف!

ثم يبرر ليوسف أنه لم يقصد هذا أو ذاك، وكأنه يعلم نيته وغايته! ولكن جيد أن يعرف أنه لا يصح أن ترد على غير قصد خصمك!

طيب، ولماذا جهلت هذا عندما قال الشيخ إنه لم ينقل الإجماع، لِم لَم تُنكر على يوسف هذا؟ بل وبررت له وقلت بأن الشيخ يقبل رواية كافر! وتغاضيت عن نقل يوسف لكلام لم يقصده بل لم يقله الشيخ أصلاً!

والأمر نفسه، الشيخ لم يقصد ما حرَّفه يوسف في كتابه عن الهروي وابن تيمية وابن القيم، فهل أنكرت هذا يا منصف؟

وهو تحريف ظاهر لكل صاحب بصر، يبني عليه يوسف نقده وذمه!

وهذا يظهر التحامل والكيل بمكيالين!

ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله.

قال النجار: "تخيل لو أن شيخ الإسلام (الحقيقي) لم يقرأ للباقلاني والجويني والآمدي والأرموي والرازي وابن سينا وابن رشد والغزالي لأنهم كفار! هل كان ليكتب (درء التعارض) الذي يقول فيه ابن القيم:

.... (واقرأ كتاب العقل والنقل الذي .. ما في الوجود له نظير ثان) ....

وهو الكتاب الذي يفتخر به كل سلفي! لذلك هؤلاء الشباب المراهقين غير قادرين على تجريد تراث ابن تيمية، ويختزلون تراثه في عدة قصقصات يذم فيها قول فلان وعلان .. هذا الاختزال لا أراه سوى قدح في جهود ابن تيمية رحمه الله".

وقال أيضاً: "يستشهدون بقول ابن تيمية عن الهروي "شيخ الإسلام" كما في (مجموع الفتاوى ج٥ ص٤٩)، و (مجموع الفتاوى ج٥ ص٥٩).

لكن مهلاً يا قوم، لا شك أن هذه من ضحالتكم كما بينا في غير موضع، فابن تيمية رحمه الله كان باحثاً علمياً بحق، وبعض أقواله تتطور، فقد كان يحسن الظن بابن عربي، لكن لما تبين له حقيقة قوله كفره وشنع عليه، فقال: "وإنما كنت قديما ممن يحسن الظن بابن عربي ويعظمه: لما رأيت في كتبه من الفوائد مثل كلامه في كثير من "الفتوحات" و"الكنة" و"المحكم المربوط" و"الدرة الفاخرة " و"مطالع النجوم" ونحو ذلك. ولم نكن بعد اطلعنا على حقيقة مقصوده ولم نطالع الفصوص ونحوه وكنا نجتمع مع إخواننا في الله نطلب الحق ونتبعه ونكشف حقيقة الطريق فلما تبين الأمر عرفنا نحن ما يجب علينا" (مجموع الفتاوى ج٢ ص٤٦٥)"[١].

(١) على قناته في تلجرام.

حينما يكون ابن تيمية كتب «**درء تعارض العقل والنقل**» الذي ينقض فيه شبهات المتكلمين والفلاسفة وكتب «**بيان تلبيس الجهمية**» الذي يرد فيه على الأشعرية ليس لمهاجمتهم وإسقاطهم، بل لتبجيلهم ولحث الناس على قراءة كتبهم والاطلاع عليها!

وحينما يكلمك عن تجريد تراث ابن تيمية من لم يكن يعرف كلام ابن تيمية بالهروي ويسأل متعجباً!

حينها تصبح لفظة شيخ الإسلام «**الحقيقي**» فعلاً متعلقة بتبجيل ذلك الشخص للأشاعرة!

وحينها يتهمك بالمراهقة فعلاً من يستدل بابن القيم على خلاف مقصده! فابن القيم هو الذي ذكر الهروي بأنه شيخ الإسلام وجعل من أسباب هذا سطوته على الأشاعرة الجهمية المعطلة، فقال عنه:

"وقد كان شيخ الإسلام - قدس الله روحه - راسخا في إثبات الصفات، ونفي التعطيل، ومعاداة أهله، وله في ذلك كتب مثل: كتاب ذم الكلام وغير ذلك مما يخالف طريقة المعطلة والحلولية والاتحادية، ثم صرح بهذا المعنى الذي ذكرناه»

لكن طبعاً هو يعرف شيخ الإسلام أكثر من ابن القيم، وهو لا يجعل من نفسه سخيفاً هكذا فقط ليدافع عن الأشاعرة ولا يقصد هذا بل ويبغض التمييع الذي كان يرمي مخالفيه بالانجرار وراء العاطفة حكم على معين بالعاطفة! فهل كنت ستقول هذا عن النووي؟ حتى ولو بالعاطفة؟ وتستكثر أن يصفك الناس بالدفاع عن الأشاعرة؟ ثم أنت تقول إنه حلولي وإن عقيدته أسوأ من عقيدة منكري العلو ثم

تتراجع عن الحكم عليه؟ وتقول تسرعت في حين تتهم غيرك بعدم الاتساق! ثم هل بعد هذا من إرجاء! وأنت بنفسك نقلت اتفاق كل الفرق الإسلامية على تكفير القائل بالحلول!

وهذا التناقض المؤدي للإرجاء طبيعي، كيف لا وأنت لا تأخذ العلم إلا من خلال شيخك العميري الذي تقدمه على من هم أعلى منه من المتأخرين!

وحتى مع اعتذاره واعترافه بالخطأ يتكبر ويعود لاتهام مخالفيه بأنهم هم السبب!

وبعد كل فضائحه وظهور تحامله ما

زال يلف ويدور ويكرر كذبة كررها بشينية بدون تمحيص! ثم يكلمك عن الإنصاف.

ويقول إن حلقته ستكون ثقيلة ليستفز خصومه، ثم يكلمك أنه يريد لمخالفيه الهداية!

فهل يكون هذا بغير الإنصاف والعدل؟ أما أن تصف نفسك أنك متسامح منصف في حين تطبيقك العكس من التحامل والحقد، فأنت تظهر فقط للناس مدى خبثك واتباعك هواك وتجرؤك على الكذب بكل ثقة بعد فضحك!

ويكلمك يقول لك لِمَ تردون علي! طيب لم الكيل بمكيالين؟ أنت ترد على الشيخ والنقاش بينه وبين سمرين! وتنقل عن بشينية كذبه ولا تنكر عليه، وتقول النقاش بينه وبين سمرين! وهذا كله

يقـوله بعـد فشـله في الدفـاع عـن كذبـه وتكـبره على خطـأه! ولأنـه لا يريـد أن يقـر بخطـأه يمـوِّه بأمـور هزيلـة هكـذا!

ولا عجب!

أمثـال هـؤلاء لا يهمهـم الانتصـار علميـا إذا كان بإمكانهـم هـذا عـن طريـق الكـذب والافـتراء والتمويـه!

والـكاذب يقـول لـك لا أحـد معصـوم، كلنـا نخطـئ، وهـو اتهـم جمعـا مـن العلمـاء مـن ضمنهـم لجنـة الإفتـاء بالكـذب وعـدم الفهـم لنقدهـم منهـج شـيخه العمـيري.

الحمـد لله الذي عافانـا ممـا ابتـلاك بـه ونسـأل الله أن يهدينـا ويهديـك ويهـدي شـيخك العمـيري!

التحامل في لقاء أحمد عصام نجار مع سمرين (آدم بن محمد المالكي)

سمعت لقاء أحمد عصام نجار مع سمرين، ولا أجد عبارة أبلغ في وصفه من القول: أنه بلغ الغاية في الضعف العلمي والتحامل الذي لا يقل عن ضعف نقد المعارض في كتابه، غالبه محاولة يائسة لتسفيه أبي جعفر الخليفي وتلامذته جميعا، برميه بالمدخلية تارة، والسرقة من الشاملة والمواقع تارة أخرى، والتنكر لكل جهوده العلمية التي لا تخفى إلا على الذي يأبى رؤية ضوء الشمس في وضح النهار.

ولا أنوي التعليق تفصيلا عن ما دار بينهم في هذا اللقاء، ولكني وددت التنبيه على ما كان منهم من التحامل -رغم ادعاء أحمد نجار الإنصاف-، فكل من يسمع دروس الشيخ يعرف مستواه في العقيدة والفقه والحديث والتفسير، ولا أقول أنكم لن تقارعوه في هذه العلوم، فهذا إنزال لكم في غير منزلتكم، بل لن تقارعوا تلامذته -ولست أبالغ-، فنواف الدفار وعبد الله التميمي وغيرهم من طلبة الشيخ أعلم منكم ولا شك في هذه العلوم، فدعوا عنكم الكبر والخيلاء هداكم الله.

والله المستعان لا رب سواه.

فصل
نقطة ستالين (أبو إسماعيل الروسي)

بنى الناقد فصله الخامس في كتابه محاولاً التدليل على كلام الخليفي فيما ليس له به علم، على قصة أن الخليفي قال أن ستالين كان شيوعياً ثم تحول إلى الفاشي.

فسخر سمرين من هذا ثم بنى عليه أن الخليفي عادته أن يتكلم فيما ليس له به علم.

قلت: لا شك أن الغلط يقع، والخطأ في هذه الأمور لا إثم فيه بالاتفاق، إلا أن سمرين تكلم في هذا بجهل وبمعلومات بسيطة، وهو ليس له خبرة بتاريخ روسيا، فلا أدري ما وجه هذه الثقة الزائدة؟ هل بكون ستالين قد حارب الفاشية الألمانية والفاشية الإيطالية ورفع شعار الشيوعية؟ فيكون الأشعرية إذن لا علاقة لهم بالتجهم إذ حاربوا المعتزلة ورفعوا -لفظياً- شعار أهل الحديث وتبرؤوا من الجهمية!

وتشدق سمرين في هذا والتبجح بالمعارف لا يغنيه ولا ينجيه في هذا المقام، فستالين -رغم تظاهره باستمرار أمر لينين- إلا أنه انحرف عملياً عن دعوة لينين الأممية، وهذا يظهر سطحية قول سمرين: "كان الفاشيون ينادون بالاستعلاء القومي وأفضليتهم على باقي البشر بينما كان ستالين كباقي الشيوعيين ينادي بالأممية".

وهذا أصلاً كان سبب الاختلاف بعد موت لينين بين ستالين وتروتسكي، فتروتسكي كان يدعو إلى استمرار الأممية، وستالين ناقض

دعـوة الأممية وقـال إن الاشـتراكية تبـنى في دولـة وطنيـة منفـردة، فانتـصر ستالين على تروتسـكي فأمـات تدريجيـاً أكـثر الخطـوات العملية لنـشر الثورة الشـيوعية في الخـارج، فـكان تروتسـكي يرميـه بخيانـة الثـورة والشـيوعية.

إلى أن انتـهى سـتالين بعـد انطـلاق الحـرب بخطـاب وطـني قـومي، بـل أعاد التديـن ودور الكنيسـة!

وجـاء في الويكـيبيديا الروسـية: «**نتيجة «لتغيير المسـار**» خلال السـنوات الخمـس التاليـة (١٩٤٤-١٩٤٨) على أراضي الاتحـاد السـوفييتي، حيـث بـقي في بدايـة الحـرب العالميـة الثانيـة، وفقاً لمصـادر مختلفـة، مـن ١٥٠ إلى ٤٠٠ كنائس جامعـة، تـم افتتـاح مئـات الكنائـس وحتى ديـر واحـد - ترينيـتي سرجيوس لافـرا كمـا تـم تسـجيل آلاف الكنائـس الـتي افتتحهـا المؤمنـون أنفسـهم في الأراضي المحتلـة على أنهـا "عاملة بالفعـل"؛ بلغ عدد الطوائف الأرثوذكسـية بحسـب بعـض المصـادر، مـا يصـل إلى ٢٢ ألفـاً. تـم إطـلاق سراح الغالبيـة العظـمى مـن رجال الديـن الذيـن كانوا في السـجن. توقـف الاضطهـاد المباشر للمؤمنـين مـن قبـل «**اتحـاد الملحدين المتشـددين**».

وصار يثني على الشعب الروسي ويميزه بين الشعوب الأخرى!

حـتى انتـهى بـه المقـام أنـه قـال في خطابـه إلى النـاس بعـد الانتصار على الألمـان: "إنـني أشرب هـذا الكـوب مـن أجـل ازدهـار العـرق الـروسي، لأنه الشـعب الأكـثر تميزاً بين جميع الشـعوب الـتي يتكون منها الاتحاد السـوفيتي.

أرفـع هـذا الكـوب مـن أجـل ازدهـار العـرق الـروسي لأنـه حصـل في هـذه الحـرب على اعـتراف عام باعتبـاره القـوة الرائـدة للاتحـاد السـوفيتي بـين جميـع شـعوب بلدنـا

أرفع هذا الكوب من أجل ازدهار الشعب الروسي ليس فقط لأنه شعب قيادي، ولكن أيضاً لأنه يتمتع بعقل صافي وشخصية مثابرة وصبر".

وقد كان ستالين يميز بين الشعوب، فأجرى المجازر والتهجير للشعب الشيشاني والانغوشي والشركاسي وتتار جزيرة الكرم والشعوب الأخرى، وأسماها شعوب الخيانة والغدر.

جاء في الويكيبيديا الروسية: "وفقا للصحفي سيرجي زيملیانو، لم تكن البلشفية أو الشيوعية السوفيتية هي التي انتصرت في الحرب العالمية العظمى، ولكن الوطنية الروسية، أي القومية، هي التي انتصرت. وقد اعترف به ستالين في خطابه الشهير بعد الحرب للشعب الروسي".

وانتهى ستالين قبل موته إلى أنه حاول محاكاة الألمان في ذبح اليهود، فشرع في تهجير اليهود إلى الولايات البعيدة في سيبيريا إلا أنه مات ولم يتم له الأمر.

أما قول سمرين: "حتى تروتسكي ما رماه به".

فلا أدري من أين له هذه الثقة الزائدة ومعلوماته عن هذه الأمور سطحية وجداً بسيطة؟

فتروتسكي في كتابه «**جرائم ستالين**» رماه بأنه ناصر الفاشيين وتحالف معهم ومكنهم، وأنه يحاكي أساليبهم وأنه يتطابق تماماً مع سياسيات هتلر، لكن أعظم منها هجماً وإجراماً، وما أكثر ما تكلم فيه بهذا في هذا الكتاب وغيره.

نعـم لا أدعي أن سـتالين كان فاشـياً ١٠٠٪، لكـن كان حالـة خليـط وانحـرف عـن الشـيوعية الصرفـة، فـكلام أبي جعفـر لا غبـار عليـه وكلامـك أنـت سـطحي طفـولي.

فلمـاذا يـا سـمرين تقحـم نفسـك إلى مثـل هـذا وأنـت لا تعـرف شـيئاً؟ فهـل تعتـذر بأنـه غلـط منفـرد؟ وهـل هـذا الاعتـذار مقبـول أم نحـن علينا أيضـاً القيـام بـشراء ذمـم بعـض الباحثـين يتتبعـون مـا تكتـب ويشرخونه بطريقتـك الـتي يمكـن استعمالها مـع أي أحـد له قلـم سـيال، بـل رأيـت مـن زمـن بعـض الماتريديـة الأتـراك اسـتعملها مـع ابـن تيميـة فأمسـكه على تناقضـات كثـيرة، والتناقـض لا يـكاد يخلـو منـه الإنسـان خاصـة إذا عومـل بنيـة خبيثـة في تدمـير السـمعة وتحميـل كلامـه مـا لا يحتمـل، إلـخ.

هـل يعـرف سـمرين أن سـتالين أجـرى مراجعـات كثـيرة للشـيوعية حـتى أنـه ألـف منشـوراً (عـن معرفـة اللغـات) الذي يعتـبره أليكـسي يورشـاك (وهـو مـن أهـل التخصـص في معرفـة التاريـخ السـوفيتي والفلسـفة) ضربـة قاضيـة على الشـيوعية تسـببت بعـد ذلـك في فقـدان الثقـة بهـا وفي هلاكهـا.

أم أن عنـدك معـارف بقـدر مـا يعرفـه الأطفـال في المـدارس أن سـتالين الاشـتراكي حـارب هتلـر الفـاشي، ثـم تتشـدق في الألفـاظ حـتى تسـوي نفسـك فيلسـوفاً عبقريـاً


Алексей Юрчак
ЭТО БЫЛО НАВСЕГДА, ПОКА НЕ КОНЧИЛОСЬ
библиотека журнала
АНТ
неприкосновенный запас
Последнее советское поколение

.

فصل حول رواية تحريف القرآن عن الحجاج تعليقا على الخلاف في ثبوت رواية تحريف القرآن عن الحجاج (آدم بن محمد المالكي)

حتى لو لم تثبت قصة تحريف القرآن، فلا تزال هناك قرائن كثيرة على تكفيره (وما ذكره سمرين من اللوازم لمن يثبتها ليست بشيء وليس هذا مقام نقدها).

أولها: أن القراء لا يُعرفون بالخروج على الظلمة، فخروجهم قرينة على أنهم يرون التكفير، والاستدلال بنفس خروجهم على أنهم يرون السيف، في أفضل الأحوال مكافئ لطرحنا، والواقع أن القرائن معنا، فالسلف حكوا إجماعات على عدم القول بالسيف، ولم يشر أحد منهم لوجود خلاف قديم كما تدَّعون أنتم، بل هذا الأوزاعي قال ما قال في أبي حنيفة وعلل بالسيف، فكيف لا يعلم أن لأبي حنيفة سلف أجلَّة! هذا طعن فيهم وليس فينا.

الثاني: أن التكفير قد رُوي عن جماعة، مثل: طاووس من طريق قبيصة بن عقبة عن سفيان الثوري عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه، وهذا إسناد كالشمس.

والشعبي من رواية أبي بكر بن عياش عن عبد الله الأجلح عن الشعبي، وهو إسناد صحيح.

وعن إبراهيم النخعي من طريق وكيع عن سفيان عن منصور

عـن إبراهيـم، وهـو إسـناد كالشـمس.

الثالـث: أن الإمـام أبـا عبيـد القاسـم بـن سـلام حمـل خروجهـم على أن الحجـاج اسـتحل أخـذ الجزيـة مـن المسـلمين، فلنا سـلف في حمـل خروجهم على التكفـير، فمَـن سـلفكم في حمـل خروجهـم على أنهـم يـرون السـيف؟

فصل في الدفاع عن الحسن البصري

بيان للمدعو يوسف سمرين (محمد عمر)

هـذا المدعـو بـتر البحـث العلـمي بـتراً فاحشـاً، ثـم ذهـب يصيـح ويبكي على قناتـه في تلغـرام ويسـتخدم مصطلحـات غريبـة مثـل «**ميليشـيا**»، وكأنه مسـكين مضطهـد، ومـا هو إلا مجـرد رجل سـخيف يضـع كتاباً بعنـوان أكبر مـن مقـداره، وما اسـتطاع أن يقـاوم النقـض الذي وقع على رأسـه كالصاعقة.

ولا يغرنـك الـتراس الدواجـن الذيـن نـشروا كتابـك، فأنـت تعلـم وأنـا أعلـم وهـم يعلمـون أنـك متسـلق على ظهورهـم، وسرعان مـا تنتـهي فائدتـك منهـم سـترميهم مـن قـوس واحـدة، فأنـت نفسـك لـك نقـودات سـابقة تسـخر فيهـا مـن رؤوس تيارهـم.

وهـؤلاء الذيـن روّجـوا لكتابـك قبحهـم الله واحـداً واحـداً ولا أسـتثني منهـم أحـداً، لأنهـم شـهداء زور مدحـوا الكتـاب قبـل صـدوره، ثـم سـكتوا عـن كوارثـه العلميـة بعـد قراءتـه، فـلا عـبرة بشـهادة هـؤلاء الطغـام.

هـذا المنشـور أكتبـه لأن هـذا الرجـل -غـير أنـه يـدعي دعاوى هي أكـبر منـه بكـثير وهـو ليـس كـما يصـور نفسـه- قـام بالطعـن في سـادات التابعـين، فهـذا آخـر تحذيـر لهـذا المدعـو، لعلـه يتراجـع عـن عنـاده ويترك الكـبر والريـاء الذي وقـع في قلبـه.

كتـب الأخ أبـو حمـزة رداً على هـذا المدعـو في الذب عـن واحـد مـن سـادات التابعـين: عطـاء بـن أبي ربـاح، مـن إفـك يوسـف سـمرين.

وأكتب هذا المنشور للذب عن سيد آخر من سادات التابعين: الحسن البصري، من إفك يوسف سمرين ونفيه لتوبته.

فهذه فرصة لهذا المدعو لعله يخرج ويعتذر ويقول: أنا أخطأت وإن لم يخرج ويعتذر فنسأل الله أن يكفينا شرك.

جاء في سنن أبي داود: «**حدثنا عبد الله بن الجراح، قال**: **حدثنا حماد بن زيد، عن خالد الحذاء، قال**: «**قلت للحسن**: **يا أبا سعيد أخبرني عن آدم أللسماء خلق أم للأرض؟ قال**: **لا بل للأرض، قلت**: **أرأيت لو اعتصم فلم يأكل من الشجرة، قال**: **لم يكن له منه بد، قلت**: **أخبرني عن قوله تعالى**: ﴿مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ١٦٣﴾ [سورة الصافات] **قال**: **إن الشياطين لا يفتنون بضلالتهم إلا من أوجب الله عليه الجحيم**».

- حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، حدثنا خالد الحذاء، عن الحسن، في قوله تعالى: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ﴾ [هود: ١١٩]، قال: «**خلق هؤلاء لهذه وهؤلاء لهذه**».

- حدثنا أبو كامل، حدثنا إسماعيل، حدثنا خالد الحذاء، قال: "قلت للحسن: ﴿مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ١٦٣﴾ [الصافات]، قال: إلا من أوجب الله تعالى عليه أنه يصلى الجحيم".

- حدثنا هلال بن بشر، قال: حدثنا حماد، قال: أخبرني حميد: كان الحسن، يقول: "لأن يسقط من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يقول الأمر بيدي".

- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد، حدثنا حميد، قال: "قدم علينا الحسن مكة، فكلمني فقهاء أهل مكة أن أكلمه في أن يجلس لهم يوما يعظهم فيه، فقال: نعم، فاجتمعوا فخطبهم فما رأيت أخطب منه، فقال رجل: يا أبا سعيد من خلق الشيطان؟ فقال: سبحان الله هل من خالق غير الله! خلق الله الشيطان وخلق الخير وخلق الشر، قال الرجل: قاتلهم الله كيف يكذبون على هذا الشيخ".

- حدثنا ابن كثير، قال: أخبرنا سفيان، عن حميد الطويل، عن الحسن: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝١٢﴾ [الحجر]، قال: "الشرك".

- حدثنا محمد بن كثير، قال: أخبرنا سفيان، عن رجل قد سماه غير ابن كثير، عن سفيان، عن عبيد الصيد، عن الحسن في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]، قال: "بينهم وبين الإيمان".

- حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا سليم، عن ابن عون، قال: "كنت أسير بالشام فناداني رجل من خلفي، فالتفت فإذا رجاء بن حيوة، فقال: يا أبا عون ما هذا الذي يذكرون، عن الحسن؟ قال: قلت: إنهم يكذبون على الحسن كثيرا".

- حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد، قال: سمعت أيوب، يقول: "كذب على الحسن ضربان من الناس: قوم القدر رأيهم وهم يريدون أن ينفقوا بذلك رأيهم، وقوم له في قلوبهم شنآن وبغض، يقولون: أليس من قوله كذا؟ أليس من قوله كذا؟".

- حدثنا ابن المثنى، أن يحيى بن كثير العنبري حدثهم، قال: كان قرة بن خالد، يقول لنا: "يا فتيان لا تغلبوا على الحسن، فإنه كان رأيه السنة والصواب".

- حدثنا ابن المثنى، وابن بشار، قالا: حدثنا مؤمل بن إسماعيل، حدثنا حماد بن زيد، عن ابن عون، قال: "لو علمنا أن كلمة الحسن تبلغ ما بلغت، لكتبنا برجوعه كتابا وأشهدنا عليه شهودا، ولكنا قلنا: كلمة خرجت لا تحمل".

- حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: قال لي الحسن: "ما أنا بعائد إلى شيء منه أبدا".

- حدثنا هلال بن بشر، قال: حدثنا عثمان بن عثمان، عن عثمان البتي، قال: "ما فسر الحسن آية قط إلا عن الإثبات"".

تخيل كل هذه الروايات فقط من كتاب سنن أبي داود، وهو كتاب أشهر من يُعرَّف!

فيا سفيه، قبل أن تكتب عناوين أكبر منك بكثير اقرأ أولاً كتب السنة المشهورة، فأنت أصلاً لم تطَّلع حتى على كتاب مثل سنن أبي داود ثم تخرج لتنقد كتب السنة؟

ما الفرق بينك وبين مركز تكوين؟ ما الفرق بينك وبين الملاحدة والعلمانيين؟

فضيحتك بجلاجل، وصدقني أخرج واعتذر وقل الحق خيراً لك من هذه المكابرة، لأنك كلما تأخرت في التراجع اتسعت فضيحتك، يا (أبو بحث علمي).

قال ابن بطة[1]: "وربما قيل لبعضهم: من إمامك فيما تنتحله

(١) "الإبانة الكبرى" (٤/١٧٨).

من هذا المذهب الرجس النجس، فيدعي أن إمامه في ذلك الحسن بن أبي الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيضيف إلى قبيح كفره وزندقته أن يرمي إماما من أئمة المسلمين وسيدا من ساداتهم وعالما من علمائهم بالكفر، ويفتري عليه البهتان ويرميه بالإثم والعدوان ليحسن بذلك بدعته عند من قد خصمه وأخزاه، وأنا أذكر من كلام الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القدر، ورده على القدرية ما يسخن الله به عيونهم، ويظهر للسامعين قبيح كذبهم إن شاء الله تعالى وبه التوفيق".

ثم ذكر ابن بطة روايات كثيرة، وبما أن (أبو بحث علمي) يدَّعي أنه يحترم البحث العلمي سأعطيه وظيفة لعله يذاكر جيداً ويصحح من أخطائه:

اذهب يا (أبو بحث علمي) إلى "الإبانة الكبرى" لابن بطة جزء ٤ صـ١٧٨ واقرأ من أثر رقم ١٦٦٥ إلى أثر رقم ١٧١٠.

وأذكر لك بعضاً منها:

"١٦٧٣- حدثنا أبو الفضل شعيب بن محمد، قال: حدثنا ابن أبي العوام، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبو عثمان الأزدي، عن عيسى بن الربيع، عن كثير بن زياد، قال: سألت الحسن عن هذه الآية: ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌۚ﴾، قال: «**هم الذين يقولون: الأشياء إلينا، إن شئنا فعلنا، وإن شئنا لم نفعل**».

١٦٧٦- حدثنا أبو محمد الحسن بن علي بن زيد العسكري، قال: حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن مروان العقيلي، قال: سمعت عوفا، يقول: سمعت الحسن، يقول: «**من كذب بالقدر، فقد كذب بالإسلام، إن الله** عَزَّوَجَلَّ **قدر خلق الخلق بقدر، وقسم الأرزاق بقدر، وقسم**

البـلاء بقـدر، وقسـم العافيـة بقدر، وأمـر ونهى».

١٦٩٦- حدثنـا أبـو علي محمـد بـن يوسـف، قـال: حدثنـا عبـد الرحمـن بـن خلـف، قـال: حدثنـا حجـاج، قـال: حدثنـا حمـاد بـن زيـد، عـن خـالد الحـذاء، قـال: قـدم علينـا رجـل مـن أهـل الكوفـة، فـكان مجانبـا للحسـن لمـا كان بلغـه عنـه في القـدر حـتى لقيـه فسـأله الرجـل أو سـئل عـن هـذه الآيـة: {ولا يزالـون مختلفـين إلا مـن رحـم ربـك ولذلـك خلقهـم}، قـال: «**لا يختلـف أهـل رحمـة الله ولذلـك خلقهـم**"، **قـال**: "**خلـق أهـل الجنـة للجنـة، وأهـل النـار للنـار، فـكان الرجـل بعـد ذلـك يـذب عـن الحسـن»**".

وإن حاولـت أن تتكلـم عـن إسـناد بعـض الروايـات فقـد سـاق ابـن بطـة بعـض الروايـات إجـازة وذكـر ٤٥ أثـراً، فمـا الذي يمكنـك فعلـه مع كل هـذه الآثـار؟

وقـد روى بعـض مـا جـاء في إثبـات الحسـن البـصري للقـدر هبـة الله الطـبري اللالـكائي في كتابـه «**شرح أصـول اعتقـاد أهـل السـنة**»:

"١٢٤٩- أخبرنـا عبيـد الله بـن أحمـد، قال: أخبرنا الحسـين بن إسـماعيل، قـال: أخبرنا يعقـوب بن إبراهيم الدروقي، قال: ثنا الحسـن بـن حبيب بن ندبة، قـال: ثنا سـلمة بن محمـد، عن نعيـم العنبري، وكان من جلسـاء الحسـن يقول في قـوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ﴾ [الكهف: ٨٢] قـال: «**لـوح مـن ذهـب مكتـوب فيهـا: عجبـت لمـن يؤمـن بالقـدر كيـف يحـزن، وعجبـت لمـن آمـن بالمـوت كيـف يفـرح، وعجبـت لمن يعـرف الدنيـا وتقلبهـا بأهلها كيف يطمـئن إليها لا إله إلا الله محمـد رسـول الله**».

١٢٥٠- أخبرنـا محمـد بـن أحمـد الطـوسي، قـال: ثنـا محمـد بـن يعقـوب،

قال: ثنا أبو عتبة، قال: ثنا بقية، قال: ثنا تمام بن نجيح، قال: سمعت الحسن، وأتاه رجل فأخذ بعنان دابته، فقال: أيها الضال المضل حتى متى تضل الناس؟ قال: وما ذاك؟ قال: تزعم أن من قتل مظلوما فقد قتل في غير أجله، قال: فمن يأكل بقية رزقه يا لكع خل الدابة قتل في أجله، قال: فقال الرجل: والله ما أحب أن لي بما سمعت منك اليوم ما طلعت عليه الشمس.

١٢٥١- أخبرنا القاسم بن جعفر، قال: أخبرنا عيسى بن إبراهيم، قال: ثنا القاسم بن نصر، قال: ثنا محمد بن المثنى، قال: ثنا أبو داود، قال: ثنا أبو خلدة، قال: سمعت الحسن يقول: «**الشقي من شقي في بطن أمه**».

١٢٥٢- أخبرنا القاسم، قال: ثنا عيسى، ثنا الحسن، ثنا سليمان بن حرب، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب قال: نازلت الحسن في القدر فقال: «**إني لست بعائد فيه**».

١٢٥٣- أخبرنا الحسن بن عثمان، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن، قال: ثنا سليمان بن الأشعث، قال: ثنا سليمان بن حرب، قال: ثنا حماد بن زيد، سمعت أيوب يقول: كذب يعلى على الحسن البصري: صنفان من الناس: قوم القدر رأيهم فهم يريدون أن ينفقوا بذلك قولهم، وقوم في قلوبهم له شنآن، وبعض يقولون: من قوله كذا وليس من قوله كذا.

١٢٥٤- أخبرنا الحسين بن الحسن المخزومي، قال: ثنا أحمد بن سليمان، ثنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: ثنا سويد بن سعيد، قال: ثنا مروان بن معاوية، عن عاصم، قال: سمعت الحسن يقول في مرضه

الذي مات فيه: إن الله قدر أجلا وقدر معه مرضا وقدر معه معافاة، فمن كذب بالقدر فقد كذب بالقرآن، ومن كذب بالقرآن فقد كذب بالحق.

١٢٥٥- أخبرنا عبد الرحمن بن عبيد الله، ثنا أحمد بن سليمان، ثنا إبراهيم بن إسحاق، وجعفر بن محمد، قالا: ثنا قتيبة، قال: ثنا حماد بن زيد، عن عوف، قال: سمعت الحسن، يقول: من كذب بالقدر فقد كذب بالإسلام، ثم قال: إن الله خلق خلقا فخلقهم بقدر، وقسم الآجال بقدر، وقسم أرزاقهم بقدر، والبلاء والعافية بقدر».

قد يستغرب بعض الإخوة الأثريين من مستوى هذا الباحث وضعفه وقلة علمه، وحتى أنا حقيقةً استغربت وما كنت أظن أنه بهذا المستوى الهزيل.

وقد كان هذا الباحث يسخر ممن يراجع الكتب على الشاملة، ثم اتضح أنه لم يراجع الكتب هذه، بل ربما لم يقرأها في حياته أبدا فليته راجعها على الشاملة!

وإذا أراد هذا الباحث أن يعترض نُحيلك إلى مقال على موقع «**إسلام سؤال وجواب**»[1] فيه تبيان لعقيدة أهل السنة في القدر وذكر لمراتب القدر التي يثبتها الحسن البصري ولا ينفي شيئاً منها:

نعم يا أيها الباحث لقد سقطت سقطة كبيرة، حتى إننا صرنا نُحيلك على «**الشاملة**» وعلى موقع «**إسلام سؤال وجواب**» لعلك تعرف ما

(١) راجع فهرس المقالات في ذيل الكتاب.

هي عقيدة أهل السنة، فانظر إلى مستواك الهزيل واترك عنك الكبر، فلقد اتسعت فضيحتك اتساعاً كبيراً.

المواقع التي تسخر منها يا ليتك قرأت بعض من المعلومات المذكورة فيها، لعلك على الأقل تتعلم عقيدة المبتدئين التي يتعلمها صغار أهل السنة.

وأذكر كذلك روايات متفرقة من كتاب "الشريعة" للآجري:

"٣١١- أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد الفريابي قال حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي قال: حدثنا حماد بن زيد، عن خالد الحذاء، عن الحسن في قول الله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ١٦٣﴾ [الصافات] قال: الشياطين لا يفتنون بضلالتهم إلا من أوجب الله تعالى له أن يصلى الجحيم.

٣١٣- أخبرنا الفريابي قال: نا أبو بكر بن أبي شيبة قال: نا إسماعيل بن علية، عن منصور بن عبد الرحمن قال: قلت للحسن: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ﴾ [هود] قال: ومن رحم ربك غير مختلفين وقلت: ولذلك خلقهم؟ قال: نعم، خلق هؤلاء للجنة، وخلق هؤلاء للنار، وخلق هؤلاء للرحمة، وخلق هؤلاء للعذاب.

٣١٤- وأخبرنا الفريابي قال: حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا حماد بن زيد، عن خالد الحذاء قال: قدم علينا رجل من أهل الكوفة، وكان مجانبا للحسن، لما كان يبلغه عنه في القدر، حتى لقيه، فسأله الرجل أو سئل، عن هذه الآية ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ﴾ [هود] قال: لا يختلف أهل رحمة الله، قال: ﴿وَلِذَٰلِكَ

﴿خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٩]؟ قال: خلق الله تعالى أهل الجنة للجنة، وأهل النار للنار قال: فكان الرجل بعد ذلك يكذب عن الحسن».

ثم قال الآجري في باب ذكر روايات التابعين في إثبات القدر:

«اعلموا رحمنا الله وإياكم أن من القدرية صنفاً إذا قيل لبعضهم: من إمامكم في مذهبكم هذا؟ فيقولون: الحسن، وكذبوا على الحسن، قد أجل الله الكريم الحسن عن مذهب القدرية ونحن نذكر عن الحسن خلاف ما ادعوا عليه».

وهذه وظيفة أخرى لك يا (أبو بحث علمي) راجع الروايات من أثر رقم ٤٥٨ إلى أثر رقم ٤٦٨.

قال الآجري بعد أن ساق الآثار في تبرئة الحسن:

«بطلت دعوى القدرية على الحسن، إذ زعموا أنه إمامهم، يموهون على الناس، ويكذبون على الحسن، لقد ضلوا ضلالاً بعيداً، وخسروا خسراناً مبيناً».

ومن المرويات التي نقلها أصحاب أحمد:

قال عبد الله(١): **«حدثني أبي قال: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا هشام وسألته عن الذي ذكر من أمر الحسن في القدر، فقال: كذبوا، إنما تغفلوا الشيخ بكلمة فقالوا عليها».**

قال عبد الله(٢): **«حدثني أبي قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن أمي، عن العلاء بن بدر: دخلت على الحسن وهو على سرير، قلت:**

(١) "العلل" رواية عبد الله (٢١٢٣).
(٢) "العلل" رواية عبد الله (٤٢٠٥).

وددت أنك لم تكن تكلمت في القدر قال: وأنا».

جاء في طبقات ابن سعد(١):

"- أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قال: أنا نازلت الحسن في القدر غير مرة حتى خوفته السلطان فقال: لا أعود فيه بعد اليوم.

- أخبرنا أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الرجال عن عمر مولى غفرة قال: كان أهل القدر ينتحلون الحسن بن أبي الحسن. وكان قوله مخالفا لهم. كان يقول يا ابن آدم لا ترض أحدا بسخط الله ولا تطيعن أحدا في معصية الله ولا تحمدن أحدا على فضل الله ولا تلومن أحدا فيما لم يؤتك الله. إن الله خلق الخلق والخلائق فمضوا على ما خلقهم عليه. فمن كان يظن أنه مزداد بحرصه في رزقه فليزدد بحرصه في عمره

أو يغير لونه أو يزيد في أركانه أو بنانه.

- أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد قال: مات الحسن ليلة الجمعة. قال: وغسله أيوب وحميد الطويل وأخرج به حين انصرف الناس".

وقد سقت الأثر لغايةٍ مهمة، وذلك لأن أيوب كان لا يغسل أهل البدع، ولكن لما مات الحسن غسله، وهو الذي جعل الحسن يرجع عن زلته في القدر.

(١) الطبقات الكبرى - ط العلمية (٧/ ١٢٣).

دُعي أيــوب الســختياني إلى غســل ميــت، فخــرج مــع القــوم حــتى إذا كشــف عــن وجهــه عرفــه، فقــال: «**أقبِلــوا قِبَــل صاحبكــم، فلســتُ أغســله، رأيتــه يمــاشي صاحــب بدعــة**».

فكيف لو كان مبتدعاً أصلاً؟

فهــذا هــو مقــام التدريــس مع الــرد أيضــاً، لذلــك راجــع نفســك واعتذر عــن هــذه الفضيحــة العلميــة، فقــد ذبحك الكــبر والغرور يوســف ســمرين!

الدفاع عن الحسن البصري وابن تيمية (مصطفى)

قال سمرين: « **فهلا أحتكم وفق ما قاله إلى ما ذكره ابن حجر(٨٥٢هـ) بأن ابن تيمية كتب كتابا بخطه**»

ثم ذكر القصة المعروفة أن ابن تيمية قال إنه أشعري[(١)].

ثم قال: «**وإن قال: قد قبلت خبرهم ولكنه في معرض إكراه لا أعتد به فكلام المكره الخائف وجوده كعدمه**»[(٢)].

قلت: هذا كذب على شيخ الإسلام حاشاه، فشيخ الإسلام عندما طلبوا منه ورقة خاصة لا يراها إلا السلطان رفض، فكيف يعترف للجميع بأنه صار أشعرياً!

والكتاب المزعوم كزعم كتابته (٧٠٧هـ) ورفضه الكتابة للشيوخ التدامرة كان في(٧٠٨هـ) فكيف يطلبون منه كتابة كتاب في نفس الموضوع بعد سنة!

"فلما أخبره بذلك المشايخ التدامرة قالوا: يا سيدي قد حملونا كلاماً نقوله لك، وحلّفونا أنه ما يطلع عليه غيرنا: أن تنزل لهم عن مسألة العرش ومسألة القرآن ونأخذ خطّك بذلك، نوقف عليه السلطان ونقول له: هذا الذي حبسنا ابن تيمية عليه قد رجع عنه ونقطع نحن الورقة.

فقال لهم: تدعوني أن أكتب بخطي أنه ليس فوق العرش إله

---

(١) باسم السلف ص (٥١).
(٢) باسم السلف ص (٥٢).

يعبد، ولا في المصاحف قرآن، ولا لله في الأرض كلام؟ ودق بعمامته الأرض وقام واقفاً ورفع برأسه إلى السماء وقال: اللّٰهُمَّ إني أشهدك على أنهم يدعونني أن أكفر بك وبكتبك ورسلك، وأن هذا الشيء ما أعمله. اللّٰهُمَّ أنزل بهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المجرمين. نفذت فيهم سهام الله. والله لتقلبن دولة بيبرس أسفلها أعلاها. ويكون أعز من فيها أذل من فيها ولينتقمنّ الله من الكبير والصغير، وكم أجد عليهم وما أدعو عليهم"[(١)].

قال ابن عبد الهادي: «ثمَّ أَنهم رجعُوا عَنهُ وَاتَّفَقُوا على الشَّيْخ كَمَال الدّين بن الزملكاني فناظر الشَّيْخ وَبحث مَعَه وَطَالَ الْكَلَام وَخَرجُوا من هُنَاكَ وَالْأَمر قد انْفَصل وَقد أظهر الله من قيام الْحجَّة مَا أعز بِهِ أهل السّنة وَانْصَرف الشَّيْخ تَقِيّ الدّين إِلَى منزله وَاخْتلفت نقُول الْمُخَالفين للمجلس وحرفوه وَوَضَعُوا مقَالَة الشَّيْخ على غير موضعهَا وشنع ابْن الْوَكِيل وَأَصْحَابه بِأَن الشَّيْخ قد رَجَعَ عَن عقيدته فَالله الْمُسْتَعَان وَالَّذِي حمل نَائِب السلطنة على هَذَا الْفِعْل كتاب ورد عَلَيْهِ من مصر فِي هَذَا الْمَعْنى وَكَانَ الْقَائِم فِي ذَلِك بِمصْر القَاضِي ابْن مخلوف الْمَالِكِي وَالشَّيْخ نصر المنبجي والقروي واستعانوا بِرُكْن الدّين الجاشنكير"[(٢)].

وقال الشيخ: "وكان في أوائل النصف [من الشهر المذكور] جاءنا هذان الرسولان بورقة كتبها لهم المحكم من القضاة [أبو الحسن علي بن مخلوف المالكي] وهي طويلة، طلبت منهم نسخها فلم [يوافقوا وتأملتها فوجدتها مكذوبة على إلا كلمة واحدة] من أنه على العرش

(١) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية ص (١٦٠).
(٢) العقود الدرية ص (٢٢٠).

حقيقة وأن كلامه حرف وصوت قائم به [بلا تكييف ولا تشبيه]

قلت: [ليس هذا في كلامي ولا] في خطي، وخاطبني بخطاب فيه طول قد ذكر في غير هذا الموضع فندموا على كتابة تلك الورقة وكتبوا هذه»(١).

وقال: «**وَأما الْكتب فَمَا كتبت إِلَى أحد كتابا ابْتِدَاء أَدْعُوهُ بِهِ إِلَى شَيْء من ذَلِك ولكنني كتبت أجوبة أجبْت بهَا من يسألني من أهل الديار المصرية وَغَيرهم وَكَانَ قد بَلغنِي أَنه زور عَليّ كتاب إِلَى الْأَمِير ركن الدّين الجاشنكير أستاذ دَار السُّلْطَان يتَضَمَّن ذكر عقيدة محرفة وَلم أعلم بحقيقته لَكِن علمت أَن هَذَا مَكْذُوب**»(٢).

ثم قال سمرين: «**فهو-أي الشيخ الخليفي- يثبت أن الحسن(١١٠هـ) قال بالقدر، ويجزم أنه رجع، بخلاف مكحول وقتادة فقال بأنهما وقعا فيه، ولكنه قد (حُكي) رجوعهما، بصيغة التمريض، فيقدم في هذا ما جزم فيه، فكيف ثبت عنده رجوع الحسن؟**»(٣).

قلت: ولماذا أنت خائف وتستعمل تقية كالتقية الشيعية؟ تضرب وتشكك بعقائد أئمة المسلمين الجبال العظام ولا تبين حتى موقفك!

ثم أورد رواية أيوب السختياني: «**نَازَلْتُ الْحَسَنَ فِي الْقَدَرِ، وَمَا عِنْدِي وَعِنْدَهُ أَحَدٌ، إِلَّا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، فَقَالَ: أَوَلَسْتُمَا تَرَيَانِ ذَلِكَ؟، قَالَ: فَمَا زِلْتُ، حَتَّى خَوَّفْتُهُ بِالسُّلْطَانِ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِعَائِدٍ إِلَيْهِ**»(٤).

---

(١) التسعينية (١/١١١).
(٢) العقود الدرية ص (٢٢٣).
(٣) باسم السلف ص (٥٣).
(٤) القدر للفريابي ص (٢٠٨).

قلت: ويزعم سمرين أنها تقية ولا أدري أناخذ فهم الرواية منك أم من جميع العلماء الذين رووا هذه الرواية في تبرئة الحسن من القدر!

وروى الفريابي نفسه بعدها: «٣٥٥ حَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: أَتَيْتُ عَوْفاً الْأَعْرَابِيَّ، فَقَالَ لِي: يَا مُعْتَمِرُ، مُرَّ بِنَا إِلَى مُوسَى الْأُسْوَارِيِّ، فَإِنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ ابْنَهُ قُتِلَ بِغَيْرِ أَجَلِهِ، وَيَرْوِي عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ الْمَقْتُولَ يُقْتَلُ بِغَيْرِ أَجَلِهِ، فَذَهَبْتُ مَعَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ، أَوْ وَيْلَكَ، لِمَ تَكْذِبُ عَلَى الْحَسَنِ؟، وَأَنَا أَطْوَلُ مُجَالَسَةً لَهُ مِنْكَ، قَالَ: هَاهْ.

٣٥٦ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُعْتَمِرٌ، مَرَّ بِنَا إِلَى عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: فَافْتَرَقْنَا يَوْماً، فَجِئْتُ إِلَى أَبِي سُلَيْمَانَ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا كَانَ مِنْ عَوْفٍ إِلَى مُوسَى، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، الْزَمْ عَوْفاً، فَإِنَّهُ رَجُلٌ صَدُوقٌ، اذْهَبْ مَعَهُ إِلَى عَبْدِ الْوَاحِدِ، فَجِئْتُ مَعَهُ إِلَى عَبْدِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ، أَوْ وَيْلَكَ، لم تكذب على الحسن؟، وتروي عَنْهُ أَنَّ الْمَقْتُولَ بِغَيْرِ أَجَلِهِ، قَالَ: فَمَا قُمْنَا حَتَّى عَلِمْنَا أَنَّهُ كَذَبَ عَلَى الْحَسَنِ»[1].

وقال: «٦٣ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أبي شيبة، حدثنا إسماعيل بن عُلَيَّةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قلت للحسن: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ قَالَ: النَّاسُ يَخْتَلِفُونَ عَلَى أَدْيَانٍ شَتَّى، إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ، وَمَنْ رَحِمَ رَبُّكَ غَيْرُ مختلف. قلت: {وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ} قَالَ: نَعَمْ، خَلَقَ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَهَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَخَلَقَ هَؤُلَاءِ

(١) القدر للفريابي ص (٢٠٨).

لِرَحْمَتِـهِ، وَهَـؤُلَاءِ لِعَذَابِـهِ"[١].

وأنـت قلـت في كتابـك: «**بـل بـدأ مرافعتـه عنـه في الحديـث عـن الفرق بـين مـن "اختلـف في نسـبة الأمـر له"**، وبـين مـن اتفـق على هـذه النسـبة له، على أن هـذا يكـون فيمـن يُـروى عنـه مقالـة، أمـا أن يكـون له كتـاب متـداول، يمكـن الرجـوع إليـه، فمـا عليـك إلا أن تحقـق كلامـه، وتفهـم معانيـه، ثـم تقـول وقـع فيهـا أو لا؟ دون الحاجـة لأن تُحـصي عـدد المُتهمـين له، ولا أن ترصـد وقـوع الخـلاف في هـذا، [...] فهـذا ثبـت عنـه كتـاب، دوِّن فيـه كلامـه، يمكـن الرجـوع إليـه»[٢].

فهذا من كلام الحسن نفسه.

وآتيك بكلام له أخر.

قـال الطـبري: «حدَّثـني عليُّ بـنُ سـهلٍ، قـال: ثنـا زيـدُ بـنُ أبي الزَّرقـاءِ، عـن سـفيانَ، عـن حُميـدٍ، عـن الحسـنِ في هـذه الآيـةِ: ﴿كَذَٰلِكَ نَسۡلُكُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١٢﴾. قـال: خَلَقناه.

قـال: ثنـا زيـدٌ، عـن حمـادِ بـن سَـلَمَةَ، عـن حُميـدٍ، قـال: سـألتُ الحسـنَ في بيـتِ أبي خليفـةَ عـن قـولِه: ﴿كَذَٰلِكَ نَسۡلُكُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١٢﴾. قـال: الـشِّرْكَ، سَـلَكه في قلوبِهـم»[٣].

وقـال الفسـوي: «حَدَّثَنَـا أَبُـو النُّعْمَـانِ حَدَّثَنَـا حَمَّـادٌ عَـنْ خَـالِدٍ قـال: قلـت لِلْحَسَـنِ: يَـا أَبَـا سَـعِيدٍ أَخْـبَرْنِي عَـنْ آدمَ خُلِـقَ لِلسَّـمَاءِ أَمْ لِـلْأَرْضِ؟

---

(١) القدر للفريابي ص (٧١).
(٢) باسم السلف ص (٢٦).
(٣) تفسير الطبري (١٧/٥٤٩).

قَالَ: لِلْأَرْضِ خُلِقَ. قَالَ قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوِ اعْتَصَمَ فَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ الشَّجَرَةِ. قَالَ: لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا لِأَنَّهُ لِلْأَرْضِ خُلِقَ. قَالَ: وَسَأَلْتُ الْحَسَنَ قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ ﴿مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ١٦٣﴾ [الصافات]. قَالَ: نَعَمِ الشَّيَاطِينُ لَا يُضِلُّونَ بِضَلَالِهِمْ إِلَّا مَنْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَصْلَى الْجَحِيمَ.

حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ: يَا أَبَا سَعِيدٍ آدَمُ خلق للأرض أم لِلسَّمَاءِ؟ قَالَ: لِلْأَرْضِ. قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَكَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْصِمَ؟ قَالَ: لَا»[1].

وقال عبد الرزاق: ١٣٩١ - عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «مَنْ كَذَّبَ بِالْقَدَرِ فَقَدْ كَذَّبَ بِالْقُرْآنِ»[2].

وقال الذهبي: «**وَرَوَى: مَرْوَانُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ أَحَداً مِنَ التَّابِعِيْنَ تَكَلَّمَ فِي القَدَرِ إِلاَّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ: الحَسَنُ، وَمَكْحُوْلٌ، فَكَشَفْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَإِذَا هُوَ بَاطِلٌ**»[3].

ولا أعرف هل نفهم الأثر منك أم من أيوب نفسه الذي قال: «**كَذَبَ عَلَى الْحَسَنِ ضَرْبَانِ مِنَ النَّاسِ، قَوْمٌ الْقَدَرُ رَأْيُهُمْ فَيَنْحِلُونَهُ الْحَسَنَ لِيُنَفِّقُوهُ فِي الناس، وقوم في صدورهم شنئان مِنْ بُغْضِ الْحَسَنِ فَيَقُولُونَ أَلَيْسَ يَقُولُ كَذَا أَلَيْسَ يَقُولُ كَذَا**»[4].

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/٤١) وخرجها ابن بطة في الإبانة الكبرى (١٣٨٨) والآجري في الشريعة (٤٦٧) عن طريق حماد بن زيد و(٤٦٦) عن طريق الفريابي.

(٢) تفسير عبد الرزاق (٢/٢٤٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/١٥٩) وخرجها ابن عساكر مسندة في تاريخة من طريق أبي داود (٦٠/٢٢٩).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/٣٤).

وقال الفسوي: «حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حماد عن حبيب بن الشهيد ومنصور ابن زَاذَانَ قَالَ: سَأَلْنَا الْحَسَنَ عَمَّا بَيْنَ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ إلى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ ففسره على الإثبات»[١].

أي على إثبات القدر.

وقال الطبري: «حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمد بن ثورٍ، عن معمر، عن قتادة: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝٢٠٠ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾. قال: إذا كذّبوا سلَك الله في قلوبهم ألا يُؤْمِنوا به...حدثني المثنى، قال: ثنا الحجاج بن المنهالِ، قال: ثنا حماد بن سلمةَ، عن حميدٍ، قال: قرأتُ القرآنَ كلَّه على الحسن في بيت أبي خليفةَ، ففسَّره أجمعَ على الإثبات، فسألته عن قوله: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝٢٠٠﴾. قال: أعمالٌ سيعملونها لم يعمَلوها»[٢].

وقال الآجري: «بَابُ مَا ذُكِرَ عَنِ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اعْلَمُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ صِنْفاً إِذَا قِيلَ لِبَعْضِهِمْ: مَنْ إِمَامُكُمْ فِي مَذْهَبِكُمْ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: الْحَسَنُ، وَكَذَبُوا عَلَى الْحَسَنِ، قَدْ أَجَلَّ اللَّهُ الْكَرِيمُ الْحَسَنَ عَنْ مَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ وَنَحْنُ نَذْكُرُ عَنِ الْحَسَنِ خِلَافَ مَا ادَّعَوْا عَلَيْهِ»[٣].

وهذا في تبرئة قتادة والحسن وقد كتب د. أحمد بن محمد اللهيب في كتابه "التابعون المنسوبون إلى بدعة" كلاماً طيباً في تبرئة الحسن

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/٣٩).
(٢) تفسير الطبري (١٤/ ٢١).
(٣) الشريعة للآجري (٢/٣٩٧).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجزى الدكتور عنا وعن المسلمين خيراً.

ولا أدري كيف أتتك الجرأة أن تخوض في أعراض العلماء الجبال بهذا التهور الشديد!

والعجيب أن الذين يرفعون لواء الدفاع عن العلماء محتفين بهذا الكتاب وينشرونه في كل مكان! فهل هم يرضون بما فيه من مصائب!

براءة الحسن البصري من القدر (الرد على يوسف سمرين) (أبو عكرمة الحسيني)

يقول سمرين: كيف ثبت عنده (الخليفي) رجوع الحسن؟

قلت خذها مشهورةً مأثورة:

قال أبو داود[١]: «**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ لِي الْحَسَنُ: مَا أَنَا بِعَائِدٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ أَبَداً**».

"قال أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ[٢]: «**حَدَّثَنَا يَحْيَ بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: نَازَلْتُ الْحَسَنَ فِي الْقَدَرِ، وَمَا عِنْدِي وَعِنْدَهُ أَحَدٌ، إِلَّا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، فَقَالَ: أَوَلَسْتُمَا تَرَيَانِ ذَلِكَ؟، قَالَ: فَمَا زِلْتُ، حَتَّى خَوَّفْتُهُ بِالسُّلْطَانِ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِعَائِدٍ إِلَيْهِ**».

قال ابن سعد[٣]: «**أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قال: أنا نازلت الحسن في القدر غير مرة حتى خوفته السلطان فقال: لا أعود فيه بعد اليوم**».

قال اللالكائي[٤]: «**أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا عِيسَى، ثنا الْحَسَنُ، ثنا**

---

(١) سنن أبي داود (٧/ ٣٠ ت الأرنؤوط)

(٢) "المصنف" والقدر للفريابي (ص٢٠٨) عن أبي بكر.

(٣) الطبقات الكبرى - ط العلمية (٧/ ١٢٣).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٥٤).

سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: نَازَلْتُ الْحَسَنَ فِي الْقَدَرِ فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ بِعَائِدٍ فِيهِ».

"قال عَبْدُ الرَّزَّاقِ[١]، قَالَ مَعْمَرٌ، وَذُكِرَ عِنْدَ أَيُّوبَ قَوْلُ الْحَسَنِ فِي الْقَدَرِ فَقَالَ أَيُّوبُ: إِنَّ الْحَسَنَ كَانَ يَغْلِبُهُ مَنْطِقُهُ فَإِذَا كُلِّمَ رَجَعَ».

قال ابن قتيبة[٢]: «**حدّثني عبد الرّحمن، عن الأصمعي، عن أبيه قال: وكان (الحسن) تكلم في شيء من القدر ثم رجع عنه**».

قال الذهبي: «**وقد مر إثبات الحسن للأقدار من غير وجه عنه**».

وذكر الذهبي قولاً لسليمان التيمي، لكن لم أقف على سند، إنما أورده هاهنا ليُستأنس به.

قال الذهبي[٣]: «**وقال سليمان التيمي: رجع الحسن عن قوله في القدر**».

قلت: روى ابن بطة واللالكائي آثاراً كثيرة عن الحسن في إثباته للقدر، فارجع إليها.

هذا وصل اللّٰهُمَّ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق الصنعاني (ص٤٦).
(٢) المعارف (١/ ٤٤١).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٨٠).

هل رجع الحسن تقية؟ (أبو عكرمة الحسيني)

زعم يوسف سمرين أنَّه لا ينبغي للخليفي الجزم بأن الحسن البصري قد رجع عن قوله في القدر، لأنه قد يكون رجع تقيةً حين خوفه أيوب بالسلطان.

الرد:

هذا كلام باطل من وجوه، أذكر منها وجهين:

الوجه الأول: أنَّ أيوب ذكر بنفسه أن سبب رجوع الحسن هو نصيحته وكلامه معه، وليس تخويفه بالسلطان.

والدليل: قال عبد الرزاق: «**قال معمر: ذُكر عند أيوب قول الحسن في القدر، فقال أيوب: إن الحسن كان يغلبه منطقه فإذا كُلِّم رجع**».

ومن ها هنا نقول: هنا أيوب يجزم برجوع الحسن فهلَّا أنكر عليه سمرين؟

قال ابن قتيبة: «**حدثني عبد الرحمن [يقصد بن عبد الله وهو ابن أخ الأصمعي] عن عمه عن والده: كان الحسن قد تكلم في شيء من القدر ثم رجع عنه**».

وهذا إسناد صحيح.

وعبد الرحمن بن عبد الله، قال عنه القفطي[1]: "كان ثقةً".

وأكثر عنه ابن أبي الدنيا في كتبه، وكذلك ابن قتيبة، وذكره ابن

(١) «أنباه الرواة» (١٦١).

حبـان في ”الثقـات“، ويذكرونـه في الشـعراء والأدبـاء.

الوجـه الثـاني: أن علمـاء السـنة، الذيـن صنَّفـوا في العقيـدة، أوردوا هـذا الأثـر لبيـان بـراءة الحسـن البـصري مـن القدريـة، كابـن سـعد وأبي داود وابـن بطـة وأبي القاسـم اللالـكائي.

وتوجد آثار في إثبات الحسن للقدر لعلي أجمعها في مقال.

وصل اللَّهُمَّ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فصل
وعيدية واعتزالية يوسف سمرين في الإلزام
(أبو جابر العتيبي)

أول المضحكات: «**فلان لم يتابعه أحد على تكفيره**».

أين التناقض اللازم في قول: «**فلان لم ينكر عليه أحد**»؟

إلا إذا كان فكره مثل فكر الوعيدية المعتزلة أنك إذا ما أنكرت على فلان في التكفير = فهذا يستلزم أنك أيضاً توافقه في التكفير، التكفير على معين عندهم لازم، الكل ينكر أو الكل يوافق، ليس فيه أي احتمال لأحد يخطئ في التكفير، الخطأ في التوصيف في الكفر = يستلزم كونه مطابقاً خطأ الواقع في الكفر.

فهو بين اثنين؛

إما أن يقول: (أنا حمار، لم أستوعب عدم تناقض القولين).

أو يتواضع ويقول: (أنا لا أعرف كيف أخرج عن لازم التسلسل في التكفير، لا أعرف أن أضبط هذه المسائل).

وعلى نقطة الواقفة واللفظية:

ألا يفهم أن الواقفة أنفسهم يختلفون عن حال المخلوقية واللفظية؟ وأن السلف إذا أطلقوا عليهم التجهم فهذا لا يستلزم أن يكون تجهمهم كتجهم المخلوقية، وأن السلف فرَّقوا بين العالم والجاهل الواقفي، وأن كلمة «**السلف كفروا من وصفه كذا**» لا تستلزم أن هذا فعل كل

واحد من السلف، فضلاً عن كون ذلك يستلزم أن كل من اتصف بكذا ينبغي تكفيره بالضرورة.

فمضمون كلامه = عدم التفريق بين درجات الكفر، وعدم التفريق بين الواقع في الكفر جهلاً والواقع فيه علماً، وعدم التفريق بين الكافر وبين من لم يكفِّر الكافر.

فيبدو أنه ينطلق من نفس المنطلق في الإلزام:

«**الكافر لا ينبغي مدحه بأي صفة مدح، وينبغي هجره مطلقاً في كل حال**».

ثم يقول لك: الذين جهموا البخاري أكثر اتساقاً، لا ريب بهذا بالنسبة لمن هذا تفكيره وظنه!

وأظن هذه المقدمة مأخوذة من النفس الحركي: (إذا كنت في صفنا؛ فلك كل الاحترام والتبجيل، وإذا كنت في صف العدو، ينبغي وصفك بكل قبيح).

وهكذا يُعطَّل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويصبح الأمر فقط جهاداً ضد كفار.

وعلى نقطة تعريف الإمامة:

يقول من قدمته ورجعت له ووثقته وصححت من طريقه واقتبست من فوائده = فهو إمام لك.

(على أنَّا نغض الطرف الآن عن حقيقة ما يسميه تقديماً ورجوعاً وتوثيقاً وتصحيحاً واقتباساً).

فيقال: هل يشترط الإمام عندك توفر كل هذه الخصال أم يكفي بعضها؟

فإن قال: باشتراطها كلها.

فيقال: على مفهومه للرجوع والتوثيق والتصحيح والاقتباس للفوائد الذي يتهم الخليفي به، فهذا سيجعل الخليفي إماماً له، لأنه كان يرجع له (على فهمه)، وكان يوثقه في معلوماته (على فهمه)، وكان يصحح روايات من طريقه (على فهمه)، وكان يقتبس من فوائده، إلا إذا طرح «**إمامة**» الخليفي الآن له، فما هو داعي الطرح؟

وهل «**يظن أن الإمامة محض لفظ توجد بذكره وتزول بحذفه؟**»

فإن قال: «**أنا لم أفعل هذه الأمور، أنا كنت أناقش وأوافق واستدل واعتضد وإلخ**».

فيقال: كذلك ليحملك حسن الظن بأخيك عندما يستدل ويعتضد ببعض هذه الروايات وغيرها،

إلا أن تكون قد طرحت أخوَّته كذلك على أصل الوعيدية؟

وإن قال يكفي بعض هذه الخصال في الإمامة:

فهل سيجعل اليهود أئمة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما سألهم عن البحر المسجور؟

بل هذا يجعل أي أحد استفاد أي قدر من الاستفادة من آخر «**إماماً**» له!

عجيب هذا التعريف الشمولي للإمام، الذي يشمل جنس الاستفادة كلها.

ومن ثم يقول: «**واحتكمت إلى توثيقه**».

أيضا عجيب مفهوم الحاكمية الخارجي هذا الشمولي لكل استعانة، الرجل في كلامه شبه شديد بالوعيدية المعتزلة، لا يفرق بين الاعتماد والاعتضاد.

تعليق مختصر بشأن كتاب يوسف سمرين في نقد طرح الخليفي

(محمد عثمان)[١]

يبدو أن الكتاب كتب على عجالة كما علمت وقد تم إنجازه في فترة ضئيلة وقليل من العمل الجاد، وكتاب على عجالة ليس إلا زاد الراكب تمر وأقط! وكأنه يتزود به لأمر ما، وقد تبيّن لي شحّ الكتاب في أول فصل عن خرق الإجماع وهو يدعي أن الخليفي في احتجاجه على الرافضة عند إيرادهم رواية راوي يكفرونه (بكير بن فطحة) قد خالفوا إجماع الأمة في رد رواية الكافر.

خلال الفصل الأول أراد سمرين بيان تناقض الخليفي في قبوله روايات الكفار رغم عيبه على الرافضة ذلك أو الاحتجاج بروايات لا يأخذ بنتيجتها أو إنكاره فعل معين ثم اعتذاره له أو قيامه بالفعل نفسه، لكن المسألة لم تخل من تحكم.

استشهد أول ما استشهد[٢] برواية نقلها الخليفي في مقال بعنوان: «**ما أبعدهم عن قواعد أهل التمييع**» عن الحلواني، جاء فيها: "قال أبو سليمان: سألت سملة ابن شبيب عن علم الحلواني قال: يرمى في الحش، ثم قال سلمة: من لم يشهد على كفر الكافر فهو كافر".

ثم أورد سمرين تعليق الخليفي: "هذا إسناد صحيح إلى سلمة وهو

(١) ظهر من (محمد عثمان) بعض الأقوال البدعية، فرده سيق مع الردود لأنه من الموقّرين لسمرين.

(٢) باسم السلف ص٧.

من أئمة السنة ولو كان في أهل هذا الزمن لقالوا فيه من الغلاة: لا يعرف الموازنات ولا يعرف قاعدة خلافنا مع غيرنا لا يكون خلافا بيننا، وهذا غضبهم على من لم يكفر الواقفة"، وقال سمرين: "هذا يعني أن ما قاله سلمة صحيح عنده".

ثم يعقب سمرين أن الخليفي استشهد برواية عن الحلواني في مقال آخر له، حيث يجعل هذا الاستدلال تناقضا لأنه "لم يكفر الحلواني ويرمي علمه في الحش"(١).

وهذا أول تحكم، ليس محل الشاهد من إيراد كلام سلمة في تكفير الحلواني، فالخليفي لا يكفره حتى يصبح هذا تناقضاً، بل كان الهدف من إيراد كلام سلمة بيان غلظة السلف على من وقف في الجهمية وأشباههم، ولا يلزم الاستشهاد بسلوك معين تبني عين ما حكي فيه. ويقول سمرين: "وكأن من خالف سلمة بن شبيب من أهل التمييع ثم تجاهر (أنت) بمخالفته؟"(٢) فهل كانت مخالفة الخليفي لسلمة من طريق مخالفة أسلوبه أم عدم الاتفاق مع حكمه في عين مع إقرار المبدأ السلوكي العام في موضوع التبديع بقرينة قوله:" ولو كان في أهل هذا الزمن لقالوا فيه من الغلاة لا يعرف الموازنات"؟!

ثم أورد سمرين قول الخليفي في يعقوب بن شيبة: "هذا الجبل الذي وقعت منه زلة وقال بالوقف في القرآن"، قال سمرين: "وبعد نقل التبديع عن أحمد نقل كلام عبد الوهاب الوراق له حين ذكر يعقوب

---

(١) «باسم السلف» ص٩.
(٢) «باسم السلف» ص٨.

بن شيبة وابن الشلاج فقال: «**جهمية زنادقة**» فعلق الخليفي: "ما أعلم أحدا تابع الوراق على هذا"، بمعنى تابعه على التكفير. ويقول سمرين: "إنما منع من نفاذ قوله أنه لم يجد أحدا تابعه على هذا ومفهوم هذا لو أنه وجد متابعا لصحح تكفيره ليعقوب"، لكن بحسب سمرين فالخليفي ما زال يحتج بالكلمة رغم بطلانها عنده في قوله: "حكم الوراق على يعقوب بأنه زنديق وهذا يتوافق مع قول أحمد في الواقفة زنادقة"، وقوله في موضع آخر: "حكم الوراق بزندقة يعقوب وما أنكر عليه أحد"، فيقول سمرين مشيرا للتناقض:

"مرة انفرد به صاحبه فلم يتابعه عليه أحد.

ومرة يتفق مع أحمد.

ومرة لم ينكر عليه أحد"[١].

والحقيقة أن هذا تضاد وليس تناقضاً كما أشار سمرين، إذ أن الانفراد بالقول مع عدم المتابعة لا يستلزم منه حصول إنكار، فيمكن أن لا يتابع ولا ينكر عليه، ودعوى الانفراد وعدم الإنكار لا تناقض لزومي فيها، وموضع الشاهد في استدلال الخليفي كان بوضوح عدم إنكار الآخرين عليه، وصدور مثل هذا الكلام عن الوراق بخلاف من يمنع هذا الإطلاق من المميعة أو يبدع مطلقه كما لم يحصل مع الوراق، فيستطيع الاستشهاد بموقف الوراق وبعدم الإنكار عليه وعدم المتابعة على قوله دون حصول تناقض إذا كان موضع الاستدلال لا يتعلق بصحة وقوع الكفر عليه.

---

(١) «باسم السلف» ص٩.

ثـم يشـير سـمرين إلى أن الخليـفي متناقـض في روايتـه لأثـر سـلمة في أن علـم الحلـواني يلـقى في الحـش، زاعمـا أن هـذا مـا نسـبه الخليـفي لعمـوم السـلف في تـرك الرجـل، مـع اعتـذار الخليـفي بـأن مسـلماً روى عـن الحلـواني بحجـة أن هنـاك تفريقـا بـين مـن كان واقفيـا ومـن كان لا يكفـر الواقفـة، مشـيرا للتناقـض بــ: "فمـرة تركـوا علـم الحلـواني ومـرة احتملـه السـلف" ثـم يقـول: «فـإن كان ينـصر قـول مـن يـروي عنـه فقـد سـلم أن الحلـواني مسـلم لا يجـوز تكفـيره، لأنـه يـرى الإجمـاع قـد انعقـد على أنـه لا يجـوز الروايـة عـن كافـر وهـو يحتـج ويعـير الإماميـة بهـذا".

يعـني أن القـول بتكفـير سـلمة يجعـل روايـة البخـاري منـه باطلـة والتحجـج بالتفريـق يعـني أن الخليـفي لا يـرى كفـر الحلـواني مـا يبطـل محاججتـه بأثـر سـلمة على الميعـة. ويقـال بشـأن هـذا: موضـع الاسـتدلال كمـا بينـا فـوق ليـس تكفـير سـلمة للحلـواني، بـل كـون سـلمة كفـره ولـم يتهمـه أحـد مـن الـرواة عـن الحلـواني بالغلـو والخارجيـة لمخالفـة قرارهـم في الروايـة عنـه، فهـو لـم يصحـح التكفـير ولـم يحتـج بصحـة مطابقـة حـال الرجـل لوصـف الكفـر، فـلا يثبـت تناقـض مـن هـذا الوجـه، فيمكـن الاسـتدلال بأثـر سـلمة في تبـين المـراد دون الحاجـة لتصحيـح مقتضـاه.

ومـن أمثلـة هـذا الأسـلوب في زمـن النـبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مـا ورد في صحيـح البخـاري عـن النـبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديـث الأفـك:

"مـن يعـذرني مـن رجـلٍ بلغـني أذاه في أهـلي؟ فـوالله مـا علمـت على أهـلي إلا خـيراً... ولقـد ذكـروا لي رجـلاً مـا علمـت عليـه إلا خـيراً، ومـا

كان يدخل على أهلي إلا معي. قالت: فقام (سعد بن معاذ) فقال يا رسول الله أنا والله أعذرك منه إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرك!

فقام (سعد بن عبادة) وهو سيّد الخزرج- وكان رجلاً صالحاً ولكن أخذته الحميّة- فقال لسعد بن معاذ: كذبتَ لعمرُ الله لا تقتله ولا تقدر على ذلك. فقام (أُسَيْد بن خُضَيْر) وهو ابن عم سعد بن معاذ فقال لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله لنقتلنّه، فإنك منافق تجادل في المنافقين".

فلا أحد أنكر على أسيد وصف عبادة بالمنافق رغم عدم انطباق الوصف على سعد بن عبادة، والاحتجاج بمثل هذا السلوك صحيح وإن لم يلزم رمي سعد بحقيقة النفاق.

ثم قال سمرين: "أما البخاري ومسلم فقد رويا عنه في صحيحهما فهل هذا اتساق؟ إذ يمكن أن يجعل كلامه فيمن سماهم بأهل التمييع في البخاري ومسلم"[1] وهذا إلزام في غير محله، فالعيب مسقط على من أنكر إطلاق ألفاظ التكفير في معين واقع في بدعة مكفرة، لا فيمن روى عن المعين مع عدم اعتقاده كفره. والرجل حسب وصفك لم يجتمع فيه وصف مسلم/ كافر من الشخص نفسه، لأن هذا لم يكن موضع استشهاده ولم يطرح علمه لأن الاحتجاج ما كان بصحة ما قاله سلمة بذاته، والعبرة بهذا المقصد لا افتراض أن الخليفي يحتج بعين التكفير مرة ومرة يدفعه ولو كان يصحح مقتضى

(١) «باسم السلف» ص١١.

الأثر في الحلواني أيضا فليزم من هذا أن احتجاجه بالرواية مرة ساقط لا أن احتجاجه على من سماهم أهل التمييع يقع في البخاري ومسلم.

ثم أورد سمرين قول الخليفي "معلوم أن هناك فرقا بين الرواية عن واقفي ورواية عن شخص لا يكفر الواقفة جهلا"، زاعما أنه ينقض استدلاله هذا بقوله في موضع آخر:" وإنما روى البخاري عن واقفيين اثنين هما علي بن الجعد وعلي بن أبي هاشم" ويعلق سمرين: "فها قد أضحى الأمر ليس متوقفا على من لم يكفر الواقفة، بل امتد إلى واقفة" -ص١١- مشيرا إلى أن القاعدة انخرمت بإيراد أعيان خالفوها، وهذا ليس اعتراضا سليما، إذ أن ثبوت الأعم لا يلزم منه ثبوت الأخص وإن كان هناك تفريق فلا ينقض عموم القاعدة اختلاف جزئي كرواية البعض عن واقفة.

ومثال على أن لزوم الأخص من الأعم منتقف قول الله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٠٣﴾ [سورة الأنعام].

فهنا نفي بالعموم لقابلية رؤية الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، مع أن المؤمنين يرونه يوم القيامة «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَومَ القِيَامَةِ كما تَرَوْنَ هذا، لا تُضَامُونَ في رُؤْيَتِهِ**»، فقد كان لا تدركه الأبصار والآن تدركه يوم القيامة، فهذا عدم اتساق بالمنطق نفسه.

وفي مثال آخر للتحكم غير النزيه: أورد قول الخليفي بشأن الواقفيين المروي عنهما في صحيح البخاري: "وأما الواقفيان فأمرهما سهل فكلاهما من شيوخ البخاري الكبار ويبدو أن البخاري قد احتاج إلى الرواية عنهما بعلو" معلقا: "أضحى الأمر سهلا، فالواقفيان

من شيوخ البخاري الكبار"، "وحين قال الذهبي عن ابن الجعد: «**له هفوة صغيرة**» تجد تعقبا من الخليفي "هل من وصف بالجهمية أو الطعن في أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقال فيه «**له هفوة صغيرة؟**»" هذا في الشخص نفسه الذي أمره سهل فإن تنكر على من قال في علي بن الجعد: له هفوة صغيرة. يلزمك وفق هذا المنهج أن تستبدل العبارة، فتقول: أمره سهل وهو من شيوخ البخاري الكبار".

فنقول وهل كان أمرهما سهلا من حيث رواية البخاري عنهما أم من حيث أن عقيدتهما أمرها سهل لأن البخاري روى عنهما؟ نلاحظ فرقا كبيرا بين الأمرين، فالأولى تعني أن موضوع رواية البخاري نفسه أمر سهل بقرينة قوله: "قد احتاج إلى الرواية عنهما بعلو"، لكن يسهل التظاهر بأن المقصود هو أمر العقيدة إذا أردت صنع تناقض من لا شيء، ولعل هذه القراءة الخاطئة من عواقب العجلة.

ثم بسبب العجلة من جديد -وهذا في معرض حسن الظن فيه- أورد قولا للخليفي في موضوع الهروي من فيديو «**هل كان الهروي حلوليا**» يقول فيه الخليفي: "هذه الشخصية اختلف في تفسير كلامها ابن القيم وابن تيمية وما صرح واحد منهما أنه مبتدع! وحتى لو يميل الأنسان لقول أي واحد منهما" وبناء على هذا النقل: يقول سمرين: "وهذا كلام لا يصدر عمن عانى بحث مسألة واحدة بطريقة علمية فابن تيمية يقول عن الهروي: ينتهي كلامه إلى الاتحاد"[١].

وهكذا يكون سمرين قد أثبت عدم أهلية الخليفي في البحث

(١) «باسم السلف» ص٢٧.

العملي بإثبات تبديع ابن تيمية للهروي الذي أنكره الخليفي، لولا أن النقل محرف! فالخليفي لم يقل: "وما صرح واحد منهما أنه مبتدع"، بل قال "وما صار واحد منهما متبدعاً" فقام سمرين بكتابة صار "صرح" وأضاف "أنه" ثم قام ببناء النقد واستنتج عدم أهلية الخليفي محتجا بهذا الخطأ في السماع مرتين!

ولعل الأستاذ سمرين يحب أن يستدرك هذا التحريف غير المقصود إن شاء الله الذي بنى عليه سقوط الأهلية في البحث العلمي بسبب استعجاله وعدم التدقيق فيما يسمع لفظاً وسياقاً.

والدليل في الفيديو مبطأ أدناه، وإن زعم أن حرف الحاء اشتبه عليه، فهذا لا يبرر تحرير الكلام وإضافة ما يفيد سياق الذم المبني عليه.

"ولفظ التنافي والتضاد والتناقض والتعارض ألفاظ (متقاربة) في أصل اللغة، وإن كانت تختلف فيها الاصطلاحات، فكل مضاد فهو مستلزم للتناقض اللغوي.

ولهذا يسمي أهل اللغة أحد الضدين نقيض الآخر، وكل تعارض فهو مستلزم للتناقض اللغوي، لأن أحد الضدين ينقض الآخر، أي يلزم من ثبوته عدم الآخر، كما يلزم من ثبوت السواد انتفاء البياض.

والنقيضان في اصطلاح كثير من أهل النظر هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان، لكن قد يرتفعان"(١).

الإقرار بجواز الارتفاع هو إقرار بالتفريق بين التناقض والتضاد

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٧١)

من حيث هو «**تضاد**» على القاعدة السينوية، وقوله أن الأسود ينفي الأبيض هو من جهة الثبوت فقط لا الرفع، فالتفريق واضح، وإلا جاز طرد صحة القياس في الرفع على ما يقال من أن الشيء لا أسود ولا أبيض باعتبار كونه لونا ثالثا، على ما يقال في أن الله لا داخل ولا خارج العالم. وكلام ابن سينا في أن التضاد لا يوجب ما يوجبه التناقض صحيح من حيث إمكان ارتفاع الضدين.

وبهذه المناسبة ابن سينا وابن تيمية ليسا نقيضين لا يجوز اجتماعهما على رأي.

فهرس الفوائد

الفائدة: رقم الصفحة:

فهرس المصادر الصوتيات

عنوان الصوتية	الرابط
هل كان عطاء بن أبي رباح مرجئاً (برهان التحامل)	
هل كان الأنصاري حلولياً	
الإجماع الذي زعموا أنني نقلته! (النقد لمجرد النقد)	
التحريف والتحامل باسم النقد	
حول إسناد رواية تبرئة هشام بن عمار	
إهمال السياق باسم النقد!	

عنوان الصوتية	الرابط
تنقل نقد ابن القيم ولا تنقل اعتذاره؟ (سوأة أخلاقية)	
تعليق على من صرح بالقصد الحقيقي	
جولة إضافية في كشف التحامل	
ولكن الهروي لا بواكي له	
التعليق على كتاب التوحيد من صحيح البخاري المجلس الثالث	
الطعن في ثلاثين عالماً ذباً عن الجهمية	

الرابط	عنوان الصوتية
	عبرة من حياة الحسن في تعظيم العقيدة
	قشة الإيهام

فهرس المقالات

عنوان المقال	الرابط
كذب الصدوق على علماء أهل السنة	
الإمامية يخالفون إجماع الأمة برواية كافر عندهم	
تقويم المعاصرين - الحلقة الحادية عشر	
مشروعية عبارة (يا ساكن العرش) أو (ساكن السماء)	
ما أبعدهم عن قواعد أهل التمييع	
لماذا احتمل السلف هؤلاء	

عنوان المقال	الرابط
هل احتج البخاري بالخوارج في صحيحه	
الأثر الخيالي لبني أمية على العقيدة والحديث	
تقويم المعاصرين - الحلقة التاسعة	
هل كان الجلال الدواني وهابياً	
قول الأشاعرة في القدر يخالف المعلوم من الدين بالضرورة	
الرد على الدكتور الرضواني في نسبته منهج الموازنات لأئمة النقد	

عنوان المقال	الرابط
تثبيت حديث كلاب أهل النار	
هلا سكتت يا خالد الحايك	
إثبات صحة حديث أبي قتادة في صيام يوم عرفة	
تثبيت صحة أثر عمر في السمع والطاعة والرد على خالد الحايك	
بين الجنيد والهروي والجيلاني	
تحرير موقف وكيع بن الجراح الرؤاسي من عثمان بن عفان رضي الله عنه	

الرابط	عنوان المقال
	إضافة إلى ما ذكره الأخ الشيخ مأمون
	مجمل اعتقاد أهل السنة في القضاء والقدر

فهرس الموضوعات

عنوان: رقم الصفحة: